

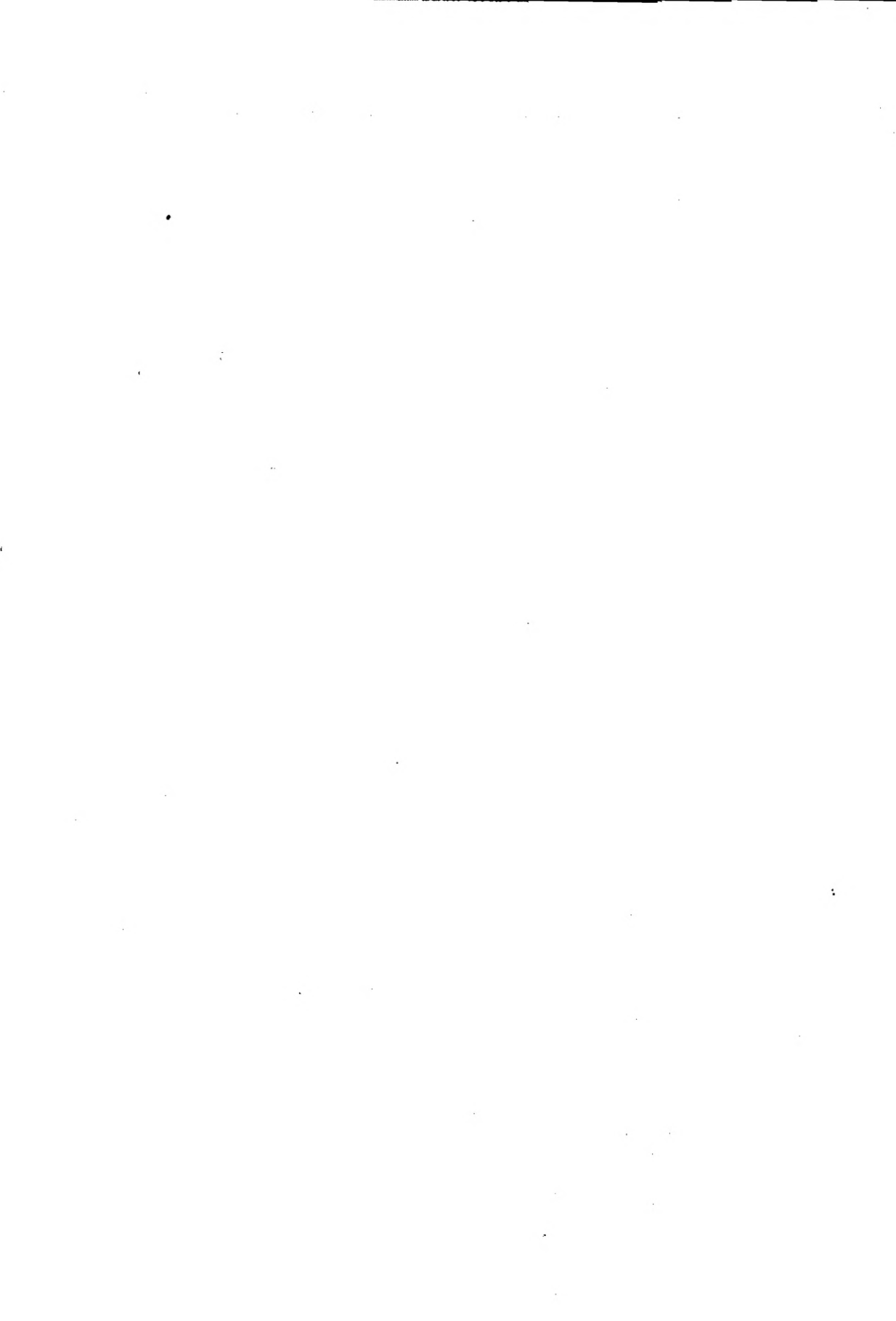
الرُّخْصَةُ عِنْدَ الْأُصُولِيِّينَ ضَوَابِطُهَا ، أَحْكَامُهَا

إعداد الدكتور

حسن سنوسي عبد الوهاب

مدرس أصول الفقه

بكلية الشريعة والقانون بأسبوط



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾

(من سورة الحج: من الآية ٧٨)

﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ أَنْ تُؤْتَى رِخْصَتُهُ، كَمَا يَكْرَهُ أَنْ تُؤْتَى مَعْصِيَتُهُ﴾

(أخرجه الإمام أحمد وغيره، وإسناده صحيح)

﴿إِنَّ هَذَا الدِّينَ مَتِينٌ فَأَوْغِلُوا فِيهِ بِرَفَقٍ﴾

(مسند الشهاب للقضاة. وإسناده حسن)

﴿إِيَّاكُمْ وَالتَّنَطُّعَ، وَإِيَّاكُمْ وَالتَّعَمُّقَ، وَعَلَيْكُمْ بِالْعَتِيقِ﴾^(١)

(الصحابي الجليل عبدالله بن مسعود)

(جامع العلوم والحكم لابن رجب)

﴿إِذَا اخْتَلَفَ عَلَيْكَ أَمْرَانِ، فَإِنْ أَيْسَرَهُمَا أَقْرُبُهُمَا إِلَى الْحَقِّ﴾

(علامة التابعين: أبو عمرو الشعبي)

(محاسن التأويل للقاسمي)

﴿رَبَّنَا هَبْ لَنَا مِنْ أَزْوَاجِنَا قُرَّةَ أَعْيُنٍ وَاجْعَلْنَا لِلْمُتَّقِينَ إِمَامًا﴾

(من سورة الفرقان: من الآية ٧٤)

(١) يعني ما كان عليه الصحابة "رضى الله عنهم". (جامع العلوم والحكم لابن رجب).

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة

الحمد لله ذي الطول والإنعام، والفضل والإكرام.

وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن سيدنا محمداً عبده ورسوله، شهادة أسأل الله تعالى بها أن يجعلنا من عباده القائمين على جادة الاعتدال والوئام، المتوسطين في الأمور كلها الصغار منها والجسام، السابقين إلى أعلى مقام.

ورضوان الله تبارك وتعالى على آله وأصحابه الذين ساروا سيرته، واقتفوا أثره، فأكرمهم الله خير إكرام.

ورحم الله من أحبهم، وعمل عملهم، ونهج نهجهم، فأنعم الله عليهم خير إنعام.

أما بعد

فإن الله جل وعلا جمع لهذه الأمة المباركة حق الروح وحق الجسد، فهي روحانية جسمانية، وبذلك كانت أمة وسطاً، يعرفون الحقين، ويبلغون الكمالين، فكانوا بذلك شهداء بالحق على الناس: الجسمانيين بما فرطوا في جنب الدين، وعلى الروحانيين إذ أفرطوا وكانوا من الغالين.

يشهدون عليهم بأنهم خرجوا عن جادة الاعتدال، وجنوا على أرواحهم بجنايتهم على أجسادهم وقواهم الحيوية، يشهدون على هؤلاء وهؤلاء، ويسبقون الأمم كلها باعتدالهم وتوسطهم في الأمور كلها، ذلك بأن

ما هداهم الله إليه هو الكمال الإنساني، الذي ليس بعده كمال؛ لأن صاحبه يعطى كل ذى حق حقه، فتراه يؤدي حق ربه وحق نفسه، وحق جسمه، وحق ذوى القربى، وحق الناس أجمعين^(١).

قال الله تعالى: ﴿ وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا ﴾^(٢) والرسول - ﷺ - هو المثال الأكمل لمرتبة الوسط، وكانت أمته وسطاً لاتباعها له فى سيرته وشريعته^(٣)، وإن دين الله تعالى وسط بين الجافى والغالى^(٤).

ولما جعل الله هذه الأمة وسطاً خصها بأكمل الشرائع وأقوم المناهج، وأوضح المذاهب^(٥)، كما قال الله تعالى: ﴿ هُوَ اجْتَبَاكُمْ وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ مِلَّةَ أَبِيكُمْ إِبْرَاهِيمَ هُوَ سَمَّاكُمُ الْمُسْلِمِينَ مِنْ قَبْلُ وَفِي هَذَا لِيَكُونَ الرَّسُولُ شَهِيدًا عَلَيْكُمْ وَتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ ﴾^(٦).

وإن هذه الشريعة المباركة الخاتمة تميزت بخصائص منها: أنها رفعت الحرج عن الناس، والمراد بالحرج: الضيق والمشقة فيما ضرره أرجح وأكبر من نفعه^(٧)، كالإلقاء بالأيدى إلى التهلكة والامتناع عن سد

(١) تفسير المنار للشيخ/ محمد رشيد رضا ٥/٢.

(٢) من سورة البقرة من الآية (١٤٣).

(٣) تفسير المنار ٥/٢.

(٤) يراجع: تهذيب الموافقات للجزائى ص ١٥٢-١٥٣.

(٥) تفسير ابن كثير ١/١٩٠.

(٦) سورة الحج من الآية (٧٨).

(٧) وعلى هذا فإن القيام بما لا بد منه من عزائم الأمور ليس من الحرج فى شئ فإنه تعالى أمر بالجهاد حق الجهاد، ثم ذكر نفي الحرج، فقال سبحانه (وَجَاهِدُوا فِي اللَّهِ حَقَّ جِهَادِهِ هُوَ اجْتَبَاكُمْ وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ) (الحج: من الآية ٧٨)، يراجع: تفسير المنار ٦/٢٢٣.

الرمق بلحم الميتة، لمن لم يجد غيرها^(١).

فالله تعالى لا يريد إعنات الناس بأحكامه، وإنما يريد اليسر بهم، وخيرهم ومنفعتهم^(٢)، فهو لم يشرع للناس شيئاً إلا ما كان فيه دفع لضرر، أو مفسدة، أو جلب لنفع أو مصلحة^(٣).

نعم الإسلام لم يرد في تشريعه أن يرهق أتباعه، أو يقيدهم بحكم معين - للقضايا الفرعية الجزئية - فيما يرى أن القصد منه يحصل على أى احتمال^(٤).

وما يتصوره البعيدون عن منهج هذا الدين الحنيف من أنه أمر بعبادات دائمة مكررة، فيها تضيق وتعت - كأمره بالطهارة صغراها وكبرائها - منفي بأدنى نظر؛ ذلك لأنه ما يريد إيقاعنا في الضيق والعنت، ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَاعْتَمَكُمُ﴾^(٥) ولكنه تعالى يريد بذلك تطهيرنا من الأحداث والذنوب^(٦)، فقد عقب ﷺ على الأمر بالطهارة بقوله ﷺ: ﴿مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ وَلَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ وَلِيَتِمَّ نِعْمَتُهُ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾^(٧).

(١) تفسير المنار ج١ - ٢٢٣.

(٢) تفسير المنار ج٢ - ٢٣٢.

(٣) المرجع السابق ٢١٩/٦.

(٤) تفسير القرآن الكريم (الأجزاء العشرة الأولى) للإمام الأكبر الشيخ محمود شلتوت ص ٣١١.

(٥) سورة البقرة من الآية (٢٢٠).

(٦) أبير التفاسير للشيخ الجزائري ص ٢٨١.

(٧) سورة المائدة من الآية (٦).

فهذه الآية أشارت إلى أن القصد من هذا التشريع إنما يرجع إلى تركية النفس وتنقيتها، فوضع هذه القاعدة العظيمة التي كانت محققة لسهولة الإسلام ويسره، وعدم اتجاهه فيما شرع إلى شئ من الإعانات والإرهاق، وهذه القاعدة عامة في أحكام الدين^(١).

هذا، وإن من مظاهر التيسير ورفع الحرج، تشريع الرخص^(٢)، والأخذ بها، ذلك أن نصوص القرآن والسنة النبوية التي تناولت أحكام الرخص والتخفيفات صرحت بأن مرد هذه الأحكام إنما يرجع إلى أصل

(١) قال: الشيخ شلتوت في تفسيره ص ٣٣٠، "وَجَدِيرُ بِمَنْ يَنْظُرُونَ فِي أَحْكَامِ الدِّينِ وَيُعَالِجُونَهَا، وَيَدْعُونَ النَّاسَ إِلَى اتِّبَاعِهَا أَنْ يَجْعَلُوا هَذِهِ الْقَاعِدَةَ الإِلَهِيَّةَ الَّتِي وَضَعَهَا الرَّحِيمُ بَخْلَقِهِ نَصَبَ أَعْيُنِهِمْ، فَلَا يَحْمِلُهُمْ ضَيْقُ الصَّدْرِ أَوْ حُبُّ الظُّهُورِ بِالمُخَالَفَةِ عَلَى الإِعْنَاتِ وَالمُشَاقَّةِ الَّتِي كَثُرَ مَا تَصْرِفُ النَّاسَ عَنْهُمْ وَعَنْ بَيَانِهِمْ وَإِرْشَادِهِمْ، وَرَبَّمَا تَفَاقَمَ الْأَمْرُ فَكَرِهُوا الدِّينَ، وَكَرِهُوا أَحْكَامَهُ، فَارْتَأَوْا مِنَ التَّنَطُّعِ وَالمُشَاقَّةِ، وَإِرَادَةَ قَهْرِ النَّاسِ بِمَا لَا يَصِحُّ لَهُمْ عِبَادَةُ، وَلَا يَزَكِي لَهُمْ نَفْسًا، وَلَا يَرْقِي لَهُمْ حَيَاةً، وَقَدْ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَخْتَارُ أَيْسَرَ الْأَمْرَيْنِ إِذَا خِيرَ، وَيَقُولُ: "يَسْرُوا وَلَا تَعْسَرُوا" (أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ كِتَابَ الْعِلْمِ بَابُ (١١) رَقْمُ ٦٩ ص ٣١).

(٢) يرى بعض الباحثين أنه من الأجدر والأولى أن تضم جميع مسميات الرخص والتخفيفات والتيسيرات تحت اسم "رفع الحرج". (يراجع: رفع الحرج للشيخ عاطف أحمد محفوظ ص ١٥).

قلت: وهو كما قال، فإن المشقة غير المعتادة بجميع ضروبها هي السبب في الحرج؛ ذلك لأن الرخصة تيسير مبني على العذر، والعذر يكمن في ثلاثة أمور هي: المشقة والضرورة والحاجة، بل إن الضرورة والحاجة يدخلان في المشقة؛ لأنهم استقرأوا أسباب التخفيف في الشريعة فوجدوها سبعة أسباب - سيأتى بيانها في الباب الثانى إن شاء الله تعالى - وجميع هذه الأمور تدور حول المشقة ولذلك قال الشاطبى في الموافقات ٣١٤/١ "إن سبب الرخصة المشقة" وسيأتى بيان ذلك في مقدمة الباب الثانى من هذا البحث (إن شاء الله تعالى).

التيسير ورفع الحرج^(١).

فقد قال سبحانه عقيب الآية التي رخصت للمريض والمسافر
الفطر في رمضان:- ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾^(٢).

وقال عقيب الآية التي رخصت لمن لم يجد الماء أو وجده ولم
يقدر على استعماله، أن يتيمم، تخفيفاً من الله ورحمة لدفع الحرج
والمشقة، قال عز من قائل: ﴿مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُم مِّنْ حَرَجٍ﴾^(٣).

وأخرج البخارى من حديث عبدالله بن عمرو بن العاص (رضى
الله عنهما) أن رسول الله (ﷺ) وقف في حجة الوداع بمنى للناس يسألونه
فجاءه رجل، فقال: لم أشعر فحلقت قبل أن أذبح، فقال اذبح ولا حرج،
فجاء آخر فقال: لم أشعر فنحرت قبل أن أرمي، قال: ارم ولا حرج، فما
سئل النبي (ﷺ) عن شئ قُدِّم ولا أُخِّر إلا قال: " افعل ولا حرج"^(٤).

ولا ريب أن النظر في الرخص الشرعية تتطلبه حاجات الناس
ومشاكلهم في عباداتهم ومعاملاتهم، وهو أمر مقطوع به وذلك: كرخص
القصر في السفر والفطر في رمضان، وتناول المحظور بسبب الضرورة
وغيرها كما سيأتى في أسباب الرخص بحول الله وقوته.

والناظر في حال الناس يجدهم ثلاثة أصناف:

(١) يراجع: رفع الحرج في التشريع الإسلامى للشيخ عاطف أحمد محفوظ ص ٥٩

(٢) سورة البقرة من الآية (١٨٥).

(٣) سورة المائدة من الآية (٦).

(٤) صحيح البخارى كتاب العلم باب الفتيا وهو واقف على الدابة وغيرها رقم ٨٣ ص ٣٣.

ويراجع: فتح البارى فى شرح حديث رقم ١٧٣٦ ح ٣ ص ٢٩٧

صنف يدركون حقيقة الإسلام، ودقة مفاهيمه وشمولية أحكامه ويسر تشريعاته، فيجدون فيه بياناً لأمر حياتهم، تطيب له نفوسهم، وتقرُّ له أعينهم، وتشرح به صدورهم، وتطمئن به قلوبهم، فإذا هم في أوج الرقى والتقدم، حتى إذا ردوا إلى ربهم صاروا إلى جنات النعيم.

قال الله تعالى: ﴿ مَنْ عَمِلَ صَالِحًا مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أَنَّى وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهٗ حَيَاةً طَيِّبَةً وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُمْ بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴾ ^(١).

الصنف الثاني: متساهل متهاون، يريد أن يخرج من الثوابت العامة، وينقل من الأحكام التي لا مناص من تطبيقها ويبرر موقفه الفاسد، وصنيعه الكاسد بالواقع المرير الذي يعيشه المسلمون.

الصنف الثالث: متشدد متنطع، يكتفى بالنظر في ظواهر النصوص، دون أن يكون له أنى نظر في مقاصد الشريعة.

ومعلوم أنه لا يتعمق أحد في الأعمال باسم الدين، ويترك الرفق إلا عجز وانقطع وأضحى مغلوباً ^(٢).

^(١) من سورة النحل الآية (٩٧).

^(٢) قال الحافظ ابن حجر في الفتح قال ابن المنير: وفي هذا الحديث علم من أعلام النبوة، فقد رأينا ورأى الناس قبلنا أن كل متنطع في الدين ينقطع، وليس المراد منع طلب الأكمل في العبادة فإنه من الأمور المحمودة، بل منع الإفراط المؤدى إلى الملل، أو المبالغة في التطوع المفضى إلى ترك الأفضل، أو إخراج الفرض عن وقته، كمن بات يصلى الليل كله ويغالب النوم إلى أن غلبته عيناه آخر الليل فنام عن صلاة الصبح في الجماعة، أو إلى أن خرج الوقت المختار، أو إلى أن طلعت الشمس فخرج وقت الفريضة... وقد يستفاد من هذا: الإشارة إلى الأخذ بالرخصة الشرعية، فإن الأخذ بالعزيمة في موضع الرخصة تنطع، كمن يترك التيمم عند العجز عن استعمال الماء فيفضى به استعماله إلى حصول الضرر" (فتح الباري للحافظ ابن حجر ج ١ ص ١٢٨ في شرح حديث رقم ٣٩).

يقول النبي (ﷺ): إن الدين يسر، ولن يشاد الدين أحد إلا غلبه، فسددوا وقاربوا وأبشروا... الخ^(١).

والحديث يرشد إلى إلزام الصواب من غير إفراط ولا تفريط؛ فإن السداد هو التوسط في العمل.

وعلينا أن نأخذ بالأكمل ما استطعنا إلى ذلك سبيلاً، وإلا فلنعمل بما يقرب منه^(٢).

هذا، وإن الأخذ بالرخصة الشرعية أخذ بما يسر الله وخفف عن هذه الأمة التي جعلها أمة وسطاً، لا إفراط ولا تفريط، وتحقيق لما يحب الله كما أخبر النبي (ﷺ) " إن الله يحب أن تؤتى رخصه كما يحب أن تؤتى عزائمه"^(٣). لأجل هذا كله وجدت نفسي تائفة لمطالعة هذا الموضوع وتسطير أهم قواعده وبيان ضوابطه فاستعنت بالله وجمعت مادته العلمية من كتب علمائنا السابقين والمعاصرين، وسميته " الرخصة عند الأصوليين - ضوابطها - أحكامها ".

وأخذت أعد خطته، فجاءت في فصل تمهيدى وبابين وخاتمة.

أما الفصل التمهيدي ففي التعريف بالحكم الشرعي وعلاقة الرخصة بالحكم، وقد تضمن ثلاثة مباحث:-

المبحث الأول: تعريف الحكم الشرعي، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: تعريفه لغة.

(١) أخرجه البخارى كتاب الإيمان باب الدين يسر وقول النبي (ﷺ) "أحب الدين إلى الله

الحنيفية السمحة رقم ٣٩ - ١ ص ١١٨ (من شرح فتح البارى).

(٢) يراجع فتح البارى ١/ ١٢٠.

(٣) سبأنى تخريجه إن شاء الله تعالى.

المطلب الثاني: تعريفه اصطلاحاً.

المبحث الثاني: علاقة الرخصة بالحكم، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: هل الرخصة من قبيل الحكم أو من قبيل المحكوم فيه؟

المطلب الثاني: هل الرخصة من قبيل الحكم التكليفي أو من قبيل الحكم الوضعي؟

المبحث الثالث: اشتغال العزيمة والرخصة على جميع الأحكام.

الباب الأول: حقيقة الرخصة وأقسامها وأحكامها:

وفيه ثلاثة فصول:

الفصل الأول: تعريف الرخصة وفيه مبحثان:

المبحث الأول: تعريف الرخصة لغة.

المبحث الثاني: تعريف الرخصة اصطلاحاً.

الفصل الثاني: أقسام الرخصة وفيه ثلاثة مباحث.

المبحث الأول: تقسيم الرخصة باعتبار الحقيقة والمجاز.

المبحث الثاني: فيمن وافق تقسيم الأحناف من حيث الإجمال.

المبحث الثالث: تقسيم الرخصة باعتبار متعلقها.

الفصل الثالث: حكم الرخصة.

الباب الثاني: أسباب الترخيص وضوابطه، وفيه فصلان:

الفصل الأول: أسباب الترخيص، وفيه عشرة مباحث.

المبحث الأول: المشقة وفيه ثلاثة مطالب:-

المطلب الأول: تعريفها.

المطلب الثاني: أنواع المشقة.

المطلب الثالث: ضوابط المشقة.

المبحث الثاني: الضرورة، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: معنى الضرورة لغة واصطلاحاً.

المطلب الثاني: ضوابط الضرورة.

المبحث الثالث: الحاجة.

المبحث الرابع: السفر.

المبحث الخامس: المرض.

المبحث السادس: الإكراه.

المبحث السابع: الجهل.

المبحث الثامن: النسيان.

المبحث التاسع: النقص.

المبحث العاشر: عموم البلوى.

الفصل الثاني: ضوابط الترخيص.

الخاتمة، فيها أهم نتائج البحث. هذا، وقد بذلت غاية وسعى في الوصول إلى الأولى والله أسأل أن يجعله خالصاً لوجهه الكريم وأن ينفع به كما نفع بأصله، إنه أكرم مسئول، وأعظم مأمول.

الفصل التمهيدي

التعريف بالحكم الشرعي

وعلاقة الرخصة بالحكم

فيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول

تعريف الحكم الشرعي

وفيه مطلبان:

المطلب الأول

تعريفه لغة

الحكم: مصدر حكم، وأصله المنع، ويطلق على عدة معان^(١):

١- المنع لأجل الإصلاح. ومنه: حكمت السفينة، إذا أخذت على يده.

ومنه: سمى الحاكم حاكماً لمنعه الظالم من ظلمه.

٢- القضاء بالعدل، والجمع: أحكام. يقال: حكم بينهم، وحكم له وعليه، أى: قضى.

(١) يراجع: لسان العرب لابن منظور ٩٥١/٢-٩٥٤ مادة حكم، ومختار الصحاح للرازي ص ١٦٥، والمصباح المنير للفيومي ص ٧٨-٧٩، والقاموس المحيط للفيروز آبادي ص ٩٨-٩٩، فصل الحاء باب الميم، ومعجم مقاييس اللغة لابن فارس مادة حكم ص ٢٥٨، والكلبيات لأبي البقاء ص ٣٨٠ فصل الحاء، والنهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير ص ١ ص ٤٠٢-٤٠٤ مادة حكم، وأنيس الفقهاء للقونوي ص ٢٣٢، والمعجم الوجيز وضع مجمع اللغة العربية ص ١٦٥، مادة حكم، وتاج العروس للزبيدي فصل الحاء باب الميم ٢٥٣/٨-٢٥٥.

قال الراغب: "والحكم بالشئ: أن تقضى بأنه كذا، أو ليس بكذا سواء ألزمت ذلك غيرك، أو لم تلزمه^(١). قال تعالى: ﴿وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ﴾^(٢) وقال سبحانه: ﴿يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ﴾^(٣).

٣- العلم والفقه: ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَتَيْنَاهُ الْحُكْمَ صَبِيًّا﴾^(٤) أى علماً وفقهاً^(٥).

ومنه الحديث: " الخلافة فى قریش، والحكم فى الأنصار^(٦).....
"أى الفقه فى الأنصار؛ إذ يوجد فيهم أكثر فقهاء الصحابة، مثل: معاذ بن جبل، وأبى بن كعب، وزيد بن ثابت (رضى الله عنهم).

٤- الحكمة، ومنه الحديث: "إن من الشعر حكماً"^(٧) أى حكمة^(٨)،
والمعنى: أن من الشعر كلاماً نافعا يمنع من الجهل والسفه

(١) معجم مفردات ألفاظ القرآن للراغب الأصفهاني ص ١٤٢ مادة حكم.

(٢) سورة النساء جزء من الآية (٥٨).

(٣) سورة المائدة جزء من (٩٥).

(٤) سورة مريم جزء من (١٢).

(٥) يراجع: تفسير ابن كثير ١١٣/٣، والفتوحات الإلهية للجمل ٥٤/٣، وفتح القدير للشوكاني ١٠/٣، وتفسير الفخر الرازي ١٩١/٢١.

(٦) أخرجه أحمد فى مسنده حـ ١٣ ص ٤٥٣ رقم ١٧٥٨٥، ورجاله ثقات.

(٧) أخرجه أحمد فى مسنده حـ ٣ ص ١٠٦ رقم ٢٤٢٤، وللترمذى فى جامعه كتاب الألب باب إن من الشعر حكمة ص ٧٩٦ رقم ٢٨٤٥، وقال الترمذى: هذا حديث حسن صحيح.

وأخرجه أيضاً: أبو داود فى سننه كتاب الألب باب ما جاء فى الشعر حـ؛ ص ٢١٣ رقم ٥٠١١، والحديث: إسناده صحيح: يراجع تعليق الشيخ أحمد شاكر على المسند ١٠٦/٣.

(٨) قال العلامة الشيخ على القارى فى مرقاة المفاتيح حـ ٩ ص ٤٨ تعليقاً على الحديث: "وإن من الشعر حكماً" بضم فسكون أى حكمة" ويراجع: عون المعبود شرح سنن أبى داود حـ ١٣ ص ٢٤١.

وينهى عنهما^(١).

٥- الإحكام والإتقان، ومنه قوله تعالى: ﴿كِتَابٌ أُخْكِمَتْ آيَاتُهُ﴾^(٢) أى مُتَقَنَاتٌ لتحكيم نظمها، وبلوغ بلاغتها الغاية القصوى^(٣).

٦- الفصل والبت والقطع على الإطلاق^(٤): ومنه قوله تعالى: ﴿فَاصْبِرُوا حَتَّى يَحْكُمَ اللَّهُ بَيْنَنَا﴾^(٥) أى يفصل بيننا فيُنْجِي المؤمنين، ويهلك الكافرين^(٦).

ويلاحظ أن الحكم من حيث عُرِفَ الشرع يُستعمل على وضع اللغة فى هذه الوجوه.

وبيان ذلك: أن الله تعالى شرع الأحكام داعية إلى مصالح العباد وممانعة من أنواع العبث والفساد.

وكذا شرعت الأحكام مبنية على الحكمة البالغة، والمعانى المستحسنة.

وكذا هى محكمة متقنة، بحيث لو تأملها العاقل حق التأمل لعرف

(١) تراجع: النهاية فى غريب الحديث والأثر ج ١ ص ٤٠٣.

(٢) من الآية (١) من سورة هود.

(٣) تراجع: تفسير البيضاوى ١/٤٤٩، وأيسر التفاسير للجزائرى ص ٥٣٤، وتفسير السعدى ص ٣٩٢، والكلبيات لأبى البقاء ص ٣٨٠، ونهاية الوصول للهندي ج ١ ص ٤٧، وتاج

العروس للزبيدي ج ٨ ص ٢٥٣ فصل الحاء باب الميم.

(٤) تراجع: الكلبيات لأبى البقاء ص ٣٨٠ فصل الحاء..

(٥) من الآية (٨٧) من سورة الأعراف.

(٦) تراجع: تفسير ابن كثير ج ٢ ص ٢٣٢، وأيسر التفاسير ص ٣٩٦.

أنها مما ينبغي أن يكون كذلك^(١).

^(١) ميزان الأصول في نتائج العقول للسمرقندى ص ١٦.

المطلب الثاني

تعريف الحكم اصطلاحاً

لقد اختلفت عبارات الأصوليين والفقهاء في تعريف الحكم الشرعي^(١)، ويمكن رد هذا الخلاف إلى مسلكين:

المسلك الأول: اصطلاح جمهور الأصوليين - غير الحنفية -:

الحكم الشرعي هو: " خطاب الله المتعلق بأفعال المكلفين بالاقتضاء أو التخيير، أو الوضع^(٢) ".

(١) يراجع: المستصفى للغزالي ٥٥/١، والمحصول للرازي ١٥/١، والإحكام للأمدى ٩٠/١، والحاصل لتاج الدين الأرموي ٢٣٣/١، وتنقيح الفصول للقرافي ص ٦٧، ونهاية الوصول لصفى الدين الهندي ٤٧/١، والبحر المحيط للزركشي ١١٧-١١٨، والدرر اللوامع لابن أبي شريف ٩٢/٢، والغيث الهامع لأبي زرعة العراقي ١٦/١، ومنتهى السؤل لابن الحاجب ص ٣٢، وتحفة المسؤل في شرح مختصر منتهى السؤل للرهوني ٥ / ٢، وبيان المختصر للأصفهاني ٣٢٥/١، ونهاية السؤل ومعه شرح البدخشي ح ١ ص ٣٠ وما بعدها، وسلاسل الذهب للزركشي ص ٩٢ فما بعدها، والمسودة لآل تيمية ص ٥١٧، وشرح الكوكب المنير للفتوحى ٣٣٣-٣٣٤، وتيسير التحرير ١٢٩/٢، وفواتح الرحموت ٥٤/١، وكاشف معاني البديع للهندي ص ٥٧، وفتح الغفار ١٢/١- ١٣، والتقرير والتحبير ١٠٣/٢، ونسمات الأسرار لابن عابدين ص ١٣.

(٢) هذا التعريف مختار ابن الحاجب. قال الإسنوي في التمهيد: " وزاد ابن الحاجب فيه " أو الوضع " ليدخل جعل الشئ سبباً، أو شرطاً، أو مانعاً، كجعل الله تعالى زوال الشمس موجباً للظهور، وجعله الطهارة شرطاً لصحة الصلاة، والنجاسة مانعة من صحتها؛ فإن جعل المذكور حكم شرعي، لأننا إنما استفدناه من الشارع، وليس فيه طلب ولا تخيير، لأنه ليس من أفعالنا حتى يُطلب منا، أو نُخَيَّر فيه (التمهيد في تخريج الفروع على الأصول للإسنوي ص ٤٨).

قلت: وبهذا ينتظم الحكم الشرعي الحكم الوضعي كما انتظم الحكم التكليفي.

وأصحاب هذا المسلك وإن اختلفوا في تعريفاتهم، غير أنهم يجتمعون على شيء واحد، وهو: كون الحكم علماً على نفس خطاب الشارع، الذي يطلب من المكلف فعل شيء، أو تركه، أو يخرجه بينهما.

وأيضاً: الذي يجعل الشيء سبباً، أو شرطاً، أو مانعاً، أو صحيحاً، أو فاسداً مما يدخل تحت خطاب الوضع ويسمى بالحكم الوضعي^(١).

وبناء على ما ذكر يكون الحكم الشرعي هو نفس خطاب الله تعالى، فقوله تعالى: ﴿ وَأَقِمُوا الصَّلَاةَ ﴾^(٢) يطلق عليه: أنه خطاب الله تعالى، وأنه الحكم الشرعي باعتبار الكلام النفسي، ويطلق عليه أنه دليل باعتبار القول اللفظي الدال على الكلام النفسي^(٣)، وأما فعل الصلاة فهو

(١) يراجع: الخلاف اللفظي عند الأصوليين للأستاذ الدكتور/ عبدالكريم النملة - ٨٠، وكذا المذهب في علم أصول الفقه المقارن لفضيلته - ١ ص ١٣٠.

(٢) جزء من الآية (٤٣) من سورة البقرة.

(٣) وذلك لأن الخطاب ينتظم أمرين: الأول: الكلام النفسي، وهو المعنى القائم بذات المتكلم الثاني: الكلام اللفظي، وهو اللفظ الذي يعبر عن ذلك المعنى، والمراد به هنا هو الكلام النفسي الأزلي، المرتب ترتيباً لا تعاقب فيه ولا انتضاء.

ولكن لما كان الكلام النفسي خفياً على المكلفين، لا اطلاع لهم عليه - إذ هو صفة من صفات الله تعالى - أقام الشارع ما يوصلهم إليه، ويعرفهم به وهو الأدلة من الكتاب والسنة وغيرهما - مقامه.

(يراجع: حاشية السيد الجرجاني على المختصر ٢٢١/١، وتنقيح الفصول ص ٦٧، وأصول الفقه للشيخ زهير ٣٥/١، والعزيمة والرخصة وما يتعلق بهما من أحكام أ.د/ عبدالقادر شحاته ص ٦، وغاية الوصول إلى دقائق علم الأصول لأستاذ الدكتور/ جلال الدين عبدالرحمن ص ١٢٢).

متعلق الحكم^(١).

وهكذا يقال في كل خطاب- في القرآن أو السنة- تعلق بفعل المكلف.

والمسلك الثاني وهو اصطلاح الفقهاء ومختار الحنفية:

الحكم الشرعي هو: " أثر خطاب الله تعالى المتعلق بأفعال المكلفين^(٢) بالاقتضاء أو التخيير أو الوضع"^(٣).

(١) يراجع: إتحاف ذوى البصائر بشرح روضة الناظر جـ ١ ص ٣٢٨، وغاية الوصول إلى دقائق علم الأصول ص ١٣٦..

(٢) وبعضهم عبّر " بأفعال العباد" وذلك لتدخل الأحكام المتعلقة بكل من يطلق عليه لفظ " عبد" صغيراً كان أو كبيراً، ويكون تعلق الحكم بفعله حينئذ معنوياً، وهذا ما يسميه الحنفية بالوجوب في الذمة، وهذا لا فرق فيه بين صبي وبالغ، ومريض وصحيح، ونائم ومستيقظ، فالجميع أهل لثبوت الأحكام في الذمة بالإنسانية التي بها يستعد لقبول قوة العقل الذي به يفهم التكليف.

فالصبي غير المميز مصيره إلى العقل، فصلح لثبوت الحكم في ذمته، ولم يصلح للتكليف في الحال.

وأما الصبي المميز فيمكن توجيه الخطاب إليه بفهمه إياه، ولكن الشارع حط عنه التكليف تخفيفاً، وهذا - أعني: تعلق الخطاب بفعل الصبي - ما رجحه صدر الشريعة واختاره بعض الباحثين، يراجع: التوضيح لصدر الشريعة جـ ١ ص ٢٥، والتقرير والتحبير ١٠٤/٢-١٠٥، وتيسير التحرير ١٣٢/٢، وروضة الناظر بشرح نزاهة الخاطر جـ ١ ص ١١٤-١١٥، والحكم التكليفي في الشريعة الإسلامية أ.د/ محمد أبو الفتح البيانوني ص ٣٤-٣٦، وحاشية الأزميري على مرآة الأصول جـ ١ ص ٣٢ و جـ ٢ ص ٣٨٨، وفواتح الرحموت ١/٥٥-٥٦..

(٣) مرآة الوصول إلى علم الأصول لمن لا خسرأ: (محمد بن فراموز بن علي) ص ١٤ ومرة الأصول شرح المرقاة ص ٢٧٦ وبحاشية الأزميري جـ ٢ ص ٣٨٨.

وعبر عنه بعض الأصوليين بقولهم: "الحكم مدلول خطاب الشارع"^(١).

ويتضح من هذا التعريف أنهم جعلوا أثر الخطاب ومدلوله - أى الأمر الثابت به - هو الحكم، أما الدليل فهو الخطاب نفسه.

فمثلاً: قوله تعالى: ﴿ أَقِيمُوا الصَّلَاةَ ﴾ ^(٢) هو دليل الحكم، الذى هو وجوب الصلاة، ووجوب الصلاة أثر لذلك الخطاب^(٣).

وبهذا يعلم ما بين المسلكين من خلاف، والسبب فيه يكمن فيما لاحظته كل من الفريقين:-

فالجمهور نظروا إلى الحكم من جهة مصدره، وهو الله جل وعلا، وأن الحكم صفة من صفاته ؛ إذ يوصف ﷻ بالحاكم.

والحنفية نظروا إليه من جهة متعلقه ومحلّه، وهى الأفعال التى تصدر عن المكلفين، ويكون الحكم وصفاً شرعياً لهذه الأفعال^(٤).

وبناء على هذا: عرفه كل فريق بتعريف يتفق مع وجهة نظره - كما

(١) راجع: شرح الكوكب المنير ٣٣٣/١، والتحبير شرح التحرير للمرداوى ٧٩٠/٢.

(٢) جزء من الآية (٧٢) من سورة الأنعام.

(٣) راجع: محاضرات فى أصول الفقه لأستاذ الدكتور/عبدالقادر أبو العلا ص ٦٥، والمهذب فى أصول الفقه المقارن ١٣١/١، والخلاف اللفظى عند الأصوليين ٨١/١، وإتحاف نوى البصائر بشرح روضة الناظر ح ١ ص ٣٣٨، ونظرات فى أصول الفقه لأستاذ الدكتور/ محمد الحفناوى ص ٨٤.

(٤) راجع: المانع عند الأصوليين للأستاذ الدكتور/ عبدالعزيز الربيعه ص ١٨-١٩، والسبب عند الأصوليين للمؤلف السابق ح ١ ص ٦٥، وغاية الوصول إلى دقائق علم الأصول ص ١٢٠.

سبق بيانه- وعلى كل فهذا اصطلاح لهم، ولا مُشاحّة في الاصطلاح؛ ولذا فإن الخلاف بينهما خلاف لفظي، لا أثر له من الناحية العملية^(١).

وأكتفى بهذا القدر في تعريف الحكم^(٢)؛ اقتضاء للمقام، لأن المقصد من ذكره- هنا- أن يكون تمهيداً لما سيذكر بعده من علاقة الرخصة بالحكم.

وهذا ما سأشرع في ذكره في المبحث الثاني- بحول الله وقوته- فأقول، والله الموفق.

(١) يراجع: الخلاف اللفظي عند الأصوليين ٨٢/١، والسبب عند الأصوليين ٦٥/١-٦٦، وأصول الفقه للخضري ص ١٨، والمانع عند الأصوليين ص ١٩، والحكم التكليفي للبيانوني ص ٢٩.

(٢) يراجع في شرح تعريف الحكم: الكاشف عن المحصول للأصفهاني ح ١ ص ١٩٢-٢٣٣، ونهاية الوصول لصفي الدين الهندي ٤٨/١-٥٩، والبحر المحيط ١١٩/١، والآيات البينات لابن قاسم العبادي ٩٢/١-٩٥، وتشنيف المسامع للزركشي ١٣٩/١، وشرح العضد على المختصر ٢٢١/١-٢٢٥، وبيان المختصر للأصفهاني ٣٢٥/١-٣٣٢، والإبهاج ٤٣/١-٥٠، ونهاية السؤل للإسنوي ٣١/١-٣٩، وشرح مختصر الروضة للطوفي ٢٥٠/١-٢٦٢، وأصول الفقه للمقدسي ١٨٤/١، وشرح الكوكب المنير ٣٣٤/١-٣٤٤، والتحبير شرح التحرير للمرداوي ٧٩٣/٢-٨١٠، وآراء المعتزلة الأصولية للضويحي ص ١٤-١٥١، وكاشف معاني البديع لسراج الدين الهندي ص ٥٧-٦٥، والضياء اللامع لحللولو ١٨٠/١، وتيسير التحرير ١٣٠/٢-١٣١، والتقريب والتحبير ١٠٣/٢ والدليل عند الظاهرية للخادمي ص ٤٠٣-٤٠٤.

المبحث الثاني علاقة الرخصة بالحكم

فيه مطلبان:

المطلب الأول

هل الرخصة من قبيل الحكم أو من قبيل المحكوم فيه؟

تمهيد:

المراد بـ "المحكوم فيه" الفعل الذي تعلق به خطاب الشارع، ولا بد من وجوده في الواقع، بحيث يدرك بالحس أو بالعقل؛ لأن الخطاب لا يتعلق بما لا يكون له وجود أصلاً.

فشرط الفعل الذي وقع التكليف به أن يكون ممكناً.

وليس المراد بالفعل ما قابل القول والاعتقاد -كما هو معروف لغة- وإنما المراد به: كل ما صدر عن المكلف، وتتعلق به قدرته من قول أو فعل أو اعتقاد أو نية؛ فإن الحكم كما يتعلق بالأفعال كإيجاب الصلوات والزكوات، والحج، يتعلق أيضاً بالأقوال كتحریم النميمة والغيبة، ويتعلق أيضاً بفعل القلب كوجوب النية والقصد، فكل هذه أفعال، لكن منها ما هو فعل للجوارح، ومنها ما هو للقلب، ومنها ما هو فعل للسان^(١).

وبعد: فهل الرخصة تعتبر قسماً من أقسام الحكم أو قسماً من أقسام الفعل؟
خلاف بين الأصوليين على مذهبين:-

المذهب الأول: الرخصة من أقسام الحكم، فتكون بمعنى الترخيص^(٢)،

(١) يراجع: الإحكام للامدني ١٢٤/١، وتيسير التحرير ١٢٩/٢، والغيث الهامع لأبي زرعة العراقي ١٧/١، وتسهيل الوصول للمحلاوي ٢٤٦-٢٧٤، وسلم الوصول للمطيمي ٥٥/١، وأركان الحكم لأستاذي الدكتور/ جلال الدين عبدالرحمن ص ٦٣، وإتحاف ذوي البصائر بشرح روضة الناظر ٣٢٩/١، وغاية الوصول إلى دقائق علم الأصول ص ١٢٤، وأصول الفقه للبرديسي ص ٥٠، ٤٩، ١١٨.

(٢) يقال: رخص الشرع لنا في كذا ترخيصاً. أي حكم بأنه رخصة (يراجع: المصباح المنير للفيومي ص ١١٨ مادة رخص، والتحبير شرح التحرير للمرداوي ١١٢٥/٣).

وهذا ظاهر كلام الجمهور^(١).

المذهب الثاني: الرخصة من أقسام الفعل^(٢).

وهذا مذهب فخر الدين الرازي^(٣)، والآمدی^(٤)، وابن الحاجب^(٥).

(١) تراجع: الحاصل لتاج الدين الأرموى ٢٥٠/١، وتنقيح الفصول ص ٨٧، ونهاية السؤل وشرح البدخشي ٦٩/١، ومعراج المنهاج ٦٨/١، والتحرير لابن الهمام ص ٢٥٨، وتيسير التحرير ٢٢٨/٢، والتقرير والتحبير ١٩٥/٢، وجمع الجوامع بشرح المحلى وحاشية البناني ١٢٠/١، وغاية الوصول للأنصاري ص ١٨، وكشف الأسرار مع شرح نور الأنوار لملاحيون ٤٤٧/١ وما بعدها، وفواتح الرحموت ١١٦/١، والبحر المحيط للزركشي ح ١ ص ٣٢٧، والإبهاج لابن السبكي ٨١/١، وحاشية الشيخ بخيت المطيعي على نهاية السؤل ١٢٩/١، والتوضيح لصدر الشريعة ٢٥٣/٢، والتحصيل لسراج الدين الأرموى ١٧٩/١، ونهاية الوصول لصفى الدين الهندي ح ٢ ص ٦٨١، والتحبير شرح التحرير للمرداوي ح ٣ ص ١١٢٤-١١٢٧، وحقائق الأصول للكرديلي ص ١٨٠.

(٢) وعبر البعض بأنها نفس فعل المكلف، (تراجع: البحر المحيط للزركشي ٣٢٧/١).

(٣) وقد صرح به - رحمه الله - فقال في المحصول ٢٨-٢٩ "الفعل الذي يجوز للمكلف الإتيان به إما أن يكون عزيمة، أو رخصة، لأن ما جاز فعله، إما أن يجوز مع قيام المقتضى للمنع، أو لا يكون كذلك، فالأول: الرخصة، والثاني: العزيمة" - تراجع: الكاشف عن المحصول للأصفهاني ٢٩١/١.

(٤) عُرِف هذا من تعريفه للعزيمة، حيث قال: "ما لزم العباد بإلزام الله تعالى كالعبادات الخمس ونحوها" (الإحكام للآمدي ١٢٢/١).

فهذا التعبير منه يشير إلى أن العزيمة، ومثلها الرخصة من أقسام الفعل؛ لأن "ما" في التعريف واقعة على فعل، أي الفعل الذي لزم العباد، ومثله في هذا التعريف ابن الحاجب.

(تراجع: منتهى السؤل للآمدي ص ٣٨، ولباب المحصول لابن رشيق ٢٦٧/١، وكاشف معاني البديع لسراج الدين الهندي ص ٣٤٨، والعزيمة والرخصة للأستاذ الدكتور / عبد القادر شحاته ص ١٩٣).

(٥) تراجع: مختصر المنتهى بشرح العضد ٨/٢، وبيان المختصر ٤١٢/١، ورفع الحاجب

مثال تطبيقي: بناء على مذهب الجمهور القائل بأن الرخصة من أقسام الحكم نقول: -مثلاً- وجوب أكل الميتة للمضطر رخصة وحرمة أكلها لغيره عزيمة.

فالحكم رخصة، أو عزيمة، وفعل المكلف مرخص فيه، أو غير مرخص.

وبناء على مذهب البعض الآخر القائل إنها من أقسام المحكوم فيه وهو الفعل، نقول: -مثلاً- أكل المضطر الميتة رخصة وعدم أكلها لغيره عزيمة^(١).

وأنت ترى - من هذا المثال - أنه لزم من تقسيم الحكم إلى رخصة وعزيمة تقسيم الآخر كذلك، والعكس صحيح؛ فإن تقسيم كل منهما تقسيم للآخر؛ ذلك لأن الحكم المتغير من عسر إلى يسر هو صفة الفعل، والفعل موصوف الحكم ومتعلقه، وحيث انقسم الفعل إلى عزيمة ورخصة، فقلنا: هذا الفعل واجب، ومندوب، ومحرم ومباح، انقسم الحكم تبعاً له إلى وجوب وندب، وتحريم وكراهة، وإباحة.

وكذلك إذا انقسم الحكم، انقسم تبعاً له الفعل الذي هو متعلقه.

إذا علم هذا عُرِف أنه لا منافاة بين التقسيمين، نظراً لاختلاف جهة كل منهما، ومن ثم يكون الخلاف لفظياً^(٢).

(١) يراجع: نظرات في أصول الفقه لأستاذي الدكتور محمد الحفناوي ص ١٢٤، والعزيمة والرخصة أ.د/ عبد القادر شحاته ص ١٩٣.

(٢) يراجع: الخلاف اللفظي عند الأصوليين ج ١ ص ٣١٣-٣١٤، وحاشية الشيخ بخيت المطيعي على نهاية السؤل ج ١ ص ١٢٩.

ومع هذا فقد اختار بعض الأصوليين إطلاق الجمهور، وهو أن الرخصة-ومثلها العزيمة-من أقسام الحكم؛ وذلك لقربها من كلام العرب.

قال صاحب الدرر اللوامع، بعد أن ذكر المذهبين: " ولكل من التقسيمين وجه، ولكن الأول أقرب إلى اللغة"^(١).

وقال الشيخ زكريا الأنصاري: "وتقسيم الحكم إلى الرخصة والعزيمة أقرب إلى اللغة من تقسيم الإمام الرازي وغيره الفعل الذي هو متعلق الحكم إليهما"^(٢).

قلت: وهذا ما أميل إليه؛ ذلك لأن الرخصة لغة^(٣) التيسير والتسهيل فرخصة الله تسهيله على عباده، وهذا ما يقتضيه كلام أهل اللغة وهو يقتضي أن الرخصة من أقسام الحكم.

أما الإطلاق الثاني وهو كون الرخصة من أقسام الفعل فلم يعثر له المحققون - من الأصوليين - على مستند من اللغة إلا قولهم: هذا رخصتي من الماء، أي شربي^(٤) منه، وما كان له أكثر من مستند - من اللغة، على نحو ما سيأتي في تعريف الرخصة اللغوي - يقدم على ما له مستند واحد، والله تعالى أعلم بالصواب.

(١) الدرر اللوامع بتحرير شرح جمع الجوامع لابن أبي شريف جـ ٢ ص ٢١٨ (رسالة ماجستير تحقيق / محمد وسام عباس).

(٢) غاية الوصول شرح لب الأصول للشيخ زكريا الأنصاري ص ١٩.

(٣) سيأتي - إن شاء الله تعالى - تعريفها في اللغة باستفاضة، والله الموفق.

(٤) يراجع: البحر المحيط للزركشي جـ ١ ص ٣٢٧-٣٢٨، والإبهاج شرح المنهاج لابن السبكي جـ ١ ص ٨١.

المطلب الثاني

هل الرخصة من قبيل الحكم التكليفي

أو من قبيل الحكم الوضعي؟

خلاف على ثلاثة مذاهب:

المذهب الأول: إن الرخصة من الأحكام التكليفية، أي أنها تدخل في خطاب التكليف.

وهذا مذهب ابن الحاجب^(١) وابن مفلح^(٢)، وابن السبكي^(٣) وقطع به الزركشي في البحر^(٤)، واستظهره ابن أمير الحاج في التقرير والتحبير^(٥).

(١) هو ظاهر كلامه في المنتهى والمختصر، وإن أُوهم أنها من خطاب الوضع وتنسيبه لها إلى الوجوب والندب والإباحة ينفي كونها من خطاب الوضع.

ولذا قال شارحه في بيان المختصر: "وقد ظهر من كلامه أن الرخصة ليست من أقسام الوضع بل راجعة إلى الاقتضاء والتحبير؛ لكونها واجبة ومندوبة ومباحة".

قلت: وهذا دل عليه كلام العضد في شرحه للمختصر؛ ولذا قال السعد التفتازاني في حاشيته على شرح العضد: "تطابق المتن والشارح على أنها تكون واجبة ومندوبة ومباحة ينفي كونها من خطاب الوضع، بل من خطاب الاقتضاء والتحبير" (يراجع: منتهى الوصول والأمل في علمي الأصول والجدل ص ٤١، وشرح العضد على المختصر ٨/٢، وبيان المختصر للأصفهاني ١٢٢/١، ورفع الحاجب ٢٥/٢، وحاشية التفتازاني على شرح العضد ٨/٢، وهامش التحبير شرح التحرير ج ٣ ص ١١٢٦).

(٢) يراجع: أصول الفقه لابن مفلح ٢٥٥/١، والتحبير شرح التحرير للمرداوي ج ٣ ص ١١٢٧.

(٣) يراجع: رفع الحاجب لابن السبكي ٢٥/٢، وجمع الجوامع بشرح المحلي وحاشية العطار ١٦٢/١، والدرر اللوامع ٢١٨/٢.

(٤) يراجع: البحر المحيط للزركشي ٣٢٧/١، وتسنيف المسامع للزركشي ٢٠٣/١.

(٥) يراجع: التقرير والتحبير لابن أمير الحاج ج ٢ ص ٢٠٥.

ووجهة نظر أصحاب هذا المذهب تتلخص في أن الرخصة اسم لما طلبه الشارع، أو أباحه، ولا ريب أن الطلب والإباحة كلاهما حكم تكليفي، فنحن في الرخصة ننتقل من واجب إلى مباح أو مندوب أو خلاف الأولى. فمثلاً: الانتقال من الصيام الواجب إلى الفطر - في السفر، أو المرض - المندوب، أو المباح، أو خلاف الأولى - كما سيأتي بيانه إن شاء الله تعالى -.

وقد تنتقل في الرخصة - أيضاً - من أمر محرم محظور إلى أمر واجب أو مباح أو مندوب.

فمثلاً: أكل الميتة محرم محظور لكن قد يجب لمن أشرف على الهلاك.

وهكذا... نرى أن الرخصة ترجع إلى الاقتضاء أو التخيير وهذا هو الحكم التكليفي، فكانت قسماً منه^(١).

المذهب الثاني: الرخصة من أقسام الحكم الوضعي.

هذا مذهب الآمدي^(٢) وابن الساعاتي^(٣) والطوفي^(٤)

(١) يراجع: بيان المختصر للأصفهاني ٤١٢/١، وحاشية العطار ١٦٢/١، والتحبير شرح التحرير للمرداوي ١١٢٦/٣، وشرح الكوكب المنير لابن النجار ٤٨٢/١، وحاشية الشيخ المطيعي على شرح الإسنوي ١٢٩/١، والعزيمة والرخصة للأستاذ الدكتور/ عبد القادر شحاته ص ١٩٥.

(٢) يراجع: الأحكام في أصول الأحكام للآمدي ج ١ ص ١١٨.

(٣) يراجع: كاشف معاني البديع وبيان مشكله المنيع لسراج الدين الهندي ص ٣٤٦ (رسالة ماجستير تحقيق د/ نايل عبد الحميد محمد) هذا وابن الساعاتي هو: أحمد بن علي بن تغلب المعروف بابن الساعاتي، برع في الفقه والأصولين، والنحو والمعاني، وتصدر للإفتاء والتدريس توفي سنة ٦٩٤هـ (يراجع: الفوائد البهية للكنوي ص ٢٦، والفتح المبين للمراغي ٩٧/٢).

(٤) يراجع: شرح مختصر الروضة للطوفي ٤٥٧/١، ونزهة الخاطر العاطر شرح روضة الناظر ١٤١/١.

والشاطبي^(١) والأنصاري^(٢)، وقطع به ابن حمدان^(٣) في مقنعه.

ووجهة نظر هذا المذهب تتلخص في أن الانتقال من حكم العزيمة إلى حكم الرخصة لا بد وأن يكون لسبب يقتضي هذا الانتقال والسبب - كما هو معلوم - قسم من أقسام الحكم الوضعي، ومن ثم يكون من المناسب جعل الرخصة من أقسام الحكم الوضعي. هذا أولاً.

ثانياً: أن الرخصة في حقيقة أمرها عبارة عن وضع الشارع وصفاً معيناً سبباً في التخفيف، فإن اعتبار كل من الضرورة، أو الإكراه، أو السفر، أو المرض أو غيرها - كما سيأتي بيانه في أسباب الترخيص بحول الله وقوته - أسباب للترخيص، لا طلب فيه، بل فيه وضع وجعل واعتبار، وهذه كلها أحكام وضعية، فكانت الرخصة - إذاً - من أقسام الحكم الوضعي^(٤).

(١) يراجع: الموافقات للشاطبي بتحقيق الشيخ عبد الله دراز ٢٢٣/١، وبحقيق السيد محمد الخضر حسين ٢٠٩/١.

(٢) يراجع: فوائح الرحموت شرح مسلم الثبوت للعلامة عبد العلي محمد بن نظام الدين الأنصاري ج١ ص ١١٦.

(٣) يراجع: شرح الكوكب المنير ج١ ص ٤٨٢، والتحبير شرح التحرير للمرداوي ١١٢٦/٣. هذا، وابن حمدان هو: أحمد بن شبيب بن حمدان الحراني الحنبلي، نجم الدين أبو عبد الله، الفقيه الأصولي الأديب نزيل القاهرة، صاحب التصانيف النافعة من مصنفاته: المقنع في أصول الفقه، والرعاية الكبرى، والرعاية الصغرى في الفقه - توفي سنة ٦٩٥هـ - (يراجع: شذرات الذهب ٤٢٨/٥، والمدخل إلى مذهب أحمد ص ٢٧٥).

(٤) يراجع: إتحاف ذوي البصائر بشرح روضة الناظر ٢٤٦/٢، ومحاضرات في أصول الفقه لأستاذي الدكتور/ عبدالقادر أبو العلا ص ١٢٨، والرخص الشرعية أ.د/ عبد الكريم النملة ص ٧١، والعزيمة والرخصة أ.د/ عبد القادر شحاته ص ١٩٦، وغاية الوصول إلى دقائق علم الأصول ص ٢٢٩، ونظرات في أصول الفقه لأستاذنا الدكتور/ محمد الحنفائي ص ١٢٧.

المذهب الثالث: إن الرخصة من قبيل الحكمين الوضعي والتكليفي. وهذا مذهب الأبهري^(١).

وحجته: أن للشارع في الرخص حكمين: كونها وجوباً، أو ندباً، أو إباحة، وهو من أحكام الاقتضاء والتخير، وكونها مسببة عن عذر طارئ في حق المكلف يناسب تخفيف الحكم عليه مع قيام الدليل على خلافه، وهو من أحكام الوضع؛ لأنه حكم بالمسببية، ولا بدع في جواز اجتماعهما في شيء واحد من جهتين، فإن إيجاب الجلد للزاني من أحكام الاقتضاء من وجه، وهو ظاهر.

ومن أحكام الوضع من حيث كونه مسبباً عن الزنا^(٢).

بعد عرض المذاهب الثلاثة في هذه المسألة أرى نفسي تميل إلى المذهب الثالث وهو الذي اعتمده الأبهري - رحمه الله-؛ وذلك لأن الرخصة وُجد فيها الوصفان: الاتصاف بالاقتضاء والتخير وهو المسبب عنها، والاتصاف بالسببية، أي كونها بنيت على سبب شرعي جعل المحظور مباحاً والواجب مندوباً، وهكذا.

فجاء أصحاب المذهب الأول ونظروا إلى وصف منهما دون غيره،

(١) نسبه إليه ابن أمير الحاج في التقرير والتحبير جـ ٢ ص ٢٠٥، هذا، والأبهري هو: محمد بن عبد الله بن محمد بن صالح أبو بكر التميمي الأبهري، شيخ المالكية في العراق، عرض عليه قضاء القضاة فامتنع، وكان من أئمة القراء مكث ستين سنة يدرس ويفتي بجامع المنصور من مصنفاته: الأصول، وإجماع أهل المدينة والرد على المزني توفي سنة ٣٧٥ هـ (يراجع: تاريخ بغداد ٤٦٢/٥، والفتح المبين للمراغي ٢١٩/١-٢٢٠).

(٢) يراجع: التقرير والتحبير ٢٠٥/٢، ومحاضرات في أصول الفقه لأستاذي الدكتور/

وهو اتصاف الرخصة بالوجوب أو الندب، أو الإباحة فاعتمدوا المسبب دون السبب؛ ومن ثم ألحقوها بالحكم التكليفي.

وجاء أصحاب المذهب الثاني ونظروا إلى جهة السببية أى أن الرخصة لا تكون إلا بعذر، فالعذر سبب فيها؛ لذا جعلوها من أقسام الحكم الوضعي.

وإذا صح أنها متصفة بكل واحد منهما من جهتين، صح أن نقول: إنها تنتمي إلى الحكم التكليفي من جهة، وتنتمي إلى الحكم الوضعي من جهة أخرى.

وقد سبقني إلى اختيار هذا المذهب (الوسط) فضيلة العلامة الشيخ عبد الله بن عمر محمد الأمين الشنقيطي، حيث قال بعد أن ساق هذا المذهب وذكر حجته، قال: "وَيُرْجَحُ هَذَا الْقَوْلُ مَا هُوَ مَعْرُوفٌ مِنْ وَطِيدِ الْعَلَاqَةِ بَيْنِ الْحَكَمَيْنِ التَّكْلِفِيِّ وَالْوَضْعِيِّ، مِمَّا لَا يَبْعُدُ مَعَهُ أَنْ يَكُونَ مَا هُوَ مِنْ قَبِيلِ أَحَدِهِمَا يَدْخُلُ ضَمْنَ الْآخَرِ"^(١).

قلت: وعلى كل؛ فالخلاف فى الحقيقة خلاف لفظي لا يترتب عليه ثمرة فقهية، فالمسألة اعتبارية؛ حيث نظر كل من الفريقين إلى ناحية معينة^(٢)، كما سبق ذكره.

"والله تعالى أعلم بالصواب وإليه المرجع والمآب".

(١) نظرة وتلخص فى الرخصة والترخص للشيخ عبد الله بن عمر محمد الأمين الشنقيطي ص ١٦.

(٢) يراجع: الخلاف اللفظي عند الأصوليين أ.د/عبد الكريم النملة ص ٣١١-٣١٢، وحاشية الشيخ بخيت المطيعي على نهاية السؤل ج ١ ص ١٣٠.

المبحث الثالث

اشتغال العزيمة والرخصة على جميع الأحكام

لقد اختلف علماء الأصول في اشتغال العزيمة والرخصة على جميع الأحكام.

وجاء خلافهم منحصراً في مذهبين:

المذهب الأول: إن العزيمة والرخصة يشتملان على جميع الأحكام، فما من حكم إلا وهو عزيمة، أو رخصة، وليس ثمة قسم ثالث. وهذا مذهب الجمهور^(١).

ووجهة نظر هذا المذهب تتلخص في أن النفس يتعلق بها حقان: حق الله ﷻ، وحق المكلف، فكل تخفيف تعلق بالحقين، فهو بالإضافة إلى حق الله تعالى، يسمى عزيمة وبالإضافة إلى حق المكلف يسمى رخصة^(٢).

(١) تراجع: كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البزدوى ج ٢ ص ٢٩٨، وشرح المنار لابن ملك ص ٥٧٩، وكشف الأسرار للنسفي ٤٩٩/١، والغنية للسجستاني ص ٦٠، والكافي للسعناقي ١١٥٤/٣، وشرح مختصر المنار لقطوبغا ص ١١٠-١١١، وزبدة الأسرار للسيواسي ص ١٣٤، ونسمات الأسرار لابن عابدين ص ١٦٤، وقمر الأعمار للكنوي ٣٣٥/١، وشرح مختصر المنار للكوراني ص ٧٠ وميزان الأصول للسمرقندي ص ٥٥، وفتح الغفار لابن نجيم ٦٨/٢، وحاشية العطار ١٦٦/١، والغيث الهامع ٥٠/١، والآيات البيّنات لابن قاسم العبادي ٢٣٦/١، وحاشية البناني ١٢٤/١، ونهاية السؤل بحاشية سلم الوصول ١٣٠/١، وتيسير الوصول لابن إمام الكاملية ٣٨٤/١، والموافقات للشاطبي ٢٢٣/١، ٢٢٧-٢٢٨، والتحبير بشرح التحرير ١١١٤/٣، وفتح السودود للولائي ص ٢٩، والرخص الشرعية للدكتور عبد الكريم النملة ص ٤٨.

(٢) شرح مختصر الروضة للطوفي ٤٦٧/١.

ثم إن العزيمة تُذكر في مقابلة الرخصة، والرخصة تشمل الواجب وغيره - كما سيأتي - فكذا ما يقابلها، وهو العزيمة ومن ثم تكون الأحكام منحصرة فيهما^(١).

المذهب الثاني: إن الأحكام لا تنحصر في العزيمة والرخصة، بل يوجد قسم ثالث من الأحكام لا يتصف بالعزيمة أو الرخصة.

وهذا مذهب: الغزالي^(٢)، والرازي^(٣)، والآمدي^(٤)، وابن الحاجب^(٥)، والقرافي^(٦)، وصدر الشريعة^(٧).

وأصحاب هذا المذهب وإن اتفقوا على عدم انحصار الأحكام في العزيمة والرخصة غير أنهم اختلفوا في سبب ذلك، ودونك وجهة نظر كل منهم^(٨):

أولاً: وجهة نظر الإمام الغزالي والآمدي وابن الحاجب في عدم الانحصار

(١) يراجع: البحر المحيط للزركشي ٣٢٥/١، وحاشية السعد على شرح العضد ج ٢ ص ٩، وإتحاف ذوي البصائر بشرح روضة الناظر ج ٢ ص ٢٧٠.

(٢) يراجع: المستصفى ج ١ ص ٩٨.

(٣) يراجع: المحصول للفخر الرازي ج ١ ص ٢٩، والكاشف للأصفهاني ٢٩١/١.

(٤) يراجع: الإحكام في أصول الأحكام للآمدي ج ١ ص ١٢٢.

(٥) يراجع: منتهى الوصول والأمل في علمي الأصول والجدل ص ٤١.

(٦) يراجع: تنقيح الفصول للقرافي ص ٨٧، وغاية الوصول للأنصاري ص ١٩، ونفائس الأصول ١٢٨/١.

(٧) يراجع: التوضيح لصدر الشريعة ٢٥٣/٢، وفواتح الرحموت ١١٩/١.

(٨) يراجع: البحر المحيط للزركشي ٣٢٥/١، وشرح الكوكب الساطع للسيوطي ج ١ ص ١٠٩-١١٠، والتحبير شرح التحرير ١١١٥-١١١٦، والعزيمة والرخصة ص ٢٠١.

المذكور تكمن في أن العزيمة عندهم لا تشمل إلا الواجب، وذلك علمناه من تعريفهم للعزيمة.

فقد قال حجة الإسلام الغزالي في تعريفها: "العزيمة في لسان حملة الشرع عبارة عما لزم العباد بإيجاب الله تعالى" (١).

وقال الآمدي في تعريفها: "وأما في الشرع فعبارة عما لزم العباد بإلزام الله تعالى، كالعبادات الخمس ونحوها" (٢).

وقال ابن الحاجب: "والعزيمة ما ألزم من الأحكام لا لذلك" (٣).

قال السعد في حاشيته على شرح المختصر، مفسراً قوله: " لا لذلك": " أى: لا لعذر مع قيام المحرم لولا العذر، والظاهر أنه مختص بالواجب" (٤).

ومعنى التعريف المذكور: أن العزيمة هي: الحكم الشرعي الذي ألزم به العباد، بإلزام الله تعالى لهم، ومن ثم يخرج ما كان بإلزام العبد نفسه، كما هو الحال في النذر (٥).

بناء على ما ذكر في التعريف السابق تكون العزيمة خاصة بالواجبات، كالصلوات الخمس ونحوها من العبادات، أما الأحكام الأخرى كالمندوبات والمباحات والمحرمات والمكروهات فهذه ليست بعزيمة، وإنما

(١) المستصفى للغزالي ٩٨/١.

(٢) الإحكام في أصول الأحكام للآمدي ١٢٢/١.

(٣) منتهى الوصول والأمل لابن الحاجب ص ٤١.

(٤) حاشية السعد على شرح المختصر ج ٢ ص ٩.

(٥) يراجع: إتحاف ذوي البصائر بشرح روضة الناظر ٢٦٩/٢.

تشكل قسماً ثالثاً.

وعليه فالأحكام عندهم ثلاثة أقسام:

عزيمة، وهي: ما لزم العباد بإيجاب الله تعالى.

ورخصة: وهي: ما شرع من الأحكام لعذر مع قيام السبب المحرم لولا العذر^(١).

القسم الثالث ليس برخصة ولا عزيمة، وهو ما عدا هذين القسمين، كالنواقل المشروعة، والمكروهات الممنوعة^(٢).

ثانياً: وجهة نظر الإمام فخر الدين الرازي في عدم الانحصار المذكور: أنه أخرج المحرم من العزيمة والرخصة، فالعزيمة والرخصة عنده يطلقان على الأحكام التكليفية الأربعة فقط: الواجب والمندوب، والمباح، والمكروه.

وقد فهم صنيعة هذا من تقسيمه الفعل الجائز إلى عزيمة ورخصة حيث قال: الفعل الذي يجوز للمكلف الإتيان به، إما أن يكون: عزيمة، أو رخصة^(٣).

قلت: ويمكن تعريف العزيمة عنده بأنها: "جواز الإقدام مع عدم المانع" كما ذكره القرافي في شرح تنقيح الفصول^(٤).

(١) سيأتي - إن شاء الله تعالى - تعريف الرخصة بالتفصيل في موضعه.

(٢) يراجع: العزيمة والرخصة وما يتعلق بهما من أحكام ص ٢٠٢.

(٣) المحصول للفخر الرازي ٢٨/١ - ٢٩.

(٤) شرح تنقيح الفصول للقرافي ص ٨٧.

ثالثاً: وجهة نظر الإمام القرافي في عدم الانحصار المذكور: د

أنه أخرج منها المباح؛ ذلك لأن العزم هو الطلب المؤكد فيه، ولا يخفى أن الإباحة لا طلب فيها.

وكذا أخرج منها: المحرم والمكروه، ومن ثم تكون الأحكام عنده ثلاثة أقسام: العزيمة وهي تمثل الواجب والمندوب فقط أما الواجبات فلائن العزائم ما فيها عزم وتأكيد، وهذا يتناسب معها تمام التناسب.

وأما المندوبات فلائن السجدة المندوب السجود عند تلاوتها تسمى عزائم كما هو اصطلاح كثير من الفقهاء^(١)، والرخصة: قد تكون واجبة، وقد تكون مندوبة، وقد تباح، وقد لا تباح، أى تكون خلاف الأولى. ويبقى المحرم والمكروه يشكّل قسماً ثالثاً عنده.

قلت: وبناء على ما ذكر جاء تعريفه للعزيمة بأنها: " طلب الفعل الذى لم يشتهر فيه مانع شرعي"^(٢).

ولا يخفى أن طلب الفعل يشمل الواجب والمندوب.

رابعاً: وجهة نظر صدر الشريعة في عدم الانحصار المذكور: أن الحكم عنده يسمى عزيمة إذا كان في مقابلته رخصة، فمثلاً: حرمة إجراء كلمة الكفر على اللسان عزيمة؛ لأنه يقع في مقابلته رخصة وهو إباحتها للمكره،

(١) تراجع: شرح مختصر الروضة للطوفي ٤٥٧/١-٤٥٨، والبحر المحيط للزركشي

٣٢٥/١، وشرح تنقيح الفصول للقرافي ص ٨٧، ونزهة الخاطر العاطر ١/١٤١.

(٢) شرح تنقيح الفصول للقرافي ص ٨٧، والنخبة له أيضاً ٦٧/١، ونفائس الأصول في

شرح المحصول ١/١٢٨.

حيث إنه حكم بني على أعذار العباد^(١).

وهذا يُعلم من قول صدر الشريعة: " وما وقع من القسم الأول أى الذى هو حكم أصلي فى مقابلتها، أى فى مقابلة الرخصة يسمى عزيمة"^(٢).

ويُفهم منه أن ما لا يكون فى مقابلته رخصة لا يسمى عزيمة، ومن ثم تكون الأحكام من وجهة نظره ثلاثة: عزيمة، ورخصة، مع تقابلها.

الثالث - عند عدم التقابل - فرض وواجب وسنة ونفل.

قال صاحب التلويح: " والحق أنه مما تفرد به المصنف وهو يخالف اصطلاح القوم"^(٣).

بعد استعراض وجهات النظر فى الانحصار وعدمه، أرى نفسى تميل إلى المذهب الأول القائل بالانحصار؛ ذلك لأن الأحكام إما أن تكون قد شرعت ابتداء غير مبنية على أعذار العباد، سواء كانت متعلقة بالفعل كالمأمورات، أو بالترك كالمنهيات، أو ليس متعلقة بواحد منهما كالمباحات، وبهذا شملت الأحكام الخمسة.

وإما أن تكون قد شرعت مبنية على أعذار العباد، وهى الرخص.

قال صاحب الميزان: " فالعزيمة اسم للحكم الأصلي فى الشرع لا لعارض أمر، وهو ما ذكرنا من الفرض والواجب والسنة ونحوها، وما ذكرنا من الحلال والحرام ونحوهما.

(١) يراجع: شرح التلويح للفتازاني ٢/٢٥٣، والتلويح شرح التقيح لنجم الدين الدركاني

ص ٤٥٣، والعزيمة والرخصة وما يتعلق بهما من أحكام ص ٢٠١.

(٢) التوضيح شرح التقيح لصدر الشريعة ج ٢ ص ٢٥٣.

(٣) شرح التلويح للفتازاني وعليه جاشية الفري ج ٣ ص ٨٢.

وأما الرخصة فهي اسم لما تغير عن الأمر الأصلي لعارض إلى تخفيف وتيسير، ترفيهاً وتوسعة على أصحاب الأعذار^(١).

وقد رجح هذا المذهب العلامة الشيخ بخيت المطيعي في حاشيته على نهاية السؤل^(٢).

علماً بأن الخلاف بين الفريقين خلاف لفظي، لا يترتب عليه ثمرة ولا طائل تحته؛ إذ إن ما اختلفوا بشأنه مجرد اصطلاح للقوم ولا مشاحة في الاصطلاح.

فمثلاً: المندوب حقيقته ثابتة عند الجميع لا تتغير سواء سمي عزيمة، أو لم يسم.

والمحرم كذلك بصرف النظر عن تسميته عزيمة، أم لا. وهكذا يقال في المباح والمكروه.

والمهم أن الحكم ما دام ليس رخصة فهو حكم أصلي عند الجميع^(٣) بقطع النظر عن كونه يسمى عزيمة، أو لا يسمى^(٤).

نعم إن كانت هناك فائدة من وراء هذا الخلاف تكمن في معرفة

(١) ميزان الأصول للسمرقندي ص ٥٥، ويراجع: تسهيل الوصول للمحلاوى ص ٢٥٠.

(٢) راجع: حاشية الشيخ بخيت المطيعي على نهاية السؤل ١/ ١٣١.

(٣) لذا قال صاحب الكليات: "العزيمة اسم لما هو أصل من الأحكام غير متعلق بالعوارض" (الكليات لأبي البقاء الكفوي ص ٦٥٠).

(٤) سبقني إلى بيان هذا الأستاذ الدكتور/ عبدالقادر شحاته في رسالته: "العزيمة والرخصة وما يتعلق بهما من أحكام ص ٢٠٣.

سبب خلاف الأصوليين في تعريف العزيمة والرخصة^(١).

هذا، وإذا كانت العزيمة تقابل الرخصة، وموضوع هذا البحث في الرخصة فيجدر بي أن أعرف العزيمة في عباله، ولا سيما أنه قد سبق ذكر تعريفها عند بعضهم في ثنايا المبحث السابق.

غير أنه قد بقي أن أذكر التعريف المختار لها مع بيانه، وذلك في نعمة خاصة بتعريفها، فأقول، والله الموفق.

نعمه في التعريف المختار للعزيمة

يجدر بي قبل ذكره أن أذكر تعريفها في اللغة، فأقول: العزيمة لغة، مشتقة من العزم وهو القصد المؤكد، أى عقد القلب على إمضاء الأمر، يقال: عزم على الأمر، يعزم، عزمًا، ومعزمًا، ومعزمًا، وعزمًا، وعزيمة وعزيمة، واعتزمه، واعتزم عليه: أراد فعله، وقطع عليه، ومنه قوله تعالى: ﴿ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ ﴾^(٢).

أى إذا قصدت إمضاء أمر، واطمأنت إليه نفسك، فاعتمد على الله في فعل ذلك، وفوض إليه^(٣).

ومنه أيضاً: أولو العزم من الرسل، وهم الذين عزموا في إمضاء أمر الله فيما عهد إليهم، وتأكد قصدهم في طلب الحق.

جاء في المصباح المنير: "عزم على الشئ، وعزمه، عزمًا، من باب

(١) يراجع كشف اصطلاحات الفنون للتهانوى حـ ٢ ص ٢٢١ باب الرأء فصل الصاد.

(٢) جزء من الآية (١٥٩) من سورة آل عمران.

(٣) يراجع: تفسير ابن عطية ص ٣٧٦، وتفسير الفخر الرازى ٦٩/٩، وتفسير البيضاوى

١٨٧/١، وتفسير الجلالين بحاشية الجمل ٣٣٠/١، وفتح القدير للشوكانى ٣٥٣/١،

والكشف للزمخشري ٣٨٠/١.

ضرب، عقد ضميره على فعله. وعزم عزيمة وعزيمة: اجتهد وجد في أمره، وعزيمة الله: فريضته التي افترضها، والجمع عزائم^(١).

تعريف العزيمة في الاصطلاح:

سبق ذكر بعض التعريفات لها، وهي مختلفة لفظاً ومعنى تبعاً لاختلافهم فيما يدخل تحت العزيمة من الأحكام.

وفي هذه التتمة أذكر تعريفاً لها تبعاً لما اخترته من أنها تشمل الأحكام الخمسة، فأقول: تُعرَّفُ العزيمة - بناءً على ذلك - بأنها: "الحكم الثابت بدليل شرعي خال عن معارض" وهذا اختيار ابن قدامة والطوفي وابن النجار والمرداوي وغيرهم^(٢).

شرح التعريف: قوله: "الحكم الثابت" عام وشامل لجميع الأحكام التكليفية الخمسة، من وجوب، وندب، وتحريم، وكراهة، وإباحة. ويجب أن يكون الحكم ثابتاً، أي غير منسوخ؛ فإنه إذا نسخ لا يسمى عزيمة؛ حيث إنه لم يبق مشروعاً أصلاً.

وقوله: "بدليل شرعي" احتراز عن الثابت بدليل عقلي؛ فإن ذلك لا تستعمل فيه الرخصة والعزيمة.

(١) المصباح المنير ص ٢١١ مادة عزم، ويراجع: لسان العرب باب العين حـ ٤ ص ٢٩٣٢ - ٢٩٣٣، ومختار الصحاح باب العين ص ٤٥٥، والكلبيات ص ٦٥٠، والنهاية لابن الأثير ٢٠٩/٣ مادة عزم، والمفردات للراغب الأصفهاني ص ٣٧٣ مادة عزم، والقاموس المحيط باب الميم فصل العين ١٤٩/٢ - ١٥٠، والمعجم الوجيز مادة عزم ص ٤١٧، والإحكام للأمدى ١٢٢/١.

(٢) يراجع: شرح مختصر الروضة للطوفي حـ ١ ص ٤٥٧، وشرح الكوكب المنير ٧٦/١، والتحبير شرح التحرير حـ ٣ ص ١١١٤، وروضة الناظر بشرح نزهة خاطر العاطر ١٤١/١ - ١٤٢، وأصول الفقه للمقتضى ٢٥٤/١، والبحر المحيط للزركشي ٣٢٥/١، والمختصر لابن اللحام ص ٦٥.

وقوله: " خال عن معارض " احتراز مما يثبت بدليل شرعى لكن لذلك الدليل معارض: مساو، أو راجح.

ومعنى هذا: أنه يجب أن يكون الحكم ثابتاً بدليل شرعى من غير أن يخالفه دليل شرعى آخر.

فإن خالفه دليل شرعى آخر ينظر: إما أن يكون هذا الدليل مساوياً للدليل الذى ثبت به الحكم، أو راجحاً عليه.

فإن كان الدليل المخالف مساوياً للدليل الذى ثبت به الحكم لزم الوقف، وانتفتت العزيمة، ووجب طلب المرجح الخارجى.

وإن كان الدليل المخالف راجحاً على الدليل الذى ثبت به الحكم لزم العمل بمقتضاه، وتنتفى حينئذ العزيمة وثبتت الرخصة؛ إذ إن الرخصة عبارة عما ثبت على خلاف دليل شرعى لمعارض راجح.

فمثلاً: تحريم الميتة: حكم ثابت من غير أن يخالفه دليل شرعى، فإذا وجدت المخمصة، حصل المخالف لدليل التحريم وهذا المخالف هو قوله تعالى: ﴿فَمَنْ اضْطُرَّ فِي مَخْمَصَةٍ غَيْرَ مُتَجَانِفٍ لِإِثْمٍ فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ (١) وهو راجح على دليل التحريم؛ حفظاً للنفس، فجاز الأكل من الميتة، وحصلت الرخصة؛ لأن مصلحة إحياء النفس والمحافظة عليها مقدّمة على مفسدة الميتة، وما فيها من الخبث (٢).

إلى هنا تم بحمد الله - المبتغى من الفصل التمهيدى، ويليه الباب الأول، فأقول، والله الموفق.

(١) جزء من الآية (٣) من سورة المائدة.

(٢) يراجع: إتحاف ذوى البصائر بشرح روضة الناظر حـ ٢ ص ٢٦٧-٢٦٩، وشرح الكوكب المنير حـ ١ ص ٤٧٦-٤٧٧، وشرح مختصر الروضة ١/٤٥٧-٤٥٨، والبحر المحيط للزركشى ١/٣٢٥، ونزهة الخاطر العاطر ١/١٤١-١٤٢.

الباب الأول

حقيقة الرخصة وأقسامها وأحكامها

فيه فصول:

الفصل الأول

تعريف الرخصة

فيه مبحثان:

المبحث الأول

تعريف الرخصة لغة

الرخصة لغة: اسم مشتق من الرخص.

مادته: رخص^(١). يقال: رخص السعر رخصاً، إذا انحط وهبط.

وهذه المادة تدل على السهولة واللين، والنعومة والطلاوة. وقد

جاءت هذه المعاني في كتب اللغة^(٢)، وإليك بيانها:

(١) رخص: من باب قرب (المصباح المنير للفيومي ص ١١٧).

(٢) يراجع: الصحاح للجوهري ح ٣ ص ١٠٤١، ولسان العرب لابن منظور ح ٣

ص ١٦١٦، ومعجم مقاييس اللغة لابن فارس ص ٤٢٦ باب الراء والحاء وما يتلثهما

والقاموس المحيط للفيروز أبادي ح ٢ ص ٣٠٤، ومختار الصحاح للسرّازي

ص ٢٥٩، والمعجم الوسيط ح ١ ص ٣٣٦، والمعجم الوجيز ص ٢٥٩، والمصباح المنير

ص ١١٧-١١٨، والكلّيات لأبي البقاء ص ٤٧٢، والقاموس الفقهي لغة واصطلاحاً تأليف

سعدى أبو جيب ص ١٤٦.

أولاً: اليسر والسهولة: جاء في المصباح المنير للفيومي: "الرخصة: التسهيل في الأمر والتيسير. يقال: رخص الشرع لنا في كذا ترخيصاً، وأرخص إرخاصاً، إذا يسره وسهله" (١).

وقال الزبيدي في تاج العروس: "الرخصة: ترخيص الله للعبد فيما يخففه عليه وهو التسهيل، ومنه الحديث: "إن الله يحب أن تؤتى رخصه" (٢).....".

ومن هذا المعنى (٣) ما جاء في حديث أم المؤمنين عائشة (رضي الله عنها) "صنع رسول الله (ﷺ) أمراً فترخص فيه، فبلغ ذلك ناساً من أصحابه، فكانهم كرهوه وتنزهوا عنه، فبلغه ذلك، فقام خطيباً، فقال: "ما بال رجال بلغهم عني أمر ترخصت فيه، فكرهوه وتنزهوا عنه، فوالله لأننا أعلمهم بالله، وأشدهم له خشية" (٤).

(١) المصباح المنير للفيومي ص ١١٨.

(٢) أخرجه أحمد في مسنده حـ ٥ ص ٢٧٣ رقم ٥٨٦٦ من حديث ابن عمر، وأخرجه ابن حبان كما في موارد الظمان إلى زوائد ابن حبان ص ١٤٥ رقم ٥٤٥ وكذا البيهقي في السنن الكبرى حـ ٣ ص ٢٠٠ رقم ٥٤١٥، والقضاعي في مسند الشهاب حـ ٢ ص ١٥١ رقم ١٠٧٨. وإسناده صحيح (يراجع: مجمع الزوائد للحافظ نور الدين الهيثمي حـ ٣ ص ١٦٢، والتلخيص الحبير ٢/ ١٠٥، والجامع الصغير للسيوطي حـ ١ ص ٧٦، وتحقيق الشيخ أحمد شاكر على المسند ص ٢٧٢-٢٧٣، وصحيح الجامع وزيادته للألباني حـ ١ ص ٣٨٣ رقم ١٨٨٥).

(٣) يراجع الموافقات للشاطبي حـ ١ ص ٢٢٧.

(٤) أخرجه مسلم كتاب الفضائل باب علمه (ﷺ) بالله تعالى وشدة خشيته ص ٦٠٤ رقم ٢٣٥٦. وبنحوه أخرجه البخاري كتاب الأدب باب من لم يواجهه الناس بالعتاب ص ١١٢٠ رقم ٦١٠١.

فقولها (رضى الله عنها): فترخص فيه" معناه: فعل أمراً ترك فيه التشديد، لأنه رخص له فيه^(١)، كما جاء في رواية أخرى: " ما بال أقوام يرغبون عما رخص لى فيه"^(٢) وما ترخص فيه أخذنا برخصته، وشكرنا الله تعالى على تخفيفه ونعمته^(٣).

ثانياً: النعومة والطراوة: يقال: ثوب رخص ورخيص أى ناعم لين.

جاء فى المعجم الوسيط: "رخص رخاصة ورخوصة ورخصانا: نعم، ولان، فهو رخص ورخيص، يقال: غصن رخص، وبنان رخص"^(٤).

وفى المصباح المنير: " قضيب رخص: أى طرى لين ورخص البدن رخاصة ورخوصة، إذا نعم ولأن ملمسه، فهو رخص"^(٥).

ثالثاً: الإذن فى الشئى بعد النهى عنه^(٦). يقال: رخصت فلانا فى كذا وكذا أى أذنت له بعد نهى إياى عنه، ومنه الحديث: رخص فى بيع العرايا^(٧) " أى أذن فيه^(٨).

(١) راجع: المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم لأبى العباس القرطبى ج ٦ ص ١٥١، وإكمال إكمال المعلم لأبى عبد الله الأبى ج ٦ ص ١٤٤.

(٢) أخرجه مسلم رقم ٢٣٥٦ ص ٦٠٤ الكتاب والباب السابقين هامش (٤) ص ٤٤.

(٣) راجع المفهم للقرطبى ج ٦ ص ١٥٣.

(٤) المعجم الوسيط ج ١ ص ٣٣٦.

(٥) المصباح المنير ص ١١٨ مادة رخص.

(٦) راجع لسان العرب ١٦١٦/٣، والمعجم الوسيط ٣٣٦/١.

(٧) أخرجه مسلم كتاب البيوع باب تحريم بيع الرطب بالتمر إلا فى العرايا رقم ١٥٤١ ص ٣٩١ وسيأتي - إن شاء الله - بيان تفسير العرية وشئ من أحكامها فى موضعها من أقسام الرخصة (الرخصة المباحة).

(٨) وذلك جاء فى تفسير بعض الصحابة، كما أخرجه مسلم فى الكتاب والباب المذكورين رقم ١٥٤٠ من حديث بشير بن يسار أن رافع بن خديج وسهل بن أبي حنمة حدثاه أن رسول الله ﷺ نهى عن المزبنة الثمر بالتمر إلا أصحاب العرايا فإنه قد أذن لهم (يراجع: شرح النووى على صحيح مسلم ج ١ ص ١٥٠، ١٥٢-١٥٣).

رابعاً: عدم الاستقصاء: يعنى: لم يبلغ أقصاه فى البحث عن الشيء^(١).
 فمن لم يستقص كان مترخصاً، أى طالباً التخفيف الذى هو الرخصة"
 جاء فى مختار الصحاح: " وقد رخص له فى كذا ترخيصاً،
 فترخص هو فيه، أى لم يستقص^(٢).
 خامساً: انخفاض السعر: يقال: رخص السعر، يرخص رخصاً، فهو
 رخيص، وأرخصه: جعله رخيصاً. وارتخصت الشيء: اشتريته رخيصاً.
 والرخص ضد الغلاء^(٣).
 ولما كان فى الغلاء شدة، وفى انخفاض السعر سهولة ناسب أن
 يسمى رخيصاً.
 وهكذا ترى- أيها القارئ الكريم- أن مادة رخص تأتي للدلالة-
 غالباً- على اليسر والسعة والسهولة، وعدم التشدد والحشونة، ومن هذا
 المعنى اللغوي أخذ تعريف الرخصة فى اصطلاح علماء الأصول^(٤).
 وهذا ما أذكره فى المبحث الثانى، والله الموفق.

(١) يراجع: المعجم الوجيز مادة قضا ص ٥٠٥.

(٢) مختار الصحاح للرازي مادة رخص ص ٢٥٩.

(٣) يراجع: لسان العرب ١٦١٦/٣، والصحاح ١٠٤١/٣، وتاج العروس ٣٩٧/٤، والمصباح المنير ص ٢٢٣.

(٤) يراجع: نظرة وتفحص فى الرخصة والترخص للأستاذ عبد الله بن عمر محمد الأمين الشنقيطي ص ٢٩، والرخص الشرعية للصلاحي ص ٣٦، والرخص الشرعية فى الأصول للدكتور عمر عبد الله كامل ص ٣٠.

المبحث الثاني

فى تعريف الرخصة اصطلاحاً

لقد اختلفت عبارات الأصوليين فى تعريف الرخصة، والسبب فى ذلك يرجع إلى ما لاحظته بعضهم من جعل الأحكام منحصرة فى الرخصة والعزيمة، أو غير منحصرة فيهما^(١) على نحو ما تقدم^(٢).

وما أنا ذا أستعين بالله تعالى، وأذكر جملة من هذه التعريفات تمثل وجهة نظر الفريقين، ثم أتبع ذلك بجملة أخرى منها روعي فى لفظها بيان المقصود منها وهو اليسر والسهولة، ويأتى ذلك فى ثلاثة مطالب:

المطلب الأول

تعريفات للرخصة تمثل وجهة نظر القائلين بعدم الحصر

التعريف الأول: الرخصة هي: " صرف الأمر من عسر إلى يسر بواسطة عذر فى المكاف".

وهذا التعريف لأبي على الشاشي^(٣) كما فى أصوله^(٤).

(١) يراجع: كشف الأسرار للبخاري ٢/٢٩٨، وبيان الأصول شرح الأصول لقوام الدين الكاكي (مخطوط) لوحة ١٢٢ وكشاف اصطلاحات الفنون للتهانوي ٢/٢٢١ وشرح المنار لابن ملك ص ٥٧٩.

(٢) كما فى المبحث الثالث من الفصل التمهيدي

(٣) أبو علي الشاشي: أحمد بن محمد بن إسحاق الشاشي نظام الدين، فقيه حنفي من مصنفاته أصول الفقه - توفي سنة ٣٤٤ هـ (يراجع: الجواهر المضوية لعبد القادر القرشي

١/٢٦٢، وطبقات الفقهاء للشيرازي ص ١٤٣).

(٤) أصول الشاشي ص ٣٨٥.

قال الكنكوهي ^(١) شارحاً ^(٢).

"صرف الأمر من العسر إلى اليسر" معناه: أن يكون الأصل مشروعاً على وجه العزيمة، ثم تسقط شرعيته بواسطة عذر في المكلف.

ويرد عليه اعتراض مفاده: أن الصلوات الخمس من العزيمة اتفاقاً مع أن فيها صرف الأمر من العسر إلى اليسر؛ فإن النبي ﷺ أمر ليلة المعراج بخمسين صلاة، ثم خفت حتى جعلت خمساً ^(٣).

ويجاب: بأن الأصل - وهو ما زاد على الخمس - لم يكن مشروعاً؛ لذا لا يصح جعله رخصة حقيقية، وإنما يجعل رخصة مجازاً؛ لما فيه من التخفيف واليسر ^(٤).

وسياتي - إن شاء الله تعالى - في أقسام الرخصة عند الحنفية.

التعريف الثاني: " ما وَسَّعَ للمكلف في فعله لعذر، وعجز عنه مع قيام السبب المحرّم".

وهذا التعريف لحجة الإسلام الغزالي كما في المستصفى ^(٥).

شرح التعريف: قوله: " ما وَسَّعَ للمكلف" أى أن الحكم الثابت بالرخصة فيه تيسير وتوسعة من الشارع على المكلفين، وبهذا رفع عنهم الحرج والضيق، وقد نص بعض الأصوليين في تعريفاتهم لها على ذلك، كما سبق

^(١) الكنكوهي: المولى محمد فيض الحسن الكنكوهي شرح أصول الشاشي ولم أقف على ترجمة كافية عنه.

^(٢) عمدة الحواشي للكنكوهي ص ٣٨٦.

^(٣) الحديث: أخرجه البخاري كتاب الصلاة باب كيف فرضت الصلوات في الإسراء رقم ٣٤٩ ص ٨١، وأخرجه مسلم كتاب الإيمان باب الإسراء برسول الله ﷺ إلى السموات وفرض الصلوات رقم ١٦٢ ص ٥٠.

^(٤) يراجع: عمدة الحواشي للكنكوهي ص ٣٨٦.

^(٥) المستصفى للغزالي ج ١ ص ٩٨.

فى تعريف أبى على الشاشى، وكما سيأتى إن شاء الله تعالى.
وقوله (فى فعله) ظاهره يقتضى أن تكون الرخصة فى جواز الفعل دون الترك.

قلت: هذا يجعل التعريف غير جامع؛ لأن الرخصة كما تكون بالفعل، قد تكون بالترك كإسقاط وجوب صوم رمضان، وإسقاط الركعتين من الرباعية للمسافر^(١).

وقوله (للعذر) أى بسبب عذر؛ لأن اللام للسببية.

والعذر: هو: ما يطرأ فى حق المكلف فيمنع حرمة الفعل، أو الترك، الذى دل الدليل على حرمة، أو يمنع وجوب الفعل الذى دل الدليل على وجوبه^(٢).

وهذا العذر قد يكون ضرورة أو مشقة أو حاجة.

وسيأتى بيان هذا إن شاء الله تعالى.

وقوله (للعذر) يحتز به عن العزيمة والتكاليف؛ لأنها لم تثبت لأجل عذر، بل شرعت للابتلاء والامتحان^(٣).

وقوله (وعجز عنه) أى تعذر عليه أن يمضى على موجب الشرع إلا بتحمل ضرر زائد^(٤).

(١) يراجع: شرح المنهاج للأصفهاني ج ١ ص ٨٣.

(٢) يراجع: مناهج العقول للبدخشي ٦٩/١، وتيسير الأصول لابن إمام الكاملية ٣٨١/١ -

٣٨٢، وحاشية السعد على شرح العنصر ٨/٢ والرخص الشرعية للدكتور عبد الكريم

النملة ص ١٨، ومعجم مصطلحات أصول الفقه لعلاء الدين نجم ص ٧٥.

(٣) وسيأتى بيان ذلك - إن شاء الله تعالى - فى تعريف القاضي البيضاوي.

(٤) يراجع: بيان كشف الألفاظ لشهاب الدين الأبهدي ص ١٠، والتعريفات الفقهية للبركتي

ص ١٤٤ ومعجم مصطلحات أصول الفقه ص ٧٥، والتعريفات للرجباني

ص ١٢٩، والقاموس الفقهي لسعدي أبى جيب ص ٢٤٥.

وقوله (مع قيام السبب المحرم) أى مع قيام سبب التحريم، فمثلاً: دخول الوقت فى وجوب الصلاة والصوم، والخبث فى الميتة كلاهما سبب؛ فإن دخول وقت الصلاة سبب فى وجوبها، وحرمة تركها، وشهود شهر رمضان سبب فى وجوب صيامه وحرمة تركه، والخبث فى الميتة سبب فى حرمة أكلها.. وهكذا^(١).

وعليه فإذا وجد السبب حرم الترك، أو حرم الفعل، وهذه الحرمة القائمة تزول فى حق صاحب العذر الشرعي.

قلتُ: مما تقدم يتضح عدم صدق هذا التعريف على الرخصة المندوبة والمباحة^(٢)، ومن ثم يكون هذا التعريف غير جامع وسيأتي - إن شاء الله تعالى - هذا الإيراد على تعريف الأمدى وابن الحاجب.

التعريف الثالث: "ما جاز فعله مع قيام المقتضي للمنع".

وهذا التعريف لفخر الدين الرازي كما فى المحصول^(٣).

ومعناه: أن الرخصة جواز الفعل مع قيام الدليل المحرّم.

فمثلاً: جواز أكل الميتة للمضطر رخصة؛ لوجود الدليل الذى يحرم ذلك، وهو قوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ﴾^(٤).

(١) راجع: كاشف معاني البديع ص ٣٠٣ والمستصطفى ٩٨/١ وما بعدهما والرخص الشرعية وإثباتها بالقياس ص ٣٦.

(٢) فإن المندوبات والمباحات يشكلان قسماً ثالثاً فى مقابل الرخصة والعزيمة - عند الإمام الغزالي، وقد تقدم بيان ذلك فى المبحث الثالث من الفصل التمهيدى.

(٣) المحصول للفخر الرازي ٢٩/١ ويراجع: التحصيل لسراج الدين الأرموزي ١٧٩/١.

(٤) سورة المائدة من الآية (٣).

وقد اعترض على هذا التعريف بما يلي:

أولاً: إنه مشكل؛ لأنه يلزم منه أن تكون الصلوات الخمس والطهارة في شدة البرد، والصوم في شدة الحر، والحدود والتعازير، والحج ونحو ذلك من كل ما فيه مشقة، رخصة وهذا خلاف الإجماع.

وبيان ذلك: أن هذه المذكورات جميعاً يجوز الإقدام عليها وفيها مانعان: أحدهما: ظواهر النصوص المانعة من التزامه، كقوله تعالى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمْ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمْ الْعُسْرَ﴾^(١) وقوله سبحانه: ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾^(٢) وكقوله ﷺ: "لا ضرر ولا ضرار"^(٣).

(١) سورة البقرة من الآية (١٨٥).

(٢) سورة الحج من الآية (٧٨).

(٣) أخرجه الإمام أحمد في مسنده ٣١٣/١ من حديث ابن عباس، وأخرجه أيضاً من حديث عبادة بن الصامت بلفظ: "...وقضى أن لا ضرر ولا ضرار" ج ٥ ص ٣٢٦، وأخرجه الدار قطني من حديث ابن عباس ومن حديث أبي سعيد الخدري ج ٤ ص ٢٢٨، وكذا الحاكم في المستدرک ج ٢ ص ٣٦٩ رقم ٢٣٩٢ كتاب البيوع باب النهي عن المحاقلة، وقال: "هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه" وأخرجه ابن ماجه من حديث عبادة بن الصامت بلفظ: "قضى أن لا ضرر ولا ضرار" كتاب الأحكام باب من بنى في حقه ما يضر بجاره ج ٢ ص ٣٣٣ رقم ٢٣٤١، ٢٣٤٠ وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى كتاب الصلح باب لا ضرر ولا ضرار ج ٦ ص ١١٥ رقم ١١٣٨٤، وأخرجه الإمام مالك مرسلاً كتاب الأقضية باب القضاء في المرفق ٧٤٥/٢ من حديث عمر بن يحيى المازني عن أبيه، وأخرجه أيضاً من نفس الطريق الإمام الشافعي في مسنده ١٣٤/٢، برقم (٤٤٢).

ووجه المنع ما فيها من حرج وعسر وضرر على النفس، غير أن ما فيها من المصالح العاجلة، والمثوبات الآجلة هو المعارض الذي لأجله خولفت ظواهر هذه النصوص.

وثانيهما: صورة الإنسان مكرمة محترمة؛ قال الله تعالى: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ﴾^(١) وقال سبحانه: ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ﴾^(٢) والمكرم المحترم يناسب أن لا تهلك بنيته بالجهاد، ولا يُلزَم المشاق والمضار. قلت: ولأجل هذا الإشكال الذي ساقه القرافي - كما في نفائس الأصول^(٣)،

= والحديث له طرق كثيرة قد جاوزت العشر، وهي وإن كانت ضعيفة مفرداتها فإن كثيراً منها لم يشتد ضعفه، ومن ثم فإن ضم بعضها إلى بعض قوى وارتقى إلى درجة الصحيح إن شاء الله تعالى. قال المناوي في فيض القدير جـ ٦ ص ٥٥٩ رقم ٩٨٩٩ "...قال العلاني: للحديث شواهد ينتهي مجموعها إلى درجة الصحة أو الحسن المحتج به".

قلت: وحسنه ابن الصلاح والنووي والسيوطي، واحتج بها الإمام مالك وجزم بنسبته إلى النبي ﷺ فقال في كتابه الموطأ كتاب المكاتب باب ما لا يجوز من عتق المكاتب جـ ٢ ص ٨٠٥، قال: "...وقد قال رسول الله ﷺ " لا ضرر ولا ضرار " بل وتقبله جماهير أهل العلم واحتجوا به، كيف وهو من الأحاديث التي يدور الفقه عليها".

(يراجع: شرح الأربعين النووية ص ١٥٨، والجامع الصغير للسيوطي ص ٢٠٣، وتحقيق الشيخ أحمد شاكر على المسند جـ ٣ ص ٢٦٧ رقم ٢٨٦٧، وتحقيق الشيخ علوش على المستدرك للحاكم جـ ٢ ص ٣٦٩ رقم ٢٣٩٢، ومصباح الزجاجة للبوصيري ٢/٢٢١ وجامع العلوم والحكم لابن رجب الحنبلي ص ٣٠٨، وإرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل للألباني جـ ٣ ص ٤٠٨-٤١٣ حديث رقم ٨٩٦ والابتهاج بتخريج أحاديث المنهاج للشيخ عبد الله الغماري ص ٢٤١-٢٤٤ وصحيح الجامع ٢/١٢٤٩-١٢٥٠ رقم ٧٥١٧)

(١) سورة الإسراء من الآية (٧٠).

(٢) سورة التين الآية (٤).

(٣) يراجع: نفائس الأصول للقرافي ١/١٢٧-١٢٨.

وشرح تنقيح الفصول^(١) - يكون التعريف المذكور غير مانع، فيبطل.

أقول: ويمكن دفع هذا الإشكال بأن مراد المعرف من المانع هو الدليل المحرم، أى: يكون الشيء محرماً واجب الترك، ولكنه مأذون فى فعله بسبب العذر من ضرورة أو مشقة أو حاجة، على ما سيأتى تفصيله بإذن الله جل وعلا.

ثانياً: إن هذا التعريف غير جامع؛ لأنه جاء فيه " ما جاز فعله " وهذا يقتضى أن تكون الرخصة فى جواز الفعل، دون جواز الترك، ومعلوم أن الرخصة كما تكون فى جواز فعل المحذور، تكون فى ترك الواجب؛ ألا ترى أن وجوب الصوم فى شهر رمضان يسقط لعذر السفر حتى يقضيه فى أيام آخر بعد انتهاء العذر.

وكذا تسقط الركعتين من الصلاة الرباعية لنفس العذر، حتى يتم فور انتهاء العذر، كما يؤذن للمضطر فى أكل الميتة التى حرمها الشارع.

وهكذا... ترى أن الرخصة تنتظم الأمرين: الفعل والترك، لكن تعريف الفخر الرازى لها يصرح بأحد الأمرين: وهو الفعل؛ ومن ثم يكون غير جامع؛ فلا يصلح قولاً شارحاً لها^(٢).

التعريف الرابع: " ما شرع من الأحكام لعذر مع قيام السبب المحرم ".

وهذا التعريف للآمدي، كما فى الإحكام^(٣).

(١) يراجع: شرح تنقيح الفصول للقرافى ص ٨٥-٨٦، والإبهاج لابن السبكي ٨٢/١.

(٢) يراجع: الإحكام للآمدي ١٢٢/١، وشرح الأصفهاني على المنهاج ٨٣/١، ونفائس

الأصول ١٢٨/١، والرخص الشرعية وإثباتها بالقياس أ.د/ عبد الكريم النملة ص ١٦.

(٣) الإحكام فى أصول الأحكام للآمدي ١٢٢/١.

شرح التعريف: قوله (ما شرع من الأحكام) أى ما ثبت بالدليل الشرعي من الأحكام، وهو جنس فى التعريف يشمل العزيمة والرخصة.

وعبر بقوله " ما شرع " ليعم النفي والإثبات، أى الترك والفعل؛ لأن الرخصة كما تكون فى الأفعال، تكون فى التروك^(١)، وبذلك يسلم هذا التعريف من عدم الجامعية التى أخذت على تعريف الفخر الرازي.

وقوله "لعذر" أى ضرورة، أو مشقة، أو حاجة وقد سبق تعريف العذر. واحترز به عن العزائم والتكاليف الشرعية؛ لأنها لم تثبت لأجل عذر، بل شرعت للابتلاء والاختبار كما سبق ذكره.

وقوله (مع قيام السبب المحرم) سبق بيانه فى تعريف الإمام الغزالي.

هذا، وقد اعترض عليه بأنه غير جامع؛ لأنه يصدق على الرخصة الواجبة فقط، ولا يصدق على الرخصة المندوبة والمباحة^(٢)، وذلك لأنه قيده بالمحرم ولم يطلق كما فعل البيضاوي، كما سيأتي بيانه إن شاء الله تعالى فى تعريفه للرخصة.

التعريف الخامس: " ما شرع من الأحكام لعذر مع قيام المحرم لولا العذر " وهذا التعريف لابن الحاجب، كما فى كتابه " منتهى الوصول والأمل "^(٣).

شرح التعريف: قوله (ما شرع من الأحكام) كالجنس يشمل الفعل والكف.

(١) يراجع: بيان المختصر للأصفهاني ٤١٠/١، وشرح الأصفهاني على المنهاج للبيضاوي ٨٢/١.

(٢) يراجع: نهاية السؤل للإسنوي ٧١/١، والتقريب والتحبير ٢٠٤/٢.

(٣) منتهى الوصول والأمل فى علمي الأصول والجدل لابن الحاجب ص ٤١.

وقوله: (لعذر) احتراز عن المشروع لا لعذر كوجوب الصلاة.

وقوله: (مع قيام المحرم) أى: انتهاضه مترتباً عليه الحكم.

وهو احتراز عن المشروع لعذر مع عدم قيام المحرم كالإطعام فى كفارة الظهار، فإن الإطعام هو المشروع لعذر، وهو عدم القدرة على الإعتاق، لكن المحرم ليس قائماً؛ إذ إنه عند فقد الرقبة لا يكون الإعتاق واجباً؛ لاستحالة التكليف بالمحال، وإذا لم يكن واجباً، لم يكن محرماً ترك الإعتاق قائماً.

وقوله: (لولا العذر) قيد فى التعريف، جئ به ليُعلم أن قيام المحرم إنما يكون على تقدير انتفاء العذر، لا على تقدير وجوده، فإن عند وجوده لا يكون المحرم قائماً، وإلا لزم اجتماع الجواز والتحريم وهو باطل^(١).

قال العضد الإيجي فى شرحه للمختصر: "إن دليل الحرمة إذا بقي معمولاً به، وكان التخلف عنه لمانع طارئ فى حق المكلف لولاه لثبتت الحرمة فى حقه، فهو رخصة"^(٢).

مثال ذلك: أكل الميتة مشروع للمضطر لعذر المخصصة بقوله تعالى: ﴿فَمَنْ اضْطُرَّ فِي مَخْمَصَةٍ غَيْرَ مُتَجَانِفٍ لِإِثْمٍ فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾^(٣).
ودليل الحرمة قائم، وهو قوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ﴾^(٤) وهو معمول

(١) بيان المختصر ٤١١/١، وراجع: رفع الحاجب ٢٦/٢، ونحفة المسئول للرهنوي ٩٨/٢.

(٢) شرح عضد الدين الإيجي على مختصر المنتهى ٨/٢، وراجع: تحفة المسئول للرهنوي.

٩٨-٩٩، والتقرير والتحرير ٢٠٤/٢، ومناهج العقول للبخشى ٦٩/١.

(٣) سورة المائدة من الآية (٣).

(٤) سورة المائدة من الآية (٣).

به في حق غير المضطر، وإنما تخلف في حقه للعذر وهو خوف الهلاك على نفسه من شدة الجوع، والذي لولاه لثبتت الحرمة في حقه كما هي ثابتة في حق غيره من المكلفين^(١).

واعترض على هذا التعريف من وجهين:

الوجه الأول: أنه غير مانع؛ لأنه يصدق على صور هي عزائم. مثال ذلك: الإطعام في كفارة الظهار عند فقد الرقبة عزيمة، ومع ذلك فإن التعريف المذكور يصدق عليها؛ إذ إنه لولا العذر - وهو فقد الرقبة - لكان المحرم قائماً.

ويجاب عنه: بأننا لا نسلم صدق التعريف على الفرع المذكور؛ ذلك لأن فقد الرقبة ليس بعذر في ترك الإعتاق الواجب؛ إذ إن العذر الذي شرعت لأجله الرخصة إما: ضرر، أو مشقة، أو حاجة - على ما تقدم - وفقد الرقبة لا يدفع شيئاً من ذلك، فكان مانعاً من الفعل^(٢)، ومانعيته اقتضت وجوب الترك^(٣).

الوجه الثاني: هذا التعريف - كسابقه - يصدق على الرخصة الواجبة فقط، كإساعة اللقمة بالخمر لمن غص بها، لكنه لا يصدق على الرخصة

(١) يراجع: البحر المحيط للزركشي ٣٢٨/١، والرخص الشرعية وإثباتها بالقياس ص ٢٢.

(٢) وجه كونه مانعاً لا عذراً أنه لا يجتمع معه المشروع، بل يمنع منه. مثال ذلك: الحيض مانع من الصلاة والصيام وليس عذراً في ترك الحائض ما ذكر.

أما العذر فيمكن اجتماع المشروع معه. مثال ذلك: الصيام في السفر، فالسفر عذر يقتضي ترك الصوم، ومع ذلك يجوز الصوم معه، على ما سيأتي بيانه إن شاء الله تعالى (يراجع: الرخص الشرعية ص ٢٥).

(٣) يراجع: بيان المختصر ٤١١/١، وتحفة المسنول ٩٩/٢.

المندوبة والمباحة، فيكون غير جامع^(١).

التعريف السادس: "جواز الإقدام على الفعل مع اشتهاار المانع منه شرعاً" وهذا التعريف للقرافي كما فى شرح تنقيح الفصول^(٢).

وبمعناه جاء تعريفه فى نفائس الأصول، حيث قال: "جواز الفعل مع المانع المشتهر"^(٣).

والمراد بـ "المانع المشتهر" ما تنفر عنه النفوس المتقية أى تنفر عنه أصحاب العقول السليمة، والفطر المستقيمة، فإنها إذا سمعت أن فلاناً غصَّ فشرّب الخمر، أو أكل الميتة للجوع استصعبت ذلك، وقالت: دعت الضرورة إلى عظيم، بخلاف ما إذا سمعت أن أحداً أقيم عليه الحد، أو قتل فى الجهاد، أو داوم على الصلوات، لا تنفر من ذلك، فلا تكون رخصاً^(٤). قال القرافي - بعد أن بيّن مراده من تعريفه -: "وبهذا القيد^(٥) تندفع أكثر الاعتراضات التى يمكن أن توجه إليه".

قلت: ولكن ليس من الاعتراضات بُد، فقد رأينا أن أول من اعترض عليه هو المعروفُ نفسه، فقد قال: "ومع هذا الاحتراز لا يسلم الحد عن الفساد؛ فإن فى الشريعة رخصاً لم ألهم بها حالة ذكرى لهذا الحد، وهى: الإجارة

(١) راجع: البحر المحيط للزركشي ٢٢٨/١، ونهاية السؤل ٧١/١، والتقريب والتحجير ٢٠٤/١.

(٢) راجع: شرح تنقيح الفصول للقرافي ص ٨٦.

(٣) نفائس الأصول فى شرح المحصول للقرافي ١٢٨/١.

(٤) المرجع السابق، ١٢٨/١.

(٥) هو المانع الذى تنفر عنه.

رخصة من بيع المعدوم الذي لا يُقَدَّرُ على تسليمه، والسلمُ رخصة لما فيه من الغرر بالنسبة إلى المرئى، والقراض والمساواة رخصتان لجهالة الأجرة فيهما، والصيد رخصة لأكل الحيوان مع اشتماله على دمائه، ويكتفى فيه بمجرد جرحه وخدشه، ومع ذلك فلا ينفر أحد إذا ذكر له ملابسة هذه الأمور، فلا يكون حدى جامعاً^(١)."

وفى موضع آخر قال: ثم ظهر لى بعد ذلك أن السلم رخصة، والجعالة رخصة، والقراض رخصة، والمساواة، والصيد الذى يكتفى فيه بالجرح عن الذبح، إلى غير ذلك من موارد الشريعة التى هى رخص^(٢) إجماعاً مع سكون النفوس عند سماعها، فبقيت بعد ذلك واستصعب تحديدها، فمن انضبط له ذلك فليفعله، فقد ظهرت الأشياء التى يُختَرَز منها بالأسئلة السابقة^(٣)."

أقول: إن الصور التى ذكرها الإمام القرافى، مستثناة من أصل ممنوع، فقد شرعت لعذر فى الأصل، ولكنها تجوز شرعاً حيث لا عذر ولا عجز؛ ولذا لا تسمى رخصاً حقيقية، وإنما يطلق عليها اسم الرخصة مجازاً؛ لدخولها تحت أصل الحاجيات^(٤)."

إذا تبين ذلك علمنا أن تعريف القرافى لا يصدق على مطلق رخصة الشامل للرخصة الحقيقية والرخصة المجازية وإنما يصدق

(١) شرح تنقيح الفصول للقرافى ص ٨٦.

(٢) أى: رخص مجازية، وسيأتى - إن شاء الله تعالى - بيانها فى أقسام الرخص.

(٣) نفائس الأصول للقرافى ١/ ١٢٨.

(٤) يراجع: الموافقات للشاطبى بتعليق الشيخ دراز ١/ ٢٢٥.

على نوع منها، وهو يريد أن يأتي بتعريف يصدق على حقيقتها ومجازها، لكنه يرى من نفسه العجز عن ذلك وها هو يقول: والذي تقرر عليه حاله، في شرح المحصول وههنا^(١)، أني عاجز عن ضبط الرخصة بحد جامع مانع، أما جزئيات الرخصة من غير تحديد فلا عسر فيه، إنما الصعوبة في الحد على ذلك الوجه^(٢).

التعريف السابع: "ما استبيح مع قيام المحرم، وجدت الحرمة أو لم توجد". وهذا التعريف ينتظم الرخصة الحقيقية بنوعيتها عند الحنفية ومن وافقهم، كما سيأتي بيانه في أقسام الرخصة- إن شاء الله تعالى.

وهذا التعريف يفهم من تقسيم صدر الشريعة للرخصة الحقيقية فقد جاء في كتابه التنقيح وشرحه ما مفاده: "النوع الأول من الرخصة الحقيقية، وهو أحق بكونه رخصة من الآخر: ما استبيح مع قيام المحرم والحرمة كإجراء كلمة الكفر مكرهاً.

والنوع الثاني منها -لكن الأول أحق منه بكونه رخصة- ما استبيح مع قيام المحرم دون الحرمة، كإفطار المسافر"^(٣).

شرح التعريف:

قوله "ما استبيح" أى عومل معاملة المباح في سقوط المؤاخذه لا أنه يصير مباحاً في نفسه؛ فإن دليل الحرمة قائم، إلا أنه لا يؤخذ بتلك الحرمة بالنص، كقوله تعالى: ﴿فَمَنْ اضْطُرَّ فِي مَخْمَصَةٍ غَيْرِ مُتَجَانِفٍ لِإِثْمٍ فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ

(١) يعنى كتابه: شرح تنقيح الفصول فليُنظر ص ٨٧.

(٢) المرجع السابق ص ٨٧.

(٣) يراجع: التوضيح لصدر الشريعة ٢/٢٥٤-٢٥٥، والتلقيح شرح التنقيح ص ٤٥٤-٤٥٥.

رَحِيمٌ» ^(١) وليس من ضرورة سقوط المؤاخذة انتفاء الحرمة، فإن من ارتكب كبيرة وعفا الله عنه، ولم يؤاخذه بها لا تسمى مباحةً في حقه لعدم المؤاخذة ^(٢).

ولهذا قال صدر الإسلام: "الرخصة: تركُ المؤاخذة بالفعل مع وجود السبب المحرم للفعل وحرمة الفعل، وترك المؤاخذة بترك الفعل، مع قيام السبب الموجب للفعل، وكون الفعل واجباً ^(٣)".

وقوله: "مع قيام المحرم" أى مع بقاء دليل الحكم الأصلي وسريانه على باقى المكلفين ممن ليس له عذر.

ويُختَرز بهذه العبارة عن المشروع لعذر مع عدم قيام المحرم كالإطعام فى كفارة الظهار، فإنه مشروع لعذر وهو عدم القدرة على الإعتاق، لكن المحرم غير قائم؛ لأن عند فقد الرقبة لا يكون الإعتاق واجباً ^(٤)؛ لاستحالة التكليف بالمحال، وإذا لم يكن واجباً، لم يكن محرماً

^(١) من الآية (٣) من سورة المائدة.

^(٢) يراجع: أصول السرخسى ١/١١٦، وكشف الأسرار للنسفى وشرح نور الأنوار ١/٤٦٢، وكشف الأسرار للبخارى ٢/٢٩٩، والتلويح ٣/٨٢.

^(٣) يراجع: كشف الأسرار للبخارى ٢/٢٩٩، وجامع الأسرار للكاكى ٢/٥٨٨، والتلويح ٣/٨٢..

^(٤) فقد أجمع أهل العلم على أن كفارة المظاهر القادر على الإعتاق عتق رقبة لا يجزئه غير ذلك، فإن لم يجد الرقبة وجب عليه صيام شهرين متتابعين إن استطاع، فإن لم يستطع الصيام انتقل فرضه - فى التكفير - إلى إطعام ستين مسكيناً.

(يراجع: المغنى لابن قدامة ٧/٣٥٩، ٣٦٢-٣٦٣، ٣٦٨، ونيل المآرب بشرح دليل الطالب للشيبانى الحنبلى ٢/١٩٧، والجامع لأحكام القرآن للقرطبى ١٧/٢٧٢، والإفصاح عن معانى الصحاح لابن أبى هبيرة ٢/١٣٣، ورحمة الأمة فى اختلاف الأئمة ص ٤٢٥، والإقناع فى مسائل الإجماع لابن القطان ٢/٦٤-٦٥، ومراتب الإجماع لابن حزم ص ١٤٦-١٤٧، والإجماع لابن المنذر ص ٨٤).

ترك الإعتاق قائماً^(١).

والتعبير بـ "وجدت الحرمة أو لم توجد" يشمل الرخصة الحقيقية بنوعيتها كما تقدم- ذلك أنه إن وجدت الحرمة مع المحرم كان هذا هو النوع الأول منها، وهو أحق بكونه رخصة من الآخر، ومعناه: أن إطلاق اسم الرخصة على هذا النوع أولى وأنسب من إطلاقه على النوع الآخر.

مثاله: إجراء كلمة الكفر للمكره بالقتل أو القطع؛ فإن حرمة الكفر قائمة أبداً؛ لأن المحرم للكفر- وهو الدلائل الدالة على وجوب الإيمان- قائم.

وفى هذه الصورة يُعملُ بالرخصة حقيقة، لكن إن أخذ بالعزيمة وبذل نفسه حسبة لله تعالى كان أولى. وسيأتى له مزيد تفصيل فى أقسام الرخصة (إن شاء الله تعالى).

وإن وجد السبب المحرم دون الحرمة كان هذا هو النوع الثانى منها؛ فإن ما استبيح مع قيام السبب الموجب للحرمة، لكن تراخى الحكم - وهو الحرمة- عن ذلك السبب إلى زمان زوال العذر، يكون رخصة حقيقية أدون من النوع الأول؛ لأنه من حيث إن السبب قائم فهو من الرخص الحقيقية، ومن حيث إن الحكم تراخى عنه كان غير أحق.

مثال ذلك: إفطار المريض والمسافر فى شهر رمضان، فإن المحرم للإفطار، وهو شهود الشهر قائم، ولكن حرمة الإفطار غير قائمة بالنسبة

(١) بيان المختصر ١/١١١، وراجع: رفع الحاجب ٢/٢٦، وتحفة المسئول للرهنوى ٢/٩٨.

ونسامات الأسرار ص ١٦٩، وفتح الغفار ٢/٧٥.

لهذا المعذور؛ إذ إنها مترامية إلى أيام آخر^(١)، عملاً بقوله تعالى: ﴿فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾^(٢).

وفى هذه الحالة إن لم يخش الضرر فالأخذ بالعزيمة أولى وسيأتى له مزيد تفصيل فى أقسام الرخصة- إن شاء الله تعالى.

هذا، ويمكن الاعتراض على هذا التعريف بما يلى:

١- قوله: "ما استباح" يشعر بانحصار حقيقة الرخصة فى الإباحة ويلزمه انحصار العزيمة فى الحرمة؛ لأنها تقابلها.

يجاب: بأن الاستباحة ههنا مجرد تجويز الفعل، أعم من أن يكون بطريق التساوى أو بدونه، فيشمل الواجب والمندوب والمباح^(٣).

٢- الاستباحة مع قيام المحرم والحرمة توجب اجتماع الضدين وهما الحرمة والإباحة فى شئ واحد.

يجاب: بأن معنى الاستباحة أن يعامل معاملة المباح بترك المؤاخذه وترك المؤاخذه لا يوجب سقوط الحرمة فإن من ارتكب كبيرة وعفا الله عنه، ولم

(١) يراجع: فتح الغفار ٧٥/٢-٧٧، ونسمات الأسفار ص ١٦٩-١٧٠، وشرح نور الأنوار لملاحيون ٤٦٢/١، وشرح المنار لابن ملك وحواشيه ص ٥٩٤، وخلاصة الأفكار شرح مختصر المنار لابن قطلوبغا ص ١١٣-١١٤، وزبدة الأسرار للسيواسى ص ١٤٥-١٤٦، والمذهب على أصول المذهب للفرفور ٣٨١/١ وما بعدها.

(٢) جزء من الآية (١٨٤) من سورة البقرة.

(٣) أجاب الفترى فى حاشيته على التلويح ح ٣ ص ٨٣-٨٤ فقال: لا يلزم من انحصار حقيقة الرخصة فى الإباحة انحصار العزيمة فى الحرمة، إذ لا ينحصر مقابل الإباحة فى الحرمة، فيجوز أن تكون العزيمة وجوب الفعل، فينقلب بالرخصة إباحة بمعنى تساوى الفعل والترك.

يؤاخذ به لا تسمى مباحة في حقه حينئذ^(١).

٣- التعريف المذكور غير مانع؛ لأنه لم يصرح بلفظ العذر، ومعلوم أن المحظور لا يستباح إلا بعذر من ضرورة أو مشقة أو حاجة^(٢)، على ما سبق ذكره.

^(١) التلويح شرح التوضيح ٨٣/٣-٨٤، وراجع: فتح الغفار ٧٥/٢ وحاشية نسمات الأسفار

ص ١٦٩، وحاشية عزمي زادة على شرح المنار لابن ملك ص ٥٩٤.

^(٢) راجع: الرخص الشرعية وإثباتها بالقياس ص ٣٠-٣١.

المطلب الثانى

تعريفات للرخصة تمثل وجهة نظر القائلين بحصر الأحكام^(١) فى العزيمة والرخصة

التعريف الأول: الرخصة: اسم لما بنى على أعذار العباد" وهذا التعريف لفخر الإسلام البزدوى، وفسره بقوله: "وهو ما يستباح بعذر مع قيام المحرم"^(٢).

وبنحوه جاء تعريف السرخسى فى أصوله، فقد قال: "والرخصة: ما كان بناء على عذر يكون للعباد" وفسره فقال: "وهو: ما استباح للعذر مع بقاء الدليل المحرم"^(٣).

شرح التعريف: قوله: "ما يستباح" أى الذى يستباح من فعل واجب فيترك، كترك الصوم الواجب فى المرض والسفر، أو ترك محرم فيفعل كأكل الميتة بسبب الضرورة.

وقوله (بعذر) قيد فى التعريف احتراز به عما يباح بغير عذر كفرض الصلاة والزكاة، وأيضاً: كالأكل والشرب والنوم، فإن هذا كله عزيمة، ولا يسمى رخصة قطعاً.

(١) وجه الحصر يفهم من التعريفات المذكورة، حيث نرى تقسيم الأحكام إلى قسمين: أصل وخلافه، أو ما لا يتعلق بالعوارض وما يتعلق بها (يراجع: كشف الأسرار للبخارى ٢٩٨/٢).

(٢) كنز الوصول إلى معرفة الأصول المعروف بـ "أصول البزدوى" بهامش كشف الأسرار للبخارى ٢٩٩/٢.

(٣) أصول السرخسى ج ١ ص ١١٧.

وقوله (مع قيام المحرم) أى مع بقاء دليل الحكم الأصلي وسريانه على باقى المكلفين ممن ليس لهم عذر.

فمثلاً: إفطار المريض لعذر المرض، وإفطار المسافر لعذر السفر، رخصة مشروعة بقوله تعالى: ﴿وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾^(١) " والدليل المحرم للفطر قائم، وهو قوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ﴾^(٢) وقوله عز اسمه: ﴿لَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾^(٣) فهذان الخطابان موجهان إلى المكلفين، لكن خرج منهما المريض والمسافر لعذر، وبقي الخطاب، أو دليل حكم وجوب صوم رمضان سارياً فى حق غيرهما.

واحترز بقوله (مع قيام المحرم) عما شُرِعَ لعذر لكن بدون قيام المحرم، كالصوم فى كفارة الظهار، فإنه مشروع لعذر، وهو عدم القدرة على الإعتاق، لكن المحرم غير قائم، لأن عند فقد الرقبة لا يكون الإعتاق واجباً؛ لكونه تكليفاً بما لا يطاق، وإذا لم يكن واجباً لم يكن محرماً ترك الإعتاق قائماً.

ومثل ما تقدم أيضاً: الصوم فى كفارة اليمين عند العجز عن الإطعام، أو الكسوة، أو الإعتاق، وكذا التيمم عند فقد الماء^(٤).

(١) جزء من الآية (١٨٥) من سورة البقرة.

(٢) جزء من الآية (١٨٣) من سورة البقرة.

(٣) جزء من الآية (١٨٥) من سورة البقرة.

(٤) يراجع: كشف الأسرار للبخارى ٢/٢٩٩، وكاشف معانى البديع ص ٣٤٨، وجامع

الأسرار ٢/٥٩٣، وبيان الأصول فى شرح الأصول مخطوط لوحدة ٢٠١، وحاشية

السعد على شرح العنود ٢/٩.

واعترض عليه: بأنه إن أريد بالاستباحة الإباحة بدون الحرمة فهو تخصيص للعلة؛ لأن قيام المحرم بدون حكمه لمانع تخصيص له وإن أريد بها الإباحة مع قيام الحرمة فهو جمع بين المتضادين وكلاهما فاسد.

أجيب: بأن المراد من قوله (يستباح) يُعامل به معاملة المباح، لا أنه يصير مباحاً حقيقة؛ لأن دليل الحرمة قائم، إلا أنه لا يؤاخذ بتلك الحرمة بالنص^(١)، وليس من ضرورة سقوط المؤاخذة انتفاء الحرمة؛ فإن من ارتكب كبيرة وعفا الله عنه، ولم يؤاخذ به لا تسمى مباحة في حقه لعدم المؤاخذة^(٢).

التعريف الثاني:

الرخصة: ما شرع ثانياً مبنياً على العذر وهذا التعريف لمنلاخسرو كما في مراقبة الوصول^(٣).

بيانه: أن الرخصة ذلك الحكم الذي شرع استثناءً من الحكم الأصلي المشروع أولاً، والسبب في شرعيته هو العذر الشرعي، وذلك تيسيراً وتسهيلاً على المكلفين.

وأما الحكم الأصلي الذي شرع أولاً دون مراعاة الأعذار بل شرع في مختلف الأحوال والأزمان وعلى جميع المكلفين، فذلك هو ما يسمى بالعزيمة.

(١) كقوله تعالى: "فمن اضطر غير باغ ولا عاد فلا إثم عليه" من الآية (١٧٣) من سورة البقرة.

(٢) كشف الأسرار للبخاري ٢/٢٩٩، وراجع: بيان الأصول (خ) ص ٢٠١.

(٣) راجع: مراقبة الوصول إلى علم الأصول لمنلاخسرو ص ١٥.

وبذلك يظهر انحصار الأحكام فى الرخص والعزائم فالحكم إما عزيمة وإما رخصة، وليس ثمة قسم ثالث كما تقدم بيانه.

التعريف الثالث:

الرخصة هي: " الحكم الثابت على خلاف الدليل لعذر"^(١) وهذا التعريف للقاضي ناصر الدين البيضاوي.

شرح التعريف:

قوله: (الحكم) جنس فى التعريف يشمل الرخصة والعزيمة.

قوله (الثابت) قيد لبيان الواقع، أتى به للإشارة إلى أن الرخصة لابد لها من دليل، فإن لم تثبت بدليل لم يجز الإقدام عليها، وإلا لزم ترك العمل باندليل السالم عن المعارض، وهو باطل.

قوله (على خلاف الدليل) قيد فى التعريف قصد به الاحتراز عن أمور ثلاثة:

١- الأحكام الثابتة على وفق الدليل، مثل: إباحة الأكل والشرب والنوم؛ فإنه لم يوجد دليل على منع هذه الأشياء حتى تكون إباحتها ثابتة على خلاف الدليل.

فمثل هذه الأشياء لا تسمى رخصة، بل هي عزيمة.

٢- الحكم الثابت بدليل ناسخ لحكم ثبت بمنسوخ، فإن المنسوخ لا يسمى دليلاً، مثل: إيجاب ثبات الواحد من المسلمين أمام اثنين من الكفار فى

(١) يراجع: نهاية السؤل شرح منهاج الوصول ٦٩/١ فما بعدها، والتمهيد فى تخريج الفروع

على الأصول للإسنوى ص ٧١، وتيسير الوصول إلى منهاج الأصول ٣٨٠/١.

الحرب، فإنه ثبت بقوله تعالى: ﴿الآن خَفَّفَ اللَّهُ عَنْكُمْ وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفًا فَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ صَابِرَةٌ يَغْلِبُوا مِائَتَيْنِ وَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ أَلْفٌ يَغْلِبُوا أَلْفَيْنِ بِإِذْنِ اللَّهِ﴾^(١). وهذا الدليل ناسخ لوجوب ثبات الواحد أمام العشرة. فإيجاب ثبات الواحد أمام الاثنين لا يعتبر رخصة، لأنه لم يثبت على خلاف الدليل.

٣- الحكم الثابت بدليل راجح في مقابلة حكم ثبت بمرجوح، فإن المرجوح لا يسمى دليلاً، وحينئذ فالحكم الثابت بالدليل الراجح لا يسمى رخصة؛ لأنه لم يثبت على خلاف الدليل.

مثال ذلك: وجوب الزكاة في عروض التجارة، لقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنْفِقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ﴾^(٢) والمعنى: زكوا من طيب ما كسبتم بتصرفكم من تجارة ونحوها^(٣).

وأيضاً: لعموم قول النبي ﷺ لمعاذ ﷺ: "فأعلمهم أن الله ﷻ افترض عليهم صدقة في أموالهم، تؤخذ من أغنيائهم، وترد إلى فقرائهم.." ^(٤)، وحديث: "أدوا زكاة أموالكم.." ^(٥) وعروض التجارة مال بلا شك.

(١) من الآية (٦٦) من سورة الأنفال.

(٢) من الآية (٢٦٧) من سورة البقرة.

(٣) يراجع: جامع البيان للطبري ٨٠/٣، وتفسير ابن كثير ٢٢٠/١، وتفسير ابن عطية ص ٢٤٥، وتفسير السعدي ص ١٠٥، وتفسير الفخر الرازي ٦٦/٧، وحاشية الجمل على تفسير الجلالين ٢٢٢/١.

(٤) أخرجه البخاري كتاب الزكاة، باب أخذ الصدقة من الأغنياء رقم ١٤٩٦ ص ٢٧٨، ومسلم كتاب الإيمان باب الدعاء إلى الشهادتين وشرائع الإسلام رقم ١٩ ص ١٩.

(٥) أخرجه أحمد في المسند ٢٢٢/١٦ رقم ٢٢٠٦١، والترمذي كتاب الجمعة باب في فضل الصلاة ج ٢ ص ٣٩٥ رقم ٦١٦، وقال: هذا حديث حسن صحيح، والحاكم في المستدرک کتاب الزكاة باب التغليظ في منع الزكاة ٧/٢ رقم ١٤٧٦ وقال: هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه، والدارقطني ٢٩٤/٢، والحديث: إسناده صحيح - يراجع: تحفة الأحوذى ٥٤٠/٢، ونصب الراية للزيلعي ٢٣٢/٢.

فهذه الأدلة وغيرها تدل على وجوب الزكاة في عروض التجارة^(١)، لكنها قوبلت بأدلة أخرى تدل على عدم وجوب الزكاة فيها، غير أن دلالتها على ذلك، ضعيفة، فيكون الحكم بعدم وجوبها مرجوحاً.

من هذه الأدلة حديث: "ليس على المسلم صدقة في عبده ولا فرسه"^(٢) فظاهره عدم الوجوب^(٣) سواء كانت للتجارة أو لغيرها.

^(١) إلى هذا ذهب عامة أهل العلم، بل حكى فيه الإجماع ابن المنذر والبغوي (يراجع: الإجماع لابن المنذر ص ٤٥ وشرح السنة للبغوي ج ٤ ص ٣٠-٣١، والإفصاح عن معاني الصحاح لابن هبيرة ١/١٦٥، ١٥٨، ورحمة الأمة في اختلاف الأئمة ص ١٧٧ والإشراف على نكت مسائل الخلاف للقاضي عبد الوهاب المالكي ج ١ ص ٤٠١، وقوانين الأحكام الشرعية لابن جزي ص ٩٩ واللباب في شرح الكتاب للميداني الحنفي ١/١٤٨، وفتح القدير للكمال بن الهمام ٢/٢١٨، والبنائية شرح الهداية ٣/٣٨٢، والمعونة على مذهب عالم المدينة للقاضي عبد الوهاب المالكي ١/٣٧١، والفقه المالكي وأدلته للحبيب بن طاهر ١/٥٢، والحاوي للماوردي ٣/٢٨٢، والمجموع شرح المذهب ٦/٤٠، والعزیز شرح الوجيز للرافعي ٣/١٠٤، والمغني لابن قدامة ٣/٣٠، والمستوعب لنصير الدين السامري الحنبلي ٣/٢٩٥ فما بعدها، ومجموع الفتاوى ج ٢٥ ص ١٣ والإقناع في مسائل الإجماع لابن القطان ١/٢١٥، وسبل السلام ٢/١٥٥، وتوضيح الأفكار من بلوغ المرام لليسام ٣/٢٦٩-٢٧٠، وتحفة اللبيب في شرح التقريب لابن دقيق العيد ص ١٦٨، ١٦٠.

^(٢) أخرجه البخاري كتاب الزكاة باب ليس على المسلم في عبده صدقة ص ٢٧٢ رقم ١٤٦٤، ومسلم كتاب الزكاة باب لا زكاة على المسلم في عبده وفرسه ص ٢٣٢ رقم ٩٨٢.

^(٣) قال بعدم وجوب الزكاة في عروض التجارة الظاهرية وتبعهم الإمام الشوكاني، وصديق حسن خان ومن المعاصرين الألباني ومقبل بن هادي الوادعي (يراجع: المحلي لابن حزم ج ٥ ص ٢٣٣ فما بعدها، والسيل الجرار للشوكاني ٢/٢٧، والروضة الندية لصديق حسن خان ١/٢٧٩-٢٨٠، وتوجيه الساري للاختيارات الفقهية للشيخ الألباني جمع وترتيب محمود بن أحمد راشد ص ١٣٠-١٣١، وإجابة السائل على أهم المسائل لمقبل بن هادي الوادعي ص ١١٩-١٢٠، وصحيح فقه السنة وأدلته وتوضيح مذاهب الأئمة للشيخ كمال بن سيد سالم ج ٢ ص ٥٦، وفقه الزكاة للأستاذ الدكتور يوسف القرضاوي ١/٣٢٣).

ووجه ضعف دلالاته أن المراد نفي الزكاة من عبده الذي يخدمه وفرسه الذي يركبه، وهما من الحوائج الأصلية المعفاة من الزكاة بالإجماع^(١).

إذا تبين هذا علمنا أن إيجاب الزكاة في عروض التجارة لا يسمى رخصة، بل هو عزيمة؛ ذلك لأن عدم إيجاب الزكاة فيها ثبت بمرجوح - كما سبق بيانه - والمرجوح لا يعتبر دليلاً مع وجود الراجح.

٤- الأحكام التي كانت على الأمم السابقة، ثم وضعت عنا كالأصر والأغلال^(٢)، فإن هذا الوضع لا يسمى رخصة حقيقية؛ لأنها لم تخالف دليلاً من الأدلة، وإن كان بعضهم^(٣) يسميها رخصة مجازية لما في ذلك من التخفيف واليسر عند مقارنة حالنا بحالهم^(٤)، كما سيأتي بيانه في أقسام الرخصة إن شاء الله تعالى.

هذا، وقد أطلق البيضاوي "الدليل" ولم يقيد بـ "المحرم" كما فعل (الأمدي، وابن الحاجب) ليكون شاملاً للدليل الخاص مثل المحرم والموجب والنادب، وشاملاً للدليل العام، كدليل الأصل في نحو قولهم: "الأصل كذا"^(٥).

(١) تراجع: فتح الباري ٤١٢/٣ والمرجعين الآخرين السابقين ٥٦/٢، ٣٢٣/١.

(٢) سيأتي بيانهما في النوع الأول من الرخصة المجازية عند الحنفية إن شاء الله تعالى.

(٣) كالحنفية (راجع: كاشف معاني البديع ص ٣٦٠، وشرح القأني على المغني للخبازي ص ٣٤٤، وشرح الهندي على المغني ص ١١٢-١١٣، وبيان الأصول (خ) لوجه ١٣٨.

(٤) تراجع: الإبهاج شرح المنهاج ٨٢/١، والمهذب في علم أصول الفقه المقارن للأستاذ الدكتور / عبدالكريم النملة ٤٥٢/١.

(٥) تراجع: نهاية السؤل ٧١/١، وأصول الشيخ زهير ٧٣/١، وإتحاف ذوي البصائر بشرح

جاء في تيسير الوصول إلى منهاج الأصول من المنقول والمعقول ما نصه: " وأطلق الدليل ليشمل ما إذا كان الترخيص بجواز الفعل على خلاف الدليل المقتضي للتحريم ككل الميتة.

وما إذا كان بجواز الترك على خلاف الدليل المقتضي للوجوب كجواز الفطر في السفر، أو على خلاف الدليل المقتضي للندب كترك الجماعة لعذر المطر والمرض ونحوهما، فإنه رخصة^(١).

وقوله (لعذر) المراد به: ما تتحقق معه مشروعية الحكم كالضرورة والمشقة والحاجة، وهو قيد في التعريف يخرج به بعض أنواع العزيمة، مثل: وجوب الصلاة والزكاة والصوم وغيرها من بقية التكاليف، فإنها شرعت بأدلة خاصة على خلاف الدليل، وهو الأصل، فإن الأصل عدمها؛ ألا ترى أنه لو لم يرد بها الشرع لما شرعت، ومع ذلك لا تسمى رخصة؛ إذ إن المخالفة - هنا - ليست لعذر، ولكن للابتلاء والاختبار من الله تعالى لعباده، بحيث إن من امتثل منهم يثاب، ومن لم يمتثل يعاقب^(٢).

واعترض على تعريف البيضاوي للرخصة بما يلي:

إن تعريفكم المذكور غير مانع؛ فقد دخل فيه فردان من أفراد العزيمة.

أما الفرد الأول: فهو الحكم الثابت بالناسخ لأجل دفع المشقة التي وجدت في الحكم المنسوخ، كوجوب ثبات الواحد أمام الاثنين في قتال الكفار، فهذا لا يسمى رخصة ألبيته، مع أنه ثابت على خلاف الدليل، وهو المنسوخ.

(١) تيسير الوصول إلى منهاج الأصول لابن إمام الكاملية ٣٨١/١.

(٢) يراجع: تيسير الوصول ٣٨٢/١، ٣٨١، وإتحاف ذوي البصائر ٢٧٤/٢، وأصول زهير

٧٤/١، والرخص الشرعية وإثباتها بالقياس ص ٤٠.

أما الفرد الثاني فهو: الحكم الثابت بالمخصّص، كتحريم الجمع بين المرأة وعمتها والمرأة وخالتها، وهذا - أيضاً - لا يسمى رخصة قطعاً، مع أنه ثابت على خلاف الدليل، وهو العام.

أجيب من وجهين:

الوجه الأول: لا نسلم ما ذكره بالنسبة للفرد الأول؛ لأن المنسوخ لا يسمى دليلاً كما ذكر قبل قليل في إخراج محترزات التعريف، ولئن سلّم تسميته دليلاً فإنما يكون على سبيل المجاز^(١).

الوجه الثاني: أن ثمة فارقاً بين الحكم الثابت بالمخصّص من العام والحكم الثابت على خلاف الدليل لعذر، حيث إن الأول لم يكن مراداً من العام ابتداءً، والذي بيّن ذلك هو المخصّص، وعليه فلم يكن داخلاً في الدليل (العام) حتى يقال إنه بالتخصيص ثبت على خلافه، ومن ثم فلم يكن رخصة.

وأما الثاني فلأنه كان داخلاً وبسبب العذر خرج عنه في حق من قام به، فصدق عليه التعريف، فكان رخصة وهذا ظاهر.

جاء في السراج الوهاج في شرح المنهاج ما نصه: " قيل: تعريف الرخصة ينتقض بالحكم الثابت بالمخصّص، فإنه لا يسمى رخصة، مع كونه ثابتاً على خلاف الدليل، وهو: العام مثلاً.

ولي فيه نظر؛ لأن المراد من العذر هو المعنى الخاص المغاير

(١) يراجع: نهاية السؤل ٧١/١، وإتحاف ذوي البصائر ٢٧٥/٢ والرخص الشرعية ص ٤٠-

للمختص؛ وذلك لأن المختص بين أن الصورة المخصوصة لم تكن مرادة من العام.

وأما العذر فليس كذلك، بل ينصرف بسببه ما كان ثابتاً بالنص المتقدم، وهو ظاهر^(١).

التعريف الرابع:

الرخصة هي: "استباحة المحظور مع قيام الحاضر".

وهذا التعريف لابن قدامة كما في روضة الناظر^(٢).

ومعناه: أن الشارع رفع الحرج عن الشيء المحرم، مع قيام دليل التحريم والحرمة لأجل الرخصة، فارتفعت المؤاخذه، ولم يكن هناك سبيل على الفاعل.

مثال ذلك: إجراء كلمة الكفر على اللسان عند الإكراه بالقتل أو القطع، وكأكل مال الغير والإفطار في رمضان عند الإكراه أيضاً.

ورفع الحرج عام يشمل: رفع الحظر إلى وجوب الفعل، أو نديه، أو إباحته.

بهذا يعلم: أن الاستباحة بمعنى: رفع الحرج، وأنه يصدق بالواجب والمندوب والمباح^(٣).

(١) السراج الوهاج في شرح المنهاج للجار بردي ١/١٢٨، ويراجع: الإحكام في أصول الأحكام للأمدى ١/١٢٣، والإبهاج في شرح المنهاج ١/٨٢.

(٢) روضة الناظر ١/١٤١-١٤٢.

(٣) يراجع: التعبير شرح التحرير ٣/١١١٧-١١١٨، ونظرية الإباحة عند الأصوليين والفقهاء للأستاذ الدكتور / محمد سلام مذكور ص ٣٨٥، ٣٨٣، ٣٨١، ٣٧٤.

هذا، ولما كان مجرد فعل المكروه لا إثم فيه، ولا عقاب عليه^(١) صدق عليه رفع الحرج والحظر، ومن ثم انتظمت الرخصة هذه الأقسام الأربعة، وسيأتي تفصيلها في موضعها إن شاء الله تعالى.

اعترض على هذا التعريف باعتراضين:

الاعتراض الأول: أن المحظور لا يستباح إلا بعذر من وجود ضرورة، أو مشقة، أو حاجة، ومن ثم يجب إضافة لفظ "العذر" في التعريف، وحيث لم يذكر في هذا التعريف يكون غير مانع من دخول غيره فيه، إذ قد يستباح المحظور بدون عذر، وحينئذ لا يكون رخصة قطعاً، بل يكون محرماً أبداً ومع ذلك يكون التعريف شاملاً له؛ فيكون باطلاً.

الاعتراض الثاني: لقد ذكر في هذا التعريف لفظ "الاستباحة" وهي عامة، تشمل الاستباحة الشرعية، أي المستندة إلى الشرع كاستباحة أكل الميتة في الخمصة، وهذه رخصة شرعية قطعاً.

وتشمل - أيضاً - الاستباحة النفسية أي ما تهواه النفس بدون أدنى استناد إلى الشرع الشريف، وهذه معصية محضة ولا تكون رخصة شرعية أبداً. ويمكن الجواب عما سبق بأن المعرف يقصد بالاستباحة - هنا - الاستباحة الشرعية بدليل أنه قال عند بداية تعريفه للعزيمة والرخصة في

(١) عبرت بذلك؛ لأن الإصرار على فعله استخفافاً حرام قطعاً (يراجع: بيان الأصول في شرح الأصول للكاكي (مخطوط) لوحة ١٢٠، ونسبات الأسرار لابن عابدين ص ١٦٦، وكشف الأسرار للنسفي ج ١ ص ٤٥٧، وجامع الأسرار للكاكي ٥٨١/٢، والمواقفات للشاطبي ٨٦/١ - ٨٧، وتهذيب المواقفات للجيزاني ص ٦١، والحكم التكليفي في الشريعة الإسلامية للبيانوني ص ٢٢٤).

الاصطلاح: " فأما في عرف حملة الشرع فالعزيمة....، والرخصة: استباحة المحظور مع قيام الحاضر"^(١).

ومعلوم أن حملة الشرع لا يتكلمون إلا بما يستند إلى الشرع.

ومع ذلك فالأفضل إضافة لفظ "شرعاً" فيه، فيقال: "استباحة المحظور شرعاً مع قيام السبب الحاضر" وبهذا يكون مساوياً للتعريف الآتي^(٢).

التعريف الخامس: الرخصة هي: "ما ثبت على خلاف دليل شرعي لمعارض راجح".

هذا التعريف ذكره ابن قدامة في الروضة^(٣)، وعلاء الدين البخاري في كشف الأسرار^(٤)، ولم ينسباه لأحد، واختاره الطوفي في شرح مختصر الروضة^(٥).

شرح التعريف: قوله: "ما ثبت على خلاف دليل" احتراز عما ثبت على وفق الدليل، فإنه لا يكون رخصة، بل عزيمة، كالصوم في الحضر.

وقوله: "لمعارض راجح: أي لعذر، واحتراز به عما كان لمعارض غير راجح، وهو - حينئذ - إما مساو فيلزم التوقف حتى يثبت مرجح، وإما

(١) روضة الناظر بشرح نزهة الخاطر العاطر ١/١٤١-١٤٢.

(٢) يراجع: شرح مختصر الروضة للطوفي ١/٤٦٠، وإتحاف ذوي البصائر ٢/٢٧٢.

(٣) يراجع: روضة الناظر ١/١٤٢.

(٤) يراجع: كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام للبخاري ٢/٢٩٨.

(٥) يراجع: البلبيل في أصول الفقه للطوفي ص ٤٥، وشرح مختصر الروضة ١/٤٥٩،

والتحبير شرح التحرير ٣/١١٤، وشرح الكوكب المنير ١/٤٧٨.

قاصر عن مساواة الدليل الشرعي، فلا يكون مؤثراً، وتبقى العزيمة بحالها^(١).

واعترض عليه بأنه غير مانع؛ إذ إنه ينطبق على أمور ليس كل واحد منها رخصة، فمثلاً: جواز النكاح، حكم ثابت على خلاف الدليل؛ لأن الأصل في الحرية عدم الاستيلاء عليها.

وأيضاً: وجوب الزكاة، والقتل قصاصاً، حكمان ثابتان على خلاف الدليل؛ لأن الأصل حرمة التعرض لمال الغير ونفسه، ومع ذلك فليس واحد مما ذكر يسمى رخصة ألبيّة^(٢).

أقول: يمكن دفع هذا الاعتراض بأنه لا عبرة لمثل هذه المخالفة لقيام الدليل الصريح على إلغائها، وعدم اعتبارها.

ثم إن هذه المخالفة لم تكن لعذر، والرخصة إنما تتحقق حالة مخالفة الدليل المحرم، أو الموجب لعذر، وبهذا يُعلم عدم انطباق الحد المذكور على هذه المسائل، ومن ثم يكون مانعاً، والله تعالى أعلم.

التعريف السادس:

الرخصة: الحكم الشرعي المتغير إلى سهولة لعذر مع قيام السبب للحكم الأصلي.

(١) إراجع: شرح مختصر الروضة ٤٥٩/١، وإتحاف ذوي البصائر ٢٦٨/٢، ونزهة الخاطر والعاطر ١٤٢/١.

(٢) إراجع: كشف الأسرار للبخاري ٢٩٨/٢، والرخص الشرعية أ.د/عبدالكريم النملة ص ٣٢.

وهذا التعريف لصفي الدين الهندي - كما في نهاية الوصول^(١) واختاره ابن السبكي كما في جمع الجوامع^(٢)، والشنقيطي كما في نشر البنود^(٣).

شرح التعريف: قوله: "الحكم الشرعي جنس يشمل الرخصة والعزيمة، وهو إشارة إلى أن الأحكام منحصرة فيهما، كما سبق ذكره.

وقوله: "المتغير إلى سهولة" أي المتغير من حيث تعلقه^(٤) من صعوبة على المكلف إلى سهولة، كأن تغير من حرمة الفعل، أو الترك إلى حله.

وهو قيد في التعريف يحترز به عن أمرين:

الأمر الأول: ما لم يتغير أصلاً، كالصلوات الخمس وغيرها مما بقي على حكمه الأصلي.

الأمر الثاني: ما تغير إلى صعوبة، كحرمة الاصطياد بالإحرام بعد أن كان مباحاً قبله.

(١) تراجع: نهاية الوصول ٦٨٥/٢.

(٢) تراجع: جمع الجوامع بشرح المحلي وحاشية البناني ١١٩/١-١٢٠، والأشباه والنظائر لابن السبكي ٩٧/٢.

(٣) تراجع: نشر البنود على مراقي السعود ج١ ص ٥٠، ونثر السورود ١٩/٢، ومراقي السعود إلى مراقي السعود ص ٨٤.

(٤) قال كمال الدين بن أبي شريف في الدرر النوامع بتحرير شرح جمع الجوامع ص ٢٠٩: "قوله: "من حيث تعلقه" تنبيه على أن المتغير حقيقة إنما هو التعلق، لا الحكم؛ إذ تغير الحكم محال، لأنه كلام الله النفسي القديم".

ومعنى هذا: أن الحكم الثابت بالرخصة ليس تغييراً للحكم، وإنما هو تغيير لمتعلقه، لأن الحكم الذي هو خطاب الله لا تغيير فيه (راجع: الآيات البينات لابن قاسم العبادي ٢٣٠/١-

٢٣١، وغاية الوصول إلى دقائق علم الأصول ص ٢٣٦.

وقوله (لعذر) احترز به عما تغير من صعوبة إلى سهولة، ولكن لغير عذر، كترك تجديد الوضوء لكل صلاة، فإنه كان لازماً، ثم غير إلى سهولة^(١)، وهو أن يصلي بوضوء واحد ما شاء من الصلوات ما لم يحدث^(٢).

وقوله: (مع قيام السبب للحكم الأصلي) أى مع قيام سبب الحكم الأصلي، مثل: شهود شهر رمضان فى وجوب الصوم، فإن هذا السبب قائم حال

(١) قال الحافظ فى الفتح جـ ١ ص ٣٠٦ " قال بعضهم: كان على الإيجاب ثم نسخ فصار مندوباً، ويدل لهذا ما رواه أحمد وأبو داود من طريق عبد الله بن عبد الله بن عمر بن الخطاب أن أسماء بنت زيد بن الخطاب حدثت أباه عبد الله بن عمر عن عبد الله بن حنظلة الأنصاري أن رسول الله ﷺ أمر بالوضوء لكل صلاة طاهراً كان أو غير طاهر، فلما شق عليه وضع عنه الوضوء إلا من حدث".

قال فى بلوغ الأماني من أسرار الفتح الرباني جـ ٢ ص ٥٤: إسناده جيد وصححه ابن خزيمة " (يراجع: الفتح الرباني لترتيب مسند الإمام أحمد بن حنبل الشيباني للساعاتي جـ ٢ ص ٥٤).

(٢) روى مسلم فى صحيحه كتاب الطهارة باب جواز الصلوات كلها بوضوء واحد رقم ٢٧٧ جـ ٢ ص ١٤٤ من شرح النووى، من حديث سليمان بن بريدة عن أبيه أن النبي ﷺ صلى الصلوات يوم الفتح بوضوء واحد ومسح على خفيه، فقال له عمر: لقد صنعت اليوم شيئاً لم تكن تصنعه، قال: عمداً صنعته يا عمر".

وفى الحديث تصريح بأن النبي ﷺ كان يواظب على الوضوء لكل صلاة عملاً بالأفضل، وصلى الصلوات يوم الفتح بوضوء واحد بياناً للجواز؛ ولذا أجمع العلماء على جواز الصلوات المفروضات والنوافل بوضوء واحد ما لم يحدث.

(يراجع: شرح النووى على صحيح مسلم ١٤٥/٢، وعون المعبود ٢٠١/١-٢٠٢، والإفصاح عن معاني الصحاح ٣٣/١، وناسخ الحديث ومنسوخه لابن شاهين ص ١٧٧-١٧٩، والاعتبار للحازمي ص ١٦٧-١٦٩، وإعلام العالم بعد رسوخه بحقائق ناسخ الحديث ومنسوخه لابن الجوزي ص ٨٥-٨٦، والناسخ والمنسوخ فى الأحاديث للمظفر الرازي ص ٣٧).

حل الفطر للمعذور كالمريض والمسافر.

ويحترز به عما نسخ في شريعتنا من الآثار التي كانت على من قبلنا تيسيراً وتسهيلاً، كإباحة الغنائم والشحوم، فلا يسمى نسخها لنا رخصة حقيقة وإن كانت تسمى رخصة مجازاً، كما سيأتي في أقسام الرخصة إن شاء الله تعالى.

يُفهم من هذا القيد أن شرط الرخصة كون المقتضي للحكم قائماً، وعارضه المانع لسبب جعله يترجح عليه، نحو: أكل الميتة حال المخمصة، فإنه ثبت مع قيام دليل التحريم، لكن عارضه المانع من التحريم لسبب وهو المخمصة، فترجح الحل، فكان رخصة.

اعترض على التعريف السابق بأنه غير مانع؛ لأنه يصدق على ترك الحائض للصلاة من حيث إنه حكم شرعي تغير من صعوبة إلى سهولة لعذر الحيض، مع قيام سبب الحكم الأصلي - الذي هو وجوب الصلاة - وهو قوله تعالى ﴿ وَأَقِمُوا الصَّلَاةَ ﴾ ^(١) ومعلوم أن ترك الحائض للصلاة ليس رخصة إجماعاً، بل هو عزيمة.

أجيب: بأننا لا نسلم صدق الحد المذكور على الصورة المذكورة؛ ذلك لأن الحيض ليس عذراً في الترك، إذ ترك الحائض الصلاة لا يدفع ضرراً، أو مشقة، أو حاجة، فكيف يكون عذراً؟! والعذر إنما يدفع واحداً من هذه الثلاثة، ومن ثم يكون الحيض مانعاً من الفعل ومن مانعيته نشأ وجوب الترك ^(٢).

التعريف السابع: الرخصة: " ما شرع لعذر شاق استثناء من أصل كلي

(١) سورة البقرة من الآية (٤٣).

(٢) يراجع: تشنيف المسامع للزركشي ١/١٩٦-١٩٧، والغيث الهامع لأبي زرعة العراقي ٤٧/١، والضياء اللامع لحلولو ١/٢٤٧، والرخص الشرعية وإثباتها بالقياس ص ٣٦-٣٨، والرخص الشرعية عند الأصوليين ص ٤٧، وشرح الكوكب الساطع ١/١٠٥-١٠٦.

يقتضي المنع مع الاقتصار على مواضع الحاجة فيه".

هذا التعريف للإمام الشاطبي كما في الموافقات^(١).

شرح التعريف: قوله (ما شرع) أى ما ثبت بدليل شرعي.

وهو جنس في التعريف يشمل العزيمة والرخصة، وهو يفيد انحصار الأحكام فيهما، كما هو مذهب الشاطبي كما تقدم.

وقوله (لعذر) تقدم تعريف العذر، وهو قيد في التعريف يخرج "الزيمة".

وقوله (شاق) وصف للعذر، وهو يدل على أنه يشترط في العذر أن يكون شاقاً.

فإن خلا العذر من هذا الوصف، وأضحى مجرد الحاجة من غير مشقة موجودة، فإنه لا يسمى المقترن به - حينئذ - رخصة، وذلك كشرعية القراض^(٢)، فإنه لعذر في الأصل، وهو عجز صاحب المال عن الضرب في الأرض، ويجوز حيث لا عذر ولا عجز.

نعم يصح أن يطلق عليها رخصة بالمعنى المجازي لأنها تدخل تحت أصل الحاجيات^(٣)، وهي لا تسمى رخصة حقيقة.

كذلك لا تسمى رخصة إن كان العذر المقترن بها راجعاً إلى أصل تكميلي.

(١) الموافقات للشاطبي ٢٢٤/١.

(٢) ومثله السلم والمساقاة والقرض (يراجع: الموافقات ٢٢٦/١).

(٣) معناها: ما يفتقر إليها من حيث التوسعة ورفع الضيق المؤدي في الغالب إلى الحرج والمشقة اللاحقة بفوت المطلوب؛ فإذا لم تراخ دخل على المكلفين - في الجملة - الحرج والمشقة، ولكنه لا يبلغ مبلغ الفساد العادي المتوقع في المصالح العامة كالتمتع بالطيبات مما هو حلال مأكلاً ومشرباً وملبساً ومسكناً ومركباً (يراجع: الموافقات ٩/٢).

مثال ذلك: من لا يقدر على الصلاة قائماً، أو يقدر بمشقة يُشرع في حقه الانتقال إلى القعود، وإن كان يخل بركن من أركان الصلاة وهو القيام، لكن لسبب المشقة استثنى فلم يتحتم عليه، فهذا رخصة محققة.

فإن كان هذا المترخص إماماً فعلى المأمومين متابعتة^(١)، ويصلون قعوداً، عملاً بالأحاديث^(٢) التي وردت في هذا الباب، ومنها: "إنما جعل الإمام ليؤتم به، فإذا كبر فكبروا، وإذا ركع فاركعوا، وإذا قال سمع الله لمن حمده فقولوا: اللهم ربنا لك الحمد، وإذا صلى قائماً فصلوا قياماً، وإذا صلى قاعداً فصلوا قعوداً أجمعون"^(٣).

فصلاة المأمومين قعوداً وقعت لعذر، غير أن العذر في حقهم ليس

(١) هذا مذهب أحمد وإسحاق والأوزاعي وداود الظاهري واختاره ابن نصر وابن خزيمة وابن حزم وبه قال من الصحابة أبو هريرة وجابر بن عبد الله وأسيد بن حضير، ومن التابعين جابر بن زيد وأبو الشعثاء (يراجع: شرح السنة للبغوي ٤٤٠/٢، والعدة للصنعاني على إحكام الأحكام لابن دقيق العيد ١٣١/٢-١٣٢، والمحلي لابن حزم ٥٩/٣، وشرح النووي ١١١/٢، ونيل الأوطار ٢١٧/٣، والمغني لابن قدامة ٢٢٠/٢، وإسحاق بن راهويه وأثره في الفقه الإسلامي د/ محمد جمال فقي ص ٤١٥، وجابر بن عبد الله وفقهه د/ موسى بن علي الأمير ٢٩٨/١، ومصنف ابن أبي شيبة ١١٦/٢-١١٧، وفتح الباري ١٧٦/٢).

(٢) يراجع: منتقى الأخبار بشرح نيل الأوطار ٢١٥/٣-٢١٦، ومشكاة المصابيح للطيب التبريزي ٣٣٣/١-٣٣٤، وبلوغ المرام للحافظ ابن حجر ص ٧٣، وعمدة الأحكام من كلام خير الأنام للحافظ عبد الغني المقدسي ص ٤٥ - ٥٣، وشرح السنة للبغوي ج ٢ ص ٤٣٨ فما بعدها.

(٣) متفق عليه: أخرجه البخاري كتاب الأذان باب إنما جعل الإمام ليؤتم به رقم (٦٨٨) ص ١٣٦، ومسلم كتاب الصلاة باب النهي عن مبادرة الإمام بالتكبير وغيره ج ٢ ص ١١٣ رقم (٤١٧) بشرح النووي واللفظ المذكور لمسلم.

المشقة، بل لطلب موافقة الإمام وعدم مخالفته، وهذا لا يسمى رخصة، وإن كان مستثنى لعذر^(١).

وقوله (استثناء من أصل كلي) بيان أن الرخصة ليست مشروعة ابتداءً، وإنما شرعت بطريق الاستثناء من حكم كلي سابق مستقر، وهو العزيمة.

لذلك لم تكن الرخص كليات في الحكم، وإن عرض لها ذلك فبالعرض؛ فإن المسافر إذا أجزأ له القصر والفطر، فإنما كان ذلك بعد استقرار أحكام الصلاة والصوم^(٢).

قوله (مع الاقتصار على مواضع الحاجة فيه) قيد لبيان الواقع وخاصة من خواص الرخص، الغرض منه توضيح التمييز بين ما شرع من الحاجيات الكلية - كالقراض والمساواة ونحوهما مما شرع تيسيراً على العباد من غير اقتصار على موضع الحاجة - وبين ما شرع من الرخص التي هي جزئية يُقتصر فيها على موضع الحاجة؛ ألا ترى أن المسافر إذا عاد إلى وطنه عاد إلى الحكم الأصلي، ومثله المريض إذا برئ، والمتيمم إذا وجد الماء^(٣).

قال الإمام الشاطبي في الموافقات: "وكونه مقتصرأً به على موضع الحاجة خاصة من خواص الرخص أيضاً لا بد منه، وهو الفاصل بين ما

(١) يراجع: الموافقات للشاطبي ٢٢٥/١، ومحاضرات في أصول الفقه لأستاذي الدكتور/ عبد القادر أبو العلاء ١٣٠، والعزيمة والرخصة وما يتعلق بهما من أحكام ص ١٢٤-١٢٥، وتوضيح المشكلات للعلامة محمد يحيى الولاتي ج ١ ص ٢٥٦.

(٢) يراجع: توضيح المشكلات للولاتي ٢٥٥/١، وتهذيب الموافقات للجزاني ص ٩٧.

(٣) يراجع: تهذيب الموافقات ص ٩٧، والعزيمة والرخصة وما يتعلق بهما من الأحكام ص ١٢٥.

شرع من الحاجيات الكلية، وما شرع من الرخص، فإن شرعية الرخص جزئية يُقتصر فيها على موضع الحاجة؛ فإن المصلي إذا انقطع سفره وجب عليه الرجوع إلى الأصل من إتمام الصلاة، وإلزام الصوم، والمريض إذا قدر على القيام في الصلاة لم يصل قاعداً، وإذا قدر على مس الماء لم يتيمم، وكذلك سائر الرخص.

بخلاف القرض والقراض، والمساقاة، ونحو ذلك مما هو يشبه الرخصة، فإنه ليس برخصة في حقيقة هذا الاصطلاح؛ لأنه مشروع أيضاً وإن زال العذر، فيجوز للإنسان أن يقترض وإن لم يكن به حاجة إلى الاقتراض، وأن يساقي حائطه، وإن كان قادراً على عمله بنفسه، أو بالاستئجار عليه، وأن يقارض بماله وإن كان قادراً على التجارة فيه بنفسه أو بالاستئجار، وكذلك ما أشبهه. فالحاصل أن العزيمة راجعة إلى أصل كلي ابتدائي، والرخصة راجعة إلى جزئي مستثنى من ذلك الأصل الكلي^(١).

اعتراض وجوابه: ذكر بعض الباحثين اعتراضاً على تعريف الشاطبي للرخصة ببيان: أنه اشترط في العذر أن يكون شاقاً، وهذا يجعله غير جامع لأفراده، حيث يخرج منه كثير من الرخص كالقرض والمساقاة والسلم؛ فإن الحكم المشروع فيها لمجرد الحاجة من غير مشقة^(٢).

يجاب: بأن ما ذكر من القراض والسلم وغيرهما مما يطلق عليه اسم

(١) الموافقات للشاطبي ١/٢٢٥-٢٢٦، راجع: توضيح المشكلات ج ١ ص ٢٥٦-٢٥٧.

وتهذيب الموافقات للجزاني ص ٩٧-٩٨.

(٢) راجع: الرخص الشرعية وإثباتها بالقياس ص ٢٧-٢٨.

الرخصة مجازاً إنما شرع لعذر في الأصل، ثم عممت شرعيته لكل من يريده، أى أصبح مشروعاً في حق كل أحد، التحقق به عذر أو لا، فيجوز لغير المحتاج التعامل بالسلم، ويجوز لصاحب المال القادر على التجارة أن يتعامل بالقراض، ويجوز له أن يساقي حائطه، وإن كان قادراً على العمل فيه بنفسه أو بعبده، أو بأجيريه.

بهذا يتبين أن هذه الأمور تشبه الرخصة وليست برخصة حقيقة^(١)، حيث تجوز لحاجة وغير حاجة^(٢)؛ ومن ثم فلا داعي لإدخالها في التعريف، وبذلك يكون التعريف جامعاً، والله تعالى أعلم.

التعريف الثامن: الرخصة: "ثبوت حكم لحالة تقتضيه مخالفة مقتضى دليل يعمها" وهذا التعريف لابن حمدان^(٣) في المقنع^(٤)، واستحسنه

(١) لذا جاءت تعريفات بعض الأصوليين مُخرجة لها، كما جاء في تعريف ابن الحاجب "ما شرع من الأحكام لعذر مع قيام المحرم لولا العذر"، قال الشيخ عبد الله دراز في حاشيته على الموافقات ج ١ ص ٢٢٤ هامش (٣): "ولا يخفى أن هذه الخاصة التي ذكروها لا تبقى شيئاً من القراض وما معه داخلاً في الرخصة؛ لأن معنى قيام الدليل المحرم بقاؤه معمولاً به لولا العذر ولا شيء من ذلك في القراض وما معه".

(٢) يراجع: الموافقات ٢٢٦/١، وتوضيح المشكلات ٢٥٧/١.

(٣) سبق ترجمته في مطلب: هل الرخصة من قبيل الحكم التكليفي أو من قبيل الحكم الوضعي ص ٢٨.

(٤) نقله عنه المرداوي في التحرير شرح التحرير ١١١٨/٣، وابن النجار في شرح الكوكب المنير ٤٧٩/١، وابن بدران في نزهة الخاطر العاتل ١: ٢/١، وفي المدخل إلى مذهب الإمام أحمد ص ١٠٢.

العسقلاني^(١) في شرح مختصر الطوفي^(٢)، وابن بدران^(٣) في المدخل^(٤).

بيانه: أن يثبت الشارع الحكيم حكماً لحالة نزلت بالمكلف اقتضت - بما توافر لها من شروط وضوابط شرعية - ثبوت هذا الحكم الذي جاء مخالفاً للدليل العام الشامل، أي الذي كان ينطبق على الفعل الصادر لولا ما اقتضته هذه الحالة.

اعترض عليه بعض الباحثين فقال: " إلا أنه قد يعترض عليه بأن يقال: الحالة المقترضية للحكم مطلقة لم تحدد ما يدخل وما لا يدخل، والله أعلم"^(٥).

قلت: ومن ثم يدخل في الرخصة - بناء على هذا التعريف - ما شرع لعذر في الأصل تيسيراً على العباد، ثم أصبح جائزاً على كل حال، بعذر، وبدون عذر كالقراض والمساقاة، وقد سبق بيان ذلك قريباً.

(١) علاء الدين علي بن محمد بن علي الكناني العسقلاني الحنبلي، قاضي دمشق من مصنفاته: شرح مختصر الطوفي توفي سنة ٧٧٦ هـ (يراجع: شذرات الذهب ٢٤٣/٦، والمدخل إلى مذهب الإمام أحمد ص ٣١٤).

(٢) يراجع: التعبير شرح التحرير ج ٣ ص ١١١٨، وشرح الكوكب المنير ٤٧٩/١ والمدخل لابن بدران ص ١٠٢.

(٣) عبدالقادر بن أحمد بن مصطفى بن عبدالرحيم بن محمد بدران، المعروف بابن بدران فقيه أصولي مفسر محدث، من مصنفاته: نزهة الخاطر العاطر شرح روضة الناظر، والمدخل إلى مذهب الإمام أحمد وشرح النسائي، وشرح فرائض الخرقى. توفي سنة ١٣٤٦ هـ (يراجع ترجمته في مقدمة كتاب المدخل للرشيدى ص ٥-٧).

(٤) يراجع: المدخل إلى مذهب الإمام أحمد ص ١٠٢.

(٥) الرخص الشرعية وإثباتها بالقياس للأستاذ الدكتور/ عبدالكريم بن علي النملة ص ٤٢.

المطلب الثالث

تعريفات للرخصة روعى فى لفظها بيان المقصود منها

وهو اليسر والسهولة

سبق أن عرفنا أن الرخصة فى لغة العرب: التيسير والتسهيل، وهذا المعنى مركز فيها شرعاً^(١)، إذ إنها فى الشرع عبارة عن أحكام وضعها الشارع الحكيم للتخفيف عن المكلفين، ورفع الضيق والحرص عنهم.

وقد رأينا كثيراً من تعريفات الأصوليين أبرزت هذا المعنى، فكان لزاماً على أن أذكر - هنا - طرفاً منها، إتماماً للفائدة - وذلك فضلاً عما تقدم فى المطلب الأول - فأقول، والله الموفق.

١- قال السمرقندى فى الميزان: الرخصة: اسم لما تغير عن الأمر الأدنى لعارض إلى تخفيف وتيسير ترفيهاً وتوسعة على أصحاب الأعذار، سواء كان التغيير فى وصفه، أو فى حكمه^(٢).

أقول: وواضح من هذا التعريف أنه صادق على الرخص المجازية كما هو صادق على الرخص الحقيقية، ولذا قال صاحبه: " وذلك نوعان: حقيقة ومجاز".

قلت: هو مذهب الحنفية كما سيأتى - إن شاء الله تعالى - فى أقسام الرخصة.

(١) أى أن المراد بها فى الشرع مراد بها فى اللغة: (كشف الأسرار للنفسى ١/٤٤٨).

(٢) ميزان الأصول فى نتائج العقول للسمرقندى ص ٥٥ ويراجع: كشف الأسرار للبخارى

٢- وقال النسفي في كشف الأسرار: " اعلم أن الرخصة ما تغير من عسر إلى يسر بعارض عذر"^(١).

٣- وقال الكمال بن الهمام في التحرير: "الحكم إما رخصة وهو: ما شرع تخفيفاً لحكم مع اعتبار دليله قائم الحكم لعذر خوف النفس أو العضو"^(٢).

معناه: أن الرخصة حكم شرع تخفيفاً لحكم آخر مع اعتبار دليل الحكم الآخر باقياً العمل به؛ وذلك لعذر خوف تلف النفس أو العضو ولو أنملة، إذا لم يمثل ذلك، فخرجت العزيمة؛ لأنها لم تشرع تخفيفاً لحكم آخر، بل شرعت ابتداء لا بعارض"^(٣).

أقول: وتقيد العذر الذي شرع لأجله حكم الرخصة بخوف تلف النفس أو العضو يجعل هذا التعريف مقصوراً على الرخصة الواجبة، فيكون غير جامع. والله تعالى أعلم.

٤- الرخصة: " ما تغير من عسر إلى يسر من الأحكام" ذكره الكمال في تحريره^(٤) ولم ينسبه لأحد.

أقول: لم يصرح بذكر العذر الذي لأجله يتم التغيير المذكور. فيمكن الاعتراض عليه بذلك، كما سبق بيانه عند ذكر بعض التعاريف التي لم تصرح بذكر العذر.

(١) كشف الأسرار للنسفي ٤٦١/١.

(٢) التحرير في أصول الفقه للكمال بن الهمام ص ٢٥٨.

(٣) يراجع: التقرير والتحبير ١٩٥/٢، وتيسير التحرير ٢٢٨/٢.

(٤) التحرير في أصول الفقه للكمال بن الهمام ص ٢٥٩.

نعم يمكن الجواب بأن التعبير بقوله "... من الأحكام" يقتضى كون التغيير -حينئذ- لعذر؛ لأن المتبادر منه أنه حكم شرعى، ومن ثم فلا بد أن يقترن بالعذر الذى حدده الشارع، وإلا لما صح وصفه بكونه حكماً شرعياً.

بيد أنه يبقى عليه عدم مانعيته لشموله الرخص المجازية حيث إنه يصدق عليها كما هو ظاهر. والله أعلم.

٥- الرخصة: "ما وسع على المكلف فعله بعذر مع كونه حراماً فى حق من لا عذر له، أو وسع على المكلف تركه مع قيام الوجوب فى حق غير المعذور".

هذا التعريف نسبة علاء الدين البخارى لأصحاب الحديث كما فى كشف الأسرار^(١).

أقول: يمكن الاعتراض عليه بأنه ذكرت فيه "أو" وهى للتردد والشك، وهما ينافيان التعريف سواء بالحد أو بالرسم؛ لأن المقصود من التعريف إيضاح المعرف، ومع الشك والتردد لا يكون متضحاً، كيف وأن الشاك المتردد لا يفيد غيره ما لم يستفد هو نفسه، وبذلك يكون هذا التعريف واهياً.

يجاب بأن "أو" فى التعريف المذكور ليست للشك والتردد وإنما هى للتنويع والتقسيم، وهو تقسيم للمعرف - أى المحدود - وهو الرخصة، بمعنى أن بعض أفرادها يكون فعلاً لما وجب تركه كالأكل من الميتة للمضطّر، والبعض الآخر يكون تركاً لما وجب فعله، كترك المريض والمسافر صوم رمضان.

(١) كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البزدوى للعلامة علاء الدين البخارى ٢/٢٩٩.

وليس التقسيم تقسيماً للحد؛ لأن ذلك يقضى بأن الرخصة إما أن تعرف بـ "ما وسّع على المكلف فعله بعذر مع كونه حراماً في حق غير المعذور".

وإما أن تعرف بـ "ما وسّع على المكلف تركه بعذر مع كونه واجباً في حق غير المعذور" وهذا ظاهر البطلان؛ لأن كلا منهما استقلالاً لا يميز الرخصة ولا يصورها؛ إذ إن بعض أفرادها يكون فعلاً، وبعضها الآخر يكون تركاً، ومثل هذا لا يصلح مميزاً لا على أنه فصل^(١)، ولا على أنه خاصة^(٢)؛ لأن كلا من الفصل والخاصة لا بد من تحققه في كل فرد من أفراد الماهية، وبذلك يكون المميز للرخصة هو مجموعهما. والله تعالى أعلم.

٦-الرخصة: "ما تغير عن الأمر الأصلي في حق المعذور لغرض إلى سهولة ويسر".

وهذا التعريف ذكره صفى الدين الهندى فى نهاية الوصول^(٣)، ولم ينسبه لأحد.

يعترض عليه بأنه غير مانع؛ لأنه يقتضى أن يكون الحكم الأخف

(١) المراد بالفصل هنا: ما يميز الماهية عن المشارك لها فى جنسها. ويعرف بأنه: كل صديق على كثيرين متفقين فى الحقيقة واقع فى جواب أى شئ هو ذاته، مثل ناطق بالنسبة للإنسان، فهو يميز الإنسان فى ذاته عما يشاركه فى الحيوانية. (يراجع: معيار العلم فى المنطق للغزالى ص ٧٧، وشرح الخبيصى على التهذيب ص ٤٢-٤٣، والمبادئ المنطقية للفيومى ص ١١، والمنطق المفيد ص ٥٤-٥٥).

(٢) المراد بالخاصة هنا: ما يميز الشئ فى عرضه؛ ولذا يُعرف بأنها: الكلّى الخارج عن الماهية الخاص بها. مثل ضاحك بالنسبة للإنسان فإنها مقولة أو صادقة على كثيرين هم أفراد الإنسان، ولكنها ليست حقيقة الإنسان، ولا جزءاً منها، بل هى خارجة عنها، ومختص بها لا يتعداها إلى سواها. (المراجع السابقة).

(٣) نهاية الوصول فى دراية الأصول لصفى الدين الهندى ج ٢ ص ٦٨٤.

الناسخ. للحكم الأثقل لعذر رخصة^(١)، كقوله تعالى: ﴿الآن خَفَّفَ اللَّهُ عَنْكُمْ وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفًا فَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ صَابِرَةٌ يَغْلِبُوا مِائَتَيْنِ وَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ أَلْفٌ يَغْلِبُوا أَلْفَيْنِ بِإِذْنِ اللَّهِ وَاللَّهُ مَعَ الصَّابِرِينَ﴾^(٢)

٧- الرخصة: ما تغير من عسر إلى يسر لعذر مع بقاء الأصل مشروعاً.

هذا التعريف ذكره الكواكبي في إرشاد الطالب^(٣).

قال الكواكبي شارحاً: قوله: (ما تغير) إخراج للمشروع ابتداء فإنه عزيمة، ولهذا كانت الرخصة المجازية عزيمة حقيقة، حتى كان القصر عزيمة في حق المسافرين.

قلت: وهذا مذهب الحنفية كما سيأتى بحول الله وقوته:

وقوله: (مع بقاء الأصل) وهو السبب إخراج للمنسوخ لعذر، كنسخ وجوب ثبوت الواحد أمام العشرة من الكفار فإنه رخصة مجازاً^(٤)، وسيأتى بيان ذلك في أقسام الرخص إن شاء الله تعالى.

وبعد: فالناظر في هذه التعريفات يراها قريبة في معناها وبيان المقصود منها من التخفيف والتيسير والتسهيل.

فهى وإن اختلفت لفظاً فقد اتفقت مضموناً، وما يتوهم من اختلاف فى عباراتهم فليس مرجعه اختلافهم فى حقيقتها؛ إذ انهم متفقون فى مفهوم حقيقة الرخصة من حيث ذاتها، وليس أدل على ذلك من اتفاقهم فى الأمور الآتية:-

(١) المرجع السابق ٦٨٤/٢-٦٨٥.

(٢) الآية (٦٦) من سورة الأنفال.

(٣) يراجع: إرشاد الطالب إلى منظومة الكواكبي للكواكبي (مخطوط) لوحه ١٣٦.

(٤) يراجع: كشف الأسرار للنسفى جـ ١ ص ٦٧ والمرجع السابق..

١- لا بد للأخذ بالرخصة من دليل يدل عليها، فلا يجوز لأحد أن يترخص من تلقاء نفسه، وإنما يجب عليه أن يستند إلى مأخذها وأن يعتمد على مدركها.

٢- حكم الرخصة ليس حكماً أصلياً، وإنما هو حكم استثنائي شرع ثانياً مستثنى من أصل كلى هو العزيمة.

٣- العدول بالرخصة - التى هى حكم استثنائى - عن العزيمة - التى هى حكم أصلى - متوقف على العذر فى المكلف.

٤- الرخص زوعى فى تشريعها ضرورات العباد وأعدارهم فكان ذلك فسحة لهم فى مقابلة الضيق بحصول الجواز للفعل أو الترك، فيرخص فى الحرام بالإذن فى فعله، ويرخص فى الواجب بالإذن فى تركه.

هذا، وإنما اختلافهم جاء فيما يدخل تحت مفهوم الرخصة من أحكام، فهذا يذكر تعريفاً للرخصة بوجه عام، يجمع كل ما يطلق عليه اسم رخصة ولو مجازاً.

وهذا يذكر تعريفاً يخص الرخصة الحقيقية. وهكذا نرى اختلافهم جاء لأمر فقهي اقتضته وجهة نظر كل منهم فى الدليل التفصيلي.

وهذه النتيجة محل اتفاق جمهور الباحثين فى هذا العلم الشريف^(١).

(١) راجع: العزيمة والرخصة وما يتعلق بهما من أحكام ص ١٢٨ والرخص الشرعية وإثباتها بالقياس ص ٤٢، ٤٤؛ وغاية الوصول إلى دقائق علم الأصول ص ٢٣٤-٢٣٦، وأحكام الله بين العزائم والرخص (بحث منشورة فى مجلة كلية الشريعة بالقاهرة عام ١٩٨٢م) لأستاذى الدكتور/ جلال الدين عبدالرحمن ص ١٩٢-١٩٣ وأحكام الرخص فى الشريعة الإسلامية للجيسورى ص ١٢، والرخص الشرعية فى الأصول والقواعد =

بيد أن أقرب هذه التعريفات لتصور الرخصة - من وجهة نظر الكاتب الفقير ^(١) - هو تعريف الإمام أبي إسحاق الشاطبي - رحمه الله - وذلك للأمور الآتية:-

١- أنه انتظم الأمور الأربعة - السابق ذكرها - والتي هي محل اتفاق الأصوليين.

٢- أنه منعكس ^(٢) أى جامع لأفراد الرخصة الحقيقية والتي هي معنية لنا، إذ هي المتبادرة إلى الذهن عند الإطلاق؛ فإن المكلف ينصرف

= الفقهية أ.د/ عمر عبدالله كامل ص ٣١ - ٣٢، ونظرة وتفحص في الرخصة والترخص أ.د/ عبدالله بن عمر الشنقيطي ص ٣٠، وتيسير الأصول للزاهدي ص ٢٨٤ والسبب عند الأصوليين أ.د/ عبدالعزيز الربيعه ١١٦/١، والمانع عند الأصوليين للمؤلف السابق ص ٧٥، والرخص الشرعية عند الأصوليين لأستاذنا الدكتور / أحمد عبدالعزيز ص ٥٣-٥٤.

(١) سبقنى إلى اختياره الأستاذ الدكتور/ عبدالقادر شحاته فى رسالته الدكتوراه الموسومة بـ "العزيمة والرخصة وما يتعلق بهما من أحكام" ص ١٢٨.

(٢) الانعكاس: معناه: كلما انتفى التعريف انتفى المعرف، وهذا لا يتأتى إذا كان التعريف بالأخص؛ إذ قد ينتفى التعريف ولا ينتفى المعرف.

أو كلما وجد المحدود وجد الحد، أى كلما وجد المعرف وجد التعريف (المعرف) فلا يخرج عنه شئ من أفراد، فهو بمعنى جمع الأفراد، فيكون جامعاً.

(يراجع: تحرير القواعد المنطقية لقطب الدين الرازى ص ٧٩، والمبادئ المنطقية للفيومى ص ١٤، وشرح الخبىصى على التهذيب ص ٥١، والمنطق الواضح للشيخ محمد نعيم ص ٦٦، وإرشاد الفحول للشوكانى ص ٥، وآداب البحث والمناظرة للشنقيطي ص ٣٧، وحاشية الباجورى على متن السلم ص ٤٤، وإيضاح المبهم من معانى السلم ص ٩، وشرح الأخضرى على السلم ص ٢٩، وطرق الاستدلال ومقدماتها عند المناطقة والأصوليين للباحسين ص ١٥٢، والمنطق المفيد للبهنسى ص ٤٢ وما بعدها.

إلى ذهنه- عند إطلاق مصطلح الرخصة - جواز الفعل المحظور، أو ترك الواجب مؤقتاً بوقت وجود العذر، حتى إذا ارتفع العذر ارتفع الترخيص تبعاً له.

٣- أنه مطرد ^(١) أى مانع من دخول غير تلك الأفراد فيها.

٤- يمتاز بدقة ألفاظه، وبعده عن التعقيد والإبهام، وأقرب ما يكون إلى الأفهام، فضلاً عن سلامته عن المعارضة، بدليل دفعها وردّها على نحو ما سبق ذكره عند شرحه.

هذا، والله أعلم بالصواب وإليه المرجع والمآب.

(١) الاطراد: معناه: كلما وجد التعريف وجد المعرف، وهذا لا يتأتى بالتعريف بالمباين أو بالأعم (المنطق الواضح ص ٦٥).

وقال الشوكاني فى إرشاده ص ٥: " فالاطراد هو أنه كلما وجد الحد وجد المحدود، فلا يدخل فيه شئ ليس من أفراد المحدود، فهو بمعنى طرد الأغيار فيكون مانعاً". وتراجع المراجع السابقة.



الفصل الثاني

أقسام الرخصة

لقد تعددت تقسيمات الأصوليين للرخصة، فسلخوا في تقسيمها مسالك شتى؛ وذلك تبعاً لاختلاف نظرة كل منهم إليها، وما تشتمل عليه من أحكام.

فالحنفية - ومن وافقهم ^(١) - يقسمونها من حيث الحقيقة والمجاز. وجمهور الأصوليين يقسمونها من حيث متعلقها الذي هو الحكم التكليفي.

وهذان القسمان هما أشهر التقسيمات، وأوسعها كلاماً. وسأبين فيما يلي تقسيم الحنفية، ثم تقسيم من وافقهم من حيث الإجمال، ثم تقسيم الجمهور، وذلك في مباحث ثلاثة، على النحو التالي. والله الموفق.

المبحث الأول

تقسيم الرخصة باعتبار الحقيقة والمجاز

قسم أصوليو الحنفية الرخصة إلى قسمين رئيسيين: رخصة حقيقية ورخصة مجازية، وكل واحد منهما انقسم إلى نوعين فصارت الأقسام - عندهم - أربعة؛ وذلك لأن الرخصة مبنية على أعمار العباد، وأعمارهم

(١) وافقهم من حيث الإجمال على تفاوت بينهم - الإمام الغزالي، والامدني والشاطبي، وسأعقد بحثاً مستقلاً لبيان منهجهم، والله الموفق.

مختلفة، فانقسمت على حسب تفاوت الأعدار، وقد استفاض هذا التقسيم فى كتبهم^(١).

ووجه هذا التقسيم: أن الرخصة إن شرعت مع قيام السبب المحرم فهى الحقيقة، ثم إن ترتب على سببه حكمه - وهو الحرمة - فهو الأحق^(٢) بكونه

(١) يراجع: الغنية فى الأصول للسجستاني ص ٦١، وتقويم الأدلة للدبوسى ص ٨١ وأصول فخر الإسلام البزدوى بشرح كشف الأسرار للبخارى ٣١٥/٢، وأصول السرخسى ١١٧/١، وميزان الأصول ص ٥٥، والمغنى فى أصول الفقه للبخارى ص ٨٧ وكشف الأسرار للنسفى ٤٦١/١، والكافى شرح البزدوى للسغفاني ١١٧٤/٣، وكشف الأسرار للبخارى ٣١٥/٢-٣١٦، والتوضيح شرح التتقيح لصدر الشريعة ٨٢/٣، وجامع الأسرار للكاكى ٥٨٧/٢، وبيان الأصول فى شرح الأصول له (مخطوط) لوحة ١٣٣، وشرح سراج الدين الهندى على المغنى للبخارى ص ١٠٥، وشرح القاتنى عليه أيضاً ص ٣٢٦، وكاشف معانى البديع للهندى ص ٣٤٩، وشرح المنار لابن ملك ص ٥٩٣، والتحرير فى أصول الفقه لابن الهمام ص ٢٥٨ والتقريب والتجوير ١٩٥/٢، وشرح مختصر المنار لابن قطلوبغا ص ١١٣، ومرآة الأصول بحاشية الأزمرى ٣٩٤/٢، وتيسير التحرير لأمير بادشاه ٢٢٨/٢ وإفاضة الأنوار للحصنى بحاشية نسمات الأسرار لابن عابدين ص ١٦٩، وإرشاد الطالب للكواكبى (مخطوط) لوحة ١٣٦، وفواتح الرحموت ١١٦/١-١١٧، ونور الأنوار لملاجيون ٤٦١/١، وفتح الغفار ٧٤/٢، وقمر الأكمار للكنوى ص ٣٤٤، والمذهب فى أصول المذهب على المنتخب للفرفور ٣٨٠/١، والتتقيح شرح التتقيح ص ٤٥٤، وزبدة الأسرار للسيواسى ص ١٤٥.

تنبيه: يلاحظ أن أرقام الصفحات للمصادر المذكورة لأول ذكر موضوع تقسيمات الرخصة، أى أن لها بقية فى صفحة أو صفحات ولم أحدد نهايتها حتى لا يطول الهامش أكثر مما ينبغى.

(٢) أى أحق بكونه رخصة. وأحق: يجوز أن يكون أفعل تفضيل من حق إذا ثبت أى أن أحدهما فى كونه حقيقة أقوى من الآخر.

وجوز أن يكون من حق لك أن تفعل كذا، أى أنت خليف وجدير به، والمعنى: أن أحدهما فى إطلاق اسم الرخصة عليه أولى من الآخر.

رخصة، وإلا فهو التسم الآخر.

وإن شرعت مع عدم السبب المحرم فهو المجاز، ثم إن لم يبق الأصل مشروعاً في الجملة فهو الأتم^(١) في المجازية، وإلا فهو دونه فيها^(٢).

وقد ناقش بعضهم هذا التقسيم بما مفاده: أن الرخصة ما استتبع بعذر مع قيام الدليل المحرم، وهذا لا يتأتى في النوعين المجازيين، ومورد التقسيم يجب أن يكون مشتركاً^(٣).

وأجاب بعضهم بأن المقسم ما يطلق عليه اسم الرخصة، سواء كان

حققت: وقد جمع بين هذين المعنيين صاحب قمر الأقيار فقال "أحق" أى أثبت وأقوى وأولى من الآخر فى صدق لفظ الرخصة عليه حقيقة. لكن استشكل بعضهم المعنى الأول؛ لأن كون الشئ حقيقة فى معنى لا يقبل التشكيك، فكيف يكون أقوى؟!.

ولذا اختار هؤلاء المعنى الثانى، يعنى: إطلاق اسم الرخصة على أحدهما أنسب من الآخر، والتسمية توصف بالمناسبة، وإنما كان أنسب لأن الرخصة فى مقابلة العزيمة، فمهما كانت العزيمة أقوى كانت الرخصة أقوى. (يراجع: جامع الأسرار للكاكى ٥٨٧/٢، وشرح المنار لابن ملك ص ٥٩٣، وقمر الأقيار للكنوى ص ٣٤٤، وحاشية البحراوى على فتح الغفار ٧٥/٢).

(١) أى أكمل فى كونه مجازاً، وأبعد من حقيقة الرخصة من الآخر. (يراجع جامع الأسرار ٥٨٧/٢، وقمر الأقيار ص ٣٤٤، وحاشية نسمات الأسرار ص ١١٩).

(٢) أى تكون الرخصة أنقص فى مجازيتها؛ وذلك لوجود العزيمة فى بعض المواد، أى فى غير محل الرخصة.

(يراجع: نور الأنوار لملاحيون ٤٦١/١، وقمر الأقيار ص ٣٤٤)

(٣) يراجع: شرح سراج الدين الهندى على المغنى للخبازى ص ١٠٥ وكشف الأسرار للنسفى ٤٦١/١.

بطريق الحقيقة، أو بطريق المجاز.

أى أن هذا تقسيم لما يطلق عليه اسم الرخصة، لا لحقيقة الرخصة، ومن ثم تكون الرخصة بهذا المعنى صادقة على الحقيقتين والمجازين صدقاً حقيقياً؛ لكونها بمعنى: هو: قدر مشترك بين الحقيقة والمجاز، فإذا حملت على المجاز كان حملها عليه حمل هو هو، فكان حملاً وصدقاً حقيقياً، بخلاف ما لو كانت بمعناها الحقيقي وحملت على المجاز^(١).

وصفوة القول: أن الرخصة عند الحنفية قسمان، وكل قسم يدخل تحته نوعان.

وماك ذكر كل قسم منهما بنوعيه، والله الموفق.

القسم الأول: الرخصة الحقيقية:

وتسمى رخصة الترفيه، وهى التى تبقى عزيمتها موجودة معمولاً فى الشريعة، لقيام دليلها، فكلما كانت العزيمة ثابتة كانت الرخصة فى مقابلتها حقيقة.

وبعبارة أخرى: هى التى تقع فى مقابلة عزائم لا يزال معمولاً بها فى الشريعة لقيام دليلها، ولكن رخص فى تركها تخفيفاً عن المكلف.

هذا، وإذا كانت العزيمة موجودة من جميع الوجوه كانت الرخصة حقيقية من جميع الوجوه.

وإذا كانت موجودة من وجه دون وجه تكون الرخصة حقيقية أيضاً،

(١) يراجع: حاشية أنوار الحلك لابن الحلبي ص ٥٩٤.

ولكن ليست أحق^(١).

بناء على ما تقدم تنوع هذا القسم إلى نوعين:

النوع الأول: وهو أحق نوعي هذه الرخصة، أي أولى من الآخر في صدق لفظ الرخصة عليه حقيقة.

ويعرف بأنه: " ما استبيح بعذر مع قيام المحرم والحرمة".

ومعنى الاستباحة: عدم المؤاخذه بتجوز الفعل، فيعامل فاعل المحرم مقتضى الرخصة معاملة فاعل المباح في عدم المؤاخذه، فلا يعاقبه الله تعالى.

وليس المعنى: سقوط الحرمة فيصير مباحاً؛ وذلك لقيام الدليل المثبت للحرمة، وحكم الدليل الذي هو الحرمة، ألا ترى أن من ارتكب كبيرة فتأب منها، وعفا الله عنه، يسقط عنه العقوبة، ولكن لا تسقط الحرمة^(٢).

قال علاء الدين البخارى فى كشف الأسرار: "قما استبيح، أى: سقطت المؤاخذه به مع قيام المحرم وقيام حكمه جميعاً؛ لأن الحرمة لما كانت قائمة مع سببها ومع ذلك شرع للمكلف الإقدام عليه من غير مؤاخذه بناء على عذره كان فى أعلى درجات الرخص؛ لأن كمال الرخصة بكمال

(١) تراجع: نور الأنوار لملاحيون ١/٤٦١، ومرآة الأصول بحاشية الأزميزى ٢/٣٩٤، والرخص الفقهية فى ضوء الكتاب والسنة لعزو غناية ص ٣٧ ورفع الحرج فى الشريعة الإسلامية د/ صالح بن حميد ص ١٤٧، والرخص الشرعية فى الأصول والقواعد الفقهية ص ٣٢.

(٢) تراجع: التوضيح على التفتيح ٢/٨٣، وجامع الأسرار ٢/٥٨٧، وشرح سراج الدين الهندى على المغنى ص ١٠٦ وشرح القأنى ص ٣٢٨ والتلقيح فى شرح التفتيح ص ٤٥٤.

العزيمة، فلما كانت العزيمة حقيقة كاملة ثابتة من كل وجه، كانت الرخصة في مقابلتها كذلك أيضاً^(١).

هذا، وقد ذكروا لهذا النوع من الرخص أمثلة^(٢)، دونك بعضها:

المثال الأول: إجراء كلمة الكفر على اللسان لمن أكره عليها مع اطمئنان قلبه بالإيمان:

إذا أكره شخص على التلفظ بكلمة الكفر، إكراهاً ملجئاً تاماً^(٣)، وكان قلبه مطمئناً بالإيمان، فإنه يجوز له والحالة هذه أن ينطق بها رخصة له، وذلك عملاً بقوله تعالى: ﴿ مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِهِ إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ ﴾^(٤).

فإن هذه الآية نزلت في الصحابي الجليل: عمار بن ياسر^(٥) (رضي الله عنه) وكان

(١) كشف الأسرار لعلاء الدين عبدالعزيز البخاري ٣١٥/٢-٣١٦.

(٢) تراجع: تقويم الأدلة للدبوسي ص ٨١، والمغنى للخبازي ص ٨٧ وكشف الأسرار للنسفي ٤٦٢/١-٤٦٤، وشرح القاننى على المغنى ص ٣٢٩، وشرح سراج الدين الهندى ص ١٠٦.

(٣) هو الذى يعدم الرضا ويفسد الاختيار، وذلك كالتهديد بإتلاف نفس الإنسان، أو عضو من أعضائه، ويعتبر هذا الإكراه أعلى أنواع الإكراه وأشدّها ؛ لأنه يجعل المكره فى يد المكره كالآله فى يد الفاعل.

(يراجع: مرآة الأصول بحاشية الأزميرى ٤٦٠/٢، والبنابة للعيني ص ١١ ص ٣٩، وعوارض الأهلية لأستاذى الدكتور/ صبرى معارك ص ٤٣٠، والإكراه للأستاذ الدكتور/ عبدالفتاح الشيخ ص ٢٥).

(٤) جزء من الآية (١٠٦) من سورة النحل.

(٥) هذا هو المشهور عند المفسرين. (يراجع: تفسير الطبرى ١٨١/١٤، وتفسير الزمخشري ٦٠٥/٢، وتفسير الفخر الرازى ١٢٣/٢٠، وتفسير ابن كثير ٥٨٧/٢، وتفسير القرطبي ١٨٨/١٠، وتفسير ابن عطية ص ١١١٧، وفتح القدير للشوكانى ٥٧٤/٢=

قد وقع تحت تأثير الإكراه الملجئ، حيث أخذه المشركون وجماعة معه، فعذبوهم عذاباً أليماً، ونكلوا بهم تنكيلاً شديداً، بل وقتل بعضهم تحت تأثير هذا العذاب شهيداً.

لكنّ عمار (رضي الله عنه) أعطاهم ما أرادوا بلسانه مكرهاً، فهرع إلى النبي (صلى الله عليه وسلم) شاكياً وجلاً، فسأله (صلى الله عليه وسلم) كيف تجد قلبك؟ فأجاب عمار قائلاً: " مطمئن بالإيمان" فقال رسول الله (صلى الله عليه وسلم): "إن عادوا فعد" (١).

فالرخصة في هذا المثال شرعت مع قيام السبب المحرم والحرمة؛ ذلك لأن الأدلة على وجوب الإيمان وحرمة الكفر قائمة أبداً بقوله تعالى: ﴿قَامِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَالْثَوْرَ الَّذِي أَنْزَلْنَا﴾ (٢) وقوله سبحانه: ﴿وَمَنْ يَكْفُرْ بِاللَّهِ وَلِأَتِكِهِ وَكُتْبِهِ وَرُسُلِهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا بَعِيدًا﴾ (٣).

= وأسباب النزول للواحد ص ٢٣٦ ولباب النقول في أسباب النزول للسيوطي ص ٢٠٤ وأحكام القرآن للجصاص ٢٤٩/٣ وتفسير البيضاوي ٥٥٨/١، وتفسير النسفي ٣٠١/١، والدر المنثور في التفسير بالمأثور للسيوطي ح ٤ ص ١٤٧، والمقبول من أسباب النزول للأستاذ الدكتور/ نادية الأزهرى ص ٤٣٠-٤٣١ رقم ٤٥٠).

(١) أخرجه ابن جرير الطبري في تفسيره (تفسير سورة النحل) ح ١٤ ص ١٨٢، والحاكم في المستدرک کتاب التفسير تفسير سورة النحل ح ٣ ص ١٠٢ رقم ٣٤١٣، وقال: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه. وأخرجه - أيضاً - البيهقي كتاب المردت باب المكره على الردة ح ٨ ص ٣٦٢ رقم ١٦٨٩٦ والمنة الكبرى شرح السنن الصغرى ٢٠٣/٧ رقم ٣٢٤٤ قال الحافظ في الفتح ٣١٢/١٢: " وهو مرسل ورجاله ثقات". ويراجع: نصب الراية للزيلعي ٣٨١/٤ كتاب الإكراه، و الدراية في تخريج أحاديث الهداية للحافظ ابن حجر ح ٢ ص ١٩٧.

(٢) جزء من الآية (٨) من سورة التغابن.

(٣) جزء من الآية (١٣٦) من سورة النساء.=

ولما كانت الحرمة قائمة مع سببها كانت شرعية الإقدام على هذا المحذور من غير مؤاخذه في أعلى درجات الرخص؛ لأن كمال الرخص بكمال العزائم، والعزيمة -منا- كاملة فتكون الرخصة في مقابلتها كاملة.

وإنما شرعت الرخصة - في هذا المثال - لأن في الامتناع عن إتيان ما أكره عليه، أو اضطر إليه، إتلاف نفسه صورة ومعنى.

أما صورة فبتخريب بنيته وتفريق أعضائه، وأما معنى فبزهوق روحه.

وفي ارتكاب ما أكره عليه إتلاف حق الشرع في الصورة لا في المعنى؛ إذ يفوت الإيمان - الذي هو حق الله تعالى - صورة بالنطق بكلمة الكفر، ولكنه يبقى معنى بالاعتقاد، ومع ذلك فالأخذ بالعزيمة أولى وأفضل^(١).

أى أن هذا المكروه لو صبر وامتنع عن التلفظ بهذه الكلمة - الخبيثة - لكان أفضل؛ لأنه يكون قد بذل نفسه لإقامة حق الله تعالى، وإعزاز دينه، ورفع شأنه، وإظهار الصلابة فيه، الأمر الذى من شأنه إرهاب الكافرين، والنيل من جبروتهم وطغيانهم.

= يراجع: كشف الأسرار للبخارى ٣١٦/٢، وشرح المنار لابن ملك ص ٥٩٥ وشرح سراج الدين الهندى ص ١٠٧، وشرح القاتنى ص ٣٢٩، ونور الأنوار على المنار ٤٦٢/١، وشرح التلويح على التوضيح ٨٥/٣، والتلقيح شرح التقيح ص ٤٥٤-٤٥٥، والرخص الشرعية فى الأصول والقواعد الفقهية أ.د/ عمر عبدالله كامل ص ٣٢-٣٣، ورفع الحرج فى الشريعة الإسلامية ص ١٤٧-١٤٨.

(١) يراجع: كشف الأسرار للنسفى ٤٦٢/١، ومرآة الأصول ٣٩٥/٢، وجامع الأسرار للكاكى ٥٨٩/٢، وبيان الأصول فى شرح الأصول (مخطوط) لوحة ١٣٤، وإرشاد الطالب إلى منظومة الكواكب (خ) لوحة ١٣٨، وكاشف معانى البديع ص ٣٥٠، وشرح التلويح على التوضيح ٨٥/٣، وموسوعة الإجماع فى الفقه الإسلامى ١٣٩/١، وكتاب جمل الأحكام للناطفى تحقيق حمدالله سيد جان ص ٢٤٥، أحكام القرآن لابن العربى ١٦٢/٣.

والدليل على - ما ذكرت - من أفضلية الأخذ بالعزيمة أن كثيراً من الصحابة (رضوان الله عليهم) امتحنوا بالقتل والتعذيب الشديد، فصبروا، ولم يلتفتوا إلى شئ من ذلك، وحسبنا قصة عاصم وخبيب وأصحابهما (رضوان الله عليهم) وما لقوا من المحن والأسر والقتل والحرق^(١).

وهكذا امتثلوا ظاهراً وباطناً لتوجيهات النبي - ﷺ - وعملوا بوصاياه الغالية الثمينة، وما هو الصحابي الجليل أبو الدرداء (رضي الله عنه) يقول: "أوصاني خليلي (ﷺ) أن لا تشرك بالله شيئاً وإن قطعت وحرقت...."^(٢)، ولا يعكر على هذا الحكم ترخص عمار (رضي الله عنه) في إجراء كلمة الكفر على لسانه مكرهاً، وقول النبي (ﷺ): "إن عادوا فعد" ذلك لأن هذا الأمر للإباحة، بقرينة أن غيره من الصحابة ممن تعرضوا لمثل موقفه لم يأخذوا بهذا الأمر، فعلم أنه ليس للوجوب، ولا حتى للندب^(٣).

(١) يراجع: تفسير القرطبي ٢٨٠/١٩، وفتح الباري ٢٠٠/٦ وحـ ٧ ص ٣٨٦، وإرشاد الساري ٣٧/٩ وما بعدها.

(٢) أخرجه ابن ماجه كتاب الفتن باب الصبر على البلاء حـ ٣ عن ٤٣١ رقم ٤٠٣٤ قال الشيخ محمد فؤاد عبد الباقي في هامش نسخته ١٣٣٩/٢ "في الزوائد اسناده حسن، وشهر (أحد روايته) مختلف فيه. يراجع: مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه للبوصيري حـ ٣ ص ٢٥٠.

(٣) قال الجصاص في أحكام القرآن حـ ٣ ص ٢٤٩ قوله (ﷺ) لعمار: "إن عادوا فعد" إنما هو على وجه الإباحة، لا على جهة الإيجاب ولا على الندب.

وقال أصحابنا: الأفضل أن لا يعطى النقية، ولا يظهر الكفر حتى يقتل، وإن كان غير ذلك مباحاً له؛ وذلك لأن خبيب بن عدي لما أراد أهل مكة أن يقتلوه لم يعطهم النقية حتى قتل، فكان عند النبي (ﷺ) وعند المسلمين أفضل من عمار في إعطائه النقية، إذ رازا للدين، وغيظاً للمشركين، فهو بمنزلة من قاتل العدو حتى قتل". ويراجع: نصب الرعية ص ٣٨١-٣٨٥، والدراية في تخريج أحاديث الهداية حـ ٢ ص ١٩٧.

أقول: ويمكن الاستئناس بهذين الأثرين اللذين رواهما ابن أبي شيبة في مصنفه.

فقد روى عن الحسن البصري مرسلاً - أن عيوناً لمسيمة (الكذاب) أخذوا رجلين من المسلمين فأتوه بهما، فقال لأحدهما: أتشهد أن محمداً رسول الله؟ قال: نعم، فقال: أتشهد أن محمداً رسول الله؟ قال: نعم. قال: أتشهد أنى رسول الله؟ قال: فأهوى إلى أذنيه فقال: إني أصم. قال: مالك إذا قلت لك: تشهد أنى رسول الله، قلت: إني أصم، فأمر به فقتل. وقال للآخر: أتشهد أن محمداً رسول الله؟ قال نعم. فقال: أتشهد أنى رسول الله؟ قال: نعم، فأرسله. فأتى النبي: فقال: يا رسول الله: هلكت، قال: وما شأنك فأخبروه بقصته وقصة صاحبه، فقال: أما صاحبك فمضى على إيمانه، وأما أنت فأخذت بالرخصة^(١).

وروى أيضاً بإسناده عن الحسن بن الحسن قال: إنما التقية^(٢)

(١) مصنف ابن أبي شيبة كتاب الفضائل باب (٨٥) ما قالوا في المشركين يدعون المسلمين إلى غير ما ينبغي، أجيبيونهم أم لا ويكرهون عليه؟ ح٦ ص ٤٧٧ رقم ٣٣٠٢٧ وهذا الأكثر يرويه ابن أبي شيبة بسنده عن إسماعيل بن علية عن يونس بن عبيد عن الحسن البصري، وهذا سند رجاله ثقات غير أنه مرسل، لكنه مرسل جيد؛ إذ إن مراسلات الحسن إذا رواها عنه الثقات صحاح ما أقل ما يسقط منها، قاله ابن المديني. ثم إن الراوى عن الحسن وهو يونس بن عبيد من أصحاب الحسن فهو أثبت فيه من غيره. قاله ابن المديني.

وقال أبو زرعة: "كل شئ يقول فيه (أى الحسن) قال رسول الله (ﷺ) وجدت له أصلاً ما خلا أربعة أحاديث" (إراجع: تهذيب التهذيب ١/ ١٧٦ - ١٧٨، وص ٤٨١ - ٤٨٤).

(٢) التَّقِيَّة: الحذر من إظهار ما فى النفس من معتقد وغيره للغير. والتقية اسم من اتقى، وأصله: وقية بوزن حمزة، فعلة من الوقاية. وتقية بمعنى تقاة وقرأ البعض كالحسن وحמיד بن قيس ويعقوب الحضرمي ومجاهد وقتادة والضحاك قوله تعالى: (إِذَا أَنْ تَنَقَّوْا مِنْهُمْ تَقَاةً) (آل عمران: من الآية ٢٨). =

رخصة، والفضل القيام بأمر الله^(١) .

بل وقد عقد البخارى فى صحيحه بابا سماه "من اختار الضرب والقتل والهوان على الكفر"^(٢) وذكر تحته أحاديث ثلاثة منها حديث خباب بن الارت- وهو من ممن اختار الضرب والهوان على التلطف بالكفر- ونصه: -كما عند البخارى- قال: (أى خباب) شكونا إلى رسول الله (ﷺ)

= وتقية بفتح التاء وتشديد الياء قبلها قاف مكسورة. (يراجع: فتح البارى ٣١٤/١٢، والمحرم الوجيز لابن عطية ص ٢٨٩، وفتح القدير للشوكانى ٢٩٦-٢٩٧، ولسان العرب مادة وقى ٤٩٠٠/٦-٤٩٠٢، والمعجم الوسيط ١٠٩٥/٢، والمنجد فى اللغة ص ٩١٥، والمصباح المنير ص ٣٤٥)

^(١) أخرجه ابن أبى شيبة كتاب الفضائل باب (٨٥) السابق ذكره ح ٦ ص ٤٧٨ رقم ٣٣٠٣٨، بإسناده عن وكيع عن فضيل بن مرزوق عن الحسن بن أبى الحسن البصرى، وإسناده فيه ضعف لضعف فضيل.

فإن وكيع بن الجراح متفق على توثيقه، وفضيل بن مرزوق صدوق يهيم رمى بالتشيع. والحسن بن أبى الحسن هو الحسن البصرى الزاهد الورع الفقيه بإسناده فيه ضعف لضعف فضيل. (يراجع: تهذيب التهذيب ٨١/٦-٨٥، وتقريب التهذيب ص ٣٨٤ رقم ٥٤٣٧، وميزان الاعتدال ٤٣٩/٥-٤٤٠، رقم ٦٧٧٨، وخلاصة تذهيب الكمال للخزرجى وعليه إتحاف الخاصة بتصحيح الخلاصة للكوكبانى ص ٣١٠، وتهذيب التهذيب ٨١/٤-٨٤ رقم ١٤٤٩، والتقريب ص ٩٩ رقم ١٢٢٧).

هذا وقد جاء فى معلقات البخارى: قال الحسن: "التقية إلى يوم القيامة" صحيح البخارى بشرح الفتح كتاب الإكراه ح ١٢ ص ٣١١.

قال الحافظ فى الفتح ٣١٤/١٢، وقال الحسن البصرى "التقية إلى يوم القيامة" وصله عبد بن حميد وابن أبى شيبة من رواية عوف الأعرابى عن الحسن البصرى قال: "التقية جائزة للمؤمن إلى يوم القيامة إلا أنه كان لا يجعل فى القتل تقية". (يراجع مصنف ابن أبى شيبة ٦ ص ٤٧٧-٤٧٨ رقم ٣٣٠٣٢ كتاب الفضائل).

^(٢) صحيح البخارى بشرح الفتح كتاب الإكراه والباب المذكور رقم (١) من هذا الكتاب ح ١٢ ص ٣١٥.

وهو متوسد بردة له في ظل الكعبة، فقلنا: ألا تستنصر لنا، ألا تدعو لنا؟ فقال: قد كان من قبلكم يؤخذ الرجل فيحفر له في الأرض فيجعل فيها، فيجاء بالمنشار، فيوضع على رأسه فيجعل نصفين، ويمشط بأمشاط الحديد من دون لحمه وعظمه، فما يصده ذلك عن دينه. والله ليتمن هذا الأمر حتى يسير الراكب من صنعاء إلى حضرموت لا يخاف إلا الله والذئب على غنمه، ولكنكم تستعجلون" (١).

فها هو ذا ﷺ يمدح المؤمنين من الأمم السابقة ويثني عليهم ويعرف فضلهم جزاء صبرهم على المكروه، وقوة عزمهم على تحمل الشدائد، مستمسكين بدين الله، مضحين بأموالهم وأنفسهم في سبيل الله، فلا يكن مؤمنوا هذه الأمة أقل صبراً، وأضعف عزيمة من هؤلاء.

وهكذا يضرب النبي (ﷺ) المثل لأصحابه بهؤلاء، ويؤنسهم بما لا قوة من أذى ونكال واضطهاد مما لا يخطر ببال، وتتوء به الأبطال (٢).

فدل هذا على أن الصبر على ما تكرهه النفس فيه خير كثير، وهو بلا ريب أفضل من الأخذ بالرخصة، وهذا المعنى رضيهِ جميع المؤمنين، وتلقته قلوبهم بالقبول.

قال ابن بطلال (٣): "أجمعوا على أن من أكره على الكفر واختار القتل أنه أعظم أجراً عند الله ممن اختار الرخصة" (٤).

(١) المرجع السابق حديث رقم ٦٩٤٣ الكتاب والباب المذكوران فيه.

(٢) يراجع: تفسير القرطبي ١٠/١٩٦، وفتح الباري ١٢/٣١٦، ومن كنوز السنة للشيخ الصابوني ص ٩٧-٩٨، وأحكام الرخص في الشريعة الإسلامية للجبوري ص ٣٢.

(٣) أبو الحسن علي بن خلف بن بطلال البكري الأندلسي المالكي، قرطبي الأصل كان من أهل العلم والمعرفة والفهم، اعتنى بالحديث عناية تامة. من مؤلفاته: شرح على صحيح البخاري. توفي سنة ٤٤٤ هـ. (يراجع: الديباج المذهب لابن فرحون ص ٢٠٣ وما بعدها، والفكر السامي للحجوي ٤/٤٥).

(٤) فتح الباري ١٢/٣١٧.

المثال الثاني: للرخصة الحقيقية (التي هي أحق نوعي الرخصة) ترك الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر^(١) عند الإكراه الملجئ: معلوم شرعاً أن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فريضة محكمة^(٢)، وأدلتها من

(١) المعروف: كل ما عرفه الشارع وأقره من العبادات القولية. والفعلية الظاهرة والباطنة.

والمنكر: كل ما أنكره الشرع ومنعه من أنواع المعاصي من الكفر والفسوق والعصيان والكذب والغيبة والنميمة... الخ.

قال ابن مفلح في الآداب الشرعية حـ ١ ص ٢١٥: "الأمر بالمعروف: هو كل ما أمر به شرعاً. والنهي عن المنكر: هو: كل ما ينهى عنه شرعاً".

وقال البيجوري في تحفة المريد على جوهر التوحيد ص ٢٤٦: "والعرف بضم العين لغة في المعروف، وهو ما عرفه الشرع، وهو الواجب والمندوب. والمنكر: ما أنكره الشرع وهو الحرام والمكروه" (يراجع: شرح العقيدة السفارينية ص ٧٠٦-٧٠٧، و مدارج السالكين لابن القيم ٢٨٨/١، وشرح رياض الصالحين ٥٠٨/١).

وتسمى هذه الرخصة -أيضاً- رخصة ترك، ومعناها: ما اقتضت إباحة ترك الفعل على خلاف أصل كلى يقتضى طلبه، فالأصل الكلى -هنا- يقتضى الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والرخصة أباحت تركه.

(يراجع: محاضرات في أصول الفقه لأستاذي الدكتور/ عبدالقادر محمد أبو العلا ص ١٣٢، والرخص الشرعية في الأصول والقواعد الفقهية ص ٨٥).

(٢) قال العلامة البيجوري في تحفة المريد بعد أن ذكر تعريفهما: "... فيندب الأمر بالمندوب، والنهي عن المكروه، ويجب الأمر بالواجب والنهي عن الحرام وجوباً كفاً، فإذا قام به البعض سقط الطلب عن الباقيين " (تحفة المريد على جوهر التوحيد ص ٢٤٦).

وقال ابن العربي في أحكام القرآن ٣٨٣/١ "في هذه الآية (يعني: "ولتكن منكم أمة...") وفي التي بعدها وهي قوله: "كنتم خير أمة أخرجت للناس..". دليل على أن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فرض كفاية، ومن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر نصرة الدين بإقامة الحجة على المخالفين، وقد يكون فرض عين إذا عرف المرء من نفسه صلاحية النظر والاستقلال بالجدال، أو عرف ذلك منه".

(يراجع: أحكام القرآن للجصاص ٣٧/٢، وأحكام القرآن لالكنيا الهراسي ٣٠١/١ وشرح العقيدة السفارينية ص ٧٠٧، وشرح النووي على صحيح مسلم حـ ١ ص ٢٠).

الكتاب والسنة كثيرة شهيرة.

فمن الكتاب: قوله تعالى: ﴿وَلْتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾^(١)، وقوله سبحانه: ﴿خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ الْجَاهِلِينَ﴾^(٢) وقوله عز اسمه: ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ﴾^(٣).

ومن السنة: قوله (ﷺ): "من رأى منكم منكراً فليغيره بيده فإن لم يستطع فبلسانه، فإن لم يستطع فبقلبه، وذلك أضعف الإيمان"^(٤).

وقوله صلوات الله وسلامه عليه: "إياكم والجلوس في الطرقات. فقالوا: يا رسول الله: ما لنا من مجالسنا بد، نتحدث فيها. فقال: فإذا أبيتم إلا المجلس فأعطوا الطريق حقه. قالوا: وما حق الطريق يا رسول الله؟ قال: غض البصر، وكف الأذى، ورد السلام والأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر"^(٥).

وقوله (ﷺ): "إن الناس إذا رأوا الظالم فلم يأخذوا على يديه أوشك أن

(١) الآية (١٠٤) من سورة آل عمران.

(٢) الآية (١٩٩) من سورة الأعراف.

(٣) جزء من الآية (٧١) من سورة التوبة.

(٤) أخرجه مسلم كتاب الإيمان باب بيان كون النهي عن المنكر من الإيمان رقم (٤٩) ص ٢٥، وأخرجه أيضاً أبو داود رقم ١١٤٠ ح ١ ص ٩١ رقم ٤٣٤٠ ح ٤ ص ١٨٥٣، والترمذي برقم ٢١٧٢ ح ٤ ص ٢١٦-٢١٧، والنسائي ١١١/٨ وابن ماجه رقم ١٢٧٥ ح ١ ص ٨٣ وبرقم ٤٠١٣ ح ٤ ص ٤٢٣.

(٥) متفق عليه، واللفظ للبخاري. صحيح البخاري كتاب الاستئذان باب ٢ رقم ٦٢٢٩ ح ١١ ص ١١. ومسلم كتاب اللباس والزينة باب النهي عن الجلوس في الطرقات رقم ٢١٢١ ص ٥٥٥.

يعمهم الله بعقابه^(١) .

هذا، ويشترط فيمن يقوم بهذا الواجب:

١- أن يكون عالماً بالمعروف والمنكر، وإلا أمر بما يظنه معروفاً والحال أنه منكر.

٢- ألا يأخذ الناس بالتهمة والظن، بل عليه أن يتثبت، فيعلم أن هذا تارك للمعروف، أو فاعل للمنكر؛ فإن بعض الغيورين يتسرعون فينهون عن أمور مباحة يظنونها منكراً، فيضيقون على عباد الله.

٣- أن لا يؤدي إنكار المنكر إلى منكر أعظم منه، وذلك درءاً لكبرى المفسدين.

وبالجملة فإن هناك آداباً ينبغي مراعاتها^(٢) لأداء هذا الواجب، وذلك حتى يُثمر الثمرة المرجوة في الدعوة إلى الله ونشر الهدى والرشاد.

(١) أخرجه الإمام أحمد في مسنده حـ ١ ص ١٨٠-١٨١ رقم (٣٠) من حديث أبي بكر الصديق (رضي الله عنه) قال: أيها الناس إنكم تقرأون هذه الآية (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ لَا يَضُرُّكُمْ مَنْ ضَلَّ إِذَا اهْتَضَيْتُمْ) وإنني سمعت رسول الله (ﷺ) يقول: " إن الناس إذا رأوا الظالم... الحديث" وأخرجه الترمذي كتاب الفتن باب ما جاء في نزول العذاب إذا لم يغيّر المنكر رقم ٢١٦٨ حـ ٤ ص ٢١٥. وأخرجه - أيضاً - كتاب الملاحم باب الأمر والنهي رقم ٤٣٣٨ حـ ٤ ص ١٨٥٤. وابن ماجه كتاب الفتن باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر رقم ٤٠٠٥ حـ ٣ ص ٤٢٠. والحديث إسناده صحيح. قال الترمذي: " وهذا حديث صحيح".

(٢) راجع: الآداب الشرعية والمنح المرعية لابن مفلح حـ ١ ص ١١٧ وإحياء علوم الدين للإمام الغزالي حـ ٢ ص ٣١٢ فما بعدها، وشرح النووي على صحيح مسلم حـ ١ ص ٢١، وشرح رياض الصالحين حـ ١ ص ٥٠٩ فما بعدها وشرح العقيدة السفارينية ص ٧٠٩ فما بعدها، وتحفة المرید للشيخ البيجوري ص ٢٤٧-٢٤٨.

بناء على ما ذكر فإن من واجب المسلم- الذي تعينت عليه هذه الفريضة- أن يقوم بها على خير وجه، وإذا ما تخلى عنها كان أثماً لا محالة^(١)، ولكن يرخّص له في تركها إن أكره على ذلك إكراهاً تاماً ملجئاً. والرخصة - هنا- شرعت مع قيام السبب المحرم والحرمة؛ ذلك لأن الأدلة القائمة على وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وحرمة تركها قائمة أبداً.

وما قيل في المثال الأول من أن الحرمة لما كانت قائمة مع سببها كانت شرعية الإقدام على المحذور من غير مؤاخذه في أعلى درجات الرخصة... يقال أيضاً في هذا المثال، وبهذا يتبين وجه كونه رخصة حقيقية أحق.

وإنما جاز له الترخّص مراعاة لحق نفسه^(٢)، إذ يفوت حقه صورة

(١) ألا ترى أنه يناقش في مثل هذا يوم القيامة. فعن أبي سعيد الخدري قال: قال: رسول الله (ﷺ) " لا يحقر أحدكم نفسه" قالوا: يا رسول الله، كيف يحقر أحدنا نفسه؟ قال: " يرى أمراً لله عليه فيه مقال ثم لا يقول فيه، فيقول الله ﷻ يوم القيامة ما منعك أن تقول في كذا وكذا؟ فيقول: خشية الناس. فيقول: " فإياي كنت أحق أن تخشى".

(أخرجه باللفظ المذكور ابن ماجه كتاب الفتن باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر رقم ٤٠٠٨ ح ٣ ص ٤٢١. وأخرجه - أيضاً- البيهقي في الكبرى كتاب آداب القاضي باب ما يستدل به على أن القضاء وسائر أعمال الولاية مما يكون أمراً بمعروف أو نهياً عن منكر من فروض الكفايات ح ١٠ ص ١٥٥ رقم ٢٠١٨٤. قال البوصيري في الزوائد: " هذا إسناد صحيح" يراجع: مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه ص ٣ ص ٢٤٢ رقم (٤٠٠٨).

(٢) معلوم أن حق العبد مقدم على حق الله عند التساوي، لحاجة العبد وغنى الله تعالى، فمن باب أولى يقدم حق العبد هنا لرجحانه بفواته صورة ومعنى في مقابلة فوات حق الله صورة فقط (يراجع: القواعد لابن المقري ٥٩٧/٢، ٥١٣، وشرح القائي =

ومعنى، كما تقدم ذكره فى المثال السابق.

أما حق الله فيفوت صورة بالترك، ولكنه يبقى معنى لبقاء الإنكار بالقلب واعتقاد الحرمة.

ومع ذلك فإن الأخذ بالعزيمة أولى وأفضل، أى أنه لو أمر بالمعروف ونهى عن المنكر، ولم يبال بالإكراه الواقع عليه، بل بذل نفسه حسبة لله تعالى وطلباً للثواب، لكان من أفضل المجاهدين^(١).

ذلك لأنه - حينئذ - يكون قد فوت حقه صورة ومعنى، وعمل على تحصيل حق الله صورة ومعنى، فيكون ذلك جهاداً فى سبيل الله ونصرة لدينه^(٢).

= ص ٢٢١، وقواعد الأحكام فى مصالح الأنام ١/١٧٥، وفتح القدير لابن الهمام ٣٢٧/٥، وأحكام الرخص فى الشريعة الإسلامية للجبوري ص ٤١-٤٢، والرخص الشرعية وإثباتها بالقياس ص ١٣٤.

(١) فقد أخرج النسائي بسند صحيح- كتاب البيعة، باب: فضل من تكلم بالحق عند إمام جائر جـ ٧ ص ١٦١ - عن طارق بن شهاب أن رجلاً سأل النبى ﷺ وقد وضع رجله فى الغرز - أى الركاب- أى الجهاد أفضل؟ قال: " كلمة حق عند سلطان جائر" قال المناوي فى فيض القدير ٣٩/٢ " لأن مجاهد العدو متردد بين رجاء وخوف، وصاحب السلطان إذا أمره بمعروف تعرض للتلف فهو أفضل من جهة غلبة خوفه" (ويراجع: عون المعبود ٣٣٥/١٢، وتحفة الأحوذى جـ ٦ ص ٢٤، ومعالم السنن للخطابي ٣٢٤/٤، والترغيب والترهيب جـ ٣ ص ٢٤٠ رقم ٣٤٢١، ٣٤٢٠، ٣٤١٩).

(٢) هذا يكون فيمن توجه بالأمر والنهي لمن يدين بهذا الدين؛ لأن المقصود منه تفريق جمعهم، والتأثير فى باطنهم، وهذا حاصل بالنسبة لهم.

أما غير المسلمين من المشركين وغيرهم فلا يتحقق فيهم مقصوده؛ ولنا لو حمل على جماعة منهم وهو يعلم أنه لا ينكأ فيهم حتى يقتل، فإنه لا يسعه الإقدام وإلا كان مضيعاً نفسه فى الحملة عليهم ملقياً بيده إلى التهلكة، وليس فى شئ من ذلك إعزاز الدين.-

المثال الثالث: يتعلق بحق الله تعالى في العبادات العملية: إفطار الصائم الصحيح المقيم بسبب الإكراه التام الملجئ^(١):

إذا أكره الصائم الصحيح المقيم^(٢) إكراهاً تاماً ملجئاً رخص له في الإفطار؛ وذلك لفوات حقه صورة ومعنى، وقد سبق بيان ذلك.

فإنه إذا امتنع فقتل فأتى حقه لا إلى بدل، بينما إذا أقدم على الفطرات حق الله إلى بدل وهو القضاء، أى أن حق الله يفوت في الصورة، ويبقى في المعنى باعتقاد الفرضية، والقضاء في أيام أخر.

وهذه رخصة حقيقية هي أحق، كما تقدم في المثالين السابقين؛ ذلك

= يقول شمس الأئمة السرخسي في أصوله ج ١ ص ١١٨ ما نصه: "لو أقدم على الأمر بالمعروف حتى يقتل كان مأجوراً؛ لأنه مطيع ربه فيما صنع، وفي هذا الفصل يباح له الإقدام عليه، وإن كان يعلم أنه لا يتمكن من منعهم عن المنكر، بخلاف ما إذا أراد المسلم أن يحمل على جماعة من المشركين وهو يعلم أنه لا ينكأ فيهم حتى يقتل فإنه لا يسعه الإقدام؛ لأن الفسقة معتقدون لما يأمرهم به وإن كانوا يعملون بخلافه، ففعله يكون مؤثراً في باطنهم لا محالة، وإن لم يكن مؤثراً في ظاهرهم ويتفرق جمعهم عند إقدامه على الأمر بالمعروف وإن قتلوه، والمقصود تفريق جمعهم، وأما المشركون غير معتقدين بما يأمرهم به المسلم فلا يتفرق جمعهم بصنيعه، فإذا كان فعله لا ينكأ فيهم كان مضيعاً نفسه في الحملة عليهم، ملقياً بيده إلى التهلكة، لا أن يكون عاملاً لربه في إعزاز الدين" (ويراجع: كشف الأسرار للبخاري ٣١٧/٢، وكشف الأسرار للنسفي ٤٦٣/١، آة الأصول ٣٩٥/٢، وجامع الأسرار ٥٩٢/٢، وشرح سراج الدين الهندي على المغني ص ١٠١، وشرح القاتني ص ٣٣٣، والآداب الشرعية والمنح المرعية ج ١ ص ٢٤٩).

(١) هذا مثال لما ترجع الحرمة فيه إلى ترك العبادات.

(٢) أما إن كان هذا الصائم المكره مريضاً أو مسافراً فله حكم آخر سيأتي بيانه في النوع الثاني من هذا القسم.

لأن حرمة الإفطار باقية لقيام المحرم، وهو شهود الشهر حال صحته وإقامته.

قال الله تعالى: ﴿ فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ ﴾ ^(١) ومن ثم فإن هذا الخطاب يكون متوجهاً إليه، ولكن رخص له الشارع في الترك - للإكراه الذي وقع عليه - نظراً له، وشفقة عليه، ورحمة به.

لكن لو امتنع من الأخذ بهذه الرخصة، وأخذ بالعزيمة - وهي استمراره في صومه الواجب - حتى قتل لكان ذلك منه أولى وأفضل، بل لكان مأجوراً؛ ذلك لأنه يكون قد بذل نفسه في سبيل الله تعالى لإقامة حق من حقوق الله، فينتج عن ذلك إعزاز للدين وإظهار للصلابة فيه.

هذا، ومثل الإكراه على ترك الصوم الإكراه على ترك الصلاة والزكاة وغير ذلك من العبادات العملية ^(٢).

المثال الرابع: إتلاف مال الغير بسبب الإكراه الملجئ ^(٣).

معلوم شرعاً أن أموال الناس مصونة محفوظة، لا يحل شئ منها إلا بطيب نفس صاحبها، قال الله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ

^(١) من سورة البقرة من الآية (١٨٥).

^(٢) يراجع: كشف الأسرار للبخاري ٣/٣١٨، وشرح المنار لابن ملك ص ٥٩٥، ونور الأنوار ١/٤٦٢، والتوضيح شرح التنقيح ٣/٨٥، والتنقيح شرح التنقيح ص ٤٥٥، وشرح المرأة بحاشية الأزميري ٢/٣٩٥، وجامع الأسرار ٢/٥٩٠، وبيان الأصول (خ) لوحة ١٣٦، وشرح القآني ص ٣٣٢، وشرح الهندي ص ١٠٩، وكاشف معاني البديع ص ٣٥٣.

^(٣) هذا المثال ترجع الحرمة فيه إلى حقوق العباد كما لا يخفى.

يَتَنَكَّمُ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ» ^(١) ويقول النبي ﷺ: " لا يحل لامرئ أن يأخذ مال أخيه بغير حقه" ^(٢) وفي رواية: " لا يحل للرجل أن يأخذ عصا ^(٣) أخيه بغير طيب نفسه" ^(٤).

وإن حفظ المال مقصد من مقاصد الشريعة ^(٥)، وضرورة من الضروريات الخمس، التي لا بد منها في قيام مصالح الدين والدنيا ^(٦).

وعليه فيحرم إتلاف مال الغير حرمة مغلظة، ولكن لو ابتلي

^(١) من سورة النساء من الآية (٢٩).

^(٢) أخرجه الإمام أحمد في مسنده جـ ١٧ ص ٥٠ رقم ٢٣٤٩٦، وإسناده صحيح كما قال محققه.

^(٣) جاء في بلوغ الأمان من أسرار الفتح الرباني للساعاتي جـ ١٥ ص ١٤١ "خص العصا بالذكر لكونها من الشيء الحقير الذي يتساهل فيه، ومع ذلك فقد حظر الشارع أخذها بغير طيب نفس، وعلل التحريم بقوله: " وذلك لشدة ما حرم رسول الله ﷺ والمعنى أنه يحرم أخذ مال المسلم بغير طيب نفس منه سواء كان المال جليلاً أو حقيراً".

^(٤) أخرجه الإمام أحمد في المسند جـ ١٧ ص ٥٠ رقم ٢٣٤٩٦ وابن حبان كما في موارد الظمان إلى زوائد ابن حبان كتاب البيوع باب ما جاء في الغصب ص ٢٨٣ رقم ١١٦٦، والحديث إسناده صحيح كما سبق فرجاله رجال الصحيح كما قال الهيثمي في مجمع الزوائد جـ ١ ص ١٧١ باب الغصب وحرمة مال المسلم من كتاب البيوع ويراجع: بلوغ الأمان جـ ١٥ ص ١٤٢ والترغيب والترهيب جـ ٣ ص ٧٩٢.

^(٥) قال حجة الإسلام الغزالي في المستصفى جـ ١ ص ٢٨٧ " ومقصود الشرع من الخلق خمسة: أن يحفظ عليهم دينهم ونفسهم وعقلهم ونسلهم ومالهم فكل ما يتضمن حفظ هذه الأصول الخمسة فهو مصلحة، وكل ما يفوت هذه الأصول فهو مفسدة ودفعها مصلحة".

^(٦) لأنها إذا فقدت لم تجر مصالح الدنيا على استقامة، بل على فساد وتهاجر وفوت حياة، وفي الأخرى فوت النجاة والنعيم، والرجوع بالخسران المبين" (يراجع: الموافقات للإمام الشاطبي جـ ٢ ص ٧ وتهذيب الموافقات للجزائري ص ١١٤، وقواعد الأحكام في مصالح الأنعام للعز بن عبد السلام جـ ١ ص ٢٣٥ و جـ ٢ ص ٧١).

بالإكراه - الملجئ - على إتلافه، بأن قيل له -مثلاً- أتلّف مال فلان وإلا قتلتك، فالحكم الشرعي - حينئذ - هو: جواز الأخذ بالرخصة فيتلفه بناء على هذا الإكراه التام؛ ذلك لأن حفظ النفس مقدم على حفظ المال^(١)، إذ إن المال وقاية للنفس، وإن كان مالا للغير.

ألا ترى أن الله جل وعلا نهانا عن إعطاء السفهاء أموالهم، فقال: ﴿وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَامًا﴾^(٢) أى تقوم عليها معاش الناس ومصالحهم الدنيوية والدينية أيضاً.

ثم إنه أضاف المال للمخاطبين مع أنها ملك للسفهاء^(٣)، ذلك لأنها من جنس أموالهم، فإن الأموال جُعِلَتْ مشتركة بين الخلق تنتقل من يد إلى يد، ومن ملك إلى ملك، أى هي لهم إذا احتاجوها كأموالهم التى تقى أعراضكم وتصونكم وتعظم أقداركم، وبها قوام أمركم^(٤).

ففي هذا المثال وجد السبب المحرم لإتلاف مال الغير وهو الملك المعصوم ووُجِدَ حكمه، وهو الحرمة أى حرمة التعرض له، وهما قائمان لا يختلان بالإكراه، فكانت هذه الرخصة حقيقية أحق كما سبق فى الأمثلة الثلاثة الأولى.

(١) تراجع: قواعد الأحكام فى مصالح الأنام ١/٩٤ وج ٢ ص ٧١، والقواعد الأصولية عند الإمام الشاطبي تأليف د/ الجيلاني المريني ص ٢٦٠-٢٦٢، والقواعد الأصولية وتطبيقاتها الفقهية عند ابن قدامة للمريني ج ٢ ص ٦٢٥ وما بعدها، وأحكام الرخص فى الشريعة الإسلامية للجبوري ص ٣٧.

(٢) من سورة النساء من الآية (٥).

(٣) السفهاء: جمع سفيه: وهو: من لا يحسن التصرف فى المال (أيسر التفاسير لكلام العلي الكبير ص ٢٠٥).

(٤) تراجع: تفسير القرطبي ٥/٣٥، وأيسر التفاسير لكلام العلي الكبير ص ٢٠٥.

وإنما رخص له في الإتيان بناء على هذا الإكراه إبقاء لحقه صورة ومعنى - كما تقرر غير مرة - إذ إن حقه يفوت، ولا يمكن تداركه، وأما حق الغير فيبقى معنى لانجباره بالضمان، أي يمكن تداركه بضمان المثل أو القيمة؛ لذا وجب الضمان^(١) حقاً له.

(١) يجب الضمان على المكره الأمر وحده؛ لأنه المتلف من حيث المعنى، وأما المكره المباشر فهو بمنزلة الآلة في يد المكره الأمر، والضمان على مستعمل الآلة لا على الآلة، وهذا مذهب الحنفية.

وفي مذهب الشافعية الضمان يجب على الأمر أيضاً غير أن لهم قولين في مطالبة المأمور، أصحهما نعم ولكن يرجع على الأمر إذا عزم، وقيل: لا رجوع له مطلقاً، وقيل: يرجع بالنصف لأنهما كالشريكين.

وأما المالكية فقد ذهبوا إلى تضمينهما معاً، هذا لمباشرته، وهذا لتسببه، إلا أنه يقدم المكره المباشر في الغرم على المكره المتسبب، وكل من غرم شيئاً منهما فلا رجوع له على صاحبه بشئ مما غرمه.

والحنابلة قالوا بضمانهما معاً في وجهه، وفي وجه آخر لهم: الضمان على المكره الأمر، إلا أنه يحق لصاحب المال مطالبة المكره المباشر، ثم يرجع به على المكره الأمر؛ لأنه معذور في ذلك الفعل.

وأما الظاهرية فقد جعلوا الضمان على المكره المتلف وحده لأن الإكراه - عندهم - لا يبيح إفساد المال.

وهكذا نرى أن ثمة إجماعاً على وجوب الضمان في الجملة وإن اختلفوا في التفصيل على نحو ما رأينا. (يراجع: بدائع الصنائع ١٧٩/٧، وشرح مجلة الأحكام لسليم رستم باز ص ٥٦٠ مادة رقم ١٠٠٧، والتمهيد للإسنوي ص ١٢٥، والأشباه والنظائر للسيوطي ص ٢٠٤، وحاشية الشرقاوي على شرح التحرير لذكرى الأنصاري ٣٩٠/٢، وحاشية الدسوقي على الشرح الكبير ٤٤/٣، ومنار السبيل ٣٧٢/١، والمحلي لابن حزم ٣٣٠/٨، ومعجم فقه ابن حزم الظاهري ٧٤/١، والقواعد لابن رجب الحنبلي ص ٢٨٦، والقواعد والفوائد الأصولية لابن اللحام ص ٤١، ومجموعة بحوث فقهية أ.د/ عبد الكريم زيدان ص ٢٠٦-٢٠٧، وضمان المتلفات في الفقه الإسلامي أ.د/ سليمان محمد أحمد ص ٦٣٤-٦٣٥).

لكن لو صبر وأخذ بالعزيمة حتى قتل كان شهيداً، وذلك لما فيه من إظهار القوة في الدين ببذل نفسه في الاجتناب عن المحرمات.

قال سراج الدين الهندي^(١) في كتابه: كاشف معاني البديع وبيان مشكله المنيع: " المكره على إتلاف مال الغير بالقتل، يُرخص له ذلك، لأن حقه بالصبر يفوت صورة ومعنى، وحق غيره بالإقدام عليه يفوت صورة لا معنى؛ لانجباره بالضمان، لكن الصبر أفضل حتى لو قتل صار شهيداً؛ لأن السبب الموجب لحرمة إتلاف مال الغير، وهو: الملك المعصوم، وحكمه، وهو: حرمة التعرض له قائمان لا يختلان بالإكراه، فكان بالصبر أخذاً بالعزيمة مجاهداً، لأنه أنف نفسه لصيانة حق غيره في ماله من حيث الصورة، وحرمة مال المعصوم كحرمة نفسه، فيكون مثاباً"^(٢).

النوع الثاني: من نوعي الرخصة الحقيقية، لكنه دون النوع الأول:

(١) أبو حفص عمر بن إسحاق بن أحمد بن محمد بن إسحاق الغزنوي الملقب بـ "سراج الدين الهندي، فقيه، أصولي، تولى قضاء العسكر، واشتغل بالإفتاء والتدريس - توفي سنة ٧٧٣ هـ.

من مصنفاته: شرح المغني في أصول الفقه للخبازي، وكاشف معاني البديع وبيان مشكله المنيع، وزبدة الأحكام في اختلاف الأئمة الأعلام. (يراجع: شذرات الذهب ٢٢٨/٦، والفوائد البهية ص ١٤٨، ومعجم المؤلفين ٧/٢٧٦).

(٢) كاشف معاني البديع ص ٣٥٣، ويراجع: كشف الأسرار للبخاري ٣١٨/٢، والتوضيح لصدر الشريعة ٨٥/٣، والتفقيح شرح التنقيح ص ٤٥٥، وجامع الأسرار ٥٩٠/٢ - ٥٩١، ونور الأنوار ٤٦٣/١، وشرح القآني ص ٣٢٧، وشرح المنار لابن ملك ص ٥٩٦، وبيان الأصول (خ) لوحة ١٣٥، وإرشاد الطالب للكوكبي (خ) لوحة ١٣٨، ومراة الأصول ص ٣٩٥، والتقريب والتحبير ١٩٥/٢، وتيسير التحرير ٢٢٨/٢، وفتح الغفار ٧٦/٢، وحاشية نسمات الأسفار ص ١٦٩.

ويعرف بأنه: " ما استبيح لعذر مع قيام السبب المحرم الموجب للحرمة - المتراحية عنه".

وبيانه: أن الاستباحة - هنا- على الحقيقة، لأن حكم المحرم وهو الحرمة - تراخى عن السبب، فتثبت الاستباحة حقيقة.

وعليه فيعامل معاملة المباح حقيقة، والسبب المحرم قائم في محل الرخصة، ومن هذه الحيثية الأخيرة أشبه النوع الأول، أى يكون رخصة حقيقة.

ولكن لما تراخى حكم السبب الذى هو الحرمة عن محل الرخصة إلى زمن زوال العذر، ولم يثبت فى الحال - كما فى النوع الأول- كان غير أحق، أى أخذ شبيهاً بالمجاز، فصار أدون من النوع الأول^(١).

مثاله: إفطار المريض والمسافر فى شهر رمضان^(٢).

لقد رخص الشارع الحكيم للمريض والمسافر أن يفطرا فى شهر

(١) يراجع: أصول السرخسي ١/١١٩، وكشف الأسرار للبخاري ٢/٣١٨-٣١٩، وكشف الأسرار بشرح نور الأنوار ١/٤٦٤-٤٦٥، وقمر الأقدار ص ٣٤٧، والتوضيح لصدر الشريعة ٣/٨٥، وتيسير التحرير ٢/٢٢٩، والتقريب والتحبير ٢/١٩٧ وشرح المنار لابن ملك ص ٥٩٧، وفتح الغفار ٢/٧٦-٧٧، وتسهيل الوصول ص ٢٥٢.

(٢) تسمى أيضاً: رخصة ترك؛ فإن الصوم فى رمضان أوجبه الشارع ولكنه رخص فى تركه للمسافر والمريض.

لذا تعرف رخصة الترك بأنها: ما اقتضت إباحة ترك الفعل، خلافاً للعزيمة التى تقابلها. (يراجع: محاضرات فى أصول الفقه لأستاذى الدكتور/ عبدالقادر محمد أبوالعلا ص ١٣٢، العزيمة والرخصة وما يتعق بهما من أحكام ص ١٥٤، والرخصة الشرعية فى الأصول والقواعد الفقهية ص ٨٥).

رمضان، مع قيام السبب الموجب للصوم، المحرم للفطر، وهو شهود الشهر وتوجه الخطاب العام في قوله تعالى: ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾^(١) لكن تراخي حكمه وهو وجوب أداء الصوم، وحرمة الإفطار في حقهما - إلى إدراك عدة من أيام آخر وقد دل على هذا التراخي نص، وهو: قوله تعالى: ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾^(٢).

ولقيام هذا السبب صح أدأؤهما لو صاماً، ولتراخي هذا الحكم لم يلزمهما الأمر بالفدية^(٣) لو ماتا قبل إدراك عدة من أيام آخر، كما لو ماتا قبل رمضان، ولو كان وجوب الأداء ثابتاً في الحال للزمهما الأمر بالفدية عنه؛ ذلك لأن ترك الواجب بعذر وإن كان يرفع الإثم غير أنه لا يسقط الخلف وهو القضاء أو الفدية^(٤).

وحكمه: أفضلية الأخذ بالعزيمة، أي أن الأولى والأفضل أن يصوم المسافر في السفر إن قوي على الصوم.

فإن ضعف عن الصوم أو تضرر به، أو فات منه أمر مهم كالجهاد فالأفضل - حينئذ - الفطر.

(١) من سورة البقرة من الآية (١٨٥).

(٢) من سورة البقرة من الآية (١٨٤).

(٣) هذا قول أكثر أهل العلم؛ ذلك لأن الصيام حق لله تعالى وجب بالشرع، مات من يجب

عليه قبل إمكان فعله، فسقط إلى غير بدل كالحج (يراجع: المغني لابن قدامة ١٤٢/٣،

والمجموع شرح المذهب ٣٨٩/٦، والمعونة على مذهب عالم المدينة للقاضي عبد

الوهاب البغدادي ٤٨٢/١، والإشراف على نكت مسائل الخلاف للمؤلف السابق

٤٤٥/١، والبنية شرح الهداية للعيني ٧٩/٤، واللباب ١٧٠/١-١٧١، والمحلي ٢/٧

مسألة ٧٧٥.

(٤) المراجع السابقة في هامش (١).

وهذه الأفضلية تأتي في حق المريض أيضاً.

لكن إن خاف الهلاك على نفسه إن صام يلزمه الفطر، فإن صبر وصام في مرضه حتى مات كان آثماً؛ لأنه بذل نفسه لإقامة الصوم من غير تحصيل المقصود بالصوم، وهو الارتياض لخدمة المولى ﷺ^(١).

ويدل لما تقدم من أحكام ما أخرجه مسلم في صحيحه من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: كنا نغزو مع رسول الله ﷺ في رمضان، فمنا الصائم، ومنا المفطر، فلا يجد الصائم على المفطر ولا المفطر على الصائم، يرون أن من وجد قوة فصام، فإن ذلك حسن، ويرون أن من وجد ضعفاً فأفطر، فإن ذلك حسن^(٢).

ومن روايته أيضاً قال: سافرنا مع رسول الله ﷺ إلى مكة ونحن صيام، قال: فنزلنا منزلاً، فقال رسول الله ﷺ "إنكم قد دنوتم من عدوكم والفطر أقوى لكم، فكانت رخصة، فمنا من صام ومنا من أفطر. ثم نزلنا منزلاً آخر، فقال: إنكم مصبوحا عدوكم والفطر أقوى لكم فأفطروا، وكانت عزمة فأفطرننا^(٣).

ومن رواية جابر بن عبد الله رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ خرج عام الفتح إلى مكة في رمضان فصام حتى بلغ كراع الغميم، فصام الناس، ثم دعا بقدر من ماء فرفعه حتى نظر الناس إليه ثم شرب فقليل له بعد ذلك:

(١) المراجع السابقة.

(٢) صحيح مسلم كتاب الصيام باب جواز الصوم والفطر في شهر رمضان للمسافر في غير معصية رقم ١١١٦ ص ٢٦٨.

(٣) صحيح مسلم كتاب الصيام باب أجر المفطر في السفر إذا تولى العمل رقم ١١٢٠ ص ٢٦٨-٢٦٩.

إن بعض الناس قد صام. فقال: أولئك العصاة. أولئك العصاة^(١).

قال ابن أمير الحاج في التقرير والتحبير^(٢): "فإنه - أى قوله أولئك العصاة - محمول على أنهم استضروا به، بدليل ما فى لفظ له - أى لمسلم: "فقل له: إن الناس قد شق عليهم الصيام".

القسم الثانى: الرخصة المجازية^(٣):

تسمى رخصة الإسقاط، على معنى أن العزيمة لم تبقى مشروعة فيها أى لا توجد عزيمة فى مقابلة الرخصة^(٤).

وعرفها الإمام السمرقندى فى الميزان، فقال: "وأما الرخصة بطريق المجاز فهو كل حكم شرع فى الأصل تيسيراً، لا أنه تغير عن الأصل إلى

(١) صحيح مسلم كتاب الصيام باب جواز الصوم والفطر فى شهر رمضان للمسافر فى غير معصية رقم ١١١٤ ص ٢٦٧.

(٢) التقرير والتحبير ١٩٧/٢ ويراجع: شرح النووى على صحيح مسلم ص ٨ ص ٢١٣ - ٢١٤.

(٣) راجع: الغنية فى الأصول للسجستاني ص ٦٢-٦٣، وتقويم الأدلة للدبوسى ص ٨٢، وأصول السرخسى ١/١٢٠، وكشف الأسرار للبخارى ٢/٣٢٠-٣٢١، والكافى شرح اليزدوى ج ٤ ص ١١٨١-١١٨٢، وأصول اللامشى ص ٧٠، والمغنى فى أصول الفقه للخبازى ص ٨٩، وشرح القاننى ص ٣٣٥، وكاشف معانى البديع ص ٣٦٠، وكشف الأسرار للنسفى وشرح نور الأنوار ج ١ ص ٤٦٦-٤٦٧، والتوضيح بحواشيه ٣/٨٦، وشرح المنار لابن ملك مع حواشيه ص ٥٩٨-٥٩٩، والتقرير والتحبير ٢/٢٠١، وتيسير التحرير ٢/٢٣٢، ومرآة الأصول بحاشية الأزميزى ٢/٣٩٦، وزبدة الأسرار للسيواسى ص ١٤٧، ونسمات الأسحار ص ١٧٠، وشرح الهندى على المغنى ص ١١٣، والمذهب فى أصول المذهب ١/٣٨٨، وفتح الغفار ٢/٧٠، وتسهيل الوصول ص ٢٥٣.

(٤) راجع: كاشف معانى البديع ص ٣٦٠، وشرح الهندى على المغنى للخبازى ص ١١٣، والتلويح ٣/٨٦.

التخفيف بعارض^(١).

وهذا القسم يتنوع إلى نوعين: أحدهما: أتم وأكمل في المجازية من الآخر، أى أبعد عن الحقيقة من الآخر.

أما النوع الأول: من هذا القسم فهو: ما وضع عنا من الإصر والأغلال التى وجبت على الأمم السابقة قبلنا، فإن هذا يسمى رخصة مجازاً فى حقنا.

بيان ذلك: أن ما رفعه الله عنا من الإصر، وهو الحمل الثقيل الذى يَأْصُرُ صاحبه، أى يحبسه من الحراك لتقله، وهو مثل لنقل تكليفهم وصعوبته^(٢)، مثل: قتل النفس فى التوبة، وقطع الأعضاء الخاطئة.

جاء فى جامع الأسرار للكاكى: "روى أن الإصر فى بنى إسرائيل كان فى عشرة أشياء: كانت الطيبات تُحَرَّمُ عليهم بالذنوب، وكان الواجب عليهم خمسين صلاة فى اليوم والليلة وزكاتهم كانت ربع المال، ولا يُطَهَّرُ من الجنابة والحدث غير الماء، ولم تكن صلاتهم جائزة فى غير المسجد، ويَحْرُمُ عليهم الأكل فى الصوم بعد النوم^(٣)، وحرّم عليهم الجماع بعد

(١) ميزان الأصول للسمرقندى ص ٥٩-٦٠.

(٢) يراجع: مختار الصحاح مادة أصر ص ٢٩، والصحاح للجوهري ٥٠٤/٢ مادة أصر والكشاف للزمخشري ٢٠٨/٢.

(٣) روى البخارى فى صحيحه كتاب الصوم باب قول الله جل ذكره "أحل لكم ليلة الصيام الرفث إلى نسائكم.. الآية" حديث رقم ١٩١٥ ح ٤ ص ١٥٩ من شرح الفتح من حديث البراء (رضي الله عنه) قال: كان أصحاب محمد (ﷺ) إذا كان الرجل صائماً فحضر الإفطار فنام قبل أن يفطر لم يأكل ليلته ولا يمه حتى يمسي، وإن قيس بن صرمة الأنصاري كان صائماً فلما حضر الإفطار أتى امرأته فقال لها: أعندك طعام؟ قالت: لا، ولكن =

العتمة^(١)، وكانت علامة قبول قربانهم احتراقه بنار تنزل من السماء، وحسناتهم كانت بواحدة، ومن أذنب منهم ذنباً بالليل كان يصبح وهو مكتوب على باب داره^(٢).

فكل هذه الأمور الشاقة رفعت عن المسلمين.

وكذا رفعت الأغلال وهي المواثيق اللازمة لزوم الغل، وهو مثل لما كان في شرائعهم من الأشياء الشاقة نحو: بت القضاء بالقصاص^(٣) عمداً أو خطأ من غير شرع الدية، وقرض موضع النجاسة من الجلد والثوب،

= أنطلق فأطلب لك، وكان يومه يعمل فغلبته عيناه، فجاءته امرأته فلما رآته قالت: خيبة"، فلما انتصف النهار غشى عليه فذكر ذلك للنبي (ﷺ) فنزلت هذه الآية "أَجَلَ لَكُمْ لَيْلَةَ الصَّيَامِ الرَّفْتُ إِلَى نِسَائِكُمْ" ففرحوا بها فرحاً شديداً، ونزلت: "وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ".

(١) العتمة: من الليل بعد غيبوبة الشفق إلى آخر الثلث الأول منه (المصباح المنير مادة عتم ص ٢٠٣).

هذا وقد دل على ما ذكره أبو داود بسند صحيح (كتاب الصوم باب مبدء فرض الصيام حديث رقم ٢٣١٣ حـ ٢ ص ٩٩٨) من حديث ابن عباس، جاء فيه: "فكان الناس على عهد النبي (ﷺ) إذا صلوا العتمة حرم عليهم الطعام والشراب والنساء وصاموا إلى القابلة، فاختان رجل نفسه فجامع امرأته وقد صلى العشاء ولم يفطر فأراد الله ﷻ أن يجعل ذلك يسرا لمن بقى ورخصة ومنفعة فقال ﷻ: (عَلِمَ اللَّهُ أَنَّكُمْ كُنتُمْ تَخْتَانُونَ أَنْفُسَكُمْ) وكان هذا مما نفع الله به الناس ورخص لهم ويسر".

(٢) جامع الأسرار للكاكي ٥٩٨/٢ ويراجع تفسير الكشاف ٢/٢٠٨، وفتح القدير للشوكاني ٢٧٥/١، وحـ ٢ ص ١٤٣.

(٣) أي: وجوب القصاص في مطلق القتل سواء كان القتل خطأ أو عمداً (الرخص الشرعية وإثباتها بالقياس ص ١٤٠).

وإحراق الغنائم، وتحريم العروق في اللحم إلى غير ذلك من الأحكام^(١) التي كانت على الأمم السابقة فأسقطت عن الأمة الإسلامية تسهيلات وتيسيراً، تكريماً للنبي (ﷺ) ورحمة بنا^(٢).

قال الله تعالى: ﴿وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَالْأَغْلَالَ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ﴾^(٣).

ووجه تسمية هذا النوع رخصة مجازية: أن هذه الأحكام لما وجبت على مَنْ قبلنا، ولم تجب علينا كان ذلك في حقنا توسعة وتخفيفاً، فناسب تسميتها رخصة من حيث الصورة.

لكن لما كان السبب الموجب للحرمة مع الحكم معدوم أصلاً في حقنا بالرفع، والحكم غير مشروع أصلاً لم تكن هذه الرخصة حقيقة بل مجازاً^(٤).

وحكم هذا النوع: أننا إذا عملنا به أحياناً أثمنا وعوتبنا^(٥).

(١) يراجع: تفسير الطبري ٨٤/٩-٨٥، وفتح الباري ٤/١٦٠، وتفسير الألوسي ٩/٨١، وتفسير ابن عطية ص ٧٥١، ونهر الخير على أيسر التفاسير ص ٤١٦، وأحكام القرآن لابن العربي ٢/٣٢٨، والدر المنثور للسيوطي ٣/١٤٧، وتفسير القرطبي ٤/٢٧٣٦.

(٢) يراجع: تفسير ابن كثير ٢/٢٦٠.

(٣) من سورة الأعراف من الآية (١٥٧).

(٤) مراجع أصول الفقه السابقة قريباً في أول هذا القسم.

(٥) يراجع: نور الأنوار لملاحيون ١/٤٦٧، وتسهيل الوصول للمحلاوي ص ٢٥٣، وغاية الوصول إلى دقائق علم الأصول ص ٢٤٨، وأحكام الله بين العزائم والرخص ص ٢٠٤ (مجلة كلية الشريعة والقانون بالقاهرة العدد الأول ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٢ م).

وأقول: إن المتشدد في غير موضع التشدد، المتكلف في العبادة بما يشق فعله، ولا يبلغه عقله، المتمتع بالمجاز الحد في القول والفعل، هالك لا محالة، فالنبي (ﷺ) يحذرنا من هذا فيقول: هلك المتطعون "قالها ثلاثاً". أخرجه مسلم كتاب العلم باب هلك المتطعون حديث رقم ٢٦٧٠ - ١٦ ص ٢١١ من شرح النووي =

وأما النوع الثانى من الرخصة المجازية^(١)، فهو: " ما سقط عن العباد بإخراج السبب من أن يكون موجباً للحكم فى محل الرخصة مع كون ذلك الساقط مشروعاً فى الجملة".

بيانه: أن الحكم ثبت بشريعتنا، ثم سقط أصل الوجوب تيسيراً علينا بعذر^(٢)، والسقوط إنما كان لبعض الأمة مع المشروعية لبعض آخر^(٣)، وكان هذا السقوط للتيسير على العباد المحتاجين^(٤).

وقوله "مع كون ذلك الساقط مشروعاً فى الجملة" أى فى بعض الأوقات^(٥)، أو فى بعض المواضع سوى موضع الرخصة، فمن

= وينظر: فتح البارى كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة باب ما يكره من التعمق والتنازع والغلو فى الدين حـ ١٣ ص ٣٣٥ وكتاب الوضوء باب البول عند سبابة قوم حـ ١ ص ٤١١-٤١٢، وأحكام القرآن لابن العربى حـ ٢ ص ٣٢٧-٣٢٨، ورياض الصالحين بتحقيق العلامة الشيخ فيصل بن عبدالعزيز آل مبارك ص ١١٥، والفتح أيضاً كتاب الأدب باب قول النبى (ﷺ) يسروا ولا تعسروا حـ ١٠ ص ٦٣٢ وما بعدها.

(١) يراجع: الغنية ص ٦٣، وتقويم الأدلة ص ٨٢، وكشف الأسرار للبخارى ٣٢١/٢، وكشف الأسرار مع نور الأنوار ٤٦٧/١ وما بعدها وجامع الأسرار للكاكى ٥٩٩/٢، والمغنى للبخارى ص ٨٩، والتوضيح ٨٦/٣ ومراة الأصول ص ٢٨٣، وأصول السرخسى ١٢٠/١، والتقريب والتحبير ٢٠١/٢، وتيسير التحرير حـ ٢ ص ٢٣٢ وزبدة الأسرار ص ١٤٧، وتسهيل الوصول ص ٢٥٣-٢٥٤، وشرح المنار وحواشيه ص ٥٩٩، وشرح القاتنى ص ٣٣٥ وما بعدها وحاشية نسمات الأسفار ص ١٧١، والمذهب فى أصول

المذهب ٣٨٩/١

(٢) أصول السرخسى ١٢٠/١.

(٣) مراة الأصول لملأخسرو ص ٢٨٣.

(٤) المذهب فى أصول المذهب ٣٨٩/١.

(٥) شرح المنار لابن ملك ص ٥٩٩.

حيث إنه لم يبق في موضع الرخصة كان من قسم المجاز، ومن حيث إنه بقي في موضع آخر كان أنقص في المجازية^(١).

وهذا النوع دون سابقه في المجازية، وأقرب إلى الحقيقة^(٢).

ووجه ذلك أنه لما كان ساقطاً أصلاً في محل الرخصة كان نظير سابقه في كونه مجازاً^(٣)، ومن حيث إن السبب وحكمه مشروعان في الجملة في شريعتنا أخذ شبهاً بالحقيقة، فضعف وجه كونه مجازاً، وكان دون سابقه في المجازية، ولكن لما كانت جهة المجاز غالبية على شبه الحقيقة باعتبار أن جهة المجاز بالنظر إلى محل الرخصة، وشبه الحقيقة بالنظر إلى غير محلها، كانت جهة المجاز أقوى^(٤).

وقد مثلوا لهذا النوع بأمثلة كثيرة^(٥) منها:-

(١) نور الأنوار لملاحيون ١/٤٦٧.

(٢) الغنية في الأصول للسجستاني ص ٦٣.

(٣) وذلك لمشابهته الرخصة في المعنى، وهو التخفيف (الكافي شرح البزدوى للسجستاني ١١٨٢/٤) ثم إن العزيمة لم تكن في مقابلتها (تسهيل الوصول ص ٢٥٣، وفتح الغفار ٧٠/٢).

(٤) شرح الهندي على المغنى في أصول الفقه للخبازي ص ١١٣، وجامع الأسرار ح ٢ ص ٥٩٩ وإرشاد الطالب (خ) لوحة ١٣٩، وبيان الأصول (خ) لوحة ١٣٨ - ١٣٩ وكشف الأسرار للبخاري ٣٢٢/٢.

(٥) يراجع: الغنية في الأصول ص ٦٣، وأصول الفقه لأبي الثناء اللامشي ص ٧٠، وتقويم الأدلة للدبوسي ص ٨٢-٨٣، وأصول البزدوى بشرح الكشف للبخاري ٣٢٢/٢ وما بعدها، وأصول السرخسي ١/١٢١، وكشف الأسرار للنسفي مع شرح نور النوار ١/٤٦٨-٤٧٣، والمغنى للخبازي ص ٨٩-٩٠، وجامع الأسرار ٢/٥٩٩-٦٠٧، والتقريب والتحرير ٢/٢٠١-٢٠٣.

١- سقوط حرمة الخمر والميتة في حق المضطر والمكره، وذلك لقوله تعالى: ﴿ وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ إِلَّا مَا اضْطُرِرْتُمْ إِلَيْهِ ﴾^(١)

استثنى حالة الضرورة من الحظر فأفاد إباحته، كأنه قال: إنها محرمة حالة الاختيار مباحة حالة الاضطرار^(٢).

أى أن وجه سقوط الحرمة الاستثناء المذكور في قوله تعالى: ﴿ إِلَّا مَا اضْطُرِرْتُمْ إِلَيْهِ ﴾ وحكم المستثنى يضاد حكم المستثنى منه فيقتضى ثبوت ضد الحرمة المذكورة في المستثنى منه، وهو الحل^(٣).

وإذا كانت الحرمة ساقطة في حقيهما، فإنها ثابتة في الجملة في حق من لا ضرورة عنده؛ إذ إن السبب الداعى للحرمة ثابت - وهو تحريم الخمر - بقوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴾^(٤).

فأنت رأيت أن الضرورة التى استوجبت الترخيص - وهى خوف الهلاك على النفس - أسقطت حكم العزيمة، وجعلت الحكم المشروع بها هو الرخصة.

ومن ثم لو صبر المكره ولم يشرب الخمر كما أمره المكره، وقتله،

(١) من سورة الأنعام من الآية (١١٩).

(٢) يراجع: شرح المنار لابن ملك ص ٦٠٢-٦٠٣.

(٣) يراجع: مرآة الأصول لمناخسروا ص ٢٨٤.

(٤) من سورة المائدة من الآية (٩٠).

لكان آثماً لامتناعه عن المباح، وصار كقاتل نفسه بغير حق^(١).

قلت: هذا مذهب الإمام أبي حنيفة ومحمد (رحمهما الله تعالى) وخالفهما أبو يوسف حيث قال: إن الحرمة لا ترتفع، ولكن يرخص في الفعل حالة الاضطرار إبقاء للمهجة، كما في الإكراه على أكل مال الغير^(٢)، وإليه ذهب الشافعي في أحد قوليه وكثير من العلماء^(٣).

تمسك أبو يوسف والشافعي -رحمهما الله تعالى- بقوله تعالى: ﴿فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾^(٤) وقوله تعالى: ﴿فَمَنْ اضْطُرَّ فِي مَخْمَصَةٍ غَيْرَ مُتَجَانِفٍ لِإِثْمِهِ فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾^(٥) أى يغفر له ما أكل مما حرم عليه حين اضطر إليه، فأطلاق المغفرة في الآية يدل على قيام الحرمة، إلا أن الله تعالى رفع المؤاخذه رحمة بعبادة، كما في الإكراه،

(١) تراجع: أصول السرخسي ١/١٢١، وكشف الأسرار للبخاري ٢/٣٢٢، وبيان الأصول (خ) لوحة ص ١٣٩، وإرشاد الطالب (خ) لوحة ١٤٠، والرخص الشرعية وإثباتها بالقياس ص ١٤١-١٤٢.

(٢) تراجع: المذهب في أصول المذهب على المنتخب للاخسيكني ح ١ ص ٣٨٩-٣٩١، وشرح الهندي على المغنى في أصول الفقه ص ١١٤، وكتاب جمل الأحكام لأبي العباس الناطقى الحنفى ص ٢٤٤، وفتح القدير ٩/٢٣٩ وما بعدها، وكاشف معانى البديع ص ٣٦١.

(٣) تراجع: التمهيد للإسنوى ص ١٢٤، وشرح القاننى بتحقيقى ح ٢ ص ٧٧٦، والإقناع للخطيب الشربيني ٤/٢١٤، ومغنى المحتاج ٤/٣٠٦، والمنثور في القواعد للزركشى ح ١ ص ٣٦٩، وحالة الضرورة في الشريعة الإسلامية لزيدان ص ٢١٠، ونظرية الضرورة في الفقه الجنائى الإسلامى والقانون الجنائى الوضعى أ.د/ يوسف قاسم ص ٣٢٩..

(٤) جزء من الآية (١٧٣) من سورة البقرة.

(٥) جزء من الآية (٣) من سورة المائدة.

ورخص في الفعل^(١) بسبب الضرورة.

وفائدة هذا الخلاف تظهر فيما لو صبر المُكْرَه أو المضطر حتى مات فعند أبي حنيفة يكون آثماً - كما تقدم - وعند أبي يوسف والشافعي يكون مأجوراً.

وفيما إذا حلف لا يأكل حراماً، أو لا يشرب حراماً، يحدث بأكل الميتة وشرب الخمر عند الاضطرار عند أبي يوسف والشافعي، ولا يحدث عند أبي حنيفة ومحمد^(٢).

وذلك لأنها عند أبي يوسف والشافعي رخصة حقيقية؛ لما في مقابلها من العزيمة المشروعة، وهي الانكفاف عن الحرمة القائمة.

وعند أبي حنيفة ومحمد رخصة مجازاً؛ إذ ليس في مقابلها عزيمة مشروعة؛ إذ لا حرمة ليتصور الانكفاف عنها^(٣).

(١) أي أن الشارع أجاز فيها الفعل الذي نهى عنه لعذر؛ ولذا فإنها تسمى أيضاً رخصة فعل، فإن رخصة الفعل هي ما كانت مقتضية لإباحة الفعل على خلاف العزيمة المقابلة لها. أو هي: ما اقتضت إباحة ترك الفعل على خلاف أصل كل شيء يقتضي المنع منه (يراجع: محاضرات في أصول الفقه لأستاذي الدكتور/ عبدالقادر محمد أبوالعلا ص ١٣٢، والرخص الشرعية في الأصول والقواعد الفقهية ص ٨٤-٨٥، والعزيمة والرخصة وما يتعلق بهما من أحكام ص ١٥٣).

(٢) يراجع: المذهب في أصول المذهب ١/ ٣٩٠-٣٩١، وشرح القاننى ص ٣٣٦ وشرح الهندي ص ١١٤، وشرح المنار لابن ملك ص ٦٠٣، والتقرير والتحرير ٢/ ٢٠٢، وتيسير التحرير ٢/ ٢٣٢.

(٣) يراجع: حاشية الرهاوى ص ٦٠٤، وكاشف معاني البديع ص ٣٦١.

٢- السلم: اسم لعقد يوجب الملك في الثمن عاجلاً وفي المثلن آجلاً^(١)، ومن هذا التعريف يعلم أن المثلن معدوم، ومن ثم يكون البيع فيه واقعاً على معدوم، ومعلوم أن بيع المعدوم منهي عنه، لما فيه من الجهالة والغرر؛ ولهذا نهى النبي (ﷺ) عن بيع ما ليس عند الإنسان^(٢)، ولكن رخص^(٣) الشارع في السلم لحاجة الناس إليه، والعمدة في جوازه ما أخرجه البخاري ومسلم من حديث ابن عباس (رضي الله عنهما) قال: قدم النبي (ﷺ) المدينة وهم يسلفون بالتمر السنتين والثلاث، فقال: " من أسلف في شئ ففي كيل معلوم، ووزن معلوم، إلى أجل معلوم " ^(٤).

وكون السلم رخصة باعتبار أن الأصل في البيع أن يلاقي عيناً، بمعنى أن تكون العين موجودة عند البائع مرئية للمتعاقدين، وذلك لثبوت قدرة البائع على التسليم، لحديث حكيم بن حزام الذي مر، فاستثنى السلم من هذا الأصل لحاجة الناس فكان رخصة.

(١) إراجع: التعريفات للجرجاني ص ١٠٦ وحاشية شهاب الدين الشلبى ٤/١١٠.

(٢) فعن حكيم بن حزام (رضي الله عنه) قال: يا رسول الله، يأتييني الرجل فيريد مني البيع، ليس عندي، أفأبتاعه له من السوق؟ فقال ﷺ: " لا تبع ما ليس عندك " أخرجه أبو داود كتاب البيوع باب في الرجل يبيع ما ليس عنده ح ٣ ص ١٥١٨ رقم ٣٥٠٣.

وأخرجه الترمذي باب كراهة بيع ما ليس عنده ح ٣ ص ٥٣٤ رقم ١٢٣٢، والنسائي في البيوع - أيضاً - باب بيع ما ليس عند البائع ٣٣٤/٧ رقم ٦٢٧ وأبو داود كتاب البيوع باب النهي عن بيع ما ليس عندك ٧٣٧/٢ رقم ٢١٨٧. والحديث إسناده صحيح (إراجع: الجامع لأحاديث البيوع للخليل ص ٢٨).

(٣) فلقد جاء في الحديث: " ورخص في السلم " إراجع: نصب الراية ٤/٨٩، والدرية للحافظ ابن حجر ٢/١٥٩، والمفهم لأبي العباس القرطبي ٤/٥١٦.

(٤) أخرجه البخاري باللفظ المذكور كتاب السلم باب السلم في وزن معلوم رقم ٢٢٤٠ ص ٣٩٩، وأخرجه مسلم كتاب المساقاة باب السلم رقم ١٦٠٤ ص ٤١١.

وهو رخصة مجازية، ذلك لأن العينية التي اشترطت في عامة البياعات قد سقطت أصلاً فيه للتخفيف، ولم تبق مشروعة حتى كانت مفسدة له، لا مصححة له، وسبب سقوط هذا الشرط التيسير على المحتاجين ليتوصلوا إلى مقاصدهم من الأثمان قبل إدراك غلاتهم، مع توصل صاحب الدراهم إلى مقصوده من الربح.

ولكن هذه الرخصة لها شبه بالحقيقة من حيث إن العينية مشروعة في الجملة، بخلاف النوع الأول - وهو الإصر والأغلال - فإنه ساقط مطلقاً^(١).

٣- سقوط إتمام الصلاة الرباعية في السفر:

سقوط الركعتين منها رخصة إسقاط عند الحنفية، لا يجوز العمل بعزميتها، أي ليس له أن يصلّيها أربعاً في سفره، حتى قالوا: إن ظهر المسافر وفجره سواء؛ لأن السبب^(٢) في حق المسافر لم يبق موجباً إلا ركعتين، فكانت الآخرين نافلة في حقه، وخط النفل بالفرض قصداً لا يحل، وأداء النفل قبل إكمال الفرض مفسد للفرض، وإذا صلى أربعاً وقعد على رأس الركعتين كره ذلك، وإن لم يقعد فسدت صلاته

(١) يراجع: تقويم الأدلة ص ٨٢، وأصول السرخسي ١/١٢١، وكشف الأسرار للنسفي ١/٤٧٢، والمغني للخبازي ص ٨٩، والكافي للسعناقي ٤/١١٨٢، ومראה الأصول ص ٢٨٣-٢٨٤، وشرح القآني ص ٣٢٧، وشرح الهندي ص ١١٥-١١٦، وكشف الأسرار للبخاري ٢/٣٢٣، والتقرير والتحبير ٢/٢٠٣-٢٠٤، وتيسير التحرير ٢/٢٣٤. (٢) فمثلاً: زوال الشمس سبب لسقوط إتمام الظهر في السفر، لأن الإتمام لم يشرع للمسافر، فليس في مقابلته عزيمة، غير أن الإتمام مشروع في غير موضع الرخصة وهو حال الإقامة (يراجع: أصول السرخسي ج ١ ص ١٢٢، وغاية الوصول إلى دقائق علم الأصول ص ٢٤٩، والعزيمة والرخصة وما يتعلق بهما من أحكام ص ١٤٨).

كما في الفجر^(١).

وإذا كان الحنفية يرون أن قصر الصلاة في السفر رخصة مجازية، فإن الشافعية يرونها رخصة حقيقية، والعزيمة هي الأربعة، حتى تقضي أربعاً بالفوت سواء قضاها في السفر أو الحضر في قول.

وفي آخر: تقضي أربعاً في الحضر دون السفر^(٢).

فإن السبب الموجب للظهر أربع ركعات مشروع وباق، غير أنه رخص له في الاكتفاء بالركعتين لدفع مشقة السفر قال تعالى: ﴿وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ﴾^(٣) وهذا يفيد الإباحة^(٤).

قال الإمام الشافعي رحمه الله: "إن قصر الصلاة في الضرب في الأرض والخوف تخفيف من الله ﷻ عن خلقه، لا أن فرضاً عليهم أن يقصروا"^(٥).

ومن ثم جعل الشافعية الرخصة في تخييره، فلا قصر عندهم إلا أن يختار العبد القصر، كما لا فطر إلا أن يختار العبد الفطر فإن أكمل

(١) المراجع السابقة وراجع: البناية شرح الهداية ٩/٣، واللباب في شرح الكتاب للميداني ١٠٦/١، ومختصر الطحاوي ص ٣٣، والمبسوط للرخسي ٢٣٩/١.

(٢) راجع: مغني المحتاج للخطيب الشربيني ٢٦٣/١، وحاشية البجيرمي على الخطيب المسماه "تحفة الحبيب على شرح الخطيب ج ٢ ص ٣٩٠، وحاشية الشرقاوي على التحرير ٢٥١/١، وكاشف معاني البديع ص ٣٦٢، وحاشية الرهاوي ص ٦٠٠، والمهذب ١٤٥/١.

(٣) من سورة النساء من الآية (١٠١).

(٤) سيأتي - إن شاء الله تعالى - تفصيل هذا الاستدلال في أقسام الرخصة عند الجمهور.

(٥) راجع: الأم للشافعي ٢٧٤-٢٧٥، والمجموع شرح المهذب ج ٤ ص ٢٨٣.

الصلاة كان مؤدياً للفرض بعد وجود سببه فيستوي هو والمقيم في ذلك^(١).

هذا وإنما جعل الحنفية سقوط الركعتين عن المسافر رخصة إسقاط استدلالاً بدليل الرخصة ومعناها، أى استدلالاً بدليل يوجب هذه الرخصة، واستدلالاً بالمعنى الذى شرعت الرخصة لأجله^(٢).

أما الدليل: فما أخرجه مسلم فى صحيحه من حديث يعلى بن أمية رضي الله عنه قال: قلت لعمر بن الخطاب رضي الله عنه: " فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة إن خفتم أن يفتنكم الذين كفروا " فقد أمن الناس فقال: عجبت مما عجبت منه، فسألت رسول الله ﷺ عن ذلك، فقال: صدقة تصدق الله بها عليكم فاقبلوا صدقته^(٣).

ووجه الاستدلال به: أن المراد من التصديق: الإسقاط عنا، كقوله تعالى: ﴿وَأَنْ تَصَدَّقُوا خَيْرٌ لَكُمْ﴾^(٤) أى تسقطوا حركم فى الدين بالعفو^(٥).
وكقوله سبحانه: ﴿فَمَنْ تَصَدَّقَ بِهِ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَهُ﴾^(٦) أى عفا^(٧).

(١) إراجع: أصول السرخسي ١/١٢٢، وتيسير التحرير ٢/٢٣٢، وتسهيل الوصول

للمحلاوي ص ٢٥٤، وغاية الوصول إلى دقائق علم الأصول ص ٢٥٠.

(٢) إراجع: شرح القأني ص ٣٣٩، وشرح الهندي ص ١١٨، وكاشف معاني البديع ص ٣٦٢، وشرح المنار ص ٦٠٠.

(٣) صحيح مسلم كتاب صلاة المسافرين وقصرها باب (١) رقم ٦٨٦.

(٤) من سورة البقرة من الآية (٢٨٠).

(٥) إراجع: تفسير ابن كثير ١/٣٣١، وتفسير النسفي ١/١٠٨-١٠٩، تفسير البيضاوي

١/١٤٣، وتفسير القرطبي ٢/١١٨٣.

(٦) من سورة المائدة من الآية (٤٥).

(٧) إراجع: تفسير البيضاوي ١/٢٦٨، وتفسير ابن كثير ٢/٦٥ وشرح القأني ص ٣٤٠.

ومن الآثار: ما روي عن عمر رضي الله عنه قال: " صلاة الجمعة ركعتان والفطر ركعتان، والنحر ركعتان، والسفر ركعتان، تمام غير قصر على لسان النبي ﷺ " (١).

وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال: فرض الله الصلاة على لسان نبيكم ﷺ في الحضر أربعاً، وفي السفر ركعتين، وفي الخوف ركعة" (٢).

وفي رواية أخرى عنه: " إن الله فرض الصلاة على لسان نبيكم ﷺ على المسافر ركعتين، وعلى المقيم أربعاً، وفي الخوف ركعة" (٣).

وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال عن صلاة السفر: "ركعتان، من خالف السنة فقد كفر" (٤).

وإنما كان التصديق بالقصر إسقاطاً؛ لأنه لا يقبل التملك (٥) ؛ لعدم المالية، ومن ثم لا يتوقف على القبول، ولا يرتد بالرد كالولي إذا تصدق بالقصاص على من عليه، بأن قال لمن عليه القصاص: تصدقت به عليك،

(١) أخرجه النسائي كتاب تقصير الصلاة في السفر باب (١) حديث رقم ١٤٣٩ وإسناده صحيح كما ذكر محققه.

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه كتاب صلاة المسافرين وقصرها (باب (١) رقم ٦٨٧ ص ١٦٥.

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه نفس الكتاب والباب السابقين رقم ٦٨٧ ص ١٦٥.

(٤) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى كتاب الصلاة باب كراهة ترك القصر رقم ٥٤١٧ ج ٣ ص ٢٠١ وقال في مجمع الزوائد ١٥٤/٢ - ١٥٥ " رجاله رجال الصحيح".

(٥) فإن كان يحتمل التملك فلا يكون إسقاطاً محضاً، ومن ثم يقبل الرد، حتى لو قال رب الدين لمدينه: تصدقت بالدين عليك، أو ملكتك إياه، فقبل، أو سكت عن الرد سقط الدين، ولو قال المدين: لا أقبله يرتد برده (يراجع: شرح الهندي ص ١١٩، وكاشف معاني البديع ص ٣٦٣).

فيسقط - حينئذ - القصاص من غير قبول.

وإذا كان هذا ممن لا يلزم طاعته، فكيف إذا كان ممن طاعته واجبة، وهو الله - جل وعلا- فيكون - بلا ريب- أولى أن لا يرتد بالرد، وأن لا يتوقف على القبول.

فقد تبين من هذا: أن الله تعالى أسقط حقه، وهو ركعتان - من الصلاة الرباعية- عن المسافر، ولم يبق السبب موجباً في حقه إلا ركعتين، فليس له أن يرد ما أسقطه الله عنه، فيؤدي الرباعية في السفر أربعاً كما يؤديها في الحضر، وإلا كان راداً صدقة الله عليه.

وحينئذ يكون معنى قول النبي ﷺ: " فاقبلوا صدقته " أى اعتقدوا واعملوا بها^(١) كما يقال: فلان قبل الشرائع، أى اعتقدها وعمل بها^(٢). وأما المعنى: أى الاستدلال بمعنى الرخصة فمن ثلاثة أوجه^(٣):

أحدها: أن الرخصة لطلب الرفق، والرفق متعين في القصر بيقين؛ إذ لا رفق في الإكمال أصلاً، أما من حيث الأداء فظاهر.

وأما من حيث الثواب فلأن تمام الثواب في فعل العبد جميع ما

(١) والمراد الوقوف على أداء الواجب من غير خلط النقل به (المذهب في أصول المذهب ٣٩٥/١).

(٢) يراجع: التلويح ٨٩/٣، وشرح الهندي ص ١١٩، والكافي للسفناقي ١١٨٤/٤.

(٣) يراجع: شرح القاتني ص ٣٤١، وأصول السرخسي ١٢٣/١-١٢٤، وكشف الأسرار للبخاري ٣٢٥/٢ وما بعدها، وكشف الأسرار للنسفي ٤٦٨/١ وما بعدها، ومراة الأصول ص ٢٨٤-٢٨٥، وبيان الأصول (خ) لوحة ١٤١، وجامع الأسرار ٦٠١/١-٦٠٢، وكاشف معاني البديع ص ٣٦٣-٣٦٥، وشرح القاتني ص ٣٤٠ وما بعدها، والكافي ١١٨٤/٤.

عليه، لا في أعداد الركعات، ألا ترى أن ظهر المسافر كظهر المقيم ثواباً، لأن كلاهما فرض الوقت.

فكانت العبرة - في الثواب - في أداء ما عليه، لا في الطول والقصر، فوجب القول بسقوط الإكمال أصلاً.

وثانيها: أنه لو لم يكن القصر رخصة إسقاط، لكان المسافر مخيراً بين القصر والإكمال، وهذا التخيير لا رفق فيه للعبد؛ وذلك لأن جهة اليسر فيه متحدة، لتعين اليسر في القصر دون الإتمام، حيث إن الإتمام فيه زيادة المشقة.

وإنما يكون التخيير فيه رفقا للعبد إذا وجد فيه جهتي يسر، فأيهما اختار، اختار ما هو أيسر، وذلك كفطر المسافر؛ فإن الصوم الذي هو العزيمة خفيف من وجه، وهو أن فيه يسر موافقة الصائمين، إذ إن الصوم معهم أيسر من التفرد به.

وغير خفيف من وجه، وذلك من حيث المشقة الناجزة بالصوم.

والفطر - أيضاً - فيه يسر باعتبار حصول الراحة البدنية بالإفطار، وفيه عسر من وجه من حيث مخالفة الصائمين، والصوم وحده في وقت إفطارهم، فيكون اليسر متعارضاً، فجاز التخيير باختيار ما هو الأرفق عليه.

وإذا تبين أن تخيير المسافر بين القصر والإتمام تخيير لا رفق فيه، لا يكون مثل هذا الاختيار للعبد، وإنما يكون لله وحده لا شريك له، فإنه - سبحانه - يختار ما يشاء من غير جر نفع، أو دفع ضرر، فيكون من صفات الرب ﷻ، فلا يليق إثباته للعبد؛ لأنه ينزع إلى الشركة فيما هو من

خصائص الربوبية وهذا لا يجوز ألبة.

ألا يرى أن الشرع تولى وضع الشرائع جبراً، وفوض إلينا إقامتها اختياراً، فأما أن يكون لنا شركة فى النصب، فلا.

ولو كان القصر باختيار العبد - يصير كأنه قال: أقصروا الصلاة إن شئتم، فىكون تعليقاً لمشيتنا، وتفويضاً إلينا نصب الشريعة، وهو لا يجوز قطعاً؛ لأنه شركة، نعوذ بالله من ذلك^(١).

ونالها: أن الإكمال لو كان عزيمة لاشتمل على فضل ثواب كما فى الإكراه على إجراء كلمة الكفر فيه ثواب الشهادة، أو على اليسر كما فى الصوم فى السفر، فيه يسر موافقه الصائمين - كما تقدم - إذ لو لم يكن مشتملاً على أحدهما كان خالياً عن النفع، فلم يكن مشروعاً لكونه على خلاف ما عهد فى سائر العزائم فى الشرع لكن لا يشتمل الإكمال على فضل ثواب؛ لأن الثواب فى أداء ما عليه بكمال الإخلاص، لا فى زيادة أعداد الركعات، كالفجر مع الظهر فى حق المقيم، ولا يشتمل أيضاً على اليسر؛ لأن اليسر متعين فى القصر لاشتمال الإكمال على زيادة المشقة، فإذا لم يكن فى العزيمة فائدة وجب القول بسقوطها بالكلية، فكانت رخصة إسقاط.

وفى تسميتها " برخصة الإسقاط " تجوز؛ لأن الإكمال لم يكن واجباً ثم سقط بعذر السفر، ومن ثم يكون القصر عزيمة^(٢) فإن الرخصة

(١) تراجع: جامع الأسرار للكاكى ج ٢ ص ٦٠٢.

(٢) تراجع: كاشف معاني البديع ص ٣٦٣-٣٦٤.

المجازية هي عزيمة حقيقة كما جاء في تسهيل الوصول^(١) وغيره.

ويؤيد ما ذهب إليه الحنفية ما أخرجه مسلم من حديث عائشة رضي الله عنها أنها قالت: " فرضت الصلاة ركعتين ركعتين، في الحضر والسفر، فأقرت صلاة السفر، وزيد في صلاة الحضر"^(٢).

وسياتي - إن شاء الله تعالى - تحقيق هذه المسألة عند الشافعية في أقسام الرخصة عند الجمهور، والله - وحده - الموفق.

٤- سقوط غسل الرجل عن الماسح:

سقوط غسل الرجل - الذي هو عزيمة- في مدة المسح^(٣) رخصة إسقاط - عند الحنفية- كسقوط العينية في السلم- على ما سبق ذكره- مع كون غسل الرجل مشروعاً في الجملة، كما في حالة عدم الخف.

وكان رخصة إسقاط؛ لأن استتار القدم بالخف يمنع سراية الحدث إلى القدم، ولا يجب غسل شيء من البدن بدون الحدث أصلاً فثبت أن الغسل ساقط، وأن المسح شرع لليسر ابتداءً؛ لأن الواجب من غسل الرجل يتأذى به، ألا ترى أنه يشترط أن تكون الرجل طاهرة وقت اللبس، وأن يكون أول الحدث بعد اللبس طارئاً على طهارة كاملة، وإن المسح -

(١) يراجع: تسهيل الوصول للمحلاوي ص ٢٥٤ وفتح الغفار ٧١/٢.

(٢) صحيح مسلم كتاب صلاة المسافرين وقصرها باب (١) حديث رقم ٦٨٥ ص ١٦٥

(٣) هي يوم وليلة للمقيم، وثلاثة أيام ولياليهن للمسافر، وهذا مذهب جمهور العلماء.

(إراجع: البناية شرح الهداية ٥٨٠/١، والفقهاء المالكية وأدلتهم للحبيب بن طاهر ١٠٠/١،

وجامع الأحكام الفقهية للقرطبي ٦٣/١، ومغنى المحتاج ٦٤/١، والمغنى لابن قدامة

٢٨٦/١، والعدة شرح العمدة ص ٣٣ وما بعدها، وقمر الأكمار ص ٣٥٣.

حينئذ - يصلح رافعاً للحدث الساري للقدم حكماً، ولا وجوب غسل بلا حدث.

فعلم من ذلك: أن الشرع أخرج السبب الموجب للحدث من أن يكون عاملاً في الرجل ما دامت مستترة بالخف، وجعله مانعاً من سריّة الحدث إلى القدم.

بيد أن أصل السبب بقى موجباً في الجملة - كما في حالة التخفيف - فكانت رخصة إسقاط^(١).

واستشكل صاحب الهداية^(٢) كون المسح على الخف من قبيل رخصة الإسقاط إذ قال: " لكن من رآه^(٣) ثم لم يسمح أخذاً بالعزيمة كان مأجوراً^(٤)."

(١) يراجع: أصول السرخسي ١/١٢١، وكشف الأسرار للنسفي ونور الأنوار ١/٤٧٢، وجامع الأسرار للكاكي ٢/٦٠٦-٦٠٧، وتقويم الأدلة ص ٨٢، وشرح القأني ص ٣٣٨، وشرح الهندي ص ١١٦-١١٧، وتيسير التحرير ٢/٢٣٣، والتقريب والتحجير ص ٢٠٢-٢٠٣، ومראה الأصول ص ٢٨٥، وشرح المنار لابن ملك ص ٦٠٤-٦٠٥، وفتح الغفار ٢/٧١، والبنابة للعيني ١/٥٨٧، وتبيين الحقائق للزيلعي ١/٤٦.

(٢) أبو الحسن علي بن أبي بكر عبد الجليل الفرغاني المرغيناني، شيخ الإسلام، فقيه أصولي، توفي سنة ٥٩٣ هـ (يراجع: تاج التراجم ص ٤٢، والفوائد البهية ص ١٤١، وهديّة العارفين ١/٧٠٣).

(٣) المراد: اعتقده (يراجع شرح الهندي ص ١١٧).

(٤) الهداية شرح بداية المبتدى ح ١ ص ٢٨. ويراجع: قمر الأكمار ص ٣٥٤.

قال سراج الدين الهندي^(١): " فهذا إشارة إلى أنه من قبيل رخصة الترفيه؛ إذ لو كان من قبيل رخصة الإسقاط لما كان مأجوراً، لعدم بقاء العزيمة مشروعة فيها "^(٢).

ثم منع هذا الاستشكال فقال: "وإنما لا يرد هذا؛ لأن الرخصة قائمة ما دام متخففاً، أما بعد نزع الخفين فقد زالت الرخصة في حقه لزوال سببها، فلا يكون حينئذ من هذا القبيل"^(٣).

وأجاب العيني^(٤) بما مفاده: أن المسح كان رخصة إسقاط ما دام المكلف لابساً خفيه حتى إذا نزع خفيه، أو أحدهما - والنزع مشروع في حقه - فإنه يكون حينئذ من ذلك النوع، نظير من ترك السفر، فإنه يسقط عنه سبب الرخصة^(٥).

استشكال آخر: حكى صاحب فتح الغفار^(٦) تعقب الزيلعي^(٧) لهم في وضع

(١) عمر بن إسحاق بن أحمد بن محمد بن إسحاق الغزنوي سراج الدين الهندي فقيه أصولي. توفي سنة ٧٧٣هـ (يراجع: شذرات الذهب ٢٢٨/٦، والفوائد البهية ص ١٤٨، والدرر الكامنة ٢٣٠/٣).

(٢) شرح سراج الدين الهندي على المغنى في أصول الفقه للخبازي ص ١١٧.

(٣) المرجع السابق.

(٤) محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد العينتابي أبو الثناء الحنفى، فقيه أصولي محدث، توفي سنة ٨٥٥هـ (يراجع: تاج التراجم ص ٤٢، والفوائد البهية ص ١١٨).

(٥) البناية شرح الهداية للإمام بدر الدين العيني ٥٧٦/١.

(٦) زين الدين بن إبراهيم بن محمد بن بكر الشهير بابن نجيم فقيه أصولي توفي سنة ٩٧٠هـ، له مؤلفات مفيدة (يراجع: شذرات الذهب ٣٥٨/٨، والفوائد البهية ص ١٣٤، وأصول الفقه تاريخه ورجاله د/ شعبان إسماعيل ص ٥٠١-٥٠٢).

(٧) جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف بن محمد الزيلعي الحنفى، فقيه أصولي، محدث توفي سنة ٧٦٢هـ (يراجع معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة ١٦٥/٦، والدرر الكامنة

هذا المثال تحت نوع رخصة الإسقاط فقال: "وتعقبهم في شرح الكنز^(١) للزيلعي بأن رخصة الإسقاط لا يبقى الأصل مشروعاً معها، وهنا الغسل مشروع بدليل قولهم: لو خاض الماء فانغسل قدماه بطل مسحه، فالحق أنه من قبيل رخصة الترفيه".

ورده بقوله: "وهو سهو؛ لأن معنى عدم مشروعية الأصل معها إنما هو عدم الحل، لا عدم الصحة؛ بدليل أنه لو أتم في السفر لا يحل، وهو بالصحة لا يخل، حيث قعد على رأس ركعتين، ففي مسألة خوض الماء إنما نقلوا الصحة لا الحل، فلا تنافي بين كلام الأصوليين والفقهاء^(٢)".

هذا، وسيأتى - إن شاء الله تعالى - بيان حكم المسح ودليله وذلك عند الكلام عن أقسام الرخصة عند الجمهور.

وحكم هذا القسم من الرخصة: أن العزيمة لا تبقى مشروعة فيه أى لا يكون حكم العزيمة معها باقياً، فإن الحال التى استوجبت الترخيص أسقطت حكم العزيمة، وجعلت الحكم المشروع فيها هو الرخصة، وقد تقدم فى الأمثلة ما يبين ذلك^(٣).

وبعد: فصفوة القول أن الرخصة عند الحنفية من حيث الجملة قسمان: رخصة ترفيه، ورخصة إسقاط، وقد فرقوا بينهما بأن رخصة

(١) راجع: تبين الحقائق للزيلعي ٤٦/١.

(٢) فتح الغفار لابن نجيم حـ ٢ ص ٧١ وراجع: تيسير التحرير ٢٣٣/٢، والتقرير والتحبير ٢٠٣/٢.

(٣) راجع: مرآة الأصول ص ٢٨٥، وأصول الفقه للشيخ عبد الوهاب خلاف ص ١٢٣، وغاية الوصول إلى دقائق علم الأصول ص ٢٥٣.

الترفيه يكون حكم العزيمة معها باقياً، ولكن رخص في تركه تخفيفاً وترفيفاً عن المكلف، ومثلوا لهذا بمن أكره على التلفظ بكلمة الكفر، أو إتلاف مال غيره، أو على الفطر في رمضان.

وأما رخصة الإسقاط فلا يكون حكم العزيمة فيها باقياً والأمثلة سبقت قريباً.

والمأمل في هذا التفريق يرى أن النصوص التي شرعت الرخص لا يدل ظاهرها عليه؛ فإن الله سبحانه قال: ﴿وَمَا لَكُمْ أَلَّا تَأْكُلُوا مِمَّا ذُكِّرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ إِلَّا مَا اضْطُرَرْتُمْ إِلَيْهِ﴾ ^(١) فكل محرم عند الضرورة يباح بلا تفريق بين محرم ومحرّم.

والقول بأنه عند الإكراه على إفطار رمضان يكون حكم العزيمة وهو فرض الصيام باقياً، وعند الاضطرار إلى أكل الميتة أو شرب الخمر لا يكون حكم العزيمة - وهو تحريمها - باقياً، تفريق لا يظهر له وجه؛ لأن الإكراه نوع من الاضطرار وفي الحالتين أبيح المحظور للضرورة.

وعلى كل: فللمكلف أن يأخذ بالرخصة تخفيفاً عن نفسه، ويمكنه أن يأخذ بالعزيمة محتملاً ما فيها من مشقة، إلا إذا كانت المشقة يناله من احتمالها ضرر، فحينئذ عليه الأخذ بالرخصة، دفعاً للمفسدة، ومنجاة من التهلكة، قال الله تعالى: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾ ^(٢) وقال ﷺ: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيماً﴾ ^(٣) فضلاً عن أن الأخذ بالرخصة في محلها يكون آتياً

(١) من سورة الأنعام من الآية (١١٩).

(٢) من سورة البقرة من الآية (١٩٥).

(٣) من سورة النساء من الآية (٢٩).

بما يحبه الله تعالى^(١).

فقد أخرج البيهقي من حديث ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال: "إن الله ﷻ يحب أن تؤتى رخصه كما يحب أن تؤتى عزائمه"^(٢) وصدق الله العظيم إذ يقول: ﴿ وَمَا جَعَلْ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ ﴾^(٣).

(١) يراجع: أصول الفقه للشيخ عبد الوهاب خلاف ص ١٢٤.

(٢) سبق تخريجه في المبحث الأول (تعريف الرخصة لغة) ص ٤٣.

(٣) من سورة الحج من الآية (٧٨).

المبحث الثاني

فيمن وافق تقسيم الأحناف من حيث الإجمال

وافق الحنفية في تقسيمهم الرخصة من حيث الإجمال كل من: الغزالي والآمدي والشاطبي، وإن كان هناك تفاوت بينهم على ما سنراه في منهج كل واحد منهم.

أولاً: منهج الإمام الغزالي^(١):

قسم حجة الإسلام الغزالي الرخصة إلى قسمين رئيسيين، هما:

رخصة حقيقية، ورخصة مجازية، وهذا ما فعله الأحناف كما سبق.

والحقيقية عنده في المرتبة العليا، كإباحة النطق بكلمة الكفر بسبب الإكراه الملجئ التام، وقد مر ذكره.

ثم هي ليست على درجة واحدة من الحقيقة، بل تتفاوت قريباً وبعداً، متنوعة إلى نوعين.

وكذلك الرخصة المجازية عنده ليست على درجة واحدة، بل تتفاوت في درجة المجاز، متنوعة إلى نوعين أيضاً.

يقول الإمام الغزالي في كتابه المستقصى - بعد أن ذكر تعريف الرخصة، ومثل لها: " وعلى الجملة فهذا الاسم يطلق حقيقة ومجازاً، فالحقيقة في الرتبة العليا، كإباحة النطق بكلمة الكفر بسبب الإكراه، وكذلك إباحة شرب

(١) محمد بن محمد بن محمد الغزالي الطوسي أبو حامد حجة الإسلام فقيه أصولي، فيلسوف، له مصنفات مفيدة - توفي سنة ٥٠٥ هـ (يراجع: شذرات الذهب ١٠/٤،

الخمير، وإتلاف مال الغير بسبب الإكراه والمخمصة، والغصص^(١) بلقمة لا يُسِيغُهَا^(٢) إلا الخميرُ التي وقف عليها.

وأما المجاز البعيد عن الحقيقة فتسمية ما حظ عنا من الإصر والأغلال التي وجبت على من قبلنا في الملل المنسوخة، رخصة، وما لم يجب علينا ولا على غيرنا لا يسمى رخصة.

وهذا لما وجب على غيرنا فإذا قابلنا أنفسنا به حسن إطلاق اسم الرخصة تجوزاً؛ فإن الإيجاب على غيرنا ليس تضيقاً في حقنا، والرخصة فسحة في مقابلة التضيق.

ويتردد بين هاتين الدرجتين صور بعضها أقرب إلى الحقيقة، وبعضها أقرب إلى المجاز، منها القصر والفطر في حق المسافرين، وهو جدير بأن يسمى رخصة حقيقة، لأن السبب هو شهر رمضان وهو قائم^(٣).

والناظر في منهج الإمام الغزالي من خلال عبارته يتضح له أنه موافق للأحناف من حيث القسمة الإجمالية، ويخالفهم من حيث تفصيل الأمثلة.

(١) الغصص: مصدر غصص: ومعناه وقف الماء في الحلق فلم يكذبته، والغصة ما اعترض في الحلق من طعام أو غيره (يراجع: مختار الصحاح مادة غصص ص ٥٠٠ والمعجم الوجيز مادة غص ص ٤٥١).

(٢) لا يسفيها: أي لا يسهل انحداره ومدخله في حلقه (يراجع: مختار الصحاح مادة سوغ ص ٣٤٣، والمعجم الوجيز مادة ساغ ص ٣٢٩).

(٣) المستصفي للغزالي ج ١ ص ٩٨ وراجع: العزيمة والرخصة وما يتعلق بهما من أحكام ص ١٥٥-١٥٧).

فمثلاً: يرى حجة الإسلام الغزالي أن القصر في حق المسافرين رخصة حقيقية في حين أنه عند الحنفية رخصة مجازية وإن كانت قريبة من الحقيقية.

ويرى أن الفطر في حق المسافرين جدير بأن يسمى رخصة حقيقية، لكن لم يصرح ببيان درجته من هذه المرتبة كما صنع الحنفية.

ثانياً: منهج الأمدي^(١):

وافق الأمدي الحنفية في تقسيمهم الرخصة إلى حقيقية ومجازية كما وافق الغزالي في ذلك، لكنه خالفهم في أنه جعل الرخصة الحقيقية نوعاً واحداً، وكذلك المجازية نوعاً واحداً.

ويتضح منهجه من خلال عبارته كما جاء في الإحكام في أصول الأحكام له، فقد قال: " وعلى هذا فإباحة شرب الخمر والتلفظ بكلمة الكفر عند الإكراه، وإسقاط صوم رمضان، والقصر في الرباعية في السفر، والتيمم مع وجود الماء للجراحة، أو لبعد الماء، أو لبيعه بأكثر من ثمن المثل، رخصة حقيقية " ^(٢).

الناظر في هذا النص يتضح له أن الرخصة الحقيقية لا تفاوت بينها، فهي في درجة واحدة، وهذه أول مخالفة منه لمنهج الحنفية والغزالي.

ثانيها: أنه جعل إباحة شرب الخمر عند الإكراه، وقصر الصلاة الرباعية

(١) على بن أبي علي محمد بن سالم التغلبي سيف الدين، فقيه أصولي جذلي منطقي له مصنفات مفيدة - توفي سنة ٦٣١ هـ (يراجع: شذرات الذهب ١٠١/٥، والفتح المبين

٥٨/٢، وأصول الفقه تاريخه ورجاله ص ٢٥٧).

(٢) الإحكام في أصول الأحكام للأمدي ١٢٣/١.

فى السفر من الرخصة الحقيقية، ومعلوم أن الحنفية جعلوها من الرخصة المجازية.

ثم يستطرد الأمدي فى عبارته فيقول: " وما لم يوجبه الله علينا، وإن كان واجباً على من قبلنا، فليس رخصة حقيقية، وإن سمي رخصة لعدم الدليل المحرم لتركه"^(١).

وأنت بذلك ترى أنه يعترف بالرخصة المجازية المحضة ويمثل لها كما صنع الحنفية والغزالي.

وبذلك يعلم أنه وافقهم إجمالاً من حيث تصحيحه لتقسيم الرخصة إلى حقيقية ومجازية، لكنه يخالفهم فى عدم تنويع هذه الأقسام، فضلاً عن مخالفته لهم فى إدراج بعض الأمثلة فى غير الموضع الذى أدرجوها فيه.

ثالثاً: منهج الإمام الشاطبي^(٢):

وافق الشاطبي الحنفية فى تقسيمهم الرخصة إلى حقيقية ومجازية وجعل هذه القسم تحت عنوان " إطلاقات الرخصة" وهذه الإطلاقات أربعة: أحدها حقيقي، والثلاثة الآخر مجازي.

أما الإطلاق الأول- الذى يعبر عن الرخصة الحقيقية - فهو ما جعله حداً للرخصة، حيث قال فى تعريفها: " ما شرع لعذر شاق استثناء

(١) المرجع السابق نفس الصفحة ويراجع: العزيمة والرخصة وما يتعلق بهما من أحكام ص ١٥٧.

(٢) أبو إسحاق إبراهيم بن موسى الغرناطي الشهير بالشاطبي، أصولي، فقيه نظار، لغوي، محدث مفسر، له مؤلفات مفيدة - توفي سنة ٧٩٠ هـ (يراجع: شجرة النور الزكية ص ٢٣١، والفتح المبين فى طبقات الأصوليين ٢/٢١٢-٢١٣).

من أصل كلي يقتضي المنع، مع الاختصار على مواضع الحاجة فيه" وقد سبق شرحه في "تعريفات الرخصة".

وهو يتفق مع الحنفية من حيث الجملة، ولكنه يخالفهم من حيث تنويعها، إذ الحنفية يجعلونها نوعين، وهو يجعلها نوعاً واحداً.

وأما الإطلاق الثاني - وهو وما يليه يعبر عن الرخص المجازية - فهو ما استثنى من أصل كلي يقتضي المنع مطلقاً، من غير اعتبار بكونه لعذر شاق، وهو بهذا ينطبق على القرض والقراض والمساواة وضرب الدية على العاقلة، وما أشبه ذلك، فهذا كله مستند إلى أصل الحاجيات، ومعلوم أن الحاجيات لا تدخل ضمن الرخص الحقيقية عند جمهور العلماء، وذلك لشرعيتها بدون قيد العذر، أي أنها مشروعة دائماً، وجد العذر أو لم يوجد.

أما الرخص الحقيقية فهي لا تباح إلا مع وجود العذر، حتى إذا انعدم انعدمت.

هذا، ولما كانت هذه الأشياء من القرض والقراض وغيرهما مستثناة من أصل ممنوع فقد شاركت الرخصة في هذا الأصل، فيجري عليها حكمها في التسمية كما جرى عليها حكمها في الاستثناء من أصل ممنوع، ومن ثم فقد صح إطلاق اسم الرخصة عليها مجازاً.

الإطلاق الثالث: هو يطلق على ما وضع عن هذه الأمة من التكليف الغليظة والأعمال الشاقة التي دل عليها قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا

إِصْرًا كَمَا حَمَلْتُهُ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِنَا» ^(١) وقوله عز اسمه: ﴿وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَالْأَغْلَالَ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ﴾ ^(٢) فإن الرخصة في اللغة راجعة إلى معنى اللين ^(٣)، كما سبق في تعريفها لغة، وعلى هذا كان ما جاء في هذه الملة السمة من المسامحة واللين رخصة بالنسبة إلى ما حملة الأمم السالفة من العزائم الشاقة.

الإطلاق الرابع: تطلق الرخصة أيضاً على ما كان من المشروعات توسعة على العباد مطلقاً مما هو راجع إلى نيل حظوظهم، وقضاء أوطارهم.

وعزيمته قضاء الوقت في عبادة الله، وقد نبه الله تبارك وتعالى عليها، فقال: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ ^(٤) وقوله سبحانه: ﴿وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِالصَّلَاةِ وَاصْطَبِرْ عَلَيْهَا لَا نَسْأَلُكَ رِزْقًا نَحْنُ نَرْزُقُكَ﴾ ^(٥) وغير ذلك مما دل على أن العباد ملك لله على الجملة والتفصيل.

فحق عليهم التوجه إليه، وبذل المجهود في عبادته، لأنهم عباده، وليس لهم حق لديه، ولا حجة عليه، فإذا وهب لهم حظاً ينالونه فذلك كالرخصة لهم.

وعلى هذا فالعزيمة في هذا الوجه تكمن في امتثال الأوامر واجتناب النواهي على العموم، أي سواء كانت الأوامر وجوباً أو ندباً، وسواء كانت

(١) من سورة البقرة من الآية (٢٨٦).

(٢) من سورة الأعراف من الآية (١٥٧).

(٣) راجع: معجم مقاييس اللغة لابن فارس ص ٤٢٦ باب الراء والحاء وما يثلثهما.

(٤) من سورة الذاريات الآية (٥٦).

(٥) من سورة طه من الآية (١٣٢).

النواهي كراهة أو تحريماً.

بل عليه أن يترك^(١) ما يشغله عن ذلك من المباحات؛ لأن الأمر من الشارع الحكيم مقصود أن يمثل على الجملة، فتكون الرخصة في ذلك هي الإذن للعبد في نيل الحظ، وقضاء الوطر فيدخل في الرخصة - على هذا الوجه - كل ما كان تخفيفاً وتوسعة على المكلف.

وبذلك كانت العزائم حق الله على العباد، والرخص حظ العباد من لطف الله، فتشترك المباحات مع الرخص على هذا الترتيب من حيث كانا معاً توسعة^(٢) على العبد، ورفع حرج عنه وإثباتاً لحظه.

وتصير المباحات - عند هذا النظر - تتعارض مع المندوبات على الأوقات فيؤثر لحظه^(٣) في الأخرى على لحظه في الدنيا، أو يؤثر حق ربه

(١) قال العلامة الشيخ دراز في تعليقه على الموافقات ج ١ ص ٢٢٧ هامش (٤) " هو محل الفرق بين هذا الإطلاق وغيره".

(٢) قال رحمه الله ج ١ ص ٢٢٨ هامش (١): " شامل للرخصة بالمعنى المعروف، وبالمعنى الذي أريد هنا وقوله: " ورفع حرج عنه" خاص بمحل الرخص المعروف وقوله: " وإثباتاً لحظه" هذا ما زاده هنا على ما سبق وهو تلك المباحات التي تشغل عن مقام العبودية".

(٣) قال الشيخ دراز - هامش ٢ ج ١ ص ٢٢٨ - تعليقا: " أى فتارة يقدم المندوب على المباح، فيؤثر لحظه في الآخرة على لحظه في الدنيا، وفي هذه الحالة يصح أن يقال أيضاً: إنه أثر حق ربه المطلوب بفعل هذا المندوب على حظ نفسه وهو المباح، وتارة يقدم المباح على المندوب، لكن بقصد أن من حق الله عليه أن لا يعرض عن رخصته وتفضله عليه بالتوسعة بهذا المباح وحينئذ يكون أخذاً للمباح لا من جهة حظ نفسه، بل من جهة أنه حق لربه وإن كان في ضمنه حصل حظ نفسه بالمباح إلا أنه تابع. فعلى التقدير الأول يكون قد رفع المباح وباعده عن عمله رأساً، وعلى الثاني يكون فعل المباح لكن على أنه حق لربه، لا لحظ نفسه".

على حظ نفسه، فيكون رافعاً للمباح من عمله رأساً، أو آخذاً له حقاً لربه فيصير حظه مندرجاً تابعاً لحق الله، وحق الله هو المقدم المقصود، فإن على العبد بذل المجهود، والرب يحكم ما يريد^(١).

أقول: والناظر في عبارة الشاطبي هذه يرى أنه يتفق مع الحنفية في تقسيم الرخصة إلى حقيقية ومجازية، ويختلف معهم في تنويع كل قسم، فالرخصة الحقيقية عند الحنفية تنتوع إلى نوعين، في حين أنه يراها نوعاً واحداً.

والرخصة المجازية نوعان عندهم أيضاً بينما عنده ثلاثة أنواع.

ثم إن الحنفية قد بينوا أن أحد أنواع المجازية أكمل وأتم والنوع الثاني دونه، وذكروا برهان ذلك، بينما الشاطبي سرد الأنواع المجازية الثلاثة، ولم يذكر أن أحد الأنواع أبعد عن الحقيقة أو أقرب بيد أن ذلك قد يفهم من ترتيبه لهذه الأنواع؛ إذ قد أتى بها مرتبة على حسب قربها من الحقيقة، أو بعدها عنها^(٢).

بل قد أشار إلى أن الإطلاق الرابع أوسع إطلاقات الرخصة.

وهو يفهم من قوله رحمه الله تعالى: "وتطلق الرخصة أيضاً على ما كان من المشروعات توسعة على العباد مطلقاً".

(١) الموافقات للشاطبي ٢٢٤/١ - ٢٢٨.

(٢) راجع: العزيمة والرخصة وما يتعلق بهما من أحكام ص ١٦٠-١٦١.

يقول الشيخ دراز^(١) - رحمه الله تعالى - تفسيراً لقوله: ".توسعة على العباد مطلقاً" من القيود والاعتبارات التي لوحظت في الإطلاقات الثلاثة السابقة فهو أوسع الإطلاقات الأربعة، ولكنه - على ما ترى - منظور فيه إلى الخاصة من أرباب الأحوال"^(٢).

ومما خالف فيه الشاطبي جل الأصوليين جعله المباحات من الرخص المجازية؛ " إذ لم يحفظ عن علماء الأصول قاطبة أن عدوا المباحات من الرخص المجازية"^(٣).

(١) العلامة الشيخ: عبد الله بن محمد بن حسين دراز، أصولي فقيه، لغوي، أديب متقن، له تعليقات مفيدة على كتاب الموافقات - توفي سنة ١٩٣٢ (يراجع: الفتح المبين ١٧٣/٣ - ١٧٨، وأصول الفقه تاريخه ورجاله ص ٦١٠-٦١٣).

(٢) تعليقات الشيخ عبد الله دراز على الموافقات هامش (٣) ح ١ ص ٢٢٧.

(٣) العزيمة والرخصة وما يتعلق بهما من أحكام ص ١٦١.

المبحث الثالث

تقسيم الرخصة باعتبار متعلقها وهو فعل المكلف

قسم جمهور الأصوليين من مالكية وشافعية وحنابلة^(١) - الرخصة إلى أقسام:

القسم الأول: رخصة واجبة: أى يجب على المكلف أن يأخذ بها بالرخصة، ويحرم عليه تركها^(٢).

(١) يراجع: المحصول للفخر الرازي ٢٩/١، والحاصل من المحصول ٢٥١/١، ومنتهى الوصول والأمل لابن الحاجب ص ٤١، وشرح العضد لمختصر المنتهى ٩/٢، وشرح تنقيح الفصول للقرافي ص ٨٧، وتحفة المسئول للرهوني ٩٩/٢، والضياء اللامع شرح جمع الجوامع لحلولو القروي المالكي ج ١ ص ٢٤٨، وشرح المنهاج للأصفهاني ٨٣/١-٨٤، وتيسير الوصول لابن إمام الكاملية ج ١ ص ٣٨٢-٣٨٤، والإبهاج شرح المنهاج ٨٢/١، ومناهج العقول للبدخشي ٦٩/١-٧٠، ومعراج المنهاج ٦٩/١-٧٠، ونهاية السؤل بحاشية سلم الوصول ١٢١/١-١٢٨، والسراج الوهاج للجاربردي ١٢٨/١-١٣١، وحقائق الأصول للأردبيلي ص ١٧٦-١٧٧، وشرح العبري على المنهاج ص ٦١ وما بعدها وتسنيف المسامع للزركشي ١٩٧/١-٢٠٣، والغيث الهامع ٤٧/١-٥٠، وشرح الكوكب الساطع ١٠٦/١-١٠٩، والغرر اللوامع لعز الدين بن جماعة (مخطوط) لوحة ٥٥ وما بعدها، وبيان المختصر ٤١١/١. ورفع الحاجب ٢٥/٢ وما بعدها والتحقيقات لابن قاون ص ٩٩، وشرح الكوكب المنير ٧٩/١ فما بعدها، والمختصر لابن اللحام ص ٦٦، وأصول الفقه لابن مفلح ٢٥٥/١، وشرح مختصر الروضة ٦٥/١ فما بعدها، وإجابة السائل شرح بغية الأمل للصنعاني ص ٤٧، وشرح غاية السؤل لابن المبرد ص ١٨٤، ومحاضرات فى أصول الفقه لغير الأحناف لأستاذى الدكتور/ عبدالقادر أبو العلا ص ١٣٢ وما بعدها.

(٢) يراجع: المذهب فى علم أصول الفقه المقارن ٤٥٥/١، ونظرة وتفحص فى الرخصة والترخص ص ٤٠.

ولذلك أمثلة منها:

١- أكل الميتة للمضطر: فإنه واجب على الصحيح من كلام العلماء، وعليه الأكثر^(١)، لأنه سبب لإحياء النفس، وما كان كذلك فهو واجب.

ذلك لأن النفوس حق لله تعالى وهي أمانة عند المكلفين، فيجب حفظها ليستوفي الله حقه منها بالعبادات والتكليف^(٢).

وهذا الحكم ثبت بدليل وهو قوله تعالى: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾^(٣) مع قوله تعالى: ﴿فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ﴾^(٤) وهذا الدليل يخالف الدليل الدال على حرمة أكلها، وهو قوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أَمْيَتَةٌ﴾^(٥) فوجوب أكل الميتة للمضطر رخصة؛ لأنه حكم ثبت بدليل على خلاف دليل آخر لعذر، وهو الاضطرار إلى الأكل لحفظ الحياة^(٦).

٢- شرب الخمر لمن غصَّ ببقمة، وخشي على نفسه الهلاك، ولم يجد ما

(١) راجع: التحبير بشرح التحرير ج ٣ ص ١١١٩، وشرح الكوكب المنير ١/٤٧٩، والإحكام للأمدى ١/١٢٣، والتمهيد للإسنوي ص ٧١، والمنثور في القواعد للزركشي ١/٣٦٩، والمغني لابن قدامة ٨/٥٩٦، والقواعد والفوائد الأصولية لابن اللحام ص ٩٩، وأضواء البيان ١/٨٨، والمجموع ٤/٢٨٣، والفقهاء المالكي وأدلته ٣/٨٧.

(٢) راجع: التحبير شرح التحرير ٣/١١١٩، وشرح الكوكب المنير ١/٤٧٩.

(٣) من سورة البقرة من الآية (١٩٥).

(٤) من سورة البقرة من الآية (١٧٣).

(٥) من الآية (٣) من سورة المائدة.

(٦) راجع: السراج الوهاج للجاربري (أحمد بن الحسن بن يوسف فخر الدين أبوالمكارم)

١/١٢٩، وأصول الفقه للشيخ أبي النور زهير ١/٧٤.

يسيفها به إلا الخمر، فهذا يعتبر من الرخص الواجبة^(١)؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ﴾^(٢) ذلك لأن من وقع في مثل هذه الورطة^(٣)، ولم يجد ما يدفع عنه القتل سوى شرب المحظور الذي به تندفع ورطته، فحينئذ يتعين عليه أن يأخذ بأسباب النجاة من الهلاك، وإلا كان في حكم قاتل نفسه، وهو لا يجوز البتة كما قرره النص القرآني.

ثم إنه لا يختلف اثنان في أن مثل هذا الشخص في حالة ضرورة، ومعلوم فقهاً أن الضرورات تبيح المحظورات، وعليه فيزيل ضرورته بارتكابه المحظور إبقاءً لحياته، وحفظاً لمهجته^(٤).

٣- وجوب استدانة لبس الخف إن لم يجد من الماء ما يكفيه، كما لو كان

(١) قال الإمام النووي في الأصول والضوابط ص ٣٧ " في بيان أقسام الرخص، وهي ثلاثة أقسام: أحدهما: رخصة يجب فعلها كمن غصَّ بقلعة، ولم يجد ما يسيفها به إلا خمرًا، يجب إيساعتها بها".

(٢) من الآية (٢٩) من سورة النساء.

(٣) الورطة: الهلاك، وتستعمل في كل شدة وأمر شاق وكل أمر تفسرُ النجاة منه. (يراجع: المصباح المنير مادة ورط ص ٣٣٨ ومختار الصحاح مادة ورط ص ٧٤٢، والمعجم الوجيز مادة ورط ص ٦٦٥).

(٤) يراجع: قواعد الأحكام في مصالح الأنام ٥/٢، والأشباه والنظائر لابن السبكي ٤٥/١، والأشباه والنظائر للسيوطي ص ٨٢، ٨٤، والأشباه والنظائر لابن نجيم ص ٨٥، وشرح القواعد الفقهية للشيخ/ أحمد محمد الزرقا ص ١٨٥، وشرح المجلة لسليم رستم ص ٢٩، وشرح مجلة الأحكام لعلي حيدر ص ١ ص ٣٧، والقواعد الفقهية المستخرجة من كتاب إعلام الموقعين لابن القيم إعداد عبدالمجيد الجزائري ص ٣١٢ فما بعدها، والاضطرار إلى الأطعمة والأدوية المحرمة د/ عبدالله الطريف ص ٤٦.

المحدث لابس الخف بشرائطه^(١) ودخل وقت الصلاة ووجد من الماء ما يكفيه لو مسح على الخف، ولا يكفيه لو غسل رجله فإنه يجب عليه المسح على الخف قطعاً؛ لأنه قادر على الطهارة من غير ضرر^(٢).

٤- التيمم بالنسبة للمريض ومثله الذي به جراحة مع قدرته على استعمال الماء، وذلك إذا قام عندهما احتمال راجح أن المرض يزيد، وأن الجراحة تتسع باستعماله الماء، فهنا يجب عليهما التيمم حتى لا يزجا بأنفسهما في دائرة التهلكة، وقد نهاهما الله تعالى بقوله: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾^(٣) فإبقاء على نفسيهما وجب عليهما الأخذ بالرخصة وهي أن: يتيمما، وبهذا كان التيمم في حقهما^(٤) رخصة واجبة.

(١) يراجع: المعونة للقاضي عبد الوهاب ١٣٧/١ والإشراف على مسائل الخلاف ١٢٩/١ فما بعدها والمغنى لابن قدامة ٣٨٢/١ فما بعدها ومغنى المحتاج ٦٥/١، وأحكام المسح على الحائل للديبان ص ١٧٥ فما بعدها.

(٢) المنثور في القواعد للزركشي ج ١ ص ٣٦٨.

(٣) جزء من الآية (١٩٥) من سورة البقرة.

(٤) أما التيمم في حق من لم يجد الماء فهو عزيمة ؛ وذلك لعدم قيام السبب المحرم وهو القدرة على استعمال الماء، فإنه لا يمكن التكليف باستعمال الماء مع عدمه، وإلا كان تكليفاً بما لا يطاق، وهو ممنوع.

وهذا مذهب الغزالي وابن قدامة.

قال ابن اللحام في القواعد والفوائد الأصولية ص ٩٩: "وأما التيمم فقالوا- أي الغزالي وابن قدامة - إن كان لعدم الماء فليس برخصة، بل عزيمة ؛ لأن سبب المنع ليس قائماً، لاستحالة التكليف بالماء عند عدمه، فهو كالانتقال إلى الصوم عند العجز عن الرقبة في الكفارة، ليس برخصة، بل أوجب الرقبة في حالة الصيام والإطعام في أخرى.

وإن كان التيمم مع وجود الماء لعذر من مرض أو غيره فهو رخصة، لإمكان استعمال الماء حينئذ، فإسقاطه عنه رخصة..... ومن العلماء من قال: التيمم رخصة بكل حال." =

٥- الفطر في شهر رمضان لمن خشي على نفسه الهلاك بغلبة الجوع أو العطش وإن كان صحيحاً مقيماً.

فإذا حصل للصائم جوع مُقْرِط أو عطش شديد يخاف^(١) منه الهلاك، أو نقصان العقل، أو ذهاب بعض الحواس، فهذا يجب عليه أن يفطر،

= وذهب أبو على البندنجي وابن عقيل إلى أن التيمم عزيمة على كل حال. ولعل حجتهم - في ذلك - استشكلهم مجامعة الرخصة للوجوب ؛ لأن الرخصة تقتضي التسهيل والتيسير، والوجوب يقتضي الإلزام.

ويمكن أن يجاب عن ذلك بما ذكره ابن السبكي ما مفاده: أن الوجوب قدر زائد على معنى الرخصة؛ لأن معناها التيسير، وأما دليل الوجوب فيؤخذ من شيء آخر، فيجوز مجامعته للرخصة؛ وبهذا يتبين أن الوجوب قد يجامع الرخصة ولا يكون داخلاً في مسمائها وبذلك يزول الإشكال.

وقيل: يمكن أن يكون التيمم رخصة من جهة، وعزيمة من جهة أخرى.

وذلك لأن التيمم رخصة من جهة تيسير الله على المكلف والتسهيل عليه، ومسامحته في أداء العبادة، مع الحدث المانع، ولم يشق عليه بطلب الماء، حيث يتعذر أو يشق، ولم يأمره بإعادة الصلاة إذا صلاها بالتيمم.

ويكون التيمم عزيمة من جهة أن التيمم شرط لأداء الصلاة الواجبة، وشرط الواجب واجب، ' والواجب عزيمة، فيكون التيمم عزيمة.

(يراجع: المستصفى للغزالي ٩٨/١، وروضة الناظر بشرحها نزهة خاطر العاطر ١٧٣/١-١٧٤، وشرح مختصر الروضة ح ١ ص ٤٦٦-٤٦٧، والتمهيد للإسنوي ص ٧٢، والقواعد لابن اللحام ص ٩٩-١٠٠، والإبهاج لابن السبكي ٨٢/١، والأنشباة والنظائر لابن السبكي ٩٧/٢، ونظرة وتفحص في الرخصة والترخص ص ٢؛ والرخص الشرعية عند الأصوليين وإثباتها بالقياس ص ٩٧-٩٨).

(١) يشترط أن يكون هذا الخوف بغلبة الظن لا بمجرد الوهم. وحتى يترخص بهذه الرخصة ينبغي أن لا يكون سبباً في إدخال التعب على نفسه. وإلا لزمته الكفارة.

(يراجع: الفتاوى الهندية ٢٠٧/١، والتاج والإكليل للمواق ٣٢٨/٤، وقوانين الأحكام الشرعية لابن جزى ص ١١٦، والرخص الفقهية في ضوء الكتاب والسنة لعزو عناية ص ٣١٥).

ويحرم عليه أن يصوم؛ ذلك لأن حفظ النفس والمنافع واجب، إذ هي أمانة عند المكلفين فيجب حفظها ليستوفى الله حقه منها بالعبادات والتكاليف^(١).

القسم الثاني: رخصة مندوبة: أى فعلها أفضل، ولذلك أمثله منها:

١- قصر الصلاة الرباعية فى السفر- إذا توفرت شروطه^(٢) فإن هذا الحكم ثبت بقوله (ﷺ) "صدقة تصدق الله بها عليكم فاقبلوا صدقته"^(٣)، وهذا الدليل مخالف للدليل الدال على وجوب الإتمام نحو قوله (ﷺ): «وَأَقِمُوا الصَّلَاةَ»^(٤) مع فعله (ﷺ) المبين لعدد الركعات، لذا كان رخصة، وبقيت العزيمة فى الإتمام أربع ركعات، والمسافر مخير بين القصر والإتمام، والأفضل له أن يختار القصر^(٥).

(١) يراجع: القواعد والفوائد الأصولية لابن اللحام ص ١٠٠، وشرح مختصر الروضة ٤٦٦/١، والرخص الشرعية وإثباتها بالقياس ص ٩٩، ومختصر قواعد العلاتى والإسنوى لابن خطيب الدهشاص ٦٧.

(٢) يراجع: المغنى لابن قدامة ٢٥٥/٢ فما بعدها، وبداية المجتهد ٣١٣/١ فما بعدها، وجامع الفقه للإمام ابن القيم جمع وتوثيق الشيخ / يسرى السيد محمد حـ ٢ ص ٣٢٥، وتوضيح الأحكام من بلوغ المرام للبرام ٣٩١/٢، ونيل الأوطار ٢٦٠/٣، والمسائل الفقهية التى لم يختلف فيها قول الإمام أحمد حـ ١ ص ٢٦٢ وما بعدها والفقه المالكي وأدلته حـ ١ ص ٣٠٠ فما بعدها، وضوابط الترخيص بالسفر فى الفقه الإسلامى د/ أحمد طه ص ١٩٦ وما بعدها، ومغنى المحتاج ٢٦٦/١، ومحاضرات فى أصول الفقه لغير الأحناف لأستاذى الدكتور/ عبدالقادر أبو العلا ص ١٣٣.

(٣) سبق تخريجه فى النوع الثانى من أنواع الرخص المجازية عند الحنفية ص ١٤٥.

(٤) من سورة البقرة من الآية (٤٣).

(٥) يراجع السراج الوهاج ١٢٩/١، وأصول الفقه للشيخ زهير ٧٥/١، والرخص الشرعية عند الأصوليين لأستاذى الدكتور/ أحمد عبدالعزيز ص ٦٦ =

وقد استدل الجمهور على ذلك بالكتاب والسنة.

أما الكتاب: فقوله تعالى: ﴿وَإِذَا صَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنْ الصَّلَاةِ﴾^(١) فانه تعالى شرع القصر بلفظ لا جناح، وهو يدل على أنه مباح لا واجب، إذ إن لفظ لا جناح يذكر للإباحة دون الوجوب^(٢)، كما في قوله تعالى: ﴿لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَقْتُمْ النِّسَاءَ﴾^(٣).

قال صاحب نيل الأوطار: " نفى الجناح لا يدل على العزيمة بل على الرخصة، وعلى أن الأصل التمام، والقصر إنما يكون من شيء أطول منه^(٤)."

- هذا ويرى المالكية أن القصر في السفر سنة مؤكدة، حتى إن المسافر إذا لم يجد مسافراً يقتدى به صلى منفرداً، محافظة على سنية القصر، حتى إنه يكره له الاقتداء بمقيم، حتى لا تفوت عليه هذه السنة (يراجع: بلغة السالك لأقرب المسالك إلى مذهب الإمام مالك للصاوي بحاشية الشرح الصغير للدردير ١/٦٩ وما بعدها، وحاشية الدسوقي على الشرح الكبير ١/٣٥٨).

ويرى الشافعية أن القصر أفضل من الإتمام لمن بلغ سفره ثلاثة أيام فصاعداً خروجا من خلاف من أوجب القصر كأبي حنيفة، حتى إذا كان سفره أقل من ثلاثة أيام فالإتمام أفضل، لأنه الأصل، وخروجاً من خلاف من أوجبه وبعضهم كالماوردي قال بکراهة القصر حينئذ. (يراجع: المجموع ٤/٢٨٣، ومغنى المحتاج ١/٢٧١، وشرح النووي على صحيح مسلم ٥/١٦٨).

ويرى الحنابلة أن القصر أفضل من الإتمام. (يراجع: الجامع الصغير للقاضي أبي يعلى ص ٥٥ ومنار السبيل في شرح الدليل على مذهب الإمام أحمد بن حنبل للشيخ/ إبراهيم بن محمد بن سالم بن ضويان ١/١٢٧).

(١) من سورة النساء من الآية (١٠١).

(٢) يراجع: شرح سراج الدين الهندي ص ١١٧، والعناية على الهداية للبايرتي ص ٢ ص ٣١.

(٣) من سورة البقرة من الآية (٢٣٦).

(٤) نيل الأوطار للعلامة الشوكاني ٣/٢٥٥ ويراجع: بلوغ الأماني ٥/٩٨.

قلت: وترجح القصر على التمام حتى كان أفضل منه، لمواظبته (ﷺ) على القصر^(١).

ومن السنة أحاديث منها: "... فقال ﷺ: " صدقة تصدق الله بها عليكم فاقبلوا صدقته"^(٢) فوصف القصر بأنه صدقة يدل على كونه رخصة، يجوز فعلها وتركها، ولكن الفعل أولى لمداومة النبي (ﷺ) عليه.

ونوقش هذا الاستدلال من قبل الموجبين للقصر^(٣): بأن القول بأن نفي الجناح لا يستعمل إلا في المباح ممنوع؛ لأنه يستعمل كذلك في الدلالة على الواجب كما في قوله تعالى: ﴿ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطُوفَ بِهِمَا ﴾^(٤) فإنه ورد في واجب من أعمال الحج، وهو السعى بين الصفا والمروة.

ولو سلم أن نفي الجناح يدل فقط على الإباحة فإنه لا يكون في الآية دلالة على إباحة قصر الصلاة؛ ذلك لأنها قد وردت في قصر الصفة في صلاة الخوف، وليس في قصر العدد^(٥)، لأن قصر العدد كان معلوماً قبل

(١) يراجع: إحكام الأحكام لابن دقيق العيد ٤٩١/٢، وتوضيح الأحكام للبسام ٣٨٥/٢، وتقويم النظر لابن الدهان ٢٦٢/١، والفقهاء المالكي وأدلته ٢٩٨/١.

(٢) سبق تخريجه ص ١٤٥.

(٣) يراجع: دلائل الأحكام لابن شداد ٤١١/١، ومعالم السنن للخطابي ٢٢٦/١، ونيل الأوطار ٢٥٥/٣، وسبل السلام ٤١/٢، والبنية للعيني ١٠/٣، وفتح القدير والعناية ٣١/٢-٣٢، وضوابط الترخيص بالسفر في الفقه الإسلامي ص ١٩٢-١٩٣.

(٤) من سورة البقرة من الآية (١٥٨)

(٥) وهذا هو الذي ارتأه أستاذنا الدكتور/ عبدالقادر أبو العلا حيث قال في كتابه "أصول الفقه لغير الأحناف ص ٢٨" والذي نراه أن القصر الوارد في الآية ليس قصرأ لكمية الصلاة من رباعية إلى ثنائية، وإنما هو قصر لكيفيتها- أى كيفية صلاة الخوف- يؤيد ذلك ما روى عن ابن عمر (رضى الله عنهما) حينما سئل عن صلاة السفر فقال: =

ذلك منذ مبدأ شرعية الصلاة بدلالة قول أم المؤمنين عائشة (رضي الله عنها): " فرضت الصلاة ركعتين" ^(١) هذا أولاً.

ثانياً: الأمر في قوله (ﷺ): ".... فاقبلوا صدقته" يدل على وجوب القصر لأن مفاد الأمر الوجوب.

ولو سلم أن الأمر فيه ليس للوجوب، وأن قوله (ﷺ) " صدقة " يدل على الرخصة فهي رخصة إسقاط ^(٢) - كما سبق في أقسام الرخصة المجازية عند الحنفية-؛ لأنه يصدق بما لا يقبل التملك كالعق والقصاص، فلا يجوز رده، ومن ثم لا يسوغ العدول عنه إلى الإتمام، وقد

= ركعتان تمام غير قصر، إنما القصر في صلاة المخافة فقل له، وما صلاة المخافة، فقال: "يصلى الإمام بطائفة ركعة، ثم يجئ هؤلاء إلى مكان هؤلاء، ويجئ هؤلاء إلى مكان هؤلاء، فيصلى بهم ركعة، فيكون للإمام ركعتان، ولكل طائفة ركعة" أخرجه ابن جرير الطبري في تفسيره ج ٥ ص ٢٤٧، وعليه فالقصر ركعة عند الخوف، وليس ركعتين، أما السفر فالركعتان فيه تمام.

(ويراجع: فتح الباري ٢/ ٥٥٤-٥٥٥، وح ٧ ص ٥٣١، ونيل الأوطار ج ٣ ص ٢٥٥، وح ٣ ص ٣٩٩، وطرح التتريب في شرح التقريب لزين الدين العراقي وولده أبي زرعه ج ٣ ص ١٣٠ وما بعدها، وصلاة الخوف دراسة حديثية فقهية للشيخ صالح عثمان اللحام ص ٧٨ وما بعدها)

^(١) أخرج مسلم في صحيحه كتاب صلاة المسافرين وقصرها باب (١) رقم ٦٨٥ - بإسناده عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت: فرضت الصلاة ركعتين ركعتين في الحضر والسفر، فأقرت صلاة السفر، وزيد في صلاة الحضر، وأخرجه البخاري بلفظ " الصلاة أول ما فرضت ركعتين، فأقرت صلاة السفر" وأتمت صلاة الحضر" صحيح البخاري بشرح الفتاح ج ٢ ص ٦٩٤ كتاب تقصير الصلاة باب يقصر إذا خرج عن موضعه رقم (١٠٩٠).

^(٢) يراجع: كاشف معاني البديع للهندي ص ٣٦٢، ومضوابط الترخص بالسفر ص ١٩٣.

سبق بيان ذلك في الرخصة المجازية عند الحنفية.

واستدل الجمهور- أيضاً- بما أخرجه الدار قطني في سننه^(١) من حديث أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها قالت: " اعتمر رسول الله ﷺ وأنا معه، فقصر وأتممت الصلاة، وأفطر وصمت، فلما دنوت إلى مكة قلت: بأبي أنت وأمي يا رسول الله، قصرت وأتممت، وأفطرت وصمت فقال: أحسنت يا عائشة".

فهذا الحديث ظاهر الدلالة في عدم وجوب القصر؛ فإنه ﷺ أقرها على إتمام الصلاة، بل واستحسن ذلك منها، فكان في أعلى درجات الإقرار.

وقد نوقش هذا الدليل: بعدم ثبوت الحديث المذكور، وما كان لأم المؤمنين عائشة رضي الله عنها لتخالف رسول الله ﷺ وجميع أصحابه، فتصلي خلاف صلاتهم.

قال ابن القيم رحمه الله تعالى: لم يثبت عنه ﷺ أنه أتم الرباعية في السفر ألبتة، وأما حديث عائشة رضي الله عنها أن النبي ﷺ كان يقصر في السفر، ويتم... فلا يصح، وسمعت شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله يقول: هو كذب على رسول الله ﷺ^(٢).

(١) سنن الدار قطني ١٨٨/٢ كتاب الصيام باب القبلة للصائم رقم (٤٠)، وسنن البيهقي كتاب الصلاة باب من ترك القصر في السفر ج ٣ ص ٢٠٣ رقم ٥٤٢٧، والحديث ضعيف (يراجع نيل الأوطار للشوكاني ٢٥٦/٣ وما بعدها، والتلخيص الحبير ٩٢/٢، ومجموع الفتاوى ٥٠/٢٢).

(٢) جامع الفقه ٣٢٥/٢-٣٢٦، وبلوغ الأمانى ٩٨/٥، ومجموع الفتاوى ٩/٢٤

لكن قال الإمام الشافعي رحمه الله تعالى: " لو كان فرض المسافر ركعتين، لما أتمها عثمان^(١) ولا عائشة^(٢) ولا ابن مسعود^(٣)

رضى الله عنهم، ولم يجز أن يتمها مسافر مع مقيم^(٤) ".

هذا، والذي أميل إليه هو أن قصر الصلاة رخصة^(٥)، وليست عزيمة كما قال الحنفية، ومن تبعهم، فهي سنة متأكدة؛ لأن النبي ﷺ لم

(١) فقد أخرج مسلم في صحيحه كتاب صلاة المسافرين وقصرها باب قصر الصلاة بمنى رقم ٦٩٤ من حديث عبد الله بن عمر عن رسول الله ﷺ أنه صلى صلاة المسافر بمنى وغيره ركعتين، وأبو بكر وعمر، وعثمان ركعتين صدراً من خلافته، ثم أتمها أربعاً ويراجع صحيح البخاري بشرح الفتح ٦٨٧/٢ رقم ١٠٨٤.

(٢) فقد أخرج البخاري كتاب تقصير الصلاة باب يقصر إذا خرج من موضعه رقم ١٠٩٠ من حديث عائشة رضي الله عنها قالت: الصلاة أول ما فرضت ركعتين، فأقرت صلاة السفر، وأتمت صلاة الحضر، قال الزهري: فقلت لعروة: ما بال عائشة تتم؟ قال: تأولت ما تأول عثمان (ويراجع صحيح مسلم بشرح النووي ١٦٨/٥ رقم ٦٨٥).

(٣) فقد أخرج البخاري كتاب تقصير الصلاة باب الصلاة بمنى رقم ١٠٨٤ من حديث عبد الرحمن بن يزيد قال: صلى بنا عثمان بن عفان بمنى أربع ركعات فقبل ذلك لعبد الله بن مسعود، فاسترجع ثم قال: صليت مع رسول الله ﷺ بمنى ركعتين، وصليت مع أبي بكر بمنى ركعتين، وصليت مع عمر بن الخطاب بمنى ركعتين فليت حظي من أربع ركعات ركعتان متبيلتان".

قال الحافظ في الفتح ج ٣ ص ٦٢١ في شرح حديث رقم ١٦٥٧ ما نصه: "...وهو يُشعر بأن المسافرين عنده مخير بين القصر والإتمام، والركعتان لا بد منهما، ومع ذلك فكان يخاف ألا يقبل منه شيء، فحاصله أنه قال: إنما أتم متابعة لعثمان، وليت الله قبل مني ركعتين من الأربع".

(٤) جامع الفقه ٣٣٠/٢، والأم للشافعي ١٧٩/١ باب صلاة المسافر.

(٥) كما تسمى رخصة إسقاط عند الحنفية، ورخصة مندوبة عند الجمهور فكذلك تسمى رخصة كاملة أي لا بدل لها بعد فعلها، فهي لا تقضي حيث تبرأ ذمة المكلف من الانشغال بها (يراجع: البحر المحيط للزركشي ج ١ ص ٣٣١، والمنثور في القواعد ج ١ ص ٣٧١).

يصل في السفر إلا ركعتين، وكذلك خلفاؤه أبو بكر وعمر وعثمان في السنة الأولى من خلافته - على ما قيل - ثم أتمها في السنة الثانية بمنى لأعذار مذكورة في موضعها^(١).

ثم إنه لو كان فرض المسافر القصر - دون الإتمام - كما ذكر الحنفية لما تغير فرضه لأجل المقيم، حيث، إن المسافر إذا دخل في صلاة المقيم صلى أربعاً عند الأئمة الأربعة^(٢)، خلافاً للظاهرية^(٣) وإسحاق^(٤).

٢- الفطر للمسافر في شهر رمضان إن ضعف عن الصوم، أو تضرر به أو كان مجاهداً.

فإن خاف الهلاك على نفسه إذا صام يلزمه الفطر، وقد سبقت هذه المسألة^(٥).

(١) راجع: مجموع الفتاوى ٥٥/٢٤ فما بعدها، وفتح الباري ٦٩٥/٢ وما بعدها.

(٢) راجع: الإقناع في مسائل الإجماع لابن القطان ١/١٦٨، والإشراف على نكت مسائل الخلاف للقاضي عبد الوهاب ٣١١/١ ورحمة الأمة في اختلاف الأئمة لأبي عبد الله محمد بن عبد الرحمن الدمشقي الشافعي ص ١١٨، وقوانين الأحكام الشرعية لابن جزي ص ٨٢. (٣) جاء في المحلي لابن حزم الظاهري مسألة ٥١٨ ج ٥ ص ٣١ "فإن صلى مسافر بصلاة إمام مقيم قصر ولا بد، وإن صلى مقيم بصلاة إمام مسافر أتم ولا بد، وكل أحد يصلي لنفسه، وإمامة كل واحد منهما للأخر جائزة ولا فرق، ولا يراعى أحد منهما حال إمامه".

(٤) الإمام الكبير شيخ المشرق الحافظ أبو يعقوب إسحاق بن إبراهيم بن مخلد التميمي الحنظلي المروزي المعروف بابن راهويه، ولد سنة ١٦٣ وتوفي سنة ٢٣٨، قال النسائي ابن راهويه أحد الأئمة ثقة مأمون" (راجع: تاريخ بغداد ٣٤٧/٦، وسير أعلام النبلاء ١١/٣٦٩-٣٧٠، وإسحاق بن راهويه وأثره في الفقه الإسلامي لباجلان ص ٢٥-٧٠ وراجع: رأى إسحاق في هذه المسألة: رحمة الأمة في اختلاف الأئمة ص ١١٩).

(٥) في النوع الثاني من أنواع الرخصة الحقيقية عند الحنفية ص ١١٣.

٣- الإبراد بالظهر فى شدة الحر، فإن هذا الحكم ثبت بدليل وهو قول النبى ﷺ " أبردوا بالظهر^(١)، فإن شدة الحر من فيح جهنم^(٢) " وهذا الحكم يخالف الدليل الدال على الأمر بإتيان الصلاة فى أول وقتها، وهو ما أخرجه الإمام أحمد فى مسنده من حديث أم فروة (رضى الله عنها) - وكانت قد بايعت رسول الله ﷺ - قالت: سئل رسول الله ﷺ عن أفضل العمل فقال: "الصلاة لأول وقتها".

وعنها من طريق آخر أنها سمعت رسول الله ﷺ يذكر الأعمال، فقال: " أحب العمل إلى الله ﷻ: تعجيل الصلاة لأول وقتها^(٣) ". فاستحباب الإبراد فى صلاة الظهر رخصة^(٤)؛ لأنه حكم ثبت بدليل على

(١) أى أخروها عن ذلك الوقت، وادخلوا بها فى وقت الإبراد، وهو الزمن الذى يتبين فيه انكسار شدة الحر (نيل الأوطار ١/٤٢٠، وتوضيح الأحكام ج ١ ص ٣٧٤).

(٢) أخرجه البخاري كتاب مواقيت الصلاة باب الإبراد بالظهر فى شدة الحر رقم ٥٣٨، ومسلم كتاب المساجد ومواضع الصلاة باب استحباب الإبراد بالظهر فى شدة الحر لمن يمضي إلى جماعة ويناله الحر فى طريقه رقم ٦١٥ ج ٥ ص ١٠٢.

(٣) أخرجه الإمام أحمد فى مسنده ٦/٣٧٥ ويراجع: الفتح الرباني بترتيب مسند الإمام أحمد بن حنبل الشيباني ج ٢ ص ٢١٦ وله طرق أخرى وهو بمجموع طرقه صحيح (يراجع: سنن أبي داود كتاب الصلاة باب فى المحافظة على وقت الصلوات حديث رقم ٤٢٥، ٤٢٦ ج ١ ص ٢١٦ بتحقيق د/ عبد القادر عبد الخير وآخرين).

(٤) وإنما خصَّ الظهر بالإبراد؛ لأنها الصلاة التى يشتد الحر أول وقتها غالباً، فيستحب للجماعة - لاسيما إذا كانوا ينتابون مسجداً من بُعد - وللمنفرد - عند البعض - أن يؤخر صلاة الظهر ما دام أن الحر شديد، حتى يحصل للحيطان فى يمشون فيه، ويتأقصر الحر، فقد أخرج مسلم فى صحيحه برقم ٦١٦ من حديث أبي ذر قال: "أذن مؤذن رسول الله ﷺ بالظهر فقال النبى ﷺ: " أبرد. أبرد. أو قال "انتظر. انتظر" وقال "إن شدة الحر من فيح جهنم، فإذا اشتد الحر فأبردوا بالصلاة" قال: أبو ذر: حتى رأينا فى التلؤلؤل. والمعنى: أنه أخر تأخيراً كثيراً حتى صار للتلؤلؤل فى. والتلؤلؤل منبطحة غير منتصبة، ولا يصير لها فى فى العادة إلا بعد زوال الشمس بكثير. =

خلاف دليل آخر لعذر، وهو شدة الحر المذهبة للخشوع^(١).

٤- نظر الخاطب إلى مخطوبته: فإن هذا الحكم ثبت بدليل وهو قول النبي ﷺ للمغيرة بن شعبة: لما خطب امرأة على عهد رسول الله ﷺ فسأله النبي ﷺ: "أنظرت إليها؟" قال: لا، قال: "فانظر إليها، فإنه أجد أن يؤدم بينكما"^(٢) وهذا الحكم يخالف الدليل الدال على وجوب غض البصر، كقوله تعالى: ﴿ قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ ﴾^(٣) وقوله سبحانه: ﴿ وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ ﴾^(٤).

وقول النبي ﷺ لجبرير: لما سأله عن نظر الفجأة، فقال: ﷺ: "اصرف بصرك"^(٥).

= والفى لا يكون إلا بعد الزوال بخلاف الظل فيطلق على ما قبل الزوال. (يراجع: شرح النووى على صحيح مسلم جـ ٥ ص ١٠٢-١٠٣، وفتح الباري جـ ٢ ص ٢١-٢٢، ونيل الأوطار جـ ١ ص ٤٢٠ وما بعدها، وتوضيح الأحكام من بلوغ المرام جـ ١ ص ٣٧٥ وما بعدها).

(١) يراجع: فتح الباري ٢/٢٢-٢٣.

(٢) أخرجه باللفظ المذكور النسائي كتاب النكاح باب إياحة النظر قبل القزويج رقم ٣٢٣٥ جـ ٣ ص ٣٨٢، وكذا أخرجه الترمذي باب النظر إلى المخطوبة ٣/٣٩٧ رقم ١٠٨٧ وقال حديث حسن.

وابن ماجه باب النظر إلى المرأة إذا أراد أن يتزوجها جـ ٢ ص ١٦٠-١٦١ رقم ١٨٦٦، والدارمي باب الرخصة - فى النظر للمرأة عند الخطبة ٢/١٨٠ رقم ٢١٨٢، وأحمد فى المسند ٤/٢٤٦، ٢٤٤، ويراجع الفتح الرباني ١٦/١٥٣.

(٣) من سورة النور من الآية (٣٠).

(٤) من سورة النور من الآية (٣١).

(٥) أخرجه مسلم كتاب الآداب باب نظر الفجأة رقم ٢١٥٩ ص ٥٦٢، قال النووى فى شرحه لهذا الحديث جـ ١٤ ص ١٢٨ "الفجأة بضم الفاء وفتح الجيم وبالمد، ويقال:-

فاستحباب النظر إلى المخطوبة رخصة^(١) ؛ لأنه حكم ثبت بدليل على خلاف دليل آخر لعذر وهو الحاجة إلى المؤاممة بينهما أى الموافقة، وقد صرح به الحديث السابق " فإنه أحرى أن يؤم بينهما " أى أقرب إلى الوفاق والاتفاق بينهما، لأنه يُقدّم على بصيرة من أمره^(٢).

القسم الثالث: رخصة مباحة:

ذلك أنه إذا كان الأيسر والأسهل من قبيل المباح، فتكون الرخصة - حينئذ - من قبيل المباح، أى لا طلب فيها - لا فعلاً ولا تركاً - فللمكلف الأخذ بها وعدمه على حد سواء، وهذا هو ما ينطبق عليه حد المباح^(٣).
ولذلك أمثلة، منها:

= بفتح الفاء وسكون الجيم والقصر، لغتان وهي البغنة ومعنى نظر الفجأة: أن يقع بصره على أجنبية من غير قصد فلا إثم عليه فى أول ذلك، ويجب عليه أن يصرف بصره فى الحال، فإن صرف فى الحال فلا إثم عليه، وإن استدام النظر أثم لهذا الحديث، فإنه ﷺ أمره بأن يصرف بصره مع قوله تعالى: " قل للمؤمنين يغضوا من أبصارهم".
(١) قال النووي فى شرحه لصحيح مسلم ج٥ ص ١٧٧ " وفيه - أى فى حديث الأمر بالنظر إلى المخطوبة - استحباب النظر إلى وجه من يريد تزوجها، وهو مذهبنا ومذهب مالك وأبى حنيفة وسائر الكوفيين وأحمد وجماهير العلماء". (يراجع البنائية شرح الهداية ج٢ ص ١٣٥، والعدة للمقدسي ص ٣٨٩، ومغني المحتاج ١٢٨/٣ والفقه المالكي وأدلقه ١٩١/٣، والذخيرة للقرافي ٦-٥/٤، وتوضيح الأحكام من بلوغ المرام ج٥ ص ١٨٥، والمحلي لابن حزم ٣٠/١٠ مسألة ١٨٧٧.

(٢) يراجع: شرح النووي ١٢٨/١٤ ج٥ ص ١٧٧، وتوضيح الأحكام ١٨٥/٥، وبلوغ الأمانى ١٥٣/١٦.

(٣) يراجع: نظرة وتفحص فى الرخصة والترخص ص ٤٦.

١- العرايا^(١): هي بيع الرطب على رؤوس النخل بقدر كيله من التمر خرساً^(٢)، فيما دون خمسة أوسق^(٣).

وصورتها^(٤): أن يباع الرطب في رؤوس النخل بقدر ما يؤول إليه تمراً يابساً فيباع بمثله من التمر فيما دون خمسة أوسق، بشرط التقابض في مجلس العقد، فالتمر على رأس النخلة بتخليته وعوضه من التمر بكيله^(٥).

وواضح مما ذكر أن هذه المعاملة فيها جهالة وغرر؛ لذا فالقياس منعها عملاً بالأحاديث التي وردت في باب النهي عن بيع الغرر^(٦) ومنها ما أخرجه مسلم من حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: "نهى رسول الله ﷺ عن بيع الحصة، وعن بيع الغرر"^(٧).

ولكن رخص الشارع فيها أي في بيع العرايا، فقد أخرج الشيخان من حديث زيد بن ثابت رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ رخص في العرايا أن تباع

(١) ومفردها عرية، وسميت بذلك لأنها عريت من البيع المحرم، أي خرجت منه (توضيح الأحكام من بلوغ المرام ٣٢٨/٤).

(٢) خرساً: مصدر خرس الشيء، يخرص، خرساً فهو خارص: حزره أي قدره بالظن، يقال: خرص النخل والعنب قدر ما عليه من الرطب تمراً، ومن العنب زيبياً (يراجع: مختار الصحاح مادة خرص ص ١٩١، والمصباح المنير ص ٨٩، وتوضيح الأحكام ٣٢٩/٤).

(٣) يراجع: سبل السلام للصنعاني ٥٦/٣، ونيل الأوطار ج ٥ ص ٢٤٣.

(٤) ولها صور كثيرة حكاها الحافظ في الفتح (يراجع: فتح الباري ٤٧٨/٤ وما بعدها).

(٥) توضيح الأحكام من بلوغ المرام ج ٤ ص ٣٢٨.

(٦) تراجع هذه الأحاديث في الجامع لأحاديث البيوع للخليل ص ٢١-٢٤.

(٧) صحيح مسلم كتاب البيوع باب إبطال بيع الملامسة والمناذرة رقم ١٥١٣ ص ٣٨٥.

بخرصها كيلاً^(١).

فإباحة العرايا ثبتت بهذا الحديث وغيره، وهو يخالف الدليل الدال على حرمة الربا مثل قوله تعالى ﴿ وَأَحْلَلْ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا ﴾ ^(٢) وهذه المخالفة لعذر، وهو: حاجة الفقهاء^(٣).

٢- السلم: سبق الحديث فيه في الرخص المجازية عند الحنفية، وهو رخصة مباحة عند الجمهور^(٤).

والقياس عدم جوازه، لأنه بيع معدوم، وبيع المعدوم منهي عنه لما فيه من الجهالة والغرر، وقد نهى رسول الله ﷺ عن بيع الغرر^(٥). ولكن رخص الشارع فيه لحاجة الناس إليه.

فإباحة السلم حكم؛ عملاً بقول النبي ﷺ: "من أسلف في شيء ففي كيل معلوم ووزن معلوم، إلى أجل معلوم"^(٦).

(١) صحيح البخاري بشرح الفتح ج٤ ص ٤٨٠ كتاب البيوع باب تفسير العرايا رقم (٢١٩٢) وصحيح مسلم كتاب البيوع باب تحريم بيع الرطب بالتمر إلا في العرايا رقم ١٥٣٩ ص ٣٩١.

(٢) من سورة البقرة من الآية (٢٧٥).

(٣) تراجع: رفع الحاجب ٣١/٢، وتشنيف المسامع ١٩٩/١، وشرح الكوكب الساطع ١٠٧/١، وأصول الفقه للشيخ زهير ٧٥/١.

(٤) تراجع: تشنيف المسامع ١٩٨/١-١٩٩، ورفع الحاجب ٣١/٢، والغرر اللوامع لعز الدين بن جماعة (خ) لوحة (٥٦)، وشرح الكوكب الساطع ١٠٧/١، وبقيّة مراجعة في النوع الثاني من الرخص المجازية عند الحنفية.

(٥) سبق تخريجه في العرايا ص ١٨٥.

(٦) سبق تخريجه في النوع الثاني من أنواع الرخص المجازية ص ١٤٢.

وهذا الدليل مخالف للدليل الدال على حرمة بيع المعدوم مثل قوله ﷺ " لا تبع ما ليس عندك" ^(١) وهذه المخالفة لعذر وهو الحاجة، فكل من إباحة العرايا والسلم رخصة لانطباق حقيقتها عليه ^(٢).

٣- إباحة ترك صلاة الجماعة، بالأعذار المعروفة: ^(٣)

الأعذار التي تبيح التخلف عن صلاة الجماعة، بعضها عام، وبعضها خاص.

أما الأعذار العامة: فهي المطر الشديد الذي يشق معه الخروج للجماعة، والذي يحمل الناس على تغطية رؤوسهم، وكذلك الريح الشديدة ليلاً لما في ذلك من المشقة، والبرد الشديد ليلاً أو نهاراً والحر الشديد، والوحل الذي يتأذى به الإنسان في نفسه وثيابه ولا يأمن معه التلوث، والظلمة الشديدة (أى لا يبصر الإنسان فيها طريقه إلى المسجد) ^(٤).

والأدلة على ما ذكر كثيرة منها: ما أخرجه البخاري من حديث نافع أن ابن عمر أنن بالصلاة في ليلة ذات برد وريح ثم قال: ألا صلوا في الرحال، ثم قال: إن رسول الله ﷺ كان يأمر المؤمن إذا كانت ليلة ذات برد ومطر، يقول: " ألا صلوا في الرحال" ^(٥).

(١) سبق تخريجه في الموضع السابق المشار إليه ص ١٤٢.

(٢) أصول الفقه للشيخ زهير ٧٥/١.

(٣) تراجع: شرح الكوكب الساطع للسيوطي ١٠٨/١.

(٤) تراجع: الأشباه والنظائر للسيوطي ص ٤٣٩-٤٤٠، والرخص الفقهية في ضوء الكتاب والسنة ص ٢٦٣.

(٥) صحيح البخاري كتاب الأذان باب الرخصة في المطر والعلّة أن يصلي في رحله رقم ص ٦٦٦ ص ١٣٢.

وأخرج مسلم في صحيحه من حديث جابر رضي الله عنه قال: خرجنا مع رسول الله ﷺ في سفر فمطرنا، فقال: " ليصل من شاء منكم في رحله" ^(١).

وأخرج البخاري من حديث ابن عمر: قال: قال النبي ﷺ: "إذا كان أحدكم على الطعام فلا يعجل حتى يقضي حاجته منه، وإن أقيمت الصلاة" ^(٢).

فهذه الأحاديث وغيرها مما هو في معناها يثبت إباحة الترخّص بترك صلاة الجماعة وهذا يخالف الدليل الدال على حظر ^(٣) التخلف عن

(١) صحيح مسلم كتاب صلاة المسافرين وقصرها باب الصلاة في الرجال في المطر حديث رقم (٦٩٨) ص ١٦٨.

(٢) صحيح البخاري كتاب الأذان باب إذا حضر الطعام وأقيمت الصلاة حديث رقم ٦٧٤ ص ١٣٣.

(٣) اختلف الفقهاء في تكليف صلاة الجماعة من حيث الحكم بعد اتفاقهم على مشروعيتها. فقال الحنفية والمالكية والشافعية سنة مؤكدة، وليست بواجبة.

وقال الحنابلة إنها واجبة، وقال ابن حزم: " لا تجزئ صلاة فرض أحدًا من الرجال إذا كان بحيث يسمع الأذان، أن يصليها إلا في المسجد مع الإمام، فإن تعمد ترك ذلك بغير عذر بطلت صلاته، فإن كان بحيث لا يسمع الأذان ففرض عليه أن يصلي في جماعة مع واحد إليه فصاعداً ولا بد، فإن لم يفعل فلا صلاة له، إلا أن لا يجد أحدًا يصليها معه فيجزئه حينئذ، إلا من له عذر فيجزئه حينئذ التخلف عن الجماعة" (المحلي لابن حزم ١٨٨/٤ مسألة رقم ٤٨٥) وشط ابن تيمية فقال: إن الجماعة شرط لصحة الصلاة فلا تصح بدونها!! كيف وقد قال الموفق ابن قدامة: لا نعلم أحدًا أوجب الإعادة على من صلى وحده (يراجع: المغني لابن قدامة ١٧٦/٢، والفقهاء المالكي وأدلته ٣٠٨/١، والبنية شرح الهداية ٣٢٤/٢ وما بعدها، ومغني المحتاج ٢٢٩/١، ونيل الأوطار ج ٣ ص ١٦٣، وتوضيح الأحكام من بلوغ المرام ٣٢٣/٢، ومجموع الفتاوى ج ١١ ص ٣٣٤ و ج ٢٣ ص ١٣٨-١٣٩ وجامع الفقه لابن القيم ٢٨٢/٢).

صلاة الجماعة كحديث أبي هريرة عند البخاري أن رسول الله ﷺ قال: "والذى نفسى بيده، لقد هممت أن أمر بحطب فيحطب ثم أمر بالصلاة فيؤنن لها، ثم أمر رجلاً فيؤم الناس، ثم أخالف إلى رجال فأحرق عليهم بيوتهم.." (١).

وحديث أبي هريرة عند مسلم - قال: أتى النبى ﷺ رجل أعمى فقال: يا رسول الله: إنه ليس لي قائد يقودني إلى المسجد، فسأل رسول الله ﷺ أن يرخص له فيصلّي في بيته، فرخص له، فلما ولى دعاه فقال: هل تسمع النداء بالصلاة؟ قال: نعم، قال: " فأجب " (٢).

فإباحة التخلف عن صلاة الجماعة رخصة ثبتت بدليل على خلاف دليل آخر لعذر وهو المشقة.

٤- الجمع بين الصلاتين فى السفر:

يجوز الجمع بين الصلاتين فى السفر تقديماً وتأخيراً مطلقاً، وهذا مذهب جمهور العلماء (٣) فهو رخصة مباحة عندهم (١).

(١) صحيح البخاري كتاب الأذان باب وجوب صلاة الجمعة رقم ٦٤٤ ص ١٢٩ وصحيح

مسلم كتاب المساجد ومواضع الصلاة رقم ٦٥١ ص ١٥٦.

(٢) صحيح مسلم كتاب المساجد ومواضع الصلاة باب يجب إتيان المسجد على من سمع

النداء رقم ٦٥٣ ص ١٥٦.

(٣) ذهب الجمهور ومنهم الإمامان الشافعي وأحمد إلى جواز جمع التقديم والتأخير بين

الظهر والعصر، وبين المغرب والعشاء، وذهب الإمام مالك في إحدى الروايتين عنه

وابن حزم إلى جواز جمع التأخير دون التقديم.

وذهب أبو حنيفة وصاحباؤه إلى عدم جوازه إلا للحاج في عرفة والمزدلفة، حيث يجمع بين

الظهر والعصر جمع تقديم في عرفة، ويجمع بين المغرب والعشاء جمع تأخير في

المزدلفة هذا وجواز الجمع في السفر ليس مقيداً بما إذا جد في سفره، =

ودليلها: ما أخرجه مسلم من حديث ابن عباس أن رسول الله ﷺ جمع بين الصلاة في سفرة سافرها، في غزوة تبوك، فجمع بين الظهر والعصر، والمغرب والعشاء.

قال سعيد - يعني: ابن جبير - فقلت لابن عباس: ما حمله على ذلك؟ قال: أراد أن لا يخرج أمته^(١).

وأخرج - أيضاً - من حديث معاذ بن جبل ؓ قال: جمع رسول الله ﷺ في غزوة تبوك بين الظهر والعصر، وبين المغرب والعشاء، قال: فقلت: ما حمله على ذلك؟ فقال: أراد أن لا يخرج أمته^(٢).

وأخرج أبو داود من حديث معاذ بن جبل أنه أخبر: أنهم خرجوا مع رسول الله ﷺ في غزوة تبوك فكان رسول الله ﷺ يجمع بين الظهر والعصر، والمغرب والعشاء، فأخر الصلاة يوماً ثم خرج فصلى الظهر

= بل إنه يجوز سواء كان المسافر نازلاً في سفره، أو جاداً به السير، وذهب ابن القيم وآخرون إلى اختصاص جواز الجمع لوقت الحاجة، وهي إذا جد به السفر. ولكل أدلة وتفصيلها يراجع في مظانه من كتب الفقه والأحكام. (يراجع: الباب في شرح الكتاب ١/١٨٨-١٨٩، والهداية شرح بداية المبتدي ج ١ ص ١٤٣ والاختيار ١/١٩٧، ١٩٩-٢٠٠ بالفقه المالكي وأدلته ١/٢٩٢، والمغني لابن قدامة ٢/٢٧١، ومغني المحتاج ١/٢٧١، ونيل الأوطار ٣/٢٦٨، وتوضيح الأحكام من بلوغ المرام ٢/٣٩٧، والمحلي ٣/١٦٥ مسألة ٣٣٥ وجامع الفقه ٢/٣٣٨، والمسائل الفقهية لإبراهيم جالو ج ١ ص ٢٦٨، والرخص الفقهية ص ٢١٥-٢٢٤).

(١) يراجع: الرخص الشرعية وإثباتها بالقياس ص ١١٥.

(٢) صحيح مسلم كتاب صلاة المسافرين وقصرها باب الجمع بين الصلاتين في الحضر رقم ٧٠٥ ص ١٧٠.

(٣) صحيح مسلم الكتاب والباب السابقان رقم ٧٠٦ ص ١٧٠.

والعصر جميعاً ثم دخل، ثم خرج فصلى المغرب والعشاء جميعاً^(١).

فهذه الأحاديث صريحة في جواز جمع التقديم وجمع التأخير في السفر سواء كان السير جاداً، أو لا.

وهذا القول هو المختار لموافقة روح الشريعة السمحة وما تدعو إليه من تيسير وتسهيل بما يرفع الحرج والعنت^(٢).

وصفوة القول: أن إباحة الجمع بين الصلاتين رخصة ثبتت بدليل على خلاف دليل آخر لعذر المشقة، ولذا قالوا: " إن الأفضل في حق الجامع المعذور أن يفعل الأرفق به من جمع التقديم أو التأخير؛ لأن الجمع لم يبيح إلا لرفع المشقة فيرى الأرفق به فيفعله"^(٣).

القسم الرابع: رخصة خلاف الأولى^(٤): أى أن ترك الأخذ بالرخصة أولى وأفضل من فعلها.

ومثاله: الفطر في شهر رمضان للمسافر الذى لا يتضرر بالصوم، ولا

(١) سنن أبي داود كتاب الصلاة باب الجمع بين الصلاتين حديث رقم ١٢٠٦ ج ١ ص ٥٢٠-٥٢١ والحديث سنده صحيح كما قال محققه.

(٢) تراجع: شرح النووي على صحيح مسلم ج ٥ ص ١٨٨-١٨٩، والرخص الشرعية وإثباتها بالقياس ص ١١٦.

(٣) توضيح الأحكام من بلوغ المرام ج ٢ ص ٣٩٧.

(٤) تسمى - أيضاً - رخصة ناقصة أى يجب معها القضاء.

راجع: المنثور في القواعد ج ١ ص ٣٧١، والبحر المحيط للزركشي ١/٣٣٢، والرخص الشرعية وإثباتها بالقياس ص ١٤٣، ومحاضرات في أصول الفقه لأستاذى الدكتور/ عبدالقادر أبو العلا ص ١٣٣.

يشق عليه مشقة قوية^(١).

فإن هذا الحكم ثبت بقوله تعالى: ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾^(٢) وهذا الدليل مخالف لدليل آخر وهو قوله تعالى ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾^(٣) وهذه المخالفة جاءت لعذر، وهو مشقة السفر.

وإنما كان الفطر لمن لا يتضرر بالصوم خلاف الأولى، لقوله تعالى: ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ﴾^(٤).

وكون الصيام أفضل في حق هذا الصائم هو مذهب جمهور العلماء^(٥) ولهم على ذلك أدلة سبق ذكر بعضها في الكلام عن النوع الثاني من أنواع

(١) يراجع: شرح الكوكب الساطع ١/١٠٨، والفرر اللوامع لعز الدين بن جماعة (خ) لوحة ٥٥، والرخص الفقهية ص ٣٧، والرخص الشرعية وإثباتها بالقياس ص ١٢٠، والرخص الشرعية د/ عمر عبد الله ص ٨٠، وأصول الفقه للشيخ زهير ١/٧٥، والغيث الهامع ١/٤٩.

(٢) من سورة البقرة من الآية (١٨٤).

(٣) من سورة البقرة من الآية (١٨٥).

(٤) من سورة البقرة من الآية (١٨٤).

(٥) يراجع: اللباب في شرح الكتاب ١/١٦٩، والفقه المالكي وأدلته ٢/١٠٨، والمهذب في فقه الإمام الشافعي ١/٢٤٠، والمغني لابن قدامة ٣/١٥٠، ومجموع الفتاوى ٢٢/١٧٣، ج ٢٥ ص ١١٦، ونيل الأوطار ٤/٢٨٧.

وذهب الإمام أحمد إلى أن الفطر أولى، وعلل ذلك بأنه رخصة من الله تعالى ينبغي للمسلم أن يسارع إلى قبولها، والتمتع بها، فقد قال ﷺ "صدقة تصدق الله بها عليكم فاقبلوا صدقته" سبق تخريجه ص ١٤٥.

أما الظاهرية فقد بالغوا فجعلوا الفطر فرضاً على المسافر، وعليه أن يقضيه في عدة من أيام آخر (يراجع: المحلي ٦/٢٤٧ مسألة ٧٦٢، ومجموع الفتاوى ٢٥/١١٤، ونيل الأوطار ٤/٢٨٥، ومعالم السنن للخطابي ٢/١٠٦).

الرخصة الحقيقية.

قلت: يمكن الاستئناس أيضاً بما أخرجه أبو داود وأحمد من حديث سلمة بن المحبق رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: "من كانت له حمولة تأوى إلى شبع فليصم رمضان حيث أدركه"^(١).

ومعناه: أن من كانت له دابة تأوى به إلى حال شبع ورفاهية، أو إلى مكان يقدر على الشبع فيه بحيث يكون فيه ما يقوته، ولم يلحقه في سفره وعناء ومشقة فليصم رمضان وإن كان سفره طويلاً.

قال صاحب بلوغ الأماني: قال الطيبي^(٢): "الأمر فيه محمول على الندب والحث على الأولى، والأفضل للنصوص الدالة على جواز الإفطار في السفر مطلقاً"^(٣).

مثال آخر لهذا النوع من الرخصة: المسح على الخفين:

سبق أن ذكرت في النوع الثاني من الرخص المجازية عند الحنفية أن سقوط غسل الرجل عن الماسح رخصة إسقاط عندهم وبينت منهجهم

(١) سنن أبي داود كتاب الصوم باب من اختار الصيام جـ ٢ ص ١٠٤٠ رقم ٢٤١٠، ومسند الإمام أحمد ٤٧٦/٣، وإسناده ضعيف لضعف أحد رواته وهو عبد الصمد بن حبيب (تحقيق سنن أبي داود ١٠٤٠/٢).

(٢) الحسين بن عبد الله بن محمد الطيبي كان علامة في المعقول والعربية والمعاني والبيان، أية في استخراج الدقائق من الكتاب والسنة، وله مشاركة في أنواع من العلوم، له شرح على مشكاة المصابيح - توفي سنة ٧٤٣ هـ (يراجع: معجم المؤلفين ٥٣/٤، ومقدمة كتابه "شرح المشكاة" للدكتور / عبد الحميد هندواوي).

(٣) شرح الطيبي على مشكاة المصابيح ١٥٩٩/٥. ويراجع: بلوغ الأماني من أسرار الفتح الرباني للساعاتي ١٠/١٠١.

فى ذلك.

وهنا أتناول هذه الرخصة من وجهة نظر الجمهور (المالكية، والشافعية، والحنابلة) فهي عندهم رخصة خلاف الأولى^(١).
أى أن الغسل أفضل من المسح.

وهو مذهب الحنفية^(٢) أيضاً، بشرط أن لا يتركه رغبة عن السنة.

المذهب الثانى المسح أفضل، وهو رواية عن الإمام أحمد^(٣).

المذهب الثالث الغسل والمسح سواء، وهو رواية ثالثة عن الإمام أحمد^(٤).

المذهب الرابع: الأفضل فى حق كل واحد بحسبه، فمن كان عليه الخف كان الأفضل فى حقه المسح، ومن كان لاخف عليه فالأفضل فى حقه الغسل، وأن لا يلبس من أجل أن يمسخ، وهذا اختيار ابن تيمية وابن القيم^(٥).

(١) يراجع: الكافي فى فقه أهل المدينة المالكي لابن عبد البر ص ٢٥، وبلغة السالك ج ١ ص ٥٨، وحاشية الدسوقي على الشرح الكبير ١/١٤١، والمجموع للنووى ١/٥٣٨-٥٣٩، ومغنى المحتاج ١/٦٣، والمغنى لابن قدامة ١/٢٨١، والجامع الصغير لأبي يعلى ص ٢٩، والإنصاف للمرداوي ١/١٦٩.

(٢) يراجع: تبين الحقائق شرح كنز الدقائق ١/٤٥-٤٦، والبنابة للمعني ج ١ ص ٥٧٥، واللباب فى شرح الكتاب ١/٣٦، وفتح القدير لابن الهمام ١/١٤٣.

(٣) يراجع: المغنى لابن قدامة ١/٢٨١، ومنار السبيل ١/٣٥.

(٤) يراجع: الإنصاف للمرداوي ١/١٦٨.

(٥) يراجع: الاختيارات الفقهية من فتاوى ابن تيمية لابن اللحام ص ١٣، وزاد المعاد ١/١٩٩، وتوضيح الأحكام من بلوغ المرام ١/٢٢٢، ونيل الأوطار ١/٢٥٥.

الأدلة:

استدل أصحاب المذهب الأول القائلون بأن الغسل أفضل بما يلي:

أولاً: إن الغسل هو المفترض في كتاب الله، قال تعالى: ﴿فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ ^(١) على قراءة النصب وهي الأشهر والمسح رخصة فالغسل لرجليه مؤد لما افترض الله عليه، والمسح لرجليه فاعل لما أبيح له.

ثانياً: غسل القدمين فيه مشقة أكثر من المسح خاصة في المناطق الباردة، والعمل الشاق يزيد أجره على ما هو دونه غالباً، ألا ترى أن النبي ﷺ قال لزوجته عائشة رضي الله عنها لما قالت له: يا رسول الله، يصنُرُ الناس بنسكين وأصنُر بنسك؟ فقال لها ﷺ: " انتظري فإذا طهرت فاخرجي إلى التنعيم فأهلي، ثم انتنينا بمكان كذا، ولكنها على قدر نفقتك أو نصبك" ^(٢).

ثالثاً: أن الغسل هو الذي واطب عليه النبي ﷺ في معظم الأوقات، وإذا كان الغسل هو الغالب من فعله ﷺ كان أفضل ^(٣).

دليل من قال إن المسح أفضل:

١- إن المسح على الخفين أيسر على المكلف من غسلهما خاصة أيام البرد، وما كان أيسر فهو أولى، ألا ترى أن النبي ﷺ كان يختار الأيسر من البدلين، فقد أخرج البخاري في صحيحه من حديث عائشة رضي الله

(١) من سورة المائدة من الآية (٦).

(٢) أخرجه البخاري كتاب العمرة باب أجر العمرة على قدر النصب رقم ١٧٨٧ ص ٣٢٤.

(٣) تراجع: المغني لابن قدامة ٢٨١/١، وأحكام المسح على الحائل لأبي عمر السديان

عنها قالت: " ما خير رسول الله ﷺ بين أمرين إلا أخذ أيسرهما، ما لم يكن إثماً، فإن كان إثماً كان أبعد الناس منه.. "(١)

٢- واستدلوا أيضاً بما أخرجه النسائي من حديث زر قال: سألت صفوان بن عسال عن المسح على الخفين فقال: كان رسول الله ﷺ يأمرنا إذا كنا مسافرين أن نمسح على خفافنا، ولا ننزعها ثلاثة أيام من غائط وبول ونوم إلا من جنابة"(٢) والشاهد فيه: "يأمرنا" فإنه إذا لم يكن للوجوب فلا أقل من أن يكون للندب، ومن ثم يكون المسح أفضل.

٣- إن المسح على الخفين قد طعن فيه طوائف من أهل البدع والخوارج، فكان إحياء السنن التي طعن فيها المخالفون أفضل من إمامتها(٣) ؛ ولذا رأينا من بؤثر المسح حتى يوافق السنة ويخالف البدعة، فقد أخرج بن أبي شيبة في مصنفه من حديث المغيرة قال: كان إبراهيم في سفر فأتى عليه يوم حار، فقال: " لولا خلاف السنة لنزعت خفي"(٤).

دليل من قال: إن المسح والغسل سواء وهؤلاء يرون أن الأدلة جاءت بالغسل والمسح، ولم يرد دليل في الشرع ينص صراحة على أفضلية المسح، أو أفضلية الغسل، ومن ثم فلا يمكننا أن نرجح أحداً على الآخر

(١) صحيح البخاري كتاب المناقب باب صفة النبي ﷺ رقم ٣٥٦٠ ص ٦٥١.

(٢) أخرجه النسائي كتاب الطهارة باب التوقيت في المسح على الخفين للمسافر رقم ١٢٧

ج ١ ص ١٥٦ والحديث سنده جيد أو حسن (يراجع بلوغ الأمان ١/٦٥).

(٣) يراجع: العدة على أحكام الأحكام ١/٢٣٢، والمغني لابن قدامة ١/٢٨١، وتوضيح

الأحكام من بلوغ المرام ١/٢١٨، وأحكام المسح على الحائل ص ١٢٢.

(٤) الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار لابن أبي شيبة كتاب الطهارات باب في المسح

على الخفين رقم ١٩١٩ ج ١ ص ١٦٧.

وإلا كان ترجيحاً بلا مرجح وهو باطل.

وثمة شئ آخر وهو أن من لبس خفيه على طهارة وأحدث أشبه الحائث في اليمين عندهم، ولما كان الحائث في يمينه مخيراً بين الإطعام والكسوة، والعنق، وبأي خصلة أدى كان مؤدياً للفرص الذي عليه، فإن لابس الخف يكون كذلك مخيراً بين الغسل والمسح، إن شاء غسل، وإن شاء مسح، وعلى كل فهو مؤد لما وجب عليه^(١).

دليل المذهب الرابع القائل بأفضلية المسح إن كان لابساً للخف بشرطه، وإلا فالأفضل الغسل: لم يكن يتكلف النبي ﷺ ضد حاله التي عليها قدماء، بل إن كانتا في الخف مسح عليهما، ولم ينزعهما، وإن كانتا مكشوفتين غسل القدمين، ولم يلبس الخف ليمسح عليه^(٢).

وبعد فالذي أميل إليه من هذه المذاهب المذهب الرابع لتوسطه بين المذاهب الأخرى، ولموافقة حال النبي ﷺ، وكفى بهذا شرفاً وسؤدداً، والله تعالى أعلم بالصواب وإليه المرجع والمآب.

هذا، وإن هذه الرخصة - أعني المسح على الخفين - كما تسمى بـ "رخصة إسقاط" عند الحنفية - على نحو ما مر - وتسمى رخصة خلاف الأولى عند الجمهور كما سبق ذكره قريباً - تسمى رخصة كاملة، أي لا يبقى منها شئ، يعني لا يقضيها.

(١) يراجع: أحكام المسح على الحائل ص ١٢٣.

(٢) يراجع: زاد المعاد لابن القيم ١٥٤/١.

وهذه التسمية أخذها الإمام الزركشي من كلام الإمام الشافعي^(١) رحمه الله تعالى.

ومن أمثلة هذا القسم أيضاً: التلفظ بكلمة الكفر عند الإكراه الملجئ التام فإن الأفضل الأخذ بالعزيمة، وهو عدم التلفظ بها، لكن الرخصة في التلفظ باقية لكنها خلاف الأولى، وقد سبق بيان ذلك في النوع الأول من الرخصة الحقيقية.

وقد ذكر بعضهم^(٢) فروعاً فقهية كثيرة أذكر منها إجمالاً:

- التيمم لمن وجد الماء يباع بأكثر من ثمن المثل، وهو قادر عليه^(٣).
- قراءة القرآن الكريم ونسخه على غير طهارة بالنسبة للمعلم والمتعلم^(٤).
- الجمع بين الصلاتين للمسافر وليس هناك حاجة تدعو إليه^(٥).

(١) يراجع: المنثور في القواعد ٣٧١/١، والبحر المحيط للزركشي ٣٣١/١، والرخص الشرعية وإثباتها بالقياس ص ١٤٣، والرخص الشرعية في الأصول والقواعد الفقهية ص ٨٥.

(٢) يراجع: قواعد الأحكام لعز الدين بن عبد السلام ٢٥٣/١، والأشباه والنظائر للسيوطي ص ٧٨، والمنثور للزركشي ٣٧٠/١، والرخص الفقهية لعزو غناية ص ٣٦.

(٣) يراجع: الفقه المالكي وأدلته ج ١ ص ١٢٢، والبنية للعيني ج ١ ص ٥١٦، ٥٦٨، وحاشية البجيرمي على الخطيب ج ١ ص ٤٢٤-٤٢٥، والمغني لابن قدامة ٢٤٠/١ وما بعدها والأشباه والنظائر للسيوطي ص ٨١، والسراج الوهاج للجاربردي ١٣١/١، وشرح مختصر الروضة ٤٦٤/١، وروضة الناظر ١٧٣/١، والمنثور في القواعد للزركشي ٣٧٠/١، والأشباه والنظائر للسيوطي ص ٨٢، والأصول والضوابط ص ٣٨.

(٤) يراجع: المغني لابن قدامة ١٤٨/١، والفقه المالكي وأدلته ج ١ ص ٩٦-٩٧، ١٣٩، والبنية للعيني ٦٤٩/١ وفتاوى اللكنوي ص ٤٣٢، ومغني المحتاج ٣٨/١، والأحكام الفقهية الخاصة بالقرآن الكريم أ.د/ عبد العزيز بن محمد الجعيلان ص ٧٧ فما بعدها.

- أكل جبن أهل الكتاب الذي يخلط بمواد غير معروفة^(٢).

القسم الخامس: رخصة مكروهة: أى إن فعلها المكلف فإنه لا يعاقب لمجرد الفعل^(٣)، ولكن إن تركها طلباً للثواب أثيب، فإنهم عرفوا المكروه بـ " ما يمدح تاركه ولا يذم فاعله"^(٤).

ويمكن التمثيل لهذا القسم: باتباع النساء الجنائز^(٥) إذا أمن المفسدة.

فقد أخرج البخاري في صحيحه من حديث أم عطية رضى الله عنها قالت: نهينا عن اتباع الجنائز ولم يعزم علينا^(٦).

قال الحافظ ابن حجر فى الفتح: " قوله: " ولم يعزم علينا" أى ولم يؤكد علينا فى المنع كما أكد علينا فى غيره من المنهيات فكأنها قالت: كره لنا اتباع الجنائز من غير تحريم، وقال القرطبي: ظاهر سياق أم عطية أن النهي نهى تنزيه، وبه قال جمهور أهل العلم^(٧).

وجاء فى شرح ترجمة البخاري " باب اتباع النساء الجنائز" أنه فصل بين هذه الترجمة، وبين فضل اتباع الجنائز بتراجم كثيرة تُشعر بالفرقة بين الرجال والنساء، وأن الفضل الثابت فى ذلك يختص بالرجال

(١) يراجع: المغني لابن قدامة ٢/٢٧٦، والفقهاء المالكي وأدلته ١/٢٩٥، ومغني المحتاج ١/٢٧٢.

(٢) يراجع: إلمعيار المعرب ١/٨٧، نقلاً عن الرخص الفقهية لعزو عناية ص ٣٧.

(٣) وإنما عبرت بذلك لأن المواظبة على فعل المكروه، والاستخفاف به، يُخرج المكلف عن دائرة المكروه إلى دائرة المحرم، والله تعالى أعلم.

(٤) تيسير الوصول إلى منهاج الأصول من المنقول والمعقول لابن إمام الكاملية ١/٣٤٤.

(٥) يراجع: التعبير شرح التحرير ٣/١١٢٣.

(٦) صحيح البخاري كتاب الجنائز باب اتباع النساء الجنائز رقم ١٢٧٨ ص ٢٣٧.

(٧) فتح الباري ٣/١٨٠.

دون النساء؛ لأن النهي يقتضي التحريم أو الكراهة، والفضل يدل على الاستحباب، ولا يجتمعان^(١).

وقال النووي في شرحه على صحيح مسلم في شرح حديث أم عطية: "نهانا رسول الله ﷺ عن ذلك نهى كراهة تنزيه، لا نهى عزيمة تحريم، ومذهب أصحابنا أنه مكروه ليس بحرام لهذا الحديث.. وأجازه مالك، وكرهه للشابة"^(٢).

وقال ابن شاهين^(٣) في ناسخ الحديث ومنسوخه: "وأما قول أم عطية: نهانا رسول الله ﷺ عن اتباع الجنائز ولم يعزم علينا" رخصة أن تتبع المرأة المصابة الجنابة"^(٤).

قلت: وقد يقول قائل: إن منع زيارة القبور نسخ بقول النبي ﷺ "كنت نهيتكم عن زيارة القبر فزوروها"^(٥).

والجواب: أنه منسوخ بهذا الحديث في حق الرجال إجماعاً، فقد أجمع العلماء على أن زيارتها سنة لهم.

وأما النساء فغير منسوخ في حقهن عند بعض العلماء^(٦).

(١) المرجع السابق ص ١٧٩ وراجع: شرح تراجم أبواب صحيح البخاري للدهلوي ص ١١٣.

(٢) شرح النووي على صحيح مسلم ج ٧ ص ١١.

(٣) أبو حفص عمر بن أحمد بن عثمان بن أحمد بن شاهين البغدادي، نشأ على طلب العلم والمعرفة، وكتب الحديث وهو صغير السن، له مصنفات مفيدة بلغت ثلاثمائة وثلاثين مصنفاً توفي سنة ٣٨٥ هـ (راجع: تاريخ بغداد ٢٦٨/١١، والبداية والنهاية ٣١٧/١١، وطبقات الحفاظ ص ٣٩٢).

(٤) ناسخ الحديث ومنسوخه لابن شاهين ص ٣٧٧.

(٥) أخرجه مسلم في كتاب الجنائز باب استئذان النبي ﷺ ربه ﷻ في زيارة قبر أمه، رقم ٩٧٧.

(٦) راجع: شرح النووي على صحيح مسلم ج ٧ ص ٤٧.

قال الحازمي^(١) في الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار بعد أن ساق باباً سماه: " باب النهي عن زيارة القبور ثم الرخصة فيها" وضمنه جملة من الأحاديث، قال: " فرأى بعض أهل العلم أن هذا كان قبل أن يرخص في زيارة القبور، فلما رخص عمت الرخصة الرجال والنساء، ومنهم من كرهها للنساء، وقال: الإنن يختص بالرجال دون النساء"^(٢).

وبعد: فإذا كنا قد وقفنا على بعض أمثلة الرخصة في الواجب والمندوب والمكروه فهل تجرى في المحرم حتى تكون شاملة للأحكام التكليفية الخمسة؟

ذكر كثير من العلماء أن الرخصة لا تجرى في المحرم^(٣)، وذلك

(١) أبو بكر محمد بن موسى بن عثمان بن حازم زين الدين الحازمي الهمداني الشافعي محدث حافظ فقيه، مؤرخ نسابة عالم بفقہ الحديث ومعانيه ورجاله. اخترمته منيثة وغصن شبايه غصن نصير ولد سنة ٥٤٨ هـ وتوفي سنة ٥٨٤ هـ فعاش ستاً وثلاثين سنة، ولم يعلم أن أحداً مات أصغر سناً منه من العلماء كما قال الإسنوي، وهذه عبارته: " ولا نعلم أحداً ممن " ترجمنا له توفي أصغر سناً منه، وأجمع علماء عصره على أنه لو عاش لملاً الدنيا علماً، ولكن أجله أدركه شاباً" وقد نقل عنه حفاظ الحديث كابن الصلاح والزيلعي والذهبي وابن حجر. (رحمه الله تعالى)، (يراجع: تذكرة الحفاظ ١٣٦٣/٤، وشذرات الذهب ٢٨٢/٤، ومقدمة تحقيق كتابه الاعتبار أ.د/ قلجعي ص ٣-١١).

(٢) الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار ص ٣٣٠-٣٣٢.

(٣) يراجع: الغيث الهامع ٤٩/١، وشرح الكوكب الساطع ١٠٩/١-١١٠، والبحر المحيط للزرخشى ٣٢٩/١، والمحصل ٢٩/١، ونهاية السؤل ١٢١/١، ومناهج العقول للبدخشى ٦٩/١، ومعراج المنهاج ٦٩/١-٧٠، والمنهاج شرح المنهاج ٨٢/١، وتيسير الوصول ٣٨٤/١، وشرح المنهاج للأصفهاني ٨٣/١-٨٤، والضياء اللامع لحلولو ٢٥٣/١-٢٥٤، وتحفة المسئول للرهنوي ٩٩/٢، وإجابة السائل للصنعاني ص ٤٧، وبيان المختصر ٤١١/١.

للدلة الآتية:-

أولاً: إن معنى الرخصة وهو اليسر والسهولة يقتضى عدم جريانها فى المحرم؛ لما يمكن من ترتب العقوبة على ارتكاب المحذور، وهذا يتنافى تماماً مع معناها.

ثانياً: ورد فى الحديث النبوى: " إن الله يحب أن تؤتى رخصه كما يحب أن تؤتى عزائمه"^(١) فلو كانت الرخصة تجرى فى المحرم لما أحب الله ﷻ أن تؤتى وتفعل.

ثالثاً: إن الرخصة تضاد التحريم، ولهذا يقال -كما جاء فى القاعدة الفقهية- "الرخص لا تتأط بالمعاصي"^(٢).

قال الزركشى^(٣) فى تشنيف المسامع "... إن الرخصة لا تجامع التحريم ولا الكراهة"^(٤)، وهو ظاهر قوله (ﷺ) " إن الله يحب أن تؤتى رخصه" لكن فى كلام الأصحاب ما يوهم مجيئها مع الرخصة، أما

(١) سبق تخريجه ص ٨.

(٢) يراجع: المنثور فى القواعد ٣٧١/١، والأشباه والنظائر للسيوطى ص ١٣٨ والرخص الشرعية وإثباتها بالقياس ص ١٢٧-١٢٨.

(٣) أبو عبد الله محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشى. فقيه، أصولى، من مؤلفاته: البحر المحيط فى أصول الفقه، وتشنيف المسامع. توفى ٧٩٤هـ. (يراجع: شذرات الذهب ٣٣٥/٦، والأعلام للزركلى ٦٠/٦).

(٤) نقل كثير من العلماء أن الرخصة تجامع المكروه، وقد سبق التمثيل لذلك ص ٢٠٠. (يراجع: التعبير شرح التحرير ١١٢٣/٣، والقواعد والفوائد الأصولية لابن اللحام ص ١٠١، والتمهيد للإسنوى ص ٧٣، ومختصر قواعد العلائى والإسنوى لابن خطيب الدهشة ص ٦٧، وشرح الكوكب الساطع ١٠٨/١، وحاشية العطار على شرح جمع الجوامع ١٦٣/١).

التحريم؛ فإنهم قالوا: لو استتجى بذهب أو فضة أجزاءه^(١)، مع أن استعمال الذهب والفضة حرام، والاستنجاء بغير الماء رخصة^(٢).

ثم أجاب بما يدفع هذا الإيهام، فقال: "هذا له جهتان والتحريم من ناحية مطلق الاستعمال، لا من خصوص الاستنجاء الذي هو رخصة.."^(٣)

وصفوة القول: أن الرخصة ليست في درجة واحدة، وإنما على درجات متفاوتة، فمرة تكون واجبة يأثم تاركها، وأخرى تكون مندوبة يثاب فاعلها، وطوراً تكون مباحة، فيخير المكلف في فعلها أو تركها.

وعلى المكلف أن يكيف الحالة التي هو عليها لتتلاءم مع الحكم المناسب^(٤).

(١) قال النووي في روضة الطالبين ١/١٨٠ "يجوز بقطعة ذهب وفضة وجوهر نفيس خشنة على الصحيح". ويراجع: مغنى المحتاج ١/٤٣.

لكن صرح صاحب النهاية من الحنابلة - كما ذكره صاحب التحرير في تحبيره - ص ١١٢٣ - أنه لا يجوز الاستجمار بالذهب والفضة.

قال المحقق: ونقله عنه صاحب الفروع ١/١٢٣، والمرداوى في الإنصاف ١/١١١.

(٢) تشنيف المسامع للزركشى ١/٢٠٣، ويراجع: الفيت الهامع ١/٥٠، والمغنى لابن قدامة ١/١٥٦، ومغنى المحتاج ١/٤٤.

(٣) تشنيف المسامع ١/٢٠٣، ويراجع: شرح الكوكب الساطع ١/١٠٩.

(٤) يراجع: الرخص الشرعية في الأصول والقواعد الفقهية ص ٨١.

الفصل الثالث

حكم الرخصة

اتضح من خلال ما ذكرت في تقسيمات الرخصة عند الحنفية والجمهور أن الرخصة توصف بالوجوب والندب والإباحة وخلاف الأولى والكراهة.

غير أن الإباحة بمعنى استواء الطرفين - لا تتحقق عند الأحناف إلا في جزئيات من القسم الثانى من قسّمى الرخصة المجازية؛ ذلك لأن كلا من قسّمى الرخصة الحقيقية الأفضل فيه الأخذ بالعزيمة - على ما سبق ذكره- فكون أحد الفعلين أولى يقتضى عدم استواء الطرفين، فصبر المكروه على الكفر حتى الموت أولى من النطق بكلمة الكفر، وكذلك صوم المسافر أولى من فطره وبذلك لا تكون الرخصة الحقيقية بنوعيتها من أسباب الإباحة عندهم.

أما الرخص المجازية عندهم - وهى رخص الإسقاط- فإن النوع الأول منها ليس للرخصة فيه مقابل يعتبر عزيمة حتى يقال إن أحدهما يساوى الآخر، أو أولى منه، ومن ثم فإنه يمكن أن يقال فى هذا النوع من الرخص إنه سبب من أسباب الإباحة.

لكن النوع الثانى من الرخص المجازية هو الذى تنحصر فيه عند الحنفية سببية الإباحة، بمعنى استواء الطرفين بالنسبة لبعض أمثله، كإباحة العقود التى جاءت على خلاف القياس، مثل السلم والقراض والإجارة وغيرها.

وإن كانت بعض أمثلته الأخرى سبباً في الوجوب، فقصر الصلاة للمسافر -عندهم- واجب؛ لا يجوز للمكلف تركه، وإن وصفوه بكونه عزيمة، لأنهم يعدونه رخصة مجازاً لما فيه من التخفيف والتيسير والرفق بالمكلف.

وصفوة القول: أنه لا مجال للإباحة الحقيقية -عندهم- في الرخصة الحقيقية بنوعيتها، لأن النوع الأول ليس فيه إلا حظر رفع فيه الشارع المسؤولية والإثم، مع بقاء الفعل محظوراً. والنوع الثاني فيه أولوية العزيمة التي تنافي الإباحة بمعناها الحقيقي^(١).

وإذا كانت الرخصة يترتب عليها الوجوب أو الذنب أو الإباحة عند الحنفية على- التفصيل المذكور- وعند الجمهور- على نحو ما رأينا - فإن الإمام الشاطبي يرى أن الرخصة لا يترتب عليها إلا الإباحة، فهي سبب للإباحة فقط، ولا تكون سبباً لغيرها؛ لأن الترخيص يراد به التيسير والتسهيل على المكلف بدفع المشقة ورفع الحرج عنه^(٢).

وعليه، فالإمام الشاطبي يرى أن الرخصة من حيث هي رخصة لا تكون إلا مباحة فقط، فهو يقول: " حكم الرخصة الإباحة مطلقاً من حيث هي رخصة"^(٣).

وقد استدل على ذلك بما يلي:-

أولاً: لقد وردت النصوص الدالة على شرعية الرخص، كقوله تعالى:

(١) يراجع: نظرية الإباحة عند الأصوليين والفقهاء أ.د/ محمد سلام منكور ص ٣٧٩-٣٨١.

(٢) المرجع السابق ص ٣٨١.

(٣) الموافقات للشاطبي ٣٠٧/١-٣٠٨.

﴿فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ﴾ ^(١)، وقوله ﷺ: ﴿فَمَنْ اضْطُرَّ فِي مَخْمَصَةٍ غَيْرَ مُتَجَانِفٍ لِإِثْمٍ فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ ^(٢) وقوله عز اسمه: ﴿وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ إِنْ خِفْتُمْ أَنْ يَفْتِكُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ ^(٣).

وكان أصحاب رسول الله ﷺ يسافرون، فلا يعيب الصائم على المفطر، ولا المفطر على الصائم ^(٤).

وكان الأعراب يسألون النبي ﷺ: أعلينا حرج في كذا؟ أعلينا حرج في كذا؟ فقال لهم: عباد الله، وضع الله الحرج إلا من اقترض من عرض أخيه، فذاك حرج ^(٥).

وأخرج الإمام أحمد في مسنده من حديث عروة ^(٦) الفقيمي (رضي الله عنه) قال: كنا ننتظر النبي ﷺ فخرج يقطر رأسه من وضوء أو غسل فصلى، فلما

(١) جزء من الآية (١٧٣) من سورة البقرة.

(٢) جزء من الآية (٣) من سورة المائدة.

(٣) جزء من الآية (١٠١) من سورة النساء.

(٤) أخرجه مسلم كتاب الصيام باب جواز الصوم والفطر في شهر رمضان للمسافر في غير معصية رقم ١١١٨ ص ٢٦٨..

(٥) أخرجه ابن ماجه في كتاب الطب باب ما أنزل الله داء إلا أنزل له شفاء رقم (٣٤٣٦) والحاكم في المستدرک حـ ص ٢٨٠، والترمذی في الطب ٢٠٣٨، وأبو داود في الطب رقم ٣٨٥٥، ومسنده أحمد رقم ١٧٩٨٥. والحديث إسناده صحيح، وكذا أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه رقم ٢٥٥٣٣ باب ما قالوا في النهي والوقية في الرجل والغيبة جـ ص ٢٣٢.

(٦) يكنى أبا غاضره. قال ابن حبان: يقال إن له صحبة (يراجع: الإصابة لابن حجر ص ٩٠٨ ط/بيت الأفكار الدولية) ..

قضى الصلاة جعل الناس يسألونه يا رسول الله أعلينا حرج في كذا؟ فقال رسول الله (ﷺ): لا أيها الناس، إن دين الله عز وجل في يسر، ثلاثاً يقولها ^(١).

وغير ذلك الكثير والكثير من الأدلة الصحيحة الصريحة الدالة على شرعية الرخص مطلقاً ^(٢)، ورفع الحرج والإثم عن مخالفة الواجبات والتكاليف، ومغفرة ما يترتب على هذه المخالفة من إثم وذنب.

وهذه نصوص ليس فيها ما يدل على طلب الرخصة مطلقاً أى لا جازماً ولا غير جازم ^(٣).

وأتى الشاطبي باعتراض كشبهة تأتى على مسلكه استخلصها من مسالك من خالفه من الأصوليين، فقال: إنه لا يلزم من رفع الجناح والإثم عن الفاعل للشئ أن يكون ذلك الشئ مباحاً، بل قد يكون واجباً أو مندوباً.

خذ مثلاً للواجب: قوله تعالى: ﴿ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِمَا وَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا فَإِنَّ اللَّهَ شَاكِرٌ عَلِيمٌ ﴾ ^(٤) وهذا فى السعى بين الصفا والمروة،

(١) مسند الإمام أحمد ٦٨/٥-٦٩، والحديث إسناده حسن كما ذكره محققه يراجع المسند بتحقيق الشيخ حمزة الزين ح- ١٥ ص ٢٨٢ رقم ٢٠٥٤٧.

(٢) يراجع: رفع الحرج فى التشريع الإسلامى (دراسة أصولية وفقهية) للشيخ/ عاطف أحمد محفوظ ص ١١-٥٦، والتيسير فى التشريع الإسلامى د/ منصور محمد منصور الحفناوى ص ٤٩ وما بعدها، ورفع الحرج فى الشريعة الإسلامية د/ صالح بن عبدالله بن حميد ص ٥٧-٩٣، ورفع الحرج فى الشريعة الإسلامية د/ عدنان محمد جمعة ص ٢٥-٣٢، و رفع الحرج فى الشريعة الإسلامية (دراسة أصولية تأصيلية) أ.د/ يعقوب عبدالوهاب باحسين ص ٥٩-٩٢.

(٣) يراجع: الموافقات ٣٠٨/١، ونظرية الإباحة عند الأصوليين والفقهاء أ.د/ محمد سلام مذكور ص ٣٨١، والرخص الشرعية فى الأصول والقواعد الفقهية ص ٨١-٨٢.

(٤) من سورة البقرة من الآية (١٥٨).

وهو واجب كما لا يخفى.

وخذ مثلاً للمندوب: قوله تعالى: ﴿فَمَنْ تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ وَمَنْ تَأَخَّرَ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ لِمَنِ اتَّقَى﴾ ^(١) ومعلوم أن التأخر مندوب، فالتأخر أفضل عملاً من المتعجل ^(٢).

وأجاب الشاطبي عن هذه الشبهة بما مفاده: رفع الحرج والإثم في أسلوب العرب إذا تجرد عن القرائن اقتضى الإباحة ^(٣) فإذا ورد في مقام يقتضى غير ذلك وحمل عليه كان ذلك بمقتضى قرينة أخرى.

فالحمل على الوجوب في قوله تعالى: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ﴾ مأخوذ من قوله: ﴿إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ﴾ ^(٤) فهي قرينة صارفة للفظ عن مقتضاه في أصل اللغة.

والحمل على الندب في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ تَأَخَّرَ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ﴾ ^(٥) لوجود قرينة أيضاً صرفته، وهى: أن الله تعالى أمر بالذكر في أيام معدودات، حيث قال جل شأنه: ﴿وَاذْكُرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامٍ مَعْدُودَاتٍ﴾ ^(٦) وعليه فالذكر مطلوب، وتأخير النفر من منى مطلوب على جهة الندب؛ ومن ثم يكون

(١) من سورة البقرة من الآية (٢٠٣).

(٢) يراجع جامع الأحكام الفقهية للقرطبي، ٤٤٦/١، والكشاف للزمخشري ٢٢٧/١.

(٣) إذ حقيقته في اللغة رفع الضيق، وإذا ارتفع الضيق كان في سعة، فيكون مباحاً، إذ المباح موسع فيه (يراجع: لسان العرب مادة حرج حـ ٢ ص ٨٢١، والمعجم الوجيز مادة حرج ص ١٤٣ ورفع الحرج في الشريعة الإسلامية للباحسين ص ٢٣-٢٤).

(٤) من الآية (١٥٨) من سورة البقرة.

(٥) من الآية (٢٠٣) من سورة البقرة.

(٦) من الآية (٢٠٣) من سورة البقرة.

التأخير مندوباً^(١).

ثانياً: إن الرخصة أصلها التخفيف عن المكلف، ورفع الحرج عنه حتى يكون من تقل التكاليف في سعة واختيار بين الأخذ بالعزيمة والأخذ بالرخصة، وهذا أصله الإباحة^(٢).

ثالثاً: لو كانت الرخصة مأموراً بها وجوباً أو ندباً لكانت عزائم لا رخصاً، والحال غير ذلك، فالواجب هو الحتم اللازم الذي لا خيرة فيه، والمندوب كذلك من حيث مطلق الأمر، فلا يقال في المندوبات: إنها شرعت للتخفيف والتسهيل من حيث هي مأمور بها، وإذا كان الحال كذلك ثبت أن الجمع بين الأمر والرخصة جمع بين متناقضين، وذلك يدل على أن الرخصة لا يكون مأموراً بها من حيث هي رخصة^(٣).

واعترض الشاطبي على لسانهم: بأن العلماء قد نصوا على رخص مأمور بها، فالمضطر إذا خاف الهلاك وجب عليه تناول الميتة وغيرها بالقدر الذي يحفظ به حياته، ونصوا على طلب الجمع بعرفة والمزدلفة وأنه سنة^(٤).

وغير ذلك كثير كما سبق ذكره في أقسام الرخص عند الجمهور.

(١) يراجع: الموافقات للشاطبي ٣٠٩-٣١٠، ونظرية الإباحة عند الأصوليين والفقهاء أ.د.

محمد سلام منكور ص ٣٨٢..

(٢) المرجع الأول السابق حـ ١ ص ٣٠٨-٣٠٩.

(٣) الموافقات للشاطبي ٣٠٩/١.

(٤) يراجع: البناية للعيني ٢١٤/٤، والفقهاء المالكي وأدلته ١٦٣/٢، واللباب في شرح الكتاب

١٨٨/١، والمغنى ٤٠٨/٣، ومغنى المحتاج ٤٩٦/١.

وعليه فلا يصح إطلاق القول بأن حكم الرخص الإباحة دون تفصيل.

وأجاب الشاطبي: بأن الجمع بين الأمر والرخصة: جمع بين متنافيين، ومن ثم فإنه لا بد أن يرجع الوجوب أو النذب إلى عزيمة أصلية، لا إلى الرخصة بعينها، وذلك أن المضطر هنا مأمور بإحياء نفسه، وإحياء النفس على الجملة مطلوب طلب العزيمة.

وإنما سمي رخصة من جهة ما فيه من رفع الحرج عن نفسه، فاختلقت الجهة، وإذا تعددت الجهات، زال التدافع وأمكن الجمع^(١).

والحاصل: أن أكل الميتة للمضطر عزيمة من جهة، ورخصة من جهة أخرى^(٢)، فانفكت الجهة، وزال التدافع، وذهب التناهي فيكون الجمع ممكناً.

أما الجمع بعرفة والمزدلفة فهو عزيمة لا رخصة، ويدل عليه حديث عائشة (رضي الله عنها) "فرضت الصلاة ركعتين ركعتين"^(٣) رتعليل القصر بالحرج والمشقة لا يدل على أنه رخصة؛ إذ ليس كل ما كان رفعاً للحرج يسمى رخصة على هذا الاصطلاح العام، وإلا كان يجب أن تكون الشريعة كلها رخصاً؛ لخفتها بالنسبة للشرائع المتقدمة^(٤)، وهذا باطل بداهة.

ثم إن الشاطبي بعد ذلك يستظهر في الإباحة المنسوبة إلى الرخصة

(١) يراجع: الموافقات للشاطبي ٣١٢/١-٣١٣، وتهذيب الموافقات للجزائري ص ٩٩،

والرخص الشرعية عند الأصوليين لأستاذي الدكتور/ أحمد عبدالعزيز ص ٥٨.

(٢) يراجع: الإحكام للأمدى ١٢٣/١، وتشنيف المسامع ١٩٨/١.

(٣) سبق تخريجه في الرخصة المندوبة عند الجمهور ص ١٥١.

(٤) يراجع: الموافقات للشاطبي ٣١٣/١.

أنها بمعنى: رفع الحرج، لا بمعنى التخيير بين الفعل والترك، ويؤيد ذلك بما ورد في استدلاله السابق من قوله تعالى: ﴿فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ﴾، وقوله تعالى: ﴿فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ﴾، ولو كان المراد الإباحة بمعنى التخيير لقليل: إن للمكلف الفعل والترك، أو لقليل: افعل إن شئت؛ وما إلى ذلك مما يدل على معنى التخيير.

كما يستدل بأن بعض الصور يقول فيها الجمهور: إن تارك الرخصة مأجور كما في النطق بكلمة الكفر مع الإكراه - كما سبق - وذلك ينافي التخيير^(١).

ومع ذلك فإن كثيراً من الأصوليين^(٢) يتفقون مع ما ذكره الشاطبي في تقرير حكم الرخصة.

فها هو صاحب الإبهاج يقول: "واعلم أن الإيجاب والندب واستواء الطرفين أو رجحان أحدهما أمر زائد على معنى الرخصة؛ لأن معناها التيسير وذلك بحصول الجواز للفعل أو الترك فيرخص في الحرام بالإذن في فعله، وفي الواجب بالإذن في تركه وأدلة الوجوب والندب وغيرها تؤخذ من أدلة أخرى؛ ولهذا اقتصر الكتاب العزيز على الجواب في قوله تعالى: ﴿فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ﴾، وقوله: ﴿وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ﴾، فاقْتصر على نفي الإثم والجناح ولم يصرح بالإذن فعلمنا الجواز برفع الإثم والجناح"^(٣).

(١) يراجع: نظرية الإباحة عند الأصوليين والفقهاء ص ٣٨٣.

(٢) يراجع: المستصفى للغزالي ٩٩/١، وتشنيف المسامع ١٤٩/١، والإحكام للأمدى ١٢٣/١.

(٣) الإبهاج شرح المنهاج لابن السبكي ٨٢/١ - ٨٣.

وقال الزركشى فى البحر المحيط: " الظاهر أن الرخصة إنما هى مجرد الإحلال ؛ لأن الإحلال هو الذى جعل له التيسير والسهولة، وكون ذلك الذى حل يعرض له أمر آخر يُصَيِّرُه واجباً ليس من الرخصة فى شىء.

فالترخيص للمضطر من الميتة إنما هو إحلالها بعد أن كانت حراماً، وكونها تجب عليه أمر آخر نشأ عن وجوب حفظ النفس فلا تكون الرخصة عند التحقيق إلا مجرد الإحلال" (١).

بهذا يتبين أن الجمهور والشاطبى متفقون على المعنى، وهو أن حكم الرخصة الإباحة مطلقاً، وإن اختلفوا فى التعبير عن ذلك فهو -إذا- خلاف فى اللفظ، وعليه يكون الخلاف بينهما لفظياً (٢).

لذا يقول صاحب نظرية الإباحة عند الأصوليين والفقهاء: " فلم يبق هناك اختلاف جوهري يمكن أن يعتبر اختلافاً ذا أثر وقيمة فى هذا المقام، إلا أن يقال: إن ذلك تحقيق ودقة مسلك انفرد الشاطبى بتصويره والتوسع فى عرضه" (٣).

(١) البحر المحيط للزركشى ١/١٣٠.

(٢) يراجع: الخلاف اللفظى عند الأصوليين أ.د/ عبدالكريم بن على النملة ١/٣١٩، والمهذب فى علم أصول الفقه المقارن ١/٤٦٣.

(٣) نظرية الإباحة عند الأصوليين والفقهاء (بحث مقارن) تأليف الأستاذ الدكتور/ محمد سلام منكور (رحمه الله تعالى) ص ٣٨٦، ويراجع: الرخص الشرعية وإثباتها بالقياس ص ١٣١.



الباب الثاني

أسباب الترخيص وضوابطه

تمهيد:

لا ريب أن الرخصة تيسير مبنى على العذر، والعذر وصف يجمع أموراً ثلاثة هي: المشقة والحاجة والضرورة.

وهذه الأمور عبارة عن حالات تعترى المكلف فى أحواله تعوقه وتمنعه من القيام بالعزيمة^(١)، ولذلك قالوا فى معنى العذر: ما يطرأ فى حق المكلف، فيمنع حرمة الفعل أو الترك الذى دل الدليل على حرمة^(٢).

قال ابن إمام الكاملية^(٣) فى تيسير الوصول إلى منهاج الأصول من المنقول والمعقول: "ومعنى العذر: ما يطرأ فى حق المكلف من مشقة وحاجة، فيمنع حرمة الفعل ونحوه"^(٤).

والمنتبغ لجزئيات الرخص يرى أن السبب فيها لا يخرج عن أحد

(١) إراجع: القواعد الأصولية وتطبيقاتها الفقهية عند ابن قدامة فى كتابه المغنى للمرينى ١ ص ٣٤٤-٣٤٥، ونهاية السؤل ١/١٢١.

(٢) إراجع: حاشية السعد على شرح العضد على مختصر المنتهى ٢ ص ٨، ومنهاج العقول للبدخشى ١ ص ٦٩.

(٣) محمد بن محمد بن عبدالرحمن بن على بن يوسف بن منصور، المعروف بابن إمام الكاملية، لأن أباه كان يلى المدرسة الكاملية شيخاً وإماماً ومدرساً بها وصار ابنه بعده شيخاً لها فعرف بذلك، فهو إمام ابن إمام، له مؤلفات مفيدة.

توفى سنة ٨٧٤ هـ. (إراجع: الضوء اللامع للسخاوى ٩٣/٩ وما بعدها ومعجم المؤلفين ٢٣١/١١).

(٤) تيسير الوصول ١ ص ٣٨١-٣٨٢.

هذه الأمور.

وهذه الأمور يمكن ردها إلى شئ واحد، وهو المشقة ؛ فإنهم استقرأوا أسباب التخفيف في الشريعة فوجدوها سبعة أسباب هي: السفر، والمرض، والإكراه، والنسيان، والجهل، وعموم البلوى، والنقص^(١).

وجميع هذه الأمور تدور حول المشقة^(٢)؛ ولذلك قال الشاطبي في الموافقات " إن سبب الرخصة المشقة"^(٣).

وقال السيوطي^(٤): قال العلماء: يتخرج على هذه القاعدة جميع رخص الشرع وتخفيفاته^(٥).

وجاء في كتاب القواعد الفقهية المستخرجه من كتاب إعلام الموقعين: " ويتخرج على هذه القاعدة -أي قاعدة المشقة تجلب التيسير - جميع رخص الشرع التي شرعها الله تعالى رحمة بعباده وتخفيفاً عن المكلفين لسبب من الأسباب التي تقتضى هذا التخفيف ؛ لأن العسر والحرَج منتفیان شرعاً"^(٦).

(١) يراجع: الأشباه والنظائر للسيوطي ص ٧٧، والأشباه والنظائر لابن نجيم ص ٧٥، و القواعد والأصول الجامعة للسعدى ص ١٨، والوجيز في القواعد أ.د/ عبدالكريم زيدان ص ٥٥.

(٢) يراجع تعليقات الشيخ الخضر حسين على الموافقات ٢١٨/١ هامش (١).

(٣) الموافقات للإمام الشاطبي ٣١٤/١.

(٤) تبتد الرحمن بن أبي بكر بن محمد الخضيرى السيوطي، جلال الدين، حافظ، محدث فقيه، مؤرخ، أديب، له نحو ستمائة مصنف، توفي سنة ٩١١ هـ. (يراجع: شذرات الذهب ٥١/٨، والضوء اللامع ٦٥/٤، وأصول الفقه تاريخه ورجاله ص ٤٨٤).

(٥) الأشباه والنظائر للسيوطي ص ٧٧، ويراجع: القواعد للحصنى ٣١٠/١.

(٦) القواعد الفقهية المستخرجة من كتاب إعلام الموقعين ص ٣٠٣.

وإنما كانت هذه الأمور ترجع إلى المشقة، لأن كل واحد منها يترتب على وجوده مشقة، فمثلاً: الضرورة يترتب على وجودها مشقة؛ لأن المضطر إلى أكل الميتة إذا لم يعمل بالرخصة يقع في مشقة فادحة قد تؤدي بحياته^(١).

هذا، وإن المشقة تترتب على أسباب وبواعث متعددة تتفاوت قوة وضعفها، فمنها ما يبلغ مبلغ الضرورة أو الحاجة، ومنها ما يكون دون ذلك مرتبة^(٢).

وبعض هذه الأسباب اختلفت الأنظار في إيجاد ضابط لها على ما سنرى - إن شاء الله تعالى -.

وما أنذا ألقى الضوء على هذه الأسباب، وما تضمنته من ضوابط، ثم أردفها بيان شامل وعام للضوابط التي ذكرها علماؤنا الأجلاء.

لهذا جعلت هذا الباب مشتملاً على فصلين:-

الفصل الأول: أسباب الترخيص.

الفصل الثاني: ضوابطه، والله وحده - الموفق.

(١) يراجع: العزيمة والرخصة وما يتعلق بهما من أحكام ص ٢٠٦.

(٢) يراجع: رفع الحرج في الشريعة الإسلامية أ.د/ يعقوب الباحسين ص ١٩٤.

الفصل الأول

أسباب الترخيص

أسباب الترخيص قد ترجع إلى ظروف المكلف، وما يطرأ عليه، وهذه تتفاوت قوة وضعفاً، كما تتفاوت بحسب الأحوال والأزمان والأشخاص، ولهذا يصعب ضبطها.

لأجل ذلك أقام الشارع الحكيم أسباباً للترخيص، ضبطها وأناط الحكم بها، وتتمثل هذه الأسباب في السفر، والمرض، والإكراه وغيرها، كما سيأتي بيانه إن شاء الله تعالى.

لهذا جعلت هذا الفصل مشتملاً على عشرة مباحث:

المبحث الأول

المشقة

وفيه ثلاثة مطالب:-

المطلب الأول

تعريفها لغة واصطلاحاً

أولاً: تعريفها في اللغة:

المشقة: مصدر شق من باب رد، والاسم الشق (بالكسر) وهو نصف الشيء، وكأنه يذهب نصف قوته لما يناله من الجهد، ومنه قوله تعالى: ﴿إِلَّا

بشقّ النَّفْسِ^(١)

وأصل الشقّ -بالفتح- الفصل في الشيء، ومنه الشق في الجبل.

هذا هو أصل استعمال اللفظ في المُحَسَّات.

ويستعمل أيضاً في المعنويات، فيقال: شق عليه الأمر: صعب. وهم بشق العيش، إذا كانوا في جهد.

وبالفتح، إذا كانوا في موضع حرج ضيق كالشق في الجبل.

ومنه الحديث: "لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك مع كل صلاة"^(٢).

والمعنى: لولا أن أثقل على أمتي من المشقة وهي الشدة^(٣).

ويجمع معنى اللفظ "شق بالفتح وبالكسر" حديث أم زرع: "... وجدني في أهل غنّيمة بشق^(٤)....". قال ابن الأثير^(٥): يروى بالكسر والفتح، فالكسر من المشقة، يقال: هم بشق من العيش إذا كانوا في جهد. وأما الفتح فهو من الشق: الفصل في الشيء، كأنها أرادت أنهم في موضع

(١) من سورة النحل من الآية (٧).

(٢) أخرجه البخاري كتاب الجمعة باب السواك يوم الجمعة رقم ٨٨٧ ص ١٦٧-١٦٨، ومسلم كتاب الطهارة باب السواك رقم ٢٥٢ ص ٧٤.

(٣) تراجع: النهاية في غريب الحديث لابن الأثير ٤٣٩/٢ مادة شقق.

(٤) أخرجه مسلم كتاب فضائل الصحابة باب ذكر حديث أم زرع رقم ٢٤٤٨ ص ٦٢٧.

(٥) المبارك بر محمد بن محمد بن عبدالكريم الجزري يكنى أبا السعادات ويلقب مجدالدين ويعرف بابن الأثير، كان فقيهاً محدثاً، وعالماً فاضلاً وكان شافعي المذهب، له مؤلفات مفيدة توفي سنة ٦٠٦ (تراجع: شذرات الذهب ٢٢/٥، ووفيات الأعيان ٢٨٩/٣-٢٨٩).

حرج ضيق كالشق في الجبل^(١).

والحاصل أن المشقة تطلق في أصل اللغة على الجهد والعناء والشدة^(٢).

ثانياً: تعريف المشقة في الاصطلاح:

يمكن تفسير المشقة من معنى القاعدة الفقهية الكلية التي هي من كبريات القواعد المقررة لدى المذاهب الإسلامية كافة، وهي: " المشقة تجلب التيسير " بمعنى: أن الصعوبة تصير سبباً للتسهيل ويلزم التوسع في وقت الضيق، فإذا صار المكلف، أو وجد نفسه في حالة يتحمل فيها عنتاً وعناء وصعوبة غير معتادة، إذا قام بما هو مكلف به شرعاً فإن تلك الحالة تصير سبباً شرعياً لتسهيل التكليف عليه، على نحو لا يجد في القيام به العناء والصعوبة كالمريض لا يستطيع الصلاة قائماً فيصير مرضه سبباً شرعياً للتخفيف عنه بعدم تكليفه بالصلاة قائماً، بل بالإذن له، والسماح له بأداء الصلاة قاعداً، واعتبار صلاته هذه صحيحة مجزية كصلاته قائماً حال صحته^(٣).

فقد أخرج البخاري في صحيحه - من حديث عمران بن حصين (رضي الله عنه) قال: كانت بي بواسير، فسألت النبي (ﷺ) عن الصلاة، فقال: صل قائماً، فإن لم تستطع فقاعداً، فإن لم تستطع فعلى جنب^(٤).

(١) النهاية لابن الأثير ٤٣٩/٢.

(٢) يراجع: رفع الحرج في الشريعة الإسلامية أ.د/ يعقوب الباحسين ص ٤٢٣.

(٣) الوجيز في شرح القواعد الفقهية في الشريعة الإسلامية لزيدان ص ٥٣، يراجع: درر

الحكام ص ٣٥، وشرح المجلة لسليم رستم ص ٢٧.

(٤) صحيح البخاري كتاب تقصير الصلاة باب إذا لم يطق قاعداً صلى على جنب رقم ١١١٧

وفى رواية: " فإن لم تستطع فمستلقياً، لا يكلف الله نفساً إلا وسعها" (١).

وأخرج الدراقطنى من حديث على بن أبى طالب (رضي الله عنه) عن النبى (ﷺ) يصلى المريض قائماً إن استطاع فإن لم يستطع صلى قاعداً، فإن لم يستطع أن يسجد أوماً، وجعل سجوده أخفض من ركوعه، فإن لم يستطع أن يصلى قاعداً صلى على جنبه الأيمن مستقبلاً القبلة، فإن لم يستطع أن يصلى على جنبه الأيمن صلى مستلقياً ورجلاه مما يلي القبلة" (٢).

هذا، والمراد بالمشقة الجالبة للتيسير والترخص المشقة التى تتفك عنها التكاليف الشرعية، أما المشقة التى لا تتفك عنها التكاليف الشرعية كمشقة الجهاد، وألم الحدود ورجم الزناه، وقتل البغاة والمفسدين والجناة فلا أثر لها فى جلب تيسير ولا تخفيف (٣).

(١) يراجع: منقلى الأخبار من أحاديث سيد الأخبار بشرح نيل الأوطار كتاب: صلاة المريض

٢٥٠/٣، ونصب الراية كتاب الصلاة باب صلاة المريض حـ ٢ ص ١٧٨.

(٢) سنن الدراقطنى باب صلاة: المريض حـ ٢ ص ٤٢-٤٣ وهو حديث ضعيف لكن له شواهد.

يراجع: التعليق المغنى على الدراقطنى ٤٢/٢-٤٣.

(٣) شرح القواعد الفقهية تأليف الشيخ/ أحمد بن الشيخ محمد الزرقا ص ١٥٧.

المطلب الثاني

أنواع المشقة

إن العمل الشاق هو الذي فيه صعوبة وشدة ونقل وعناء عند القيام به، والشارع الحكيم لم يتعبنا بما يشق أو يعنت، بل شرع من الأحكام الأصلية - الرخص ما يتناسب مع أحوال المكلفين^(١).

ويعتبر تحديد المشقة وضبطها أمراً بالغ الأهمية ؛ وذلك لما يبتنى عليها من الرخص والتخفيفات، ويتوقف عليها من الفتاوى والأحكام^(٢).

لأجل ذلك فإنه لا بد من التمييز بين نوعين من المشاق: مشقة معتادة مألوفة، ومشقة غير معتادة.

النوع الأول: المشقة المعتادة:

معلوم بداهة أن كل عمل طلبه الشارع لا يخلو من كلفة ولذلك سمي حكماً تكليفاً؛ إذ فيه نوع مشقة.

فمثلاً: الغسل في البرد، والصوم في الصيف، والاجتهاد في طلب العلم والرحلة بسببه، والجهد في سبيل الله تعالى، كل ذلك فيه قدر من المشقة، لكن هذا القدر ليس مانعاً من التكليف.

فالكلفة والمشقة التي في المطلوبات الشرعية في الأحوال والظروف العادية هي كلفة معتادة لا يمتنع التكليف معها، وهي داخلة في حدود

(١) تراجع: رفع الحرج في الشريعة الإسلامية د/ صالح بن عبدالله بن حميد ص ٣٠.

(٢) تراجع رفع الحرج في الشريعة الإسلامية للباحثين ص ٤٢.

الاستطاعة والوسع المذكور في قوله ﷺ: ﴿ فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ ﴾ ^(١)، وقوله عز اسمه: ﴿ لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ﴾ ^(٢).

بل إن الأعمال الدنيوية المجردة - بما فيها من كسب المعاش - فيها كلفة، بل كلف لا تخفى، لكنها لا تخرج بأى حال عن حدود المعتاد، ولا يتقاعس الناس من أجلها عن العمل.

وكذلك من المشاق غير المعتادة-أيضاً- مشقة إقامة الحدود على الجناة، لا سيما في حق الآباء والأمهات، والبنين والبنات ^(٣)، ولذلك أمر الله بإقامة الحدود كاملة غير منقوصة، دون رحمة أو شفقة، ودون تخفيف من العقاب، أو إنقاص من الحد، فإن الجرائم أخطر وأعظم من أن تستدر العطف، أو تدفع إلى العفو ^(٤).

قال الله تعالى بعد الأمر بإقامة حد الزنا: ﴿ وَلَا تَأْخُذْكُمْ بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ﴾ ^(٥).

غير أن الذى يقال فى هذه المشاق المعتادة أنها لا تجرى على وزان واحد فتخضع لنوع العمل وحال المكلف، والظروف المكانية والزمانية.

فمثلاً: فى مجال العبادات: ليست المشقة فى صلاة الفجر كالمشقة فى

(١) من سورة التغابن من الآية (١٦).

(٢) من سورة البقرة من الآية (٢٨٦).

(٣) يراجع: قواعد الأحكام فى مصالح الأنام ٩/٢، والموافقات ٢١٨/١-٢١٩، ورفع الحرج

د/ صالح بن عبدالله ص ٣٠-٣٣، والرخصر الشرعية للصلاوى ص ١٧١-١٧٣.

(٤) يراجع: روائع البيان للصابونى ٨/٢.

(٥) من سورة النور من الآية (٢).

صلاة الظهر، ولا المشقة في الصلاة كالمشقة في الصيام. ولا المشقة في الصيام كالمشقة في الحج، ولا المشقة في ذلك كله كالمشقة في الجهاد. وهكذا جميع أعمال التكليف.

ذلك أن كل عمل في نفسه له مشقة معتادة فيه توازي مشقة مثله من الأعمال العادية، فلم تخرج عن المعتاد في الجملة.

وإذا تتفاوت الأعمال فيها بينها في ذاتها كذلك يأتي الاختلاف بسبب اختلاف الظروف الزمانية والمكانية، فليس إسباغ الوضوء في زمن الشتاء كإسباغه في الزمن المعتدل، ولا القيام إلى الصلاة في قصر الليل، أو في شدة البرد مثله حين طوله واعتداله^(١).

وكل ذلك لا يغير من كونها مشقة معتادة ؛ وذلك لأن هذه المشقة يتحملها الإنسان دون أن يلحقه ضرر معتبر شرعاً.

ويمكن القول: بأن كل مشقة تلازم الشعائر ملازمة النعت لمنعوتها، والصفة لموصوفه؛ فهي في حكم المشقة المعتادة، ولا يلتفت إليها في التخفيف، إذ هي جزء من الشعيرة أو العبادة، ولو استجاب الشرع لإزالة هذا النوع من المشقة لا نهدم التكليف من أساسه، ولا يبقى بعد ذلك إلا اتباع الهوى - عياداً بالله من ذلك.

فهل يتصور أن يصوم مكلف يوماً، أو يجاهد عدواً دون أن يحس بالمشقة التي تقترن بالصوم والجهاد عادة ؟ كلا وألف كلا.

(١) يراجع: الموافقات ١٠٥/٢ - ١٠٦.

إذن فهذه لا تقتضى تخفيفاً، ولا تنتج رخصة^(١).

جاء في كتاب قواعد الأحكام لسلطان العلماء العز بن عبد السلام^(٢):

"فهذه المشاق كلها لا أثر لها في إسقاط العبادات والطاعات، ولا في تخفيفها، لأنها لو أثرت لفاتت مصالح العبادات والطاعات في جميع الأوقات، أو في غالب الأوقات، ولفات ما رتب عليها من المثوبات الباقيات مادامت الأرض والسموات"^(٣).

ولله در ابن القيم^(٤)، إذ يقول: "إن كانت المشقة مشقة تعب فمصالح الدنيا والآخرة كلها منوطة بالتعب، ولا راحة لمن لا تعب له، بل على قدر التعب تكون الراحة"^(٥).

النوع الثانى: المشقة غير المعتادة:

هى: المشقة الزائدة عن الطاقة، التى لا يستطيع أن يتحملها الإنسان - هذا

(١) يراجع: نظرية الضرورة حدودها وضوابطها لجميل محمد مبارك ص ٥٠ نقلاً عن الرخص الشرعية للصلاحي ص ١٧٢.

(٢) عبدالعزيز بن عبد السلام بن أبى القاسم السلمى الدمشقى، فقيه شافعى بلغ رتبة الاجتهاد، له مصنفات مفيدة. توفى سنة ٦٦٠ هـ (يراجع: طبقات السبكي ٨٠/٥ - ١٠٧، والفتح المبين ٧٦/٢ - ٧٧، وأصول الفقه تاريخه ورجاله ص ٢٧٦ - ٢٧٧).

(٣) قواعد الأحكام فى مصالح الأنام ح ٢ ص ٩ - ١٠.

(٤) محمد بن أبى بكر بن أيوب بن سعد الدمشقى، أبو عبدالله، أحد كبار العلماء فقهاً وأصولاً وحديثاً، وبالجملة فقد كان واسع المعرفة، عالماً بالخلاف، ومذاهب السلف الصالح، له مصنفات مفيدة. توفى سنة ٧٥١ هـ. (يراجع: شذرات الذهب ١٦٨/٦، والفتح المبين ١٦٨/٢ - ١٦٩، وأصول الفقه تاريخه ورجاله ص ٣٧٢).

(٥) إعلام الموقعين عن رب العالمين لابن القيم ١١٢/٢.

المخلوق المكلف- في الأحوال العادية.

فإنها تُفَسِّد على الناس أعمالهم، ونظام حياتهم ومعاملاتهم وتعوقهم عن القيام بأعباء الحياة ومنافعها، فَتُحْدِث فيها الخلل ولأجل ذلك شرعت التخفيفات والتيسيرات إزاء هذه المشقات^(١).

وعليه فعلامة هذه المشقة أن يُؤَدَّى تَوَامُ العمل إلى الانقطاع عنه، أو عن بعضه وإلى وقوع خلل في صاحبه: في نفسه أو ماله أو حال من أحواله.

وهذا قد رفعه الشارع الحكيم عن المكلف، فقد أخرج البخاري في صحيحه من حديث عائشة (رضي الله عنها): "... عليكم ما تطيقون من الأعمال، فإن الله لا يمل حتى تملوا..."^(٢).

وأخرج البيهقي من حديث جابر بن عبد الله عن النبي (ﷺ) أنه قال: "إن هذا الدين متين فأوغل فيه برفق، ولا تَبْغِضْ إلى نفسك عبادة الله، فإن المنبت لا أرضاً قطع، ولا ظهراً أبقى"^(٣).

(١) يراجع: التحرير في قاعدة المشقة تجلب التيسير للزبياري ص ٥١-٥٢، والرخص الشرعية للصلابي ص ١٧٤-١٧٥ والمواقفات ٩١/٢.

(٢) صحيح البخاري كتاب التهجد باب ما يكره من التشديد في العبادة رقم ١١٥١ ص ٢١٥.

(٣) أي لا تحمل على نفسك فيكون مثالك من أغذى السير فبقى منقطعاً به لم يقض سفره وأهلك راحلته. (هامش سنن البيهقي ٢٨/٣) والحديث في السنن الكبرى للبيهقي كتاب الصلاة باب القصد في العبادة والجهد في المداومة - ٣ ص ٢٧-٢٨ رقم ٤٧٤٣، وإسناده حسن كما في صحيح الجامع - ١ ص ٤٤٧ رقم ٢٢٤٦، ولفظه كما عند أحمد في مسنده - ١١ ص ٧٨ رقم ١٢٩٨٦ "إن هذا الدين متين فأوغلوا فيه برفق". (ويراجع: الجامع الصغير للسيوطي ١/١٠٠، ومسند الشهاب للقضاي ١٨٤/٢).

وها هو الصحابي الجليل عبدالله بن عمرو بن العاص (رضي الله عنهما) كان يقوم الليل ويصوم النهار، فأنكر عليه (ﷺ) قائلاً له: " يا عبدالله لا تكن مثل فلان كان يقوم الليل فترك قيام الليل" (١).

وفي رواية أخرى قال له مبيناً ضرر ذلك عليه: " فإنك إن فعلت ذلك هجمت (٢) عينك، ونفثت (٣) نفسك، وإن لنفسك عليك حقاً ولأهلك عليك حقاً، فصم وأفطر، وقم ونم" (٤).

بل إن النبي (ﷺ) بين أن الذي يأخذ في عمل، مشقة غير مألوفة، أو غير معتادة، راغب عن سنته (صلوات الله وسلامه عليه) فقد جاء ثلاثة رهط إلى بيوت أزواج النبي (ﷺ) يسألون عن عبادة النبي (ﷺ) فلما أخبروا كأنهم تقالوها، فقالوا وأين نحن من النبي (ﷺ) وقد غفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر، قال أحدهم: أما أنا فإني أصلي الليل أبداً، وقال آخر: أنا أصوم الدهر ولا أفطر، وقال آخر: أنا اعتزل النساء فلا أتزوج أبداً، فجاء رسول الله (ﷺ) فقال: " أنتم الذين قلتم كذا وكذا؟ أما والله إني لأخشاكم لله، وأتقاكم له، لكني أصوم وأفطر، وأصلي وأرقد، وأتزوج النساء، فمن رغب عن سنتي فليس مني" (٥).

هذا، وإن المشقة غير المعتادة لها ثلاث درجات - كما بين ذلك العز بن عبدالسلام في قواعد الأحكام، هي:

(١) أخرجه البخاري كتاب التهجد باب ما يكره من ترك قيام الليل لمن كان يقومه رقم ١١٥٢ ص ٢١٥ رقم ١١٥٣.

(٢) هجمت عينك: أي غارت أو ضعفت لكثرة السهر (فتح الباري ٤٨/٣).

(٣) نفثت نفسك: بكسر الفاء، أي كلت (المرجع السابق ٤٨/٣).

(٤) أخرجه البخاري كتاب التهجد باب (٢٠) ص ٢١٥ رقم ١١٥٣.

(٥) أخرجه البخاري كتاب النكاح باب الترغيب في النكاح رقم ٥٠٦٣ ص ٩٥٥.

الأولى: مشقة عظيمة فادحة: مثل مشقة الخوف على النفس والأطراف ومناقعها، فهذه مشقة توجب التخفيف والترخيص؛ لأن حفظ المهج والأعضاء لإقامة مصالح الدارين أولى من تعريضها للفوات في عبادة أو عبادات، ثم تفوت تلك العبادات أيضاً.

الثانية: مشقة خفيفة: كأدنى وجع في إصبع، أو أدنى صداع، أو سوء مزاج خفيف، فهذا لا التفات إليه، ولا تعريض عليه؛ لأن تحصيل مصالح العبادة أولى من دفع مثل هذه المشقة التي لا يؤبه لها لتفاهتها.

الثالثة: مشاق واقعة بين هاتين المشقتين: وهذه مختلفة في الخفة والشدة، فما دنا منها من المشقة العليا أوجب التخفيف، وما دنا من المشقة الدنيا لم يوجب التخفيف إلا عند أهل الظاهر^(١)، كالحمي الخفيفة، ووجع الضرس اليسير.

وما وقع بين هاتين مختلف فيه، فمنهم من يلحقه بالعليا ومنهم من يلحقه بالدنيا، فكلما قارب العليا كان أولى بالتخفيف وكلما قارب الدنيا كان أبعد عن التخفيف.

وقد تتوسط مشاق بين الرتبين بحيث لا تدنو من إحداها فقد يتوقف فيها، وقد يرجح بعضها بأمر خارج عنها، وذلك كابتلاع غريبة الدقيق في الصوم، وكذا ابتلاع غبار الطريق، فإنه لا أثر له لشدة مشقة التحرز منها، لكن لا يعفى عما عداها مما تخف المشقة في الاحتراز منه، وذلك كما بالغ في المضمضة أثناء الصوم فتسرب الماء إلى حلقه فيفطر

(١) يراجع: المحلى لابن حزم الظاهري ٢٠٣/٦ مسألة ٧٥٢

فى رأى الجمهور^(١).

ومثال المشاق الواقعة بين الرتبين السابقين ابتلاع ماء المضمضة حيث غلبه فدخل فى الجوف، فيه اختلاف^(٢).

هذا، والمقياس فى تحديد الدرجة هو فناعة الإنسان المكلف ذاته، فإن رأى حرجاً واطمأن لذلك قلبه ألحقها بما هو موجب للتخفيف والترخيص، وإلا فتلحقها بالدرجة الثانية، حيث لا يترتب عليها تسهيل وتخفيف^(٣).

قلت: وهذا معنى قول الشاطبى: " إن الرخصة إضافية لا أصلية بمعنى: أن كل أحد فى الأخذ بها فقيه نفسه، ما لم يُحدَّ فيها حد شرعى فيوقف عنده^(٤).

مما تقدم يعلم أن المشقة غير المعتادة خمسة أقسام.

- مشقة فادحة توجب التخفيف والترخص.
- مشقة خفيفة لا أثر لها فى التخفيف والترخص.
- مشقة قريبة من الفادحة تأخذ حكمها.
- مشقة تتوسط بين المشقات الأربع السابقة، ولا تدنوا من الفادحة، ولا من الخفيفة وهذه حكمها أن يكون الترجيح بأمر خارج عنها، فإن عُدَّ المرجح فلا سبيل إلا التوقف^(٥).

(١) يراجع: المغنى لابن قدامة ١٠٨/٣، والفقہ المالکى وأدلته ٨٥/٢، وتبيين المسالك شرح

تدريب السالك إلى أقرب المسالك ١٦٦/٢، ومغنى المحتاج ٤٢٩/١.

(٢) يراجع: قواعد الأحكام فى مصالح الأنام ١١/١٠/٢، ورفع الحرج د/ عدنان محمد جمعة ص ٣٧.

(٣) الرخصة الشرعية فى الأصول والقواعد الفقهية ص ٢٤٧.

(٤) الموافقات للشاطبى ٣١٤/١.

(٥) العزيمة والرخصة وما يتعلق بهما من أحكام ص ٢١١.

المطلب الثالث

ضوابط المشقة

والمراد بهذه المشقة التي نريد أن نقف على ضابط يهتدى به المكلف وبخاصة المفتى والفقهاء، حتى يدرك ما يكون منها جالباً للتخفيف - هي المشقة المتوسطة التي سبق الحديث عنها مع أخذها. فما هو ضابطها؟.

اختلفت أنظار العلماء في ذلك على النحو التالي:

أولاً: يرى سلطان العلماء العز بن عبد السلام أنه لا ضابط إلا بالتقريب، فإن ما لا يُحدّ ضابطه لا يجوز تعطيله، ويجب تقريبه فالأولى في ضابط مشاق العبادات أن تضبط مشقة كل عبادة بأدنى المشاق المعتبرة في تلك العبادة، فإن كانت مثلها أو أزيد ثبتت الرخصة بها، ولن يعلم التماثل إلا بالزيادة ؛ إذ ليس في قدرة البشر الوقوف على تساوى المشاق، فإذا ازادت إحدى المشقتين على الأخرى علمنا أنهما قد استويا^(١).

مثال ذلك: التأذى بالقمل، فإنه مبيح للحلق في حق الناسك عملاً بالحديث الذي أخرجه البخاري بسنده عن كعب بن عجرة (رضي الله عنه) أن رسول الله (ﷺ) رآه وأنه يسقط على وجهه القمل، فقال: "أيوزيك هوأمك" قال نعم، فأمره أن يحلق وهو بالحديبية، ولم يتبين لهم أنهم يحلون بها، وهم على طمع أن يدخلوا مكة فأنزل الله الفدية، فأمره ر. حول الله (ﷺ) أن

(١) قواعد الأحكام للعز بن عبد السلام ١٥/٢.

يطعم فرقاً^(١) بين ستة، أو يُهدى شاة، أو يصوم ثلاثة أيام^(٢).

وإذا كان القمل مبيحاً للحلق في حق الناسك فينبغي أن يعتبر تأذيه بالأمراض بمثل مشقة القمل.

وكذلك ينبغي أن تقرب المشاق المبيحة للتيمم بأدنى مشقة أيسر بمثلها التيمم^(٣).

ولهذا نظائر كثيرة، منها:

- فإير الغرر في المعاملات.
- توقان الجائع إلى الطعام وقد حضرت الصلاة.
- التأذى بالرياح الباردة في الليلة المظلمة، وكذلك التأذى بالمشى في الوحل، بالنسبة للتخلف عن صلاة الجماعة، كما سبق ذكره^(٤).
- غضب الحكام المانع من الإقدام على الحكم.
- فإن المراتب في ذلك كله مختلفة، ولا ضابط لمتوسطاتها إلا بالتقريب^(٥).

وقد نهج القرافي^(٦) نهج شيخه العز بن عبد السلام في ضابط

(١) الفرق: ثلاثة أصع، فيكون لكل مسكين نصف صاع، كما ورد في رواية أخرى أخرجه البخاري كتاب المحصر باب الإطعام في الفدية نصف صاع رقم ١٨١٦ ص ٣٣٠، ويراجع: فتح الباري ٢٢/٤.

(٢) صحيح البخاري كتاب المحصر باب النسك شاة رقم ١٨١٧ ص ٣٣٠.

(٣) قواعد الأحكام في معرفة المنافع ١٦/٢، والفروق للقرافي ١٢٠/١.

(٤) في قسم الرخص المباحة من أقسام الرخص عند الجمهور ص ١٨٤.

(٥) قواعد الأحكام ١٦/٢ ورفع الدر - د/عبدنا محمد جمعة ص ٤٢.

(٦) أحمد بن إدريس بن محمد الرضوي، أبو العباس، مهذب الدين الصنهاجي القرافي من علماء المالكية، فقيه، أصولي، منطقي، له مصنفات تدل على رسوخه في العلم والتحقيق. توفي سنة ٦٨٤ هـ. (يراجع: شجرة النور الزكية ص ١٨٨، والفتح المبين ٨٩/٢ - ٩٠). وأصول الفقه تاريخه ورجاله ص ٢٨٩ - ٢٦٠).

المشقة المتوسطة فقال: " إن ما لم يرد فيه الشرع بتحديد يتعين اتسريبه بقواعد الشرع؛ لأن التقريب خير من التعطيل فيما اعتبره الشرع ففة ول: يجب على الفقيه أن يفحص عن أدنى مشاق تلك العبادة المعينة، فيحققه بنص أو إجماع أو استدلال، ثم ما ورد عليه بعد ذلك من المشاق مثل تلك المشقة، أو أعلى منها جعله مسقطاً، وإن كان أدنى منها لم يجعله مسقطاً.

مثاله: التأذى بالقمل في الحج مبيح للحلق.... (١).

غير أنه تخطى مافى كلام شيخه من أن التماثل لا يعلم إلا بالزيادة... الخ. إذ إن هذا الكلام قد يوهم ظاهره التناقض؛ إذ كيف توصف المشقتان بالتماثل مع زيادة إحداهما على الأخرى (٢)؟.

ثانياً: يرى الشاطبي أن المشقة التي تقتضى التخفيف والترخيص هي المشقة الخارجة عن المعتاد في الأعمال العادية، وإنما تكون المشقة خارجة عن المعتاد في رأى الإمام الشاطبي إذا كان العمل المكلف به يؤدي الدوام عليه إلى الانقطاع عنه، أو عن بعضه، أو إلى وقوع خلل في صاحبه: في نفسه، أو ماله، أو حال من أحواله.

والذى يفهم من قول الشاطبي عن المشقة التي تقتضى التخفيف، أنه يرجع في تعيين الخلل على العبد إلى عرف الناس وعاداتهم.

ومما يؤكد ذلك، قوله في شأن ما يبدو أنه غير معتاد، ولكنه معتاد فى الحقيقة "... فإذا كان كذلك فكثير مما يظهر ببدائى الرأى من المشقة: أنها

(١) الفروق للقرافى ١/١٢٠.

(٢) يراجع: الرخص الشرعية للصلاى ص ١٨١.

خارجة عن المعتاد لا يكون كذلك لمن كان عارفاً بمجاري العادات" (١).

وخلاصة رأى الشاطبي أن المشقات التي تقتضى التخفيف مما لم يرد بشأنها شئ من الشارع هي المشقات التي تكشف العادات والأعراف عن أنها خارجة عن المعتاد، وتلحق خلافاً في العبد، أو ماله، أو حال من أحواله (٢).

وقد استشكل الإمام القرافي حفي فروقه - أن يكون العرف أو العادة ضابطاً للمشقة التي تجلب التخفيف والترخص، فقال عند الكلام عن ضابط المشقة: " فإذا إذا سألنا الفقهاء يقولون ذلك يرجع إلى العرف فيحيلون على غيرهم، ويقولون: لا نجد ذلك، ولم يبق بعد الفقهاء إلا العوام، وهم لا يصح تقليدهم في الدين، ثم إن الفقهاء من جملة أهل العرف، فلو كان في العرف شئ لوجوده معلوماً لهم، أو معروفاً (٣) ".

لكن تعقب الشيخ محمد رشيد رضا (٤) - في تفسيره - كلام القرافي السابق الذكر وذكر أن فيه نظراً ظاهراً، فقال: " فإن العلماء الذين ناطوا بعض المسائل بالعرف إنما وقع ذلك منهم أفاذاً أثناء البحث أو التصنيف، ويجوز أن يجهل كل فرد منهم العرف العام في كثير من المسائل، وما

(١) الموافقات للشاطبي، ١٠٦/٢ ورفع الحرج للباحسين ص ٤٢٩.

(٢) المرجع السابق الأخير ص ٤٢٩.

(٣) الفروق للقرافي ١١٩/١ - ١٢٠.

(٤) السيح محمد رشيد رضا ولد في طرابلس عام ١٢٨٢ هـ يعد من أبرز تلاميذ الإمام محمد عبده من أهم كتبه: تفسير المنار المسمى تفسير القرآن الحكيم توفي

سنة ١٣٤٥ هـ.

يراجع: معجم المؤلفين لكحاله ح ٣ ص ٢٩٣ ط/ مؤسسة الرسالة.

اجتمع علماء عصر أو قطر للبحث عن عرف الناس في أمر ومحاولة ضبطه وتحديده ثم عجزوا عن معرفته، وأحالوا في ذلك على العامة، إن من العلماء الفقير البائس، والضعيف المنة^(١)، والغنى المتبرف، والقوى الجلد وغير ذلك، فيشق على بعضهم ما لا يشق على الجمهور، ويسهل على بعضهم ما لا يسهل على الجمهور، فالرجوع إلى العرف فيما يشق على الناس، وما لا يشق عليهم ضروري لا بد منه، وهو لا يعرف إلا بمعاشرة الناس، وتعرف شئونهم وأحوالهم^(٢).

قلت: بهذا يعرف أن ما ذهب إليه الشاطبي هو الأقرب إلى الاعتبار، والله تعالى أعلم بالصواب.

هذا بالنسبة لضابط المشقة في العبادات.

أما ضابط المشقة المعتبرة في المعاملات فيختلف عن الذي قيل في العبادات؛ لأن العبادة فيها مصلحة الدارين، فلا يجوز تفويتها بمسمى المشقة مع إمكانية احتمالها^(٣).

يقول العز بن عبد السلام في قواعده: " لا يجوز تفويت مصالح العبادات مع عظمها وشرفها بمثل هذه المشاق مع خفتها وسهولة تحملها، بل تحمّل هذه المشاق لا وزن له في تحصيل مصالح العبادات، لأن مصالح العبادات باقية أبد الأبد، ودهر الدهرين، مع ما يبتنى عليها من

(١) المنّة: بالضم: القوة والجلد. (يراجع: مختار الصحاح مادة مسنن ص ٦٦١، والمصباح

المنير (منن) ص ٢٩٩، والمعجم الوجيز (من) ص ٥٩٢، وتفسير المنار ٦/٢٢٤.

(٢) تفسير القرآن الحكيم للشيخ محمد رشيد رضا والمسمى بـ "تفسير المنار" ٦/٢٢٤.

(٣) يراجع: التحرير في قاعدة المشقة تجلب التيسير ص ٦٣.

رضا رب العالمين؛ ولذلك كان اجتناب الترخص في معظم هذه المشاق أولى؛ لأن تحمل المشاق فيها أعظم أجراً من تعاطيه بغير مشقة، لما ذكرناه من تحمل المشاق لأجل الله^(١).

ولذلك كان أفضل الأعمال أحزمها^(٢)، أى أشقها، فمن كثرت مشقته قل حظ النفس فيه فكثر الإخلاص، وبالعكس والثواب في الحقيقة مرتب على الإخلاص لا على المشقة^(٣).

وأما المعاملات فتحصل مصالحها التي بُذِلَت الأَعْوَاضُ فيها بمسمى حقائق الشرع والشروط، وإن التزم غير ذلك يؤدي إلى كثرة الخصام، ونشر الفساد، وإظهار العناد.

فإذا استأجر إنسان عاملاً على اشتراط أنه كاتب، أو مهندس أو خياط فإنه يكفي لتحقيق هذا الشرط وجود أقل مسمى الكتابة أو الهندسة أو الخياطة، ولا يتوقف ذلك على المهارة.

فالمعاملات يُحْمَلُ فيها على أدنى المشقة حتى تحصل مقاصدها

(١) قواعد الأحكام في مصالح الأنام ١٧/٢.

(٢) روى البعض ذلك حديثاً عن ابن عباس مرفوعاً، سئل رسول الله (ﷺ) أى الأعمال أفضل؟ قال: أحزمها قال الحافظ المزي: هو من غرائب الأحاديث ولم يرد في شيء من الكتب الستة "

(تراجع: تمييز الطيب من الخبيث فيما يدور على ألسنة الناس من الحديث لابن السديع ص ٥٢ رقم ١٧١، والنهاية لابن الأثير ج ١ ص ٤٢٢ مادة حمز.

(٣) القواعد لأبي عبدالله المقرئ ج ٢ ص ٤١١.

ومصالحها، فإن الحمل على الأعلى يؤدي في السلم^(١) مثلاً- إلى عزة الوجود، وهي مبطلّة للسلم.

والحمل في الصفات المشروطة في البيوع على الأعلى يؤدي إلى كثرة التنازع والاختلاف والشقاق، والحمل على الوسط لا ضابط له، ولا يمكن الاطلاع عليه؛ فلم يبق إلا الحمل على الأدنى فيها^(٢)، والله تعالى أعلم.

هذا، وصفوة القول فيما تقدم: أن المشقة التي لم يرد بشأنها دليل أو ضابط من الشارح إما أن تكون في العبادات، أو في المعاملات، فإن كانت في العبادات فالشأن فيها: أنها إن كانت لا تنفك عنها العبادات غالباً فلا أثر لها في التخفيف؛ كما سبق ذكره في النوع الأول من أنواع المشقة. لأنه رب حكم شرعي ترتبط مصلحته بالمشقة التي فيها، كالقصاص والحدود.

وإن كانت المشقة منفكة عن العبادة، أو مما يتعلق بالمعاملات فإنه يتبع في شأنها العرف ومعتاد الناس، ما لم تخرج عن إطار الشرع، لصلاحية العرف في الكشف عن أمثال هذه الأمور.

وإذا لم يكن هناك عرف محدد يتبع فيها منهج العز بن عبدالسلام

(١) فلو أسلم في شيء ووصفه بصفات لكل واحدة منهن رتب عالية، ورتب دانية ورتب متوسطة، فإنه يحمل على أدناها؛ إذ لا ضابط لما زاد عليها (قواعد الأحكام في مصالح الأنام ج ٢ ص ١٦-١٧).

(٢) المرجع السابق ١٧/٢، والتحرير في قاعدة المشقة تجلب التيسر ص ٦٤-٦٥.

الذى تقدم ذكره، فإن ذلك أقرب إلى تحقيق المصالح الشرعية^(١).

ويحسن -هنا- ذكر مقالة الشيخ/ محمد رشيد رضا (رحمه الله) التى جاءت تعقيباً على ما ذكره القرافى فى شأن التقريب: " وما ذكره القرافى من التقريب محله ما لا نص فيه ولا عرف مما يقع للأفراد فيستفتون فيه، وأما نوْطُ كُلِّ ما لا نص فيه بآراء الفقهاء فهو الذى أوقع المسلمين فى أشد الحرج والعسر من أمر دينهم حتى صاروا يتسللون منه لوأذا، ويفرون من حظيرته زرافات وأفذاذا، واستبدل حكمهم بشرعه قوانين الأجانب، وجعلوا لأنفسهم حق التشريع العام والنسخ ما شاءوا من الحدود والأحكام"^(٢).

(١) رفع الحرج فى الشريعة الإسلامية للأستاذ الدكتور/ يعقوب عبدالوهاب الباحسين ص ٤٣٢.

(٢) تفسير المنار للشيخ / محمد رشيد رضا ج ٦ ص ٢٢٤.

المبحث الثاني

الضرورة

الضرورة سبب ظاهر وقوى من أسباب التخفيف والترخص، وكل الناس يعقلون ذلك، ويتشبثون به، ويرددون ليل نهار، صباح مساء "الضرورات تبيح المحظورات" و "للضرورة أحكام".

غير أن كثيراً لا يكون محققاً في تطبيق هذه القاعدة الصحيحة فقهاً على ما يدعى، حيث تجد الواحد منهم يريد أن يترخص لنفسه لغرض التخفيف، والتهرب من التكاليف.

هؤلاء بلا شك لا يعرفون معنى الضرورة، ولا يقفون على ضوابطها، فحق على كل مكلف أن يفقه معناها، وأن يعرف ضوابطها، حتى يكون ترخصه بناء عليها صحيحاً شرعاً، بحيث لا يفعل شيئاً مرخصاً فيه إلا بعد التأكد التام من أنه مضطر إليه.

لذا فقد وجب على أن أسطر -هنا- سطوراً في معناها، ثم أردفها ببيان ضوابطها، وذلك في إيجاز غير مخل بتوفيق الله تعالى.

ومن هنا فإن هذا المبحث يقع في مطلبين:

المطلب الأول

معنى الضرورة لغة واصطلاحاً

أولاً: تعرف الضرورة في اللغة بما يلي:

الضرورة: مصدر ضر يضر، من باب قتل، يقال: ضر ضرراً وضرورة وضروراء وضرارواء، فالضرورة هي الضرر.

والضرورة: اسم من الاضطرار، والضرورة: الحاجة والشدة لا مدفع لها.

والضروري: كل ما تمس إليه الحاجة. والضرر: سوء الحال.

ورجل ذو ضرورة أى ذو حاجة، وقد اضطر إلى الشئ: لجأ إليه.

يقال: ضره إلى كذا واضطره بمعنى ألجأه، وليس منه بد^(١).

قال صاحب التعريفات^(٢): الضرورة مشتقة من الضرر وهو النازل مما لا مدفع له^(٣).

وصفوة القول: أن الضرورة تدل على المبالغة في الضرر، أو بلوغ أقصى

(١) إراجع: مختار الصحاح مادة ضرر ص ٤٠٣، والمصباح المنير ص ١٨٦، والمعجم

الوجيز مادة ضر ص ٣٧٩، ومعجم مفردات ألفاظ القرآن الكريم مادة ضر ص ٣٢٩،

ومجمع البيان الحديث لسميح الزين ص ٥١٩.

(٢) الإمام على بن محمد بن على المعروف بالشريف الجرجاني، فيلسوف من كبار العلماء بالعربية، له مؤلفات في النحو والصرف والمنطق والأصول. توفي سنة ٨١٦ هـ —

(إراجع: الضوء اللامع ٣٢٨/٥، والأعلام للزركلى ١٩٥/٥).

(٣) التعريفات للجرجاني ص ١٢٠، ونقله عنه شهاب الدين الأبدى المتوفى سنة ٨٦٠ هـ في

كتابه "بيان كشف الألفاظ ص ١٠ رقم ٢٩ وإراجع أيضاً: التعريفات الفقهية للبركتى

الغاية في الضرر، وأن صاحبها أحق به الخطر مما يجعله مجبراً على فعل ما يدفع عنه هذا الخطر^(١).

ثانياً: تعريف الضرورة اصطلاحاً:

لقد فسر علماؤنا الأجلاء، وفقهاؤنا الفضلاء، الضرورة بتفسيرات تضبط معناها، وهذه التفسيرات تكاد تكون متقاربة وهي في كل ذلك لا تخرج عن معناها اللغوي.

ودونك جملة من هذه التعريفات:

١- خوف تلف النفس أو العضو إن امتنع عن تناول. وهذا يمثل وجهة نظر الحنفية^(٢).

٢- الخوف على النفس من الهلاك قطعاً أو ظناً، فلا يشترط أن يصبر حتى يُشرف على الموت، وإنما يكفي حصول الخوف من الهلاك ولو ظناً. وهذا يمثل وجهة نظر المالكية^(٣).

٣- بلوغه حداً إن لم يتناول الممنوع هلك أو قارب، كالمضطر للأكل واللبس بحيث لو بقى جائعاً أو عرياناً لمات، أو تلف منه عضو، وهذا

(١) يراجع: الرخص الشرعية للصلاحي ص ١١٥، ونظرية الضرورة أ.د/ يوسف قاسم ص ٧٥.

(٢) يراجع: أحكام القرآن للجصاص ١/١٥٧، وكشف الأسرار للبخاري ٤/٣٩٨.

(٣) يراجع: الشرح الكبير للدردير ٢/١١٥، وتبيين المسالك ٢/٣٦٩، والفقهاء المالكي وأدلتهم ص ٨٧.

يُمثل وجهة نظر الشافعية^(١).

٤- الضرورة المبيحة هي التي يُخاف التلف بها إن ترك الأكل، وهو يمثل مذهب الحنابلة^(٢).

قال الإمام أحمد (رحمه الله تعالى) إذا كان يخشى على نفسه سواء كان من جوع، أو يخاف إن ترك الأكل عجز عن المشي؛ وانقطع عن الرفقة فهلك، أو يعجز عن الركوب فيهلك، ولا يتقيد ذلك بزمن محصور^(٣).

ويلاحظ على هذه التعريفات ما يلي:-

(أ) إن هذه التعريفات قاصرة عن شمول معنى الضرورة لكل ما تصدق عليه، لكن مع التفاوت، نرى أن: تعريف الحنفية والشافعية والحنابلة لا يصدق إلا على حالة واحدة وهي من يضطر إلى تناول شيء محرم ليحفظ به نفسه من الهلاك الذي قد ينشأ عن جوع مهلك، أو ظمإ متلف، أو مرض قاتل.

وأما بقية حالات الضرورة، مثل: حالات الضرورة القائمة بالغير، وحالات الضرورة التي تستدعي التدخل لإنقاذ الأموال من التلف، وحالة الدفاع الشرعي، والإكراه، فكل هذا من تطبيقات الضرورة بمعناها الواسع، وهي غير داخلة تحت التعريفات الثلاثة السابقة.

(١) يراجع: المنثور في القواعد للزركشي ٦٩/٢، والأشباه والنظائر للسيوطي ص ٨٥.

ومغنى المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج ٣٠٦/٤.

(٢) يراجع: المغنى لابن قدامة ح ٥ ص ٥٩٥ وما بعدها والعدة للمقدسي ص ٥٠٣.

(٣) المرجعين السابقين.

ويبقى تعريف المالكية صادقاً على معظم هذه الحالات فهو جامع لكل حالات الضرورة القائمة بالنفس، إذ يشمل حالة الضرورة القائمة بنفس الفاعل، وحالة الضرورة القائمة بنفس الغير، كما يصدق على حالة دفع الصائل، وحالة الإكراه.

لكنه لا يصدق على حالة الضرورة المتعلقة بالأموال، وهذا لا يعتبر مأخذاً يوجه إليه؛ ذلك أن الذين قالوا به إنما ساقوه وهم بصدد حالات الضرورة التي تبيح للشخص أن يتناول المطعم والمشروب المحرم، فلم يجدوا مجالاً للكلام عن الأموال^(١).

التعريف المختار:

التعريف الجامع الشامل لكل أنواع الضرورة: ضرورة الغذاء والدواء، والانتفاع بمال الغير، والمحافظة على مبدأ التوازن العقدي في العقود، والقيام بالفعل تحت تأثير الرهبة، أو الإكراه والدفاع عن النفس أو المال ونحوهما، وترك الواجبات الشرعية المفروضة.

هو ما ذكره بعض العلماء المعاصرين من أن الضرورة هي: أن تطرأ على الإنسان حالة من الخطر أو المشقة الشديدة بحيث يخاف حدوث ضرر، أو أذى بالنفس، أو بالعضو، أو بالعرض، أو بالعقل، أو بالمال وتوابعها، إن لم يرتكب الممنوع منه شرعاً، دفعاً للضرر عنه في غالب ظنه، ضمن قيود الشرع^(٢).

أو يقال في تعريفها: " أن يبلغ الإنسان حدّاً يخاف فيه الهلاك أو

(١) تراجع: نظرية الضرورة في الفقه الجنائي الإسلامي والقانون الجنائي الوضعي للأستاذ الدكتور/ يوسف قاسم ص ٧٩-٨٠.

(٢) تراجع: نظرية الضرورة الشرعية للأستاذ الدكتور/ وهبه الزحيلي ص ٦٤، ومعجم مصطلحات أصول الفقه لعلاء الدين بن نجم ص ٧١.

الضرر الشديد على واحدة من الضروريات الخمس -يقيناً أو ظناً راجحاً-
إن لم يرتكب المحذور ليدفع هذا الهلاك أو الضرر الشديد عن نفسه^(١).

والضرورة بهذا المعنى تشمل الحاجة، ولذا نراهم يعبرون عن
المضطر بالمحتاج وعن المحتاج بالمضطر^(٢)؛ ولذا قال ابن العربي^(٣):
"أملجاً مضطر حقيقة، والمحتاج مضطر مجازاً"^(٤).

أقول: يمكن التعبير بتعريف مختصر للضرورة اختاره بعض المعاصرين
وهو أن تعرف الضرورة بأنها: "خوف الهلاك على النفس أو المال"^(٥).
والله تعالى أعلم بالصواب.

(١) راجع نظرية الضرورة الشرعية لجميل مبارك ص ٢٧ نقلاً عن الرخص الشرعية
للصلاحي ص ١٢٠.

(٢) المرجع الأخير السابق ص ١٢٠.

(٣) القاضي محمد بن عبدالله بن محمد المعافري الإشبيلي المالكي أبوبكر بن العربي، من
حفاظ الحديث بلغ رتبة الاجتهاد في علوم الدين، وصنف كتباً في الحديث والفقه
والأصول والتفسير والأدب والتاريخ. توفي سنة ٥٤٣ هـ.

(يراجع: وفيات الأعيان ١/٤٨٩، والفتح المبين ٢/٢٨-٣٠، والأعلام للزركلي
١٠٦/٧، وأصول الفقه تاريخه ورجاله ص ٢٢٤-٢٢٦).

(٤) أحكام القرآن لابن العربي ج ١ ص ٨١.

(٥) راجع: نظرية الضرورة في الفقه الجنائي الإسلامي أ.د/ يوسف قاسم ص ٨٠ وقال الأستاذ
الدكتور / يعقوب عبدالوهاب الباحثين في مؤلفه القيم: "رفع الحرج في الشريعة
الإسلامية ص ٤٣٨: "إن الضرورة الحالة التي تطرأ على الإنسان بحيث لو لم تُراعَ
لَجَزَمَ أو خِيفَ أن تضيق مصالحه الضرورية". والمراد بالمصالح الضرورية هي أعلى
أنواع المصالح التي قصد الشارع المحافظة عليها وهي ما لا بد منها في حفظ الأمور
الخمس: الدين والنفس، والعقل والنمل، المال ويراجع: (الموافقات الشاطبي ٤/٢).

المطلب الثاني

ضوابط الضرورة

للضرورة ضوابط - أو شروط - لابد من توافرها، حتى تتحقق على الوجه الشرعي، فتكون مثمرة للتخفيف والترخص.

وإذا ما تحققت هذه الضوابط فإنه يجوز للمضطر الإقدام على المحظور شرعاً ويسقط عنه الإثم بالنسبة لحق الله تعالى رفعاً للحرَج عنه، ولكن يلزمه تعويض ما ألحقه من أضرار بحق الآخرين، رفعاً للحرَج عنهم أيضاً.

أهم هذه الضوابط ما يلي:

الضابط الأول: أن تكون الضرورة قائمة بالفعل، فلا تكون متوَهِّمة^(١)، أو منتظرة.

ومعنى ذلك: أن تكون محققة، والضرورة الحقيقية هي: تلك التي تنزل بالإنسان، ولا يستطيع أن ينفك عنها، كالإنسان الذي يصيبه مرض فيعجزه عن القيام في الصلاة، أو أصابه جوع شديد ولم يجد إلا حراماً، فإن لم يتناول هذا الحرام تلفت نفسه.

(١) إن التوهم لا يجوز أن تُبنى عليه أحكام التخفيف، فمثلاً: لو كانت هناك حاجة غير ناجزة فهل يجوز الأخذ لما عساه يطرأ ؟ كلا، فإنه لا يجوز اقتناء الكلب لما عساه أن يكون من الزرع ونحوه. (يراجع: حاشية عميرة ١٤٢/٢ ورفع الحرَج للباحسين ص ٤٤٢، والرخصة الشرعية في الأصول والقواعد الفقهية ص ١١٨ والرخص الشرعية للصلاحي ص ١٢٧-١٢٨).

أو تكون بغلبة الظن على بناء قرائن صادقة، فمثل هذا يأخذ بحكم الضرورة، وذلك كمن رأى سبعاً إلى جنب ماء، ولم يجد غيره مع ظن فتك السبع به إن حاول أخذ الماء، فله أن يتيمم بغلبة الظن هنا بمنزلة اليقين^(١).

وأيضاً: من كانت عادته أن يصاب بمرض كلما استعمل الماء فخاف حدوث المرض إذا استعمله، له أن يتيمم.

وكذا في الصيام فله أن يفطر إذا غلب على ظنه حدوث المرض بالصيام، وليس عليه أن يجرب الصيام، وهذا يكون بناء على تجربة شخصية، أو إخبار طبيب موثوق بأن الصيام يسبب له مرضاً مزمناً^(٢).

وبعبارة أخرى: يجب أن يحصل في الواقع خوف الهلاك، أو التلف على النفس أو المال، وذلك بغلبة الظن حسب التجارب، أو يتحقق المرء من وجود خطر حقيقى على إحدى الضروريات الخمس التى صانعتها جميع الشرائع السماوية، وهى الدين والنفس والعقل والنسل والمال، فيجوز حينئذ الأخذ بالأحكام الاستثنائية لدفع الخطر، ولو أدى ذلك إلى إضرار الآخرين، عملاً بقاعدة: "إذا تعارض مفسدتان روعى أعظمهما ضرراً بارتكاب أخفهما"^(٣).

(١) راجع: نظرية الضرورة لجميل مبارك ص ٣١٥ نقلاً عن الرخص الشرعية للصلاوى ص ١٢٧.

(٢) المرجع الأخير السابق ص ١٢٧ والموافقات للشاطبى ٣٣٣/١ وما بعدها.

(٣) راجع: كتاب القواعد لتقى الدين الحصنى ٣٤٦/١ فما بعدها، ودرر الحكام شرح مجلة الأحكام لعلى حيدر ٤١/١، وغمز عيون البصائر ٢٨٦/١ وشرح القواعد الفقهية للشيخ أحمد الزرقا ص ٢٠١، والقواعد الفقهية الخمس الكبرى ص ٤٢٥، والقواعد الفقهية المستخرجة من كتاب إعلام الموقعين ص ٣٣٣، وشرح المجلة لرستم باز ص ٣٢.

فإذا لم يخف الإنسان على شيء مما ذكر، لم يباح له مخالفة الحكم الأصلي العام من تحريم أو إيجاب^(١).

الضابط الثاني: أن تكون الضرورة متعينة لمخالفة الأوامر والنواهي الشرعية، بمعنى: أن لا يجد المضطر وسيلة من المباحات يدفع بها هذه الضرورة إلا المخالفة، بأن يوجد في مكان لا يجد فيه إلا ما يحرم تناوله، وليس هناك ثمة شيء من المباحات يدفع به الضرر عن نفسه حتى ولو كان مملوكاً للغير.

فلو وجد مثلاً طعاماً لدى آخر فله أن يأخذه بقيمته، وعلى صاحب الطعام أن يبذله له^(٢).

ومن استطاع في الأحوال العادية أن يقترض من غيره بدون فائدة فلا يجوز له ألبنة الاقتراض بفائدة^(٣).

الضابط الثالث: أن تكون الضرورة ملجئة، بمعنى: أن يخاف تلف نفسه أو بعض أعضائه إن لم يقترب المحذور الذي ألجأته إليه الضرورة.

فمثلاً: لو أكره إنسان على أكل الميتة بوعيد يخاف منه التلف، مع وجود الطيبات المباحة أمامه، أو يخاف إن عجز عن المشي وانقطع عن الرقعة، أو عجز عن الركوب، هلك^(٤).

(١) نظرية الضرورة الشرعية للزحيلي ص ٦٥-٦٦

(٢) يراجع: المغنى لابن قدامة ٦٠٠/٨، وتبيين المسالك ٣٧١/٢ والمجموع شرح المذهب ٤١/٩ وحاشية الدسوقي على الشرح الكبير ١١٦/٢ وبحوث فقهية لزيدان ص ١٩٨.

(٣) يراجع: نظرية الضرورة الشرعية للزحيلي ص ٦٦.

(٤) يراجع المجموع ٣٨/٩ والمرجع الأخير السابق ص ٦٦.

الضابط الرابع: أن تكون مفسدة حالة الضرورة أعظم وأكبر من مفسدة إباحة المحظور المترتب على فعل هذه الضرورة.

وبعبارة أخرى: أن يكون الضرر في المحظور الذي يباح اقترافه بسبب الضرورة أنقص من ضرر حالة الضرورة، فلا يجوز أن يزيد عليه، أو حتى يساويه.

من هنا قيد الفقهاء الأجلاء قاعدة الضرورات تبيح المحظورات "بقيد، وهو: "عدم نقصانها عنها"^(١).

مثال ذلك: لو أكره على القتل أو الزنا فلا يباح أى منهما بالإكراه لما فيه من المفسدة التى تقابل حفظ مهجة المكره، أو تزيد عليها^(٢).

وكما لو دفن بغير تكفين فلا ينبش، فإن مفسدة هتك حرمة أشد من عدم تكفينه الذى قام الستر بالتراب مقامه^(٣).

الضابط الخامس: أن يكون مقدار ما يباح أو ما يُرخص فيه مقيداً بمقدار ما يدفع الضرورة، فإن الله تعالى قال فى شأن المضطر: ﴿فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ﴾^(٤).

والباغى هو الآكل فوق حاجته، والعادى: أكل الميتة ونحوها مع وجود

(١) يراجع: الأشباه والنظائر للسيوطى ص ٨٤، والأشباه والنظائر لابن نجيم ص ٨٥، والقواعد الفقهية الخمس الكبرى ص ٢٨٤، والأشباه والنظائر لابن السبكي ٤٥/١

(٢) يراجع: كتاب جمل الأحكام للناطفى ص ٢٤٦، وشرح العناية على الهداية للبابرتى ٢٤٤/٩، والقواعد الفقهية الخمس الكبرى ص ٢٨٤ والأشباه والنظائر للسيوطى ص ٨٤

(٣) يراجع: الأشباه والنظائر لابن نجيم ص ٨٦، والوجيز فى القواعد الفقهية لزيدان ص ٧٢.

(٤) جزء من الآية (١٧٣) من سورة البقرة.

غيرها مما أحله الله تعالى^(١).

من هنا جاءت قاعدتهم: " ما أبيح للضرورة يُقَدَّر بقدرها" وبنوا على ذلك من الأحكام الكثير، منها:

- لا يأكل من الميتة إلا قدر سد الرمق.
- من استشير في خاطب واكتفى بالتعريض، كقوله: لا يصلح لك، لم يعدل إلى التصريح.
- لو فسد أجنبي امرأة وجب أن تستر جميع ساعدها ولا تكشف إلا ما لابد منه للفصد.
- الجبيرة يجب أن لا تستر من الصحيح إلا ما لابد منه.
- وقد قرر العلماء أنه لا يزداد على قدر الضرورة إلا إذا كانت هناك ضرورة أخرى تقتضى المزيد، كما لو كانت هناك مجاعة عامة، فإنها تبيح للشخص ما يشبعه ويشبع عياله^(٢).
- الضابط السادس: أن لا يكون الاضطرار مُبْطِلًا لحق الغير: وذلك لأن الضرر لا يزال بالضرر، وإلا لما صدق "الضرر يزال".
- يتفرع على هذا: أنه ليس للمضطر أن يأكل طعام مضطر آخر وإلا يضمن.

(١) هذا تفسير قتادة والحسن والربيع وابن زيد وعكرمة، كما نقله القرطبي عنهم في تفسيره ج ١ ص ٦١٠، وفي تفسير الآية أقوال أخرى. يراجع: تفسير ابن عطية ص ١٥٥،

وأضواء البيان للشنقيطي ١/٨٥-٨٦، وأيسر التفاسير ص ٦٦٣، وتفسير المنار ٢/٨٠.

(٢) يراجع: غمز عيون البصائر ١/٢٧٦ وما بعدها، وشرح القواعد الفقهية للزرقا ص ١٨٧ وما بعدها، والأشباه والنظائر للسيوطي ص ٨٤-٨٥، والأشباه والنظائر لابن نجيم

ص ٨٦، والوجيز في شرح القواعد الفقهية لزيدان ص ٧٣ وما بعدها.

- إذا هجم جمل هائج على رجل وكاد أن يقتله، كان للرجل قتل الجمل، لكنه يضمن قيمته. إلا في حالة ما إذا أشهد على صاحبه من قبل فلم ينتبه.

- لو انتهت مدة الإجارة، والزرع لم يحن حصاده بعد، فإنه يبقى إلى حين حصاده في وقته المعتاد، وعليه أجر المثل ؛ لأن اضطرار المستأجر إبقاء الزرع إلى حين الحصاد في وقته، لا يبطل حق المالك في استيفاء أجره ملكه.

- لو استأجر زورقا^(١) على مدة، وانقضت أثناء الطريق تمتد الإجارة حتى الوصول إلى الساحل، ويعطى المستأجر أجر مثل المدة الزائدة^(٢).

الضابط السابع: أن يكون زمن الإباحة والترخص مقيداً بزمن بقاء الضرورة، فإذا زالت الضرورة زالت الإباحة، ومن هنا جاءت القاعدة الفقهية: "ما جاز لعذر بطل بزواله"، "إذا زال المانع عاد الممنوع"^(٣).
من فروع القاعدة:

(١) الزورق: القارب يدفع بالمجاديف، أو بالآلة. جمعه زوارق. (المعجم الوجيز مادة زرق ص ٢٨٨).

(٢) يراجع: درر الحكام شرح مجلة الأحكام ٤٢/١-٤٣، والأشباه والنظائر لابن نجيم ص ٨٧، وشرح المجلة لرستم باز ص ٣٣، والوجيز في شرح القواعد الفقهية ص ٨١-٨٢، وشرح القواعد الفقهية للشيخ أحمد الزرقا ص ٢١٣-٢١٤.

(٣) يراجع: شرح القواعد الفقهية للشيخ أحمد الزرقا ص ١٨٩، ١٩١، وشرح المجلة لسليم رستم ص ٣٠، والأشباه والنظائر للسيوطي ص ٨٥، والأشباه والنظائر لابن نجيم ص ٨٦، والوجيز في شرح القواعد الفقهية أ.د/ عبدالكريم زيدان ص ٧٧، ٧٩.

- يبطل جواز التيمم إذا قدر على استعمال الماء، فإن كان لفقد الماء بطل بالقدرة عليه، وإن كان لمرض بطل ببرئه، وإن كان للبرد الشديد بطل بزواله.

- من جاز له لبس الحرير بسبب جرب أو حكة يجب عليه نزعها إذا زال الجرب والحكة.

- من عجز عن القيام في الصلاة لمرضه فصلى قاعداً، فإذا شفى من مرضه واستطاع القيام وجب عليه القيام في الصلاة.

- إذا تزوجت المرأة وسقط حقها في الحضانة فإنها إذا طلقها زوجها طلاقاً بائناً عاد حقها في الحضانة لزوال المانع.

- لو نشزت الزوجة ثم عادت إلى بيت زوجها، فإنه يعود إليها استحقاق النفقة ؛ لزول المانع وهو النشوز^(١).

هذه أهم الشروط والضوابط التي تحدد الضرورة، والتي يترتب عليها التخفيف والترخص. وبالله التوفيق.

فائدة:

أختم هذا المبحث بهذه الفائدة، وهي: أن الضرورات ثلاثة أنواع:

١. ضرورات عامة مطردة كانت سبب تشريع عام في أنواع من التشريعات مستثناة من أصول كان شأنها المنع، مثل السلم والمساواة وغيرها، فهذه مشروعة باطراد.

٢. ضرورات خاصة مؤقتة، معلوم من عنوانها أنها خاصة بالأفراد،

(١) يراجع: درر الحكام شرح مجلة الأحكام ٣٩/١، وشرح القواعد الفقهية ص ١٨٩-١٩٤، وغمر عيون البصائر ٢٧٨/١، وشرح المجلة لرسم باز ص ٣٠-٣١، والوجيز في شرح القواعد الفقهية ص ٧٧-٨٠.

وقد جاء القرآن الكريم والسنة بها، قال تعالى: ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ وَلَحْمَ الْخَنزِيرِ وَمَا أُهْلَ بِهِ لِغَيْرِ اللَّهِ فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾^(١).

من السنة: كان رسول الله (ﷺ) يمسح على الخفين، وأمر أصحابه بالمسح كما ورد في الحديث الشريف، وقد سبق ذكره في الرخصة التي هي خلاف الأولى^(٢).

٣. ضرورة عامة مؤقتة^(٣)، وذلك أن يعرض الاضطراب للأمة أو طائفة عظيمة منها تستدعي إباحة الفعل الممنوع لتحقيق مقصد شرعي، مثل: سلامة الأمة، وإبقاء قوتها، ولا شك إن اعتبار هذه الضرورة عند حلولها أولى وأجدر من اعتبار الضرورة الخاصة، وأنها تقتضي تغييراً للأحكام الشرعية المقررة للأحوال التي طرأت عليها تلك الضرورة، ومن أمثلة الرخص التي تكون فيها هذه الضرورة سبباً: إباحة رمي الأسرى المسلمين الذين يتنرس بهم العدو، إذا علمنا أن الكف عن رميهم ينتج عنه هزيمة المسلمين لا محالة^(٤).

(١) الآية (١٧٣) من سورة البقرة.

(٢) سبق تخريجه هناك ص ١٩٦.

(٣) وهذا القسم ذكره ونبه عليه الشيخ العلامة محمد الطاهر بن عاشور في كتابه القيم "مقاصد الشريعة الإسلامية" ص ١٢٥.

(٤) يراجع: مقاصد الشريعة الإسلامية ص ١٢٥-١٢٦، والرخصة الشرعية في الأصول والقواعد الفقهية ص ٩٢-٩٦.

المبحث الثالث

الحاجة

الحاجة لغة: مصدر حاج- من باب قال- يحوج، إذا احتاج، أى افتقر.
والحاجة: الحاجة وهى: ما يفتقر إليه الإنسان ويطلبه، والحاجة إلى
الشيء: الفقر إليه مع محبته.

والحاجة: جمعها حاج- بحذف الهاء- وحاجات، وحوائج، وحِج^(١).
والمراد بها -هنا- ما يحتاج إليه الناس لليسر والسعة، بحيث إذا لم تراع
لا يختل نظام حياتهم، ولكن يصيبهم حرج عظيم ومشقة.
وإذن فهى عبارة عن: مصالح يترتب على عدم الاستجابة لها عسر
ومشقة^(٢).

فالإنسان إزاءها يفتقر إلى الشيء الذى يحقق توفره رفع الضيق
المؤدى فى الغالب إلى الحرج والمشقة اللاحقة بفوت المطلوب، وإذا لم
تراع دخل على المكلفين -على الجملة - الحرج والمشقة، ولكنه لا يبلغ
مبلغ الفساد العادى المتوقع فى المصالح العامة^(٣).

(١) يراجع: مختار الصحاح مادة حوج ص ١٧٨، والمصباح المنير ص ٨٣، والمعجم الوجيز
مادة حاج ص ١٧٦ ومعجم مفردات ألفاظ القرآن للراغب الأصفهاني مادة حوج
ص ١٥٠، ومجمع البيان الحديث لسميح الزين ص ٢٦٥

(٢) يراجع: نظرية الضرورة الشرعية للزحيلي ص ٢٤٦، والوجيز فى القواعد الفقهية
ص ٧٥، والرخصة الشرعية فى الأصول والقواعد الفقهية ص ١٢٠.

(٣) يراجع: الموافقات للشاطبي ح ٢ ص ٤.

وإذا كان الإنسان لهذه الحاجة الماسة يكون مفتقراً، ويلحقه بفواتها حرج وضيق، فإن الشارع الحكيم أعطاها حكم الضرورة من حيث إباحة المحظور المناسب لمقامها، حتى يرتفع الحرج والضيق عن المكلف. من هنا كانت الحاجة سبباً من أسباب الترخيص والتخفيف كما هو الحال في الضرورة^(١).

بيد أن هناك فارقاً بينها وبين الضرورة يتلخص فيما يلي:-

١. إن الحاجة دون الضرورة ؛ إذ إن الضرورة يرتكب بسببها المحظور للمحافظة على إحدى الضروريات الخمس التي هي: الدين، والنفس، والعقل، والنسل، والمال.

أما الحاجة فهي لا يتوقف عليها صيانة هذه الخمس، ولا حمايتها، وإنما تتحقق بدونها ولكن مع حصول الضيق والحرج.

٢. ثم إن الحكم الثابت بسببها يكون مستمراً، بخلاف الحكم الثابت بالضرورة فإنه يكون مؤقتاً بمدة قيام الضرورة ؛ إذ الضرورة تقدر بقدرها كما سبق ذكره ص ٢٥٢.

٣. ما يجوز بسبب الحاجة، إنما يجوز بسبب ورود نص فيه يسوغه، أو بسبب أن الأمة تعاملت به، أو لم يكن شيء من ذلك، ولكن له نظير في الشرع يمكن إلحاقه به، وجعل ما ورد في

(١) يراجع: شرح القواعد الفقهية للشيخ أحمد الزرقا ص ٢٠٩، والقواعد الفقهية المستخرجة

من كتاب إعلام الموقعين ص ٣١٧.

نظيره وارداً فيه^(١)، أو لم يكن من هذا ولا هذا ولكن فيه نفع ومصلحة، كما وقع في الصدر الأول من تدوين الدواوين، وضرب الدراهم، والعهد بالخلافة، وغير ذلك مما لم يأمر به الشرع ولم يئنه عنه، ولم يكن له نظير قبل.

وهذا كله بخلاف الضرورة؛ فإن ما يجوز لأجلها لا يعتد شيئاً من ذلك.

هذا وإنما تكون الحاجة سبباً في الترخيص والتخفيف بالقيود المذكورة حتى إذا خلت من ذلك أصبحت غير جائزة؛ لأن ما يتصور فيه أنه حاجة - والحالة هذه - يكون غير منطبق على مقاصد الشرع.

وغنى عن البيان أن ما ورد فيه نص يمنع بخصوصه فعدم الجواز فيه واضح ولو ظنت فيه مصلحة؛ لأنها حينئذ تكون وهماً^(٢).

(١) كما في بيع الوفاء، فإن مقتضاه عدم الجواز؛ لأنه إما من قبيل الربا، إذ هو انتفاع بالعين بمقابلة الدين، أو صفقة مشروطة في صفقة كأنه قال: بعته منك بشرط أن تبيعه مني إذا جئتك بالثمن، وكلاهما غير جائز. ولكن لما مست الحاجة إليه في بخارى بسبب كثرة الديون على أهلها جوز على وجه أنه رهن أبيع الانتفاع بثمراته ومنافعه كلبن الشاه، وثمره الشجرة، والرهن على هذه الكيفية جائز (شرح القواعد الفقهية للشيخ أحمد الزرقا ص ٣١) وشرح المجلة لرستم ص ٣٣، والأشباه والنظائر لابن نجيم ص ٩٢).

(٢) راجع: شرح القواعد الفقهية للزرقا ص ٢٠٩-٢١٠، ودرر الحكام ٣٨/١، والقواعد الفقهية المستخرجة من كتاب إعلام الموقعين ص ٣١٧.

أنواع الحاجة:

الحاجة نوعان: عامة، وخاصة.

أما الحاجة العامة: فهي التي لا تخص ناساً دون ناس، ولا قطراً دون قطر، بل تعمهم جميعاً في سائر الأقطار والأمصار، وذلك كحاجة الناس إلى الإيجار والاستئجار والاستصناع.

وأما الحاجة الخاصة فهي التي تختص بناس دون ناس، ومجتمع دون مجتمع، وصنف دون صنف، وفئة دون فئة، وذلك كحاجة المجاهدين الغانمين للأكل من طعام الكفار في دار الحرب، وكحاجة التجار إلى اعتبار البيع بالنموذج مسقطاً لخيار الرؤية.

والحاجة بنوعيها تجيز للمستنبط والمفتي أن يستنبط ويفتي بجواز المعاملات التي تقتضيها، بناء على أنها سبب من أسباب الترخيص، لكونها من أسباب المشقة، ولكنها إذا بلغت مبلغ الضرورة فإنه يجب مراعاتها والعمل بموجبها^(١)، وإن اقتضت إباحة المحرم، والمخالفة الظاهرة للنص، لأنه حينئذ لا تخالفه حقيقة، إذ فإن الإباحة ذاتها ثابتة بالنصوص والأدلة الشرعية، ومن ثم العمل بها عمل بالدليل الشرعي^(٢).

شروط الحاجة:

يشترط لتحقيق معنى الحاجة شروط تُفهم مما ذكر في شروط أو ضوابط الضرورة من أهم هذه الشروط ما يلي:

(١) عملاً بالقاعدة الفقهية: " الحاجة تَنْزِلُ منزلة الضرورة عامة كانت أو خاصة" يراجع:

الأشباه والنظائر للسيوطي ص ٨٨ ولابن نجيم ص ٩١، وشرح المجلة لرستم باز

ص ٣٣.

(٢) يراجع: الأشباه والنظائر للسيوطي ص ٨٨، ورفع الحرج للباحسين ص ٤٣٩.

١- أن تكون الشدة الباعثة على مخالفة الحكم الشرعى -الأصلى العام- بالغة درجة الحرج والمشقة غير المعتادة.

٢- أن يُلاحظ في تقدير الأمور الداعية إلى الحكم الاستثنائي للحاجة حالة الشخص المتوسط العادي، فلا يصح لإنسان أن يعمل بمقتضى قاعدة " الحاجة تُنزّل منزلة الضرورة" إلا إذا كان فى وضع معتاد مجرد لا صلة له بالظروف الخاصة به، لأن التشريع يتصف بصفة العموم والتجريد، ولا يصح أن يكون لكل فرد تشريع خاص به.

٣- أن تكون الحاجة مُتَعَيَّنَةً، بمعنى ألا يكون هناك سبيل آخر من الطرق المشروعة عادة للتوصل إلى الغرض المقصود سوى مخالفة الحكم العام، وإلا فإن الحاجة للمخالفة لا تكون متوافرة فى الواقع^(١).

هذا ومن الصعب وضع معايير دقيقة للحاجات لا تختلف باختلاف الأشخاص والأحوال والظروف المحيطة والبيئة التى يعيش فيها الإنسان.

والضابط العام للحاجة حتى تكون سبباً للترخص هو: توافر الجُهد والمشقة والعسر والصعوبة المُشَبِّهة لحالة المرض المزعج للصحة مثلاً، والذى يغلب على الظن وجود ضرر بسببه.

والمهم أنه لا يجوز ولا يصح ربط الحاجة بهوى الشخص ورغبته، وحبّ متطلبات الترف والنعيم المعروف فى الحياة الحاضرة. قال الله تعالى: ﴿ وَلَوْ اتَّبَعَ الْحَقُّ أَهْوَاءَهُمْ لَفَسَدَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ وَمَنْ فِيهِنَّ ﴾^(٢).

(١) نظرية الضرورة الشرعية للزحيلي ص ٢٥٩.

(٢) من سورة المؤمنون من الآية (٧١).

وعلى المؤمن الحريص على دينه أن يسترشد بالعلماء المختصين المعتدلين في آرائهم، فيسألهم عن حكم الله فيما يطرأ له من حاجات يُرَاعَى فيها العالم ظروف الواقعة، وحالة الشخص السائل دون إفراط ولا تفريط^(١).

قال الشاطبي ما مفاده: قد تقرر أن قصد الشارع من وضع الشرائع إخراج النفوس عن أهوائها وعوائدها فلا تعتبر في شرعية الرخصة بالنسبة إلى كل من هَوِيَتْ نفسه شيئاً.

فإنه تعالى وضع الشريعة على أن تكون أهواء النفوس تابعة لمقصود الشارع فيها، وينبغي الاحتياط في اتباع الرخص الشرعية والأولى الأخذ بالعزائم، فالرخص التي أحب الله أن تؤتى هي ما ثبت الطلب الشرعي فيها^(٢).

هذا، ويجمل أن أذكر بعض أمثلة للحاجة العامة، والحاجة الخاصة.

من أمثلة الحاجة العامة:

١- يباح النظر إلى العورات للمداواة، ويباح النظر للوجه من أجل المعاملة والإشهاد والخطبة والتعليم لحاجة الناس إلى التعرف إلى موطن الداء وتشخيص المرض، ووصف العلاج المناسب أو للتعرف على المرأة المتعامل معها أو المشهود لها أو عليها أو المتعلمة، أو المخطوبة، ولكن بقدر الحاجة في كل ذلك وبشرط عدم الشهوة وإلا حرم.

(١) نظرية الضرورة الشرعية للزحيلي ص ٢٦١-٢٦٢.

(٢) يراجع الموافقات للشاطبي ١/٢٣٣ وما بعدها والمرجع السابق ص ٢٦١.

٢- يجوز الجلوس في الطرقات وأماكن اللهو المباح، إذا كان ذلك لغرض مشروع، كالتشاور في أمر مهم، أو لتجديد النشاط والحيوية، أو للاطلاع على عجائب مخلوقات الله، وما توصل إليه الإنسان من تقدم في العلوم والفنون والحضارة.

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم " إياكم والجلوس في الطرقات، قالوا: يا رسول الله، ما لنا من مجالسنا بد، نتحدث فيها قال: فإن أبيتم إلا المجلس فأعطوا الطريق حقه، قالوا: وما حق الطريق يا رسول الله؟ قال: " غص البصر، وكف الأذى، ورد السلام، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر" (١).

٣- يجوز ترجمة معاني النصوص القرآنية إلى اللغات الأجنبية لحاجة الناس إلى معرفة أحكام الإسلام ورسالته العامة للبشرية؛ إذ إنه يتعذر على كل فرد غير عربي تعلم اللغة العربية لما في ذلك من حرج وعسر.

ويقتصر في الكلام بغير العربية على الحاجة فقط، وإلا كره لما فيه من التشبه بالأعاجم (٢).

من أمثلة الحاجة الخاصة التي تبيح المحظور:

(١) سبق تخريجه في النوع الأول من الرخصة الحقيقية ص ١١٧.

(٢) نظرية الضرورة الشرعية للزجيلي ص ٢٥٣.

١- يباح لبس الحرير الطبيعي^(١) المحرم على الرجل المسلم - كما هو معلوم - لحاجة مرضيه كالجرب والحكة ونحو ذلك.

ويجوز أيضاً لبس الحرير عند القتال، وقد لبسه جماعة من الصحابة (رضوان الله عليهم)^(٢).

٢- يجوز تضبيب الإناء بالفضة للحاجة، سواء أكان عاجزاً عن ذلك بغير الفضة من وسائل الإصلاح الأخرى أم لا، لأن المرء حالة العجز يباح له استعمال نفس إناء الذهب أو الفضة قطعاً؛ لذا فإن المراد بالتضبيب ليس التزيين، وإنما إصلاح موضع الكسر بالشد والتوثيق ونحوهما^(٣).

٣- يباح تحلية آلات وأدوات الحرب إغاية للعدو، وكذلك يجوز في

(١) أما الحرير الصناعي فهو نوع من المنسوجات مستحدث في الصناعة، ولم يكن معروفاً في الصدر الأول، ويغايّر مادة الحرير الطبيعي الذي تخرجه دودة القز والسدى وردت نصوص الشارع بتحريم لبسه على الرجال.

والظاهر أن الحرير الصناعي لا يسمى في عرف الشارع حريراً، وإن سمي حريراً في العرف المستحدث على سبيل التشبيه فقط بالحرير الطبيعي.

ومن ثم لا يشمل نصوص التحريم، وعليه فإنه يجوز لبس الحرير الصناعي للرجال كسائر الثياب القطنية والكتانية، والله تعالى أعلم (فتاوى شرعية وبحوث إسلامية لفضيلة الأستاذ الشيخ حسنين محمد مخلوف مفتي الديار المصرية سابقاً ج ٢، ص ١٤٩-١٥٠).

(٢) يراجع: فتح الباري ج ٦، ص ١٢٣-١٢٤ في شرح حديث رقم ٢٩١٩ وما بعده، وج ١٠، ص ٣٥٧ وما بعدها في شرح حديث رقم ٥٨٣٩ ونصب الراية ٤/٥٢٨ والمرجع الأخير السابق ص ٢٥٦.

(٣) يراجع: الأنبياء والنظائر للسيوطي ص ٨٨، والمنثور في القواعد للزركشي ١/٢٧٧، والقواعد الفقهية الخمس الكبرى ص ٣٠٩، ونظرية الضرورة الشرعية للزحيلي ص ٢٥٥.

الحرب الخضاب بالسواد والتبختر بين الصفوف^(١)، فقد جاء في الحديث: ".... والاختيال الذي يحب الله عَجَلَ اختيال الرجل بنفسه عند القتال..."^(٢).

(١) يراجع: المنثور في القواعد للزركشي ٢٧٨/١، والحاوي للماوردي ٢٥٧/٢ وشرح النووي على صحيح مسلم في شرح حديث رقم ٢١٠٢ جـ ١٣ ص ٧٤-٧٥، والقواعد الفقهية الخمس الكبرى ص ٣٣٠ ونظرية الضرورة الشرعية للزحيلي ص ٢٥٦.

(٢) أخرجه النسائي باللفظ المذكور - كتاب الزكاة باب الاختيال في الصدقة حـ ٣ ص ٣٣- ٣٤ رقم ٢٥٥٧، وهو صحيح كما ذكر محققه.

وأخرجه أبو داود بنحوه كتاب الجهاد باب في الخيلاء في الحرب حـ ٣ ص ١١٥١ رقم ٢٦٥٩

وأخرجه -أيضا- الإمام أحمد في مسنده حـ ٥ ص ٤٤٥ ولفظه عنده: "... والخيلاء التي يحب الله اختيال العبد بنفسه ش عند القتال...". وإسناده صحيح (يراجع: بلوغ الأمان من أسرار الفتح الرباني حـ ١٤ ص ٥٧ وهامش المسند للشيخ حمزة الزين حـ ١٧ ص ١٠٥ رقم ٢٣٦٤٠).

المبحث الرابع

السفر

السفر: اسم مصدر، والمصدر: سفر مثل ركب وصخب وهو قطع المسافة، يقال ذلك: إذا خرج للارتحال أو لقصد موضع فوق مسافة العدوي^(١)، لأن العرب لا يسمون مسافة العدوي سفراً.

ويسمى السفر سفراً؛ لأنه يُسَفر عن وجوه المسافرين وأخلاقهم، فيُظهِر ما كان خافياً منها^(٢).

والمراد به هنا: قطع مسافة أقل مدتها ما يجيز الترخّص، أو الأخذ بأحكام رفع الحرج في التكاليف^(٣).

وله تعريفات اصطلاحية ليس هذا محل سردها ومن ننظر في مظانها^(٤).

(١) العدوي: طلبك إلى وال ليعديك على من ظلمك، أي ينتقم منه يقال: استعديت الأمير على فلان، فأعداني: أي استعنت به عليه فأعانتني (مختار الصحاح مادة عدا ص ٤٤٤، والمصباح المنير مادة عدو ص ٢٠٦).

قلت: وهذه مسافة قصيرة غالباً؛ إذ الوالي يكون قريباً جداً من رعيته، ومن ثم فإن العرف لا يطلق عليه اسم السفر.

(٢) يراجع: مختار الصحاح مادة سفر ص ٣٢٢ وما بعدها، والمصباح المنير ص ١٤٦، والمعجم الوجيز ص ٣١٢، وضوابط الترخّص بالسفر أ.د/ أحمد عطيه أبو الحاج ص ١٣.

(٣) يراجع: رفع الحرج في التشريع الإسلامي للأستاذ عاطف أحمد محفوظ ص ١٧٩.

(٤) يراجع: كشف الأسرار للبخاري ٣٧٦/٤، وتيسير التحرير ٣٠٣/٢، والتقريب والتحبير ٢٠٣/٢، وشرح التلويح ٣٨٥/٢، وفتح الغفار ١١٧/٣، ونظرية الضرورة للزحيلي ص ١٢٣.

والسفر كسبب من أسباب الترخيص جعله الشارع الحكيم من أسباب التخفيف مطلقاً، أى من غير نظر إلى اقترانه بالمشقة، أو تجرده منها؛ لأنه من أسبابها المؤدى لها غالباً.

وربط الشارع الحكيم الترخيص به بدلاً عنها؛ لأن المشقة غير منضبطة، لكونها أمراً تقديرياً، تتفاوت نسبته من القوة إلى الضعف، وتتغير درجته بحسب الظروف والأحوال والأزمان التى تمر على المسافر.

بل إن المشقة قد تتعدى مطلقاً بالنسبة لمن يقوى على تحملها ويعظم تأثيرها فى حق غيره^(١).

يقول العلامة ابن القيم رحمه الله تعالى فى توضيح هذا المعنى: " وجوز للمسافر المترفه فى سفره رخصة الفطر والقصر دون المقيم المجهود الذى هو فى غاية المشقة.

فلا ريب أن الفطر والقصر يختصان بالمسافر، ولا يفطر المقيم إلا لمرض، وهذا من كمال حكمة الشارع، فإن السفر فى نفسه قطعة من العذاب^(٢)، وهو فى نفسه مشقة وجهد، ولو كان المسافر من أرفه الناس، فإنه فى مشقة وجهد بحسبه، فكان من رحمة الله بعباده وبره بهم أن خفف عنهم شطر الصلاة، واكتفى منهم بالشطر، وخفف عنهم أداء فرض الصوم فى السفر، واكتفى منهم بأدائه فى الحضر، وهذا الأصل قد قرّر فى

(١) يراجع: ضوابط الترخيص بالسفر فى الفقه الإسلامى ص ١٧.

(٢) مصداق ذلك: قول النبي صلى الله عليه وسلم: " السفر قطعة من العذاب يمنع أحداكم طعامه وشرابه ونومه، فإذا قضى نَهْمَتَهُ فليعجل إلى أهله" أخرجه البخاري باللفظ المذكور كتاب العمرة باب السفر قطعة من العذاب رقم ١٨٠٤ ص ٣٢٧، وأخرجه أيضاً مسلم كتاب الإمارة باب السفر قطعة من العذاب رقم ١٩٢٧ ص ٥٠٣.

الشرعية رحمة بالعباد، وتخفيفاً عنهم وتيسيراً، حتى لا تتهم بالعسر والمشقة، وتكليف الإنسان بما لا يسمح له أن يسائر الحياة، وكل ذلك راجع إلى أن هذه الشريعة عدل كلها، ورحمة كلها، ومصالح كلها، وحكمة كلها، فهي عدل الله بين عباده، ورحمته في خلقه، وظله في أرضه وحكمته الدالة عليه، وعلى صدق رسوله صلى الله عليه وسلم أتم دلالة وأصدقها؛ ذلك لأن الله عز وجل قد وضع هذه الشريعة سمحة سهلة، راعى فيها الإنسان وإمكاناته ومشاغله في حياته، كما راعى سبحانه صيانة النفس الإنسانية من الخطر والأضرار حتى تؤتي ثمارها المطلوبة منها، كما أراد الله لها، وهذا ما يكشف بجلاء عن محاسن الشريعة الإسلامية ومرونتها، وبعدها عن الجمود، وأنه لا يصلح الزمان والمكان إلا بها^(١)، وصدق الله إذ يقول: ﴿ ذَلِكَ تَخْفِيفٌ مِنْ رَبِّكُمْ وَرَحْمَةٌ ﴾^(٢) وقوله سبحانه ﴿ يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ ﴾^(٣) وقوله ﴿ لا يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ وَخَلَقَ الْإِنْسَانَ ضَعِيفًا ﴾^(٤) وقوله عز ثناؤه ﴿ لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ﴾^(٥) وقوله عز من قائل ﴿ مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ ﴾^(٦).

وصدق الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم إذ يقول: " إن الدين

(١) يراجع زاد المعاد ٣٧٥/١، وجامع الفقه ٣٣٧/٢-٣٣٨، وإعلام الموقعين

١١١/٢، وضوابط الترخيص بالسفر ص ١٨-١٩.

(٢) سورة البقرة من الآية ١٧٨.

(٣) سورة البقرة من الآية ١٨٥.

(٤) من سورة النساء الآية (٢٨).

(٥) من سورة البقرة من الآية ٢٨٦.

(٦) من سورة المائدة من الآية ٦.

يسر ولن يشاد الدين أحد إلا غلبه...^(١).

وترخيصات السفر: منها ما يختص بالسفر الطويل، ومنها ما لا يختص به.

أما ما يختص بالسفر الطويل - وهو مسيرة ثلاثة أيام بلياليها عند بعض الفقهاء - فهو مشروعية القصر للصلاة الرباعية المفروضة، وجواز الفطر في رمضان على أن يقضي ما أفطر في عدة من أيام آخر، وجواز المسح على الخفين ثلاثة أيام بلياليها.

وأما ما لا يختص بالطويل - وهو مطلق الخروج من بلد الإقامة - فهو أن الشرع قد خیر المسافر في القيام ببعض التكليفات الدينية، كصلاة الجمعة والعديد والجماعة وصلاة النافلة على ظهر الدابة، وذبح الأضحية، وتكبير التشريق، وجواز التيمم لإسقاط الفرض، واستحباب القرعة بين النساء إذا كان الرجل متزوجاً أكثر من واحدة، فإذا أراد الرجل السفر أقرع بين نسائه وأخذ معه من خرجت لها القرعة، ولا يلزمه أن يبيت عند بقية النساء إذا رجع من سفره^(٢).

هذا، وقد اختلف الفقهاء في تحديد المسافة المبيحة للترخص وكذا في نوع السفر، بمعنى: هل يشترط أن يكون سفرًا مباحًا، أم يكفي مطلق السفر، ولو كان سفر معصية؟ سألقي الضوء على هذا في مسألتين:

(١) أخرجه البخاري كتاب الإيمان باب الدين يسر رقم ٣٩ من ٢٣، وإراجع: عمدة القاري

للعيني ج ١ ص ٢٣٤ وما بعدها.

(٢) إراجع: الأشباه والنظائر للسيوطي ص ٧٧، ولابن نجيم ص ٧٥، والمنثور في القواعد

للزركشي ٣٩٨/١ وما بعدها، ومغني المحتاج ٢٧٢/١، ونظرية الضرورة الشرعية

للزحيلي ص ١٢٣-١٢٥.

المسألة الأولى: حدود السفر المبيح للترخص:

للعلماء في تحديد مسافة السفر المبيح للترخص أقوال كثيرة أوصلها بعضهم إلى عشرين قولاً.

ومنشأ اختلافهم هو أن مشروعية القصر قد ارتبطت بمطلق السفر الوارد في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا ضَرَأْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ﴾^(١) وليس ثمة دليل قاطع من السنة يقيد هذا الإطلاق بمسافة أو زمن، وإنما اختلفت المسافات والمدد التي قصر فيها النبي صلى الله عليه وسلم.

غير أن فهم الأمر على ظاهره يتعارض مع المعنى المقصود من تشريع الرخص، ألا وهو دفع المشقة المتوقعة، ومن ثم وجد الاختلاف، فإن من نظر إلى الإطلاق الوارد في الآية ذهب إلى أن كل من صدق عليه اسم المسافر، له أن يتمتع برخص السفر، ومن نظر إلى الحكمة من تشريع الرخص قيد السفر بمسافة معينة^(٢).

ويمكن رد هذا الاختلاف إلى أربعة أقوال، هي:

القول الأول: لا يباح للمسافر التمتع برخص السفر إلا إذا بلغت مسافة السفر أربعة برد^(٣) وهذا باعتبار المكان.

(١) من سورة النساء من الآية ١٠١.

(٢) راجع: بداية المجتهد ١/٣١٣، ومجموع الفتاوى لابن تيمية ٢٤/٢٥، وضوابط الترخيص بالسفر ص ٢٣-٢٤، والرخص الشرعية للصلاحي ص ١٩٩.

(٣) البريد: أربعة فراسخ والفرسخ ثلاثة أميال، والميل ١,٦٨٠ كيلو متر، فالأربعة برد ٤٨ ميلاً ١,٦٨٠,٨٠,٦٤٠ كيلو متر (ثمانون كيلومتراً، وستمائة وأربعون مسن المتر) هي مسافة القصر كما حققه بعض الباحثين (راجع: المقادير الشرعية والأحكام الفقهية المتعلقة بها تأليف محمد نجم الدين الكردي ص ٢٤٧ و ٢٦٨ و ص ٣٠١ و ص ٣١١).

أما باعتبار الزمن فمقداره: سير يوم وليلة أو يومين معتدلين، أو ليلتين بالإبل المحملة بالانتقال، أو مشياً على الأقدام ويدخل في تلك المدة ما يعتاد فعله من نحو تناول الطعام، وتأدية صلاة، وقضاء حاجة.

وسفر البحر كالبر في ذلك، تعويلاً على قطع المسافة دون الوسيلة، وهذا قول المالكية والشافعية والحنابلة^(١).

ووجه ذلك عندهم ما صح عن ابن عمر وابن عباس أنهما كانا يقصران ويفطران في أربعة برد^(٢).

القول الثاني: إن المسافة المبيحة للترخص مقدرة بالزمن، وهو: مسيرة ثلاثة أيام وليالها^(٣)، والمعتبر هو السير الوسط، وهو قول الحنفية^(٤).

من أدلتهم: ما أخرجه البخاري ومسلم من حديث ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: " لا تسافر امرأة ثلاثاً إلا ومعها ذو محرم"^(٥).

ووجه دلالة الحديث على مدعاهم: أن التخصيص بالعدد ثلاثاً له فائدة، وهي منحصرة هنا في تحديد مسافة السفر الشرعي، فالنص على الثلاثة بذاتها يفيد أن ما قل عنها ليس معتبراً سفرأً شرعاً^(٦).

(١) إراجع: المغني لابن قدامة ٢/٢٥٥-٢٥٦، والفقہ المالکی وأدلته ١/٣٠١، ومغني المحتاج ٢٦٦/١.

(٢) صحيح البخاري كتاب تقصير الصلاة باب في كم يقصر الصلاة ص ٢٠٤.

(٣) وقدره بعض الباحثين بـ (٢٢/٥) (ثنتين وعشرين ساعة ونصف الساعة) (إراجع: المقادير الشرعية للكردي ص ٢٦٨).

(٤) إراجع: البناء شرح الهداية ٣/١.

(٥) أخرجه البخاري كتاب تقصير الصلاة باب في كم يقصر الصلاة رقم ١٠٨٦ ص ٢٠٥.

(٦) ضوابط الترخص بالسفر ص ٢٩.

القول الثالث: مسافة القصر ميل فأكثر، حتى إذا مشى أقل من ميل صلى أربعاً. وهذا قول ابن حزم الظاهري^(١).

من أدلته: قوله تعالى: ﴿وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ﴾^(٢).

ووجه دلالة الآية على مدّعاها: أن السفر قد ورد فيها مطلقاً عن التقييد بمسافة أو زمن، فيرجع في تحديده إلى الشرع، وقد وجدنا أن ما قلّ عن الميل لا يسمى سفرًا، ومن ثمّ يثبت الترخّص فيه، وفيما زاد عنه دون ما نقص، فإن النبي ﷺ قد خرج إلى البقيع لدفن الموتى، وذهب إلى الفضاء لقضاء حاجته، فلم يقصر ولم يفطر، فخرج هذا عن أن يسمى سفرًا^(٣).

وهذا ابن عمر رضي الله عنهما يقول: "لو خرجت ميلاً لقصرت الصلاة، وابن عمر معروف عنه شدة تحريه واقتدائه بالرسول ﷺ"^(٤).

القول الرابع: يجوز القصر في كل سفر قصيراً كان أو طويلاً وهذا قول

(١) يراجع: المحلي جـ ٥ ص ٢ فما بعدها مسألة رقم ٥١٣.

(٢) من سورة النساء من الآية ١٠١.

(٣) يراجع: نيل الأوطار ٢٦٠/٣، وضوابط الترخّص بالسفر ص ٣٣.

(٤) يراجع: مصنف ابن أبي شيبة وفيه: "عن محارب بن نثار قال: سمعت ابن عمر يقول:

إني لأسافر الساعة، من النهار فأقصر" مصنف ابن أبي شيبة جـ ٢ ص ٢٠٤ رقم

٨١٣٩ باب في مسيرة كم يقصر الصلاة.

ووجه مناسبتها لما ذكره الشوكاني من أن ابن عمر كان يقصر في ميل - كما في الصلب - أن

الميل قد يستغرق ساعة في السفر (يراجع: نيل الأوطار ٢٦٠/٣).

شيخ الإسلام ابن تيمية^(١).

ذلك لأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يُحدِّدِ القصر بحد زمني ولا مكاني، فمن فرق بين الطويل والقصير فرق بين ما جمع الله بينه فرقاً لا أصل له في كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم.

والسفر لم يُحدِّدْه الشارع، وليس له حدٌّ في اللغة فيرجع فيه إلى ما يعرفه الناس ويعتادونه، فقد يكون مسافراً في مسافة بريد، وقد يقطع أكثر من ذلك ولا يكون مسافراً، فلا بد أن يكون له ما يُعَدُّ به في العرف سفرًا، مثل أن يتزود له، ويبرز للصحراء.

وبالجملة فالمسافر لم يكن مسافراً لقطعه مسافة محدودة، ولا لقطعه أياماً محدودة، بل كان مسافراً لجنس العمل الذي هو السفر^(٢).

بعد عرض هذه الأقوال مشفوعة بيسير من أدلتها حسبما يقتضيه المقام أرى نفسي تطمئن إلى القول الأول، ذلك لأن التقدير بالمسافة هو الذي يتناسب مع تطور الحياة، وتقدم وسائل المواصلات، ويُقرَّر ضابطاً محكماً يمكن التعويل عليه في كل حال^(٣).

ثم إن القصر إنما شرع تخفيفاً، وإنما يكون في السفر الطويل الذي تلحق به المشقة غالباً.

وإن التقدير بهذه المسافة يقطع لعب المتلاعبين، ويحسم شغب

(١) راجع: مجموعة الفتاوى جـ ٢٤ ص ١١، والمسائل الفقهية من اختيارات شيخ الإسلام ابن

تيمية ص ٧٨ والاختيارات الفقهية لابن اللحام ص ٧٢ وما بعدها.

(٢) راجع: مجموع الفتاوى جـ ٢٤ ص ١٥، ١٩، ٣٥.

(٣) راجع: ضوابط الترخيص بالسفر ص ٣٨.

المستخفين والمستهترين^(١)، ويجعل الناس أمام قانون عام يستوون فيه أجمعين. والله تعالى أعلم.

هذا، وإنما يترخص المسافر إذا فارق جميع بيوت مدينته أو بلدته التي خرج منها.

قال ابن المنذر^(٢): " وأجمعوا على أن الذي يريد السفر عليه أن يقصر الصلاة إذا خرج عن جميع البيوت من القرية التي خرج منها"^(٣).

لكن هل يشترط المفارقة للترخص؟

ذهب جمهور الفقهاء من الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة^(٤) إلى أنه لا بد من هذه المفارقة.

ودليلهم أن الله تعالى علق القصر على الضرب في الأرض فقال سبحانه: ﴿ وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ ﴾ والضارب في الأرض لا يكون كذلك حتى يخرج من بلده ويفارق بيوتها^(٥).

(١) راجع: الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ١٩٢٤/٣.

(٢) محمد بن إبراهيم أبو بكر المشهور بابن المنذر، فقيه، محدث، مفسر، محقق غير متعصب لأحد، له مصنفات مفيدة توفي بمكة سنة ٣١٨ هـ (يراجع: طبقات الفقهاء للشيرازي ص ٨٩-٩٠، ووفيات الأعيان ٢٠٧/٤، ومعجم المؤلفين ٢٢٠/٨).

(٣) الإجماع للإمام ابن المنذر ص ٣٩ رقم ٦٢.

(٤) راجع: البناية للعيني ١٤-١٦، والفقهاء المالكية وأدلته ٣٠٥/١ وما بعدها وقوانين الأحكام الشرعية لابن جزي ص ٨٢، ورحمة الأمة في اختلاف الأئمة ص ١١٨، ومغني المحتاج ٢٦٧/١، والمغني لابن قدامة ٢٥٩/٢ وما بعدها.

(٥) راجع: المغني ٢٦٠/٢، والرخص الشرعية للصلاحي ص ٢٠٩-٢١٠.

وإن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يبتدئ القصر إذا خرج من المدينة، فقد أخرج البخاري من حديث أنس رضى الله عنه قال: صليت الظهر مع النبي صلى الله عليه وسلم بالمدينة أربعاً، وبذي الحليفة ركعتين^(١).

وخالف بعض فقهاء الكوفة الجمهور فأجازوا لمريد السفر أن يقصر وهو ما يزال في بيته^(٢).

ودليلهم ما أخرجه الدارمي في سننه من حديث عبيد بن جبير^(٣) قال: ركبت مع أبي بصرة الغفاري سفينة من الفسطاط في رمضان فدفع ففَرَّبَ غدائه، ثم قال: اقترب.

فقلت: ألسن ترى البيوت؟! فقال أبو بصرة: أرغبت عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم^(٤).

(١) صحيح البخاري كتاب تقصير الصلاة باب يقصر إذا خرج من موضعه رقم ١٠٨٩ ص ٢٠٥.

(٢) تراجع: فتح الباري ٢/٦٩٣ في شرح حديث رقم ١٠٨٩ باب يقصر إذا خرج من موضعه، ونيل الأوطار ٣/٢٦٢.

(٣) عبيد بن جبير الغفاري أبو حفص المصري القبطي مولى أبي بصرة، يقال: كان ممن بعث به المقوقس مع مارية، وعلى هذا فله صحبة، ذكره يعقوب بن سفيان في الثقات (تراجع: تقريب التهذيب للحافظ ابن حجر ص ٣١٧ رقم ٤٣٦٤ وخلاصة تهذيب التهذيب للكمال للحافظ الخزرجي ص ٢٥٤).

(٤) سنن الدارمي كتاب الصوم باب متى يفطر الرجل إذا خرج من بيته يريد السفر ص ٥٠٧ رقم ١٧١٩ وسنن أبي داود كتاب الصوم باب متى يفطر المسافر إذا خرج ص ٢ ص ١٠٤١ رقم ٢٤١٢ ومسنند أحمد ٦/٣٩٨، وإسناده صحيح كما ذكره محقق سنن أبي داود.

ويجاب بأن أبا بصرة لم يأكل حتى دفع، وقوله " لم يجاوز البيوت " معناه: والله أعلم لم يبعد منها، بدليل قول عبيد له: ألسن ترى البيوت؟؟!"^(١).

والمختار ما عليه أهل المذاهب الأربعة، ذلك لأنه حينما يكون بين البيوت يكون في الحضر فعليه أن يتم باعتبار أصل ما كان عليه حتى يأخذ في السفر فيثبت له القصر آنئذ.

وقد حكى ابن المنذر الإجماع عليه فقد قال: " وأجمعوا على أن للذي يريد السفر أن يقصر الصلاة إذا خرج عن جميع البيوت من القرية التي خرج منها " ^(٢).

(١) يراجع: المغني لابن قدامة ج ٢ ص ٢٦٠.

(٢) الإجماع لابن المنذر ص ٩ رقم ٦٢، ويراجع: نيل الأوطار ٢٦٢/٣.

المبحث الخامس

المريض

هو حالة للبدن يزول بها اعتدال الطبيعة مما يؤثر على حركة الإنسان وقدرته، فلا يستطيع أداء التكليف، أو يؤديها مع تحمل مشقة زائدة قد تتضاعف، ومن ثم كان المرض سبباً من أسباب التخفيف والترخص المعتمدة.

وهو لا ينافي أهلية وجوب الحكم^(١)، أى يبقى حكم التكليف واجباً عليه باعتبار مكلفاً^(٢).

قال الله تعالى: ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضاً أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ﴾^(٣).

فرخصت هذه الآية للمريض والمسافر الإفطار.

وقال سبحانه: ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضاً أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ فَفِدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسْكَ﴾^(٤) فرخصت للمريض فى الحج أو من ابتلى بأذى فى رأسه واضطر إلى حلق شعر رأسه، أو لبس ثوب، أو تغطية رأسه، فالواجب بعد أن يفعل ذلك فدية، وهى واحد من ثلاثة على التخيير: صيام ثلاثة

(١) يراجع: كاشف معاني البديع ص ٥١٢-٥١٣، وشرح القآنى على متن المغنى للخباري بتحقيقى (جزء منه) ج ٢ ص ٥٨٩.

(٢) رفع الحرج فى التشريع الإسلامى للشيخ عاطف أحمد محفوظ ص ١٥٦.

(٣) من سورة البقرة من الآية (١٨٤).

(٤) من سورة البقرة من الآية (١٩٦).

أيام، أو إطعام ستة مساكين لكل مسكين نصف صاع، أو ذبح شاه^(١).

وقال سبحانه: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَىٰ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِوُجُوْهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ غَفُورًا غَفُورًا﴾^(٢).

ففي هذه الآيات الثلاث المتقدمة ينبه سبحانه وتعالى على قواعد ثلاث يقوم عليها الطب (طب الأبدان) وهي حفظ الصحة وحماية الأبدان من الأذى، واستفراغ ما فيها من مواد مفسدة^(٣).

ولما كان المرض قد ورد ذكره مطلقاً في النصوص الدالة على جواز الترخّص حيث لم يرد فيها ضابط المشقة المؤثرة في التخفيف معه، اختلف الفقهاء في اعتبار المشقة في الترخّص به، وعدم اعتبارها.

فمن الفقهاء من اعتبر في الرخصة جنس المرض، ولو لم يكن متضمناً لمشقة، فرخص للمريض في الفطر والتيمم مطلقاً حتى ولو كان لا يلحقه مشقة أو حرج من الصوم، أو استعمال الماء في طهارته.

ودليل هؤلاء تنكير كلمة "...مريضاً.." فهذا يدل على أن أقل ما يمكن أن يطلق عليه مرض يكون سبباً في الترخّص^(٤).

(١) يراجع: أيسر التفاسير ص ٨٥-٨٦.

(٢) من سورة النساء من الآية (٤٣).

(٣) يراجع: زاد المعاد ج ٤ ص ٣-٤.

(٤) يراجع: الرخص المتعلقة بالمرض أ.د/ عبد الفتاح إدريس ص ١٥ ورفع الحرج في

التشريع الإسلامي ص ١٥٨.

فهذا الإمام محمد بن سيرين^(١) يفطر في رمضان بسبب مرض خفيف ألم به وهو وجع في إصبعه^(٢).

ومنهم من اعتبر في الترخّص بالمرض نوعه، وحدد المشقة في تحصيل العبادة مع هذا المرض تبعاً لهذا النوع، فاعتبر المرض الشديد مرخصاً.

بأن كان المرض مؤلماً مؤذياً يخشى زيادته، أو تأخر برئه، أو فساد عضو إذا قام بعمل التكليف الشرعية، فهذا له أن يترخّص ويعدل إلى الأحكام المخففة، وهذا رأى جمهور الفقهاء^(٣).

وإذا كانت المشقة في المرض لا ضابط لها، والناس مختلفون في درجة تحملهم لمشقة أداء العبادات مع المرض، فإن ما ينبغي أن يقال: هو: أن المسلم أمين على دينه، وهو مطالب بأداء ما كلف به ترخصاً، أو لم يترخّص، والله مُحاسبه على أداء هذه التكليف؛ ومن ثم فهو مفتى نفسه إلى حد كبير في أمر المرض؛ إذ إنه هو الذى يَشعر بالألم والضعف، فإن وجد من نفسه قوة وقدرة على القيام بالواجب التعبدى، أو التكليف المطلوب فليأخذ بالعزيمة وإلا ترخص بالرخصة المناسبة لحاله^(٤).

إذن فإن الذى يُعوّل على قوله فى المرض هو المريض الذى يصدر عنه القول فى المرض، بأن يعلم أو يظن بأن هذا المرض يخشى معه

(١) محمد بن سيرين الأنصاري أبو بكر ابن أبي عمرة البصري ثقة ثبت عابد كبير القدر مات ١١٠هـ (يراجع: تقريب التهذيب ص ٤١٨).

(٢) يراجع: تفسير القرطبي ٦٥٢/٢-٦٥٣.

(٣) يراجع: تفسير ابن عطية ص ١٦٢، وتفسير القرطبي ٦٥٣/٢.

(٤) يراجع: المغني لابن قدامة ١٤٧/٣-١٤٨، ورفع الحرج فى التشريع الإسلامى ص ١٥٨-

١٥٩، والرخص المتعلقة بالمرض ص ١٥٩.

الضرر عند الإتيان بما هو عزيمة في العبادات، فلا عبرة بالشك أو الوهم في ذلك، فإن لم يكن المريض عارفاً بذلك فإنه يُعْتَدُّ في المرض بقول الطبيب الحاذق في الطب.

وقد اشترط الفقهاء في الطبيب الذي يعول على قوله في المرض شروطاً عدة هي:

١- الإسلام، فلا يُعْتَدُّ بقول الطبيب الكافر أو الذمي إلا عند عدم الطبيب المسلم.

٢- العدالة: فلا يقبل قول الطبيب الفاسق، ولا سيما من كان ظاهره الفسق، فإن عُدِمَ يقبل قول من لا يتصف بذلك ضرورة.

٣- الضبط: ينبغي أن يكون حاذقاً في الطب، عالماً به.

٤- البلوغ: لا يعتمد قول الصبي المراهق، وهذا ما صرح به فقهاء الشافعية وحدهم، وذلك حتى لا يكون متهماً في قوله.

٥- أن يشهد طبيبان بأن هذا المرض يُتَرَخَّصُ به، وهو رأى لبعض فقهاء الشافعية، وعند الجمهور يكفي قول طبيب واحد لأنه خبر ديني فهو أشبه بالرواية.

إذا توافرت هذه الشروط في الطبيب فإنه يُعْتَدُّ بقوله في المرض، ولم يصرح الفقهاء باشتراط الذكورة في الطبيب والصحيح قبول قول المرأة وحدها في ذلك^(١).

(١) يراجع: حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ١/٩٤، وفتح القدير والعناية على الهداية ٢/٣٥١، والمجموع ٢/٢٨٦، والأحكام الشرعية للأعمال الطبية أ.د/أحمد شرف الدين ص ٤٦ وما بعدها، والرخص المتعلقة بالمرض ص ١٦-١٧.

غير أنه يجب أن يختص الرجل بالرجال، والمرأة بالنساء ولا يُعكس إلا للضرورة.

هذا وإن رخص المرض وتخفيفاته كثيرة، أذكر منها ما يلي:

- التيمم عند الخوف على نفسه، أو على عضوه، أو من زيادة المرض، أو ببطء برئه.
- القعود في صلاة الفرض والاضطجاع فيها، والإيماء، والفطر في رمضان، والاستتابة في الحج وفي رمي الجمرات.
- إباحة محظورات الإحرام مع الفدية.
- التداوي بالنجاسات وإساعة اللقمة بالخمير إذا غص.
- إباحة نظر الطبيب للعورة والسواتين لضرورة العلاج.
- جواز الجلوس في خطبة الجمعة لمن يخطب.
- ترك الصوم للشيخ الهرم الفاني مع وجوب الفدية عليه.
- التخلف عن صلاة الجمعة والجماعة مع حصول ما كان يناله من أجر^(١).

يقول النبي صلى الله عليه وسلم: "إذا مرض العبد أو سافر كتب له مثل ما كان يعمل مقيماً صحيحاً"^(٢).

قال الحافظ في الفتح: "وهو في حق من كان يعمل طاعة فمنع منها وكانت نيته لولا المانع أن يدوم عليها"^(٣).

(١) يراجع: الأشباه والنظائر للسيوطي ص ٧٧، ولابن نجيم ص ٧٥، والوجيز في شرح

القواعد الفقهية ص ٥٧، والتحرير في قاعدة المشقة تجلب التيسير ص ٦٩-٧٠.

(٢) أخرجه البخاري كتاب الجهاد والسير باب يكتب للمسافر مثل ما كان يعمل في الإقامة

رقم ٢٩٩٦.

(٣) فتح الباري ١٦٧/٦.

المبحث السادس

الإكراه

الإكراه: حمل الغير على ما لا يرضاه من قول أو فعل، بحيث لا يختار مباشرته لو خلى ونفسه.

أو: حمل الإنسان على ما يكرهه، ولا يريد مباشرته لولا الحمل عليه بالوعيد.

أو: حمل الغير على ما لا يرضاه من قول أو فعل^(١).

هذه التعريفات وإن تنوعت عباراتها إلا أنها متفقة من حيث مضمونها، وهو أن الإكراه عبارة عن حمل الإنسان على أمر لا يريد أن يفعله بتخويف يستطيع الحامل تنفيذه، ويكون الغير خائفاً به، ومنعدم الرضا عند المباشرة^(٢).

والإكراه لا ينافي أهلية الوجوب ولا الخطاب بالأداء، لبقاء الذمة والعقل والبلوغ، ولأن ما أكره عليه إما أن يكون فرضاً كالإكراه على شرب الخمر بالقتل، أو مباحاً كالإكراه على الإفطار في شهر رمضان، أو رخصة خلاف الأولى كالإكراه على إجراء كلمة الكفر على اللسان، أو حراماً كالإكراه على قتل مسلم بغير حق، وكل ذلك من آثار الخطاب.

(١) راجع: كشف الأسرار للبخاري ٣٨٢/٤، وشرح القانني ج ٢ ص ٧٤٣، والتقارير

والتحبير ٢٠٦/٢، وتيسير التحرير ٣٠٧/٢، وشرح المنار لابن ملك ص ٩٩٢، وتسهيل

الوصول للمحلاوي ص ٣١٩.

(٢) راجع: عوارض الأهلية لأستاذنا الدكتور/ صبري معارك ص ٤٢٠.

والإكراه وإن لم يناف الأهلوية لكن الشارع اعتبره عذراً في كثير من الحالات، وسبباً من أسباب التخفيف، رفعا للخرج وتيسيراً على الناس بالقدر الذي لا يؤدي إلى الإضرار بالآخرين وممتلكاتهم^(١).

هذا وحتى يكون الإكراه مؤثراً في جلب التخفيف والترخص لابد من توافر الشروط الآتية:

١- أن يكون المكره - بالكسر - متمكناً من إيقاع ما هدد به المكره (بالفتح).

فإن لم يكن متمكناً من ذلك يكون الإكراه لغواً لا أثر له.

٢- أن يتيقن، أو حتى يغلب على ظنه وقوع ما هدد به المكره (بالكسر) حتى يقع منه الفعل المكره عليه تحت تأثير هذا التهديد.

٣- أن يتعين الإكراه لفعل ما أكره عليه، بمعنى: أن تنعدم كل الوسائل التي يمكن من خلالها التقلت من فعل ما هدد به، وأكره عليه، فيعجز كل العجز عن الخلاص من المكره به، بالهرب أو الاستغاثة أو المقاومة، وإلا فلا يكون مكرهاً، ويكون حينئذ قد أتى الفعل مختاراً، وعندئذ لا يفيد الإكراه التخفيف والترخيص.

٤- أن يكون التهديد واقعاً بما يلحق ضرراً بالنفس، بإتلافها أو إتلاف عضو منها، أو متضمناً أذى من يهيم أمره من الناس كالتهديد بحبس الزوجة أو الوالدين، أو التهديد بإتلاف ماله كله.

٥- أن يترتب على فعل المكره عليه الخلاص من المتوعد به، فلو قال

(١) يراجع: شرح القائي ٧٤٤/٢ وما بعدها، رفع الحرج للباحسين ص ٢٢٤.

إنسان لآخر: اقتل نفسك وإلا قتلتك، فلا يُعدُّ هذا إكراهاً؛ لأنه لا يترتب على قتل نفسه الخلاص من القتل، فهو مقتول سواء بفعله، أو بفعل المكره.

٦- أن يكون المكره به أكثر ضرراً على المُكرِّه من فعل ما أكره عليه، فإن كان الضرر مساوياً أو أقل فلا يتحقق الإكراه ولا أثر له؛ لأن الأساس الذي بني عليه الإكراه رفع الضرر الكبير الذي يصيب المكره من عدم تنفيذ المكره عليه في مقابلة الضرر اليسير.

فإذا كان المكره يدفع عن نفسه ضرراً يسيراً في مقابلة ضرر أشد، أو كان الضرران متساويان فلا يوجد الإكراه الذي يترتب عليه أثره في الشرع؛ وذلك لانعدام الأساس الذي بني عليه^(١)، من هنا فقد وضع الفقهاء قاعدتين يمكن اتخاذهما أساساً وضابطاً لأحكام الإكراه هما:

الضرر لا يزال بالضرر، وارتكاب أخف الضررين لدفع أشدهما^(٢).

هذا، وإن الإكراه الذي تتوافر له هذه الشروط، ويكون بذلك سبباً في التخفيف هو ما يسمونه أصوليو الحنفية إكراهاً ملجئاً أو كاملاً وهو ما كان سبب التهديد فيه مفضياً إلى إتلاف النفس أو العضو بيقين أو ظن غالب، كأن هدد بالقتل، أو قطع العضو، أو الضرب الشديد المتوالي الذي يخشى منه إتلاف ذلك.

(١) تراجع: كشف الأسرار لابخاري ٥٣٩، ٥٥٢/٤ فما بعدها، وبدائع الصنائع للكاساني

١٧٦/٧، وعوارض الأهلية لأستاذي الدكتور/ صبري معارك ص ٤٢١-٤٢٨.

(٢) تراجع: الأشباه والنظائر للسيوطي ص ٨٦-٨٧، والقواعد الفقهية المستخرجة من كتاب

إعلام الموقعين ص ٣٣٢ وما بعدها، والمرجع الأخير السابق ص ٣٢

وهذا الإكراه يَعمِدُ الرضا ويُفسِدُ الاختيار^(١).

ودونك أمثلة تبين أثر الإكراه في تصرفات المكره:

أولاً: بالنسبة للأقوال:

عند جمهور الفقهاء لا يترتب على قول المكره حكم، بل تُهدَر أقواله، فلا يقع طلاقه ولا بيعه، ولا أى تصرف قولي آخر، كما لا يعتبر ما نطق به من كفر مع اطمئنان قلبه بالإيمان، كما سبق بيانه فى أقسام الرخص.

ثانياً: أثر الإكراه بالنسبة للأفعال:

الأفعال التى أباح الشارع مباشرتها عند الضرورة كشرب الخمر، وأكل الميتة، فهذا يباح للمكره مباشرتها.

بل يجب عليه مباشرتها، وإلا أثم ؛ لأن الله تعالى أباحها له وتناول المباح دفعاً للهلاك عن النفس واجب لا يجوز تركه.

وهناك أفعال يُرَخَّصُ له فى فعلها بسبب الإكراه، كما يرخص له فى فعلها عند الضرورة، لكن - هنا- إن امتنع عنها يؤجر وذلك مثل: إكراهه على أفعال الكفر، وقلبه مطمئن بالإيمان، كأن يُكره على السجود لصنم مثلاً.

من هذا أيضاً إكراهه على إتلاف مال الغير، فإن فعل تحت ضغط الإكراه جاز له ذلك، والضمان يكون على المكره الذى أمره بالإتلاف.

وهناك أفعال لا يجوز فعلها بالإكراه كقتل النفس، فلا يجوز للمكره أن يقتل غيره لينجو هو من القتل الذى هُدِّدَ به إن لم يقتل ذلك البرئ، فلا يجوز أن يرفع الضرر عن نفسه بإلحاقه الضرر بغيره، فإن فعل كان

(١) يراجع: شرح القاتني ٧٤٣/٢، ورفع الحرج للباحسين ص ٢٢٥.

آثماً، وعليه وعلى المكره القصاص عند الجمهور، خلافاً للحنفية الذين أوجبوا القصاص على المكره الأمر فقط، لأنه المكره يكون كالآلة في يد المكره، والقصاص إنما يكون على مستعمل الآلة لا الآلة^(١).

(١) يراجع: المنثور في القواعد ٩٥/١ فما بعدها وكتاب جمل الأحكام للناظمي ص ٢٤٣ فما بعدها، والمغني لابن قدامة ١٤٥/٨، والوجيز في شرح القواعد الفقهية ص ٥٨-٥٩، ونظرية الضرورة الشرعية للزحيلي ص ٨٤ وما بعدها، والقواعد لتقي الدين الحصني ٣١٥/١ وما بعدها.

المبحث السابع

الجهل

هو: اعتقاد الشيء على خلاف ما هو عليه^(١).

هو لا ينافي الأهلية ولا يُنقص منها شيئاً، ولكن الشارع الحكيم اعتبره عذراً في بعض الحالات، وسبباً من أسباب الترخيص والتيسير، رفعاً للخرج عن الناس^(٢).

ولكن ليس كل جهل عذراً، فهناك جهل لا يصلح عذراً ولا شبهة، وهناك جهل يصلح شبهة، وهناك جهل يصلح عذراً^(٣)، وهذا الأخير هو ما يهمني ذكره في بحثي هذا.

لذا فإنني سألقي الضوء عليه في عجالة، فأقول والله الموفق:

ما يعذر فيه بالجهل.

١- الجهل بالوقائع يكون عذراً مقبولاً، لكن بشرط أن لا يكون بتقصير من المكلف.

مثال ذلك: من نكح امرأة جاهلاً أنها محرمة عليه بسبب الرضاعة، ومن شرب عصير العنب جاهلاً تخمره، فهذان تنتفي الجريمة في حقهما، ولا إثم عليهما.

(١) يراجع: كشف الأسرار للبخاري ٣٣٠/٤، وشرح القأني ٦٢٥/٢، والتعريفات للجرجاني ٧١.

(٢) يراجع: رفع الحرج للباحسين ص ٢١٣.

(٣) يراجع: شرح القأني على المغني للخبازي ٦٢٦/٢ فما بعدها، وكشف الأسرار ٣٤٦/٤، والتلويح على التوضيح ١٨٠/٢، وفواتح الرحموت ٣٨٧/٢، ومراة الأصول ٤٥٢/٢.

وأيضاً: كجهل الشفيع ببيع جاره داره، أو شريكه حصته، وكجهل الوكيل العزل من الموكل، ولهذا فإن تصرفه ينفذ في حق الموكل قبل علمه بالعزل^(١).

٢- الجهل بالحكم الشرعي في دار الحرب التي لم تنتشر فيها تعاليم الإسلام، فإن من أسلم في دار الحرب وترك الصلاة والصوم ونحو ذلك، جاهلاً لزومها في الإسلام فلا قضاء عليه ولا إثم^(٢). وكذا لو شرب الخمر جاهلاً حرمتها.

والسبب في ذلك عدم سماع الخطاب حقيقة، أو تقديرًا بشهرته في محله، وذلك غير متحقق في دار الحرب:

أما الجهل بالأحكام في دار الإسلام فإنه لا يكون عذراً ولا سيما بعد استقرار الشريعة وتدوينها وانتشارها في بلاد الإسلام وبكفي في معرفة ذلك إمكان العلم لا تحققه، لقوله تعالى: ﴿ فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴾^(٣).

ومع ذلك لو ثبت أن خطاب الشارع لم ينتشر ولم يتيسر للمكلف الاطلاع عليه، فإنه يمكن أن يكون عذراً، ولكن هذا نادر^(٤).

(١) يراجع: شرح التلويح ١٨٤/٢ وما بعدها، وكشف الأسرار ٣٤٦/٤، وفتح الغفار ١٠٥/٣، وكاشف معاني البديع ص ٥٤٩، والهداية ١٣٧/٢، ورفع الحرج للباحسين ص ٢١٦، ونظرية الضرورة الشرعية ص ١١١.

(٢) هذا عند الحنفية خلافاً لزمفر، حيث قال: إن عليه القضاء لالتزامه أحكام الإسلام، وإن قصر عنه خطاب الأداء، وهو لا يسقط الخطاب بعد تقرر السبب، كالفائم إذا انتبه بعد مضي الوقت (يراجع: تيسير التحرير ٢٢٥/٤ وحاشية الرهاوي ص ٩٧٦).

(٣) من سورة الأنبياء من الآية (٧).

(٤) رفع الحرج للباحسين ص ٢١٦-٢١٧.

ويمكننا القول - كما قال القرافي - بأن ما يتعذر الاحتراز منه عادة يكون معفواً عنه^(١).

تطبيقاً لهذا الضابط أقول: إن الجهل بالمأمور به لا يصلح عذراً في الأحكام الدنيوية، بل يجب تداركه ما أمكن، مثال ذلك: جهله بالنجاسة التي لا يعفي عنها في الصلاة، وجهله بالترتيب في الوضوء، فإنه يجب عليه التدارك بإعادة الصلاة والوضوء على ما هو الراجح عند الشافعية.

ووجهه: أن الجهل بالمأمورات لا يتعذر الاحتراز عنه، ولا يشق في العادة عند التأمل.

وأما الجهل بالمنهيات فعلى أقسام: لأنه إما أن يكون من باب المتلفات، أو العقوبات، أو ليس من باب ذلك.

فإن كان من باب المتلفات ففي هذه الحالة يجب على الجاهل الضمان حفظاً لأموال الناس ودفعاً للخرج عنهم. مثال ذلك: لو أتلف المشتري المبيع قبل القبض جاهلاً فهو قابض في الأظهر.

ومن ارتكب شيئاً من محظورات الإحرام التي هي إتلاف، كإزالة الشعر والظفر وقتل الصيد، لم تسقط عنه الفدية بسبب جهله.

وكمن قدم له غاصب طعاماً ضيافة فأكله جاهلاً فعليه الضمان في أظهر القولين عند الشافعية.

وإن كان من باب العقوبات: يكون الجهل - حينئذ - شبهة مسقطاً للعقوبة.

مثال ذلك: من قتل جاهلاً بتحريم القتل فإنه لا قصاص عليه، وهذا يتصور فيمن أسلم حديثاً.

(١) يراجع: الفروق للقرافي ١٤٩/٢ - ١٥٠، والقواعد للمقري ج ٢ ص ٤١٢.

من ذلك: لو اقتص الوكيل بعد عفو موكله جاهلاً فإنه لا قصاص عليه.

وإن لم يكن من باب المتلفات فلا شئ فيه على من جهل مثال ذلك: من أتى بمفاسدات العبادة جاهلاً، كمن أكل في الصلاة أو في الصيام، فهذا معفو عنه، ولا تقصد به العبادة.

فأنت رأيت أن الجهل بالمنهيات الذي صلح عذراً من حيث الجملة - عند الشافعية - هو من الجهل الذي يعذر الاحتراز عنه، أو يشق في العادة^(١).

أقول: إذا كان في الماضي جهل يعذر الاحتراز عنه، أو يشق في العادة، فإن في هذا العصر الذي أصبحت فيه وسائل الاتصال ونقل المعلومات ميسرة سهلة سواء بالهواتف والفاكسات والانترنت، أو بواسطة الأشرطة المرئية والمسموعة، أو غير ذلك من الكتب والرسائل باللغات المختلفة، فلا ينبغي أن يعتذر واحد لنفسه بالجهل في الأحكام الشرعية، فما عليه إلا أن يسأل ويتعلم ويسمع.

وعلى الدعاة أن يبذلوا وسعهم في إيصال الفقه بالأحكام حتى يؤدوا الأمانة التي نيّطت بهم^(٢).

(١) تراجع: المنثور في القواعد للزركشي ١/ ٢٧٠-٢٧٣، والأشباه والنظائر للسيوطي

ص ٢٠٠، ورفع الحرج للباحسين ص ٢١٩-٢٢٠، والمسائل الفقهية التي لا يعذر فيها

بالجهل للسبأوي ص ٤٥ فما بعدها، والضرورة الشرعية للزحيلي ص ١٠٦-١٠٧.

(٢) تراجع: الرخص الشرعية للصلاحي ص ٢٩١.

المبحث الثامن

النسيان

هو الغفلة عن معلوم في غير حالة السَّنة^(١).

أو هو: عدم استحضار الشيء وقت الحاجة إليه^(٢) وهو لا ينافي الأهلية ولا يُنقص منها، ولكنه يعتبر عذراً شرعياً يدعو للتيسير والترخص في بعض الحالات، رحمة بالناس ورفعاً للحرَج عنهم^(٣).

والأصل في ذلك قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِن نَّسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا﴾^(٤) وفي الحديث أن الله عز وجل قال إجابة لهذا الدعاء " قد فعلت"^(٥) وفي رواية: "قال نعم"^(٦).

وفي الحديث الشريف: " إن الله تجاوز عن أمتي الخطأ والنسيان وما

(١) السنة: ما يتقدم النوم من الفتور الذي يسمى النعاس (يراجع: المعجم الوجيز ص ٦٢٤، والكشاف للزمخشري ١/٣٨٤).

(٢) يراجع: كشف الأسرار للبخاري ٤/٢٧٦، وتيسير التحرير ٢/٢٦٣، فواتح الرحموت ١/١٧٠، وكاشف معاني البديع ص ٤٧٠ وشرح القآني ٢/٥٣٣ ورفع الحرَج للباحسين ص ٢٠١.

(٣) يراجع: شرح القآني ٢/٥٣٥، والمرجع الأخير السابق ص ٢٠١.

(٤) من سورة البقرة من الآية ٢٨٦.

(٥) أخرجه مسلم كتاب الإيمان باب بيان أنه سبحانه لم يكلف إلا ما يطاق رقم ١٢٦ ص ٤١.

(٦) أخرجه مسلم نفس الموضع السابق حديث رقم ١٢٥.

استكروا عليه^(١).

هذا، والنسيان يعتبر عذراً بالنسبة لأحكام الآخرة بمعنى: سقوط الإثم، للحديث السابق.

وأما بالنسبة لأحكام الدنيا فيفرق فيها بين المأمورات والمنهيات^(٢).

أما المنهيات: فيعتبر النسيان عذراً فيها؛ وذلك لأن النهي إذا ارتكبه فإنه لا يمكن تلافيه، إذ ليس في قدرته نفي فعل حصل في الوجود بعذر منه.

ولأن النهي سببه خوف العقاب؛ لأنه لهتك الحرمة، والناسي لا يقتضي فعله هتك حرمة فلم يخش عليه العقاب.

وأما المأمورات فلم يعتبر النسيان عذراً فيها؛ ذلك لأن تارك

(١) أخرجه ابن ماجه كتاب الطلاق باب طلاق المكره والناسي رقم ٢٠٤٣، قال البوصيري في الزوائد: هذا إسناد ضعيف؛ لاتفاقهم على ضعف أحد رواته وهو أبو بكر الهذلي، وله شاهد من حديث أبي هريرة رواه الأئمة الستة.

قال المحشي في الجامع الكبير: رواه الحاكم والبيهقي وابن حبان في صحيحه كما في موارد الظمان، وهو في المستدرك عن ابن عباس بلفظ: "تجاوز الله عن أمتي الخطأ والنسيان..." وقال صحيح على شرطهما وأقره الذهبي. (يراجع: مصباح الزجاجاة ١٣٠/٢، وموارد الظمان ص ٣٦٠، والمستدرك للحاكم ح ٢ ص ٥٦٠ رقم ٢٨٥٥).

(٢) النسيان لا يعتبر عذراً في إسقاط حقوق العباد من حيث الضمان؛ لأن حقوق العباد مبنية على المشاحة والمقاضاة، ولأن غرض الشارع تحصيل مصالح العباد وحقوق العباد محترمة، فلو لم يكن هناك ضمان لكان هناك حرج شديد وأدى ذلك إلى الفوضى، وادعى كل واحد أنه أتلف مال فلان أو حق فلان ناسياً، وهذا لا ترضاه الشريعة، ولا يليق بمقامها، وكذلك الضمان يعتبر من الجوابر، والجوابر لا تسقط بالنسيان. (يراجع قواعد الأحكام في مصالح الأئام للعز بن عبد السلام ٤/٢، والرخص الشرعية للصلابي ص ٢٧٧).

المأمور^(١) يمكن تلافيه بإيجاد الفعل فيلزمه كمن نسي صلاة فليصلها إذا ذكرها كما جاء في الحديث^(١).

ولأن القصد من الأمر رجاء الثواب، فإذا لم يأتَمَ لم يُرَجَ له ثواب^(٢).

غير أن القول بأن المأمورات يمكن تداركها لا يمكن حمله على إطلاقه؛ إذ من المأمورات ما لا يقبل التدارك كصلاة الجمعة وصلاة الكسوف وصلاة الجنازة، ولهذا فإن نسيان المأمور به في أمثالها يعتبر عذراً^(٣).

هذا ويشترط في النسيان - حتى يكون عذراً - أن لا يكون بتقصير من المكلف^(٤)، وإلا لم يكن عذراً.

ويكون المكلف مقصراً إن أقدم على الفعل مع وجود المذكر وانتفاء

(١) روى البخاري في صحيحه من حديث أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "من نسي صلاة فليصل إذا ذكرها لا كفارة لها إلا ذلك" صحيح البخاري كتاب مواقيت الصلاة باب من نسي صلاة فليصل رقم ٥٩٧ ص ١٢١.

(٢) يراجع: المنثور في القواعد للزركشي ٣٤٦/٢ وما بعدها، والأشباه والنظائر لابن نجيم ص ٣٠٣، ورفع الحرج للباحسين ص ٢٠١-٢٠٢، والقواعد للمقري ٣٢٨/١، ٣١١، ج ٢ ص ٥٦٦.

(٣) يراجع: قواعد الأحكام ٣/٢، ونظرية الضرورة الشرعية للزحيلي ص ١٠٢ ورفع الحرج للباحسين ص ٢٠٢.

(٤) لذلك قال الفخر الرازي في تفسيره ج ٧ ص ١٥٦ في تفسير آية "ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا" (٢٨٦) من سورة البقرة.

قال: "وكذلك الإنسان إذا تغافل عن الدرس والتكرار حتى نسي القرآن يكون ملوماً، أما إذا واظب على القراءة لكنه بعد ذلك نسي فهنا يكون معذوراً".

الداعي، كالأكل في الصلاة ناسياً، فإن هيئة المصلي مذكّرة له، مانعة من النسيان إذا لاحظها، ودعاء الطبع إليه في الصلاة منتف عاده، فتنفس صلاته، ولا يكون نسيانه عذراً.

ويكون غير مقصر إن أقدم على الفعل مع عدم وجود المذكر، سواء وجدت الداعية إليه أو لم توجد.

مثال ما وجدت إليه الداعية مع انتفاء المذكر أكل الصائم حالة صومه ناسياً، فإنه ليس في الصوم هيئة مذكّرة به، كما أن طول مدته تدعو الطبع إلى الأكل.

ومثال ما لم توجد الداعية إليه مع انتفاء المذكر: ترك الذابح التسمية ناسياً، فإنه لا يوجد مذكر يدعو إلى إحضارها بالبال، أو إجرائها على اللسان كما أنه لا يوجد داع إلى تركها^(١).

ويجمل - هنا - سوق عبارة العز بن عبد السلام في قواعده:

"النسيان غالب على الإنسان، ولا إثم على الناسي، فمن نسي مأموراً به لم يسقط بنسيانه مع إمكان التدارك؛ لأن غرض الشرع تحصيل مصلحته، فمن نسي صلاة أو صوماً، أو حجاً أو عمرة، أو قصاصاً، أو شيئاً من حقوق الله تعالى، أو حقوق عباده، فإن كان مما لا يقبل التدارك، كالجهاد

(١) يراجع: الأشباه والنظائر لابن نجيم ص ٣٠٣، والمنثور في القواعد للزركشي

٣٤٨/٢، وكشف الأسرار للبخاري ٢٧٧/٤، وتيسير التحرير ٢٦٤/٢، ورفع الحرج

للباحسين ص ٢٠٣-٢٠٤.

والجمعات وصلاة الكسوف والرواتب - على قول - وصلاة الجنازة - في قول -، وإسكان من يجب إسكانه من الزوجات، والآباء والأمهات والرفيق، - سقط وجوبه بفواته.

وإن كان مما يقبل التدارك من حقوق الله، أو من حقوق عباده كالصلاة والزكاة والصيام والنذور والديون والكفارات ونفقات الزوجات، وجب تداركه على الفور إن كان واجباً على الفور، وإن كان على التراخي فهو باق على تراخيه، والأولى تعجيله؛ لأنه مسارعة في الخيرات^(١).

وما أجمل قول الإمام القرافي: " فالنسيان يهجم قهراً على العبد، ولا حيلة له في دفعه؛ فلذلك كان النسيان معفواً عنه من حيث الجملة، وهذا محل إجماع"^(٢).

أقول: وحسب الناسي نعمة من الله عليه أن فعله لا يضاف إليه بل فعل الله به غير قصدِه، ولهذا قال النبي (ﷺ): " من نسي وهو صائم فأكل أو شرب فليتم صومه فإنما أطعمه الله وسقاه"^(٣) فأضاف إطعمه إلى الله؛ لأنه لم يتعمد ذلك ولم يقصدِه، وما يكون مضافاً إلى الله لا ينهى عنه العبد^(٤).

(١) قواعد الأحكام في مصالح الأنام ٣/٢.

(٢) الفروق للقرافي ١٤٩/٢.

(٣) أخرجه مسلم باللفظ المذكور كتاب الصيام باب أكل الناسي وشربه حديث رقم ١١٥٥ ص ٢٧٦، وأخرجه البخاري بنحوه كتاب الصوم باب الصائم إذا أكل أو شرب ناسياً رقم (١٩٣٣) ص ٣٤٩.

(٤) يراجع: مجموع الفتاوى لابن تيمية ٣١٠/٢٠، والرخص الشرعية للصلاحي ص ٢٧٥ -

فائدة:

قد يطلق المخطئ على الناسي، فيقال مثلاً: من أكل ناسباً دبراه ٤،
إنه أكل مخطئاً، وعلى ذلك فقد يكون بينهما تداخل، ومع ذلك فإن الفارق
بينهما قائم موجود.

ووجهه: أن الخطأ يمكن الاحتراز عنه بالتوقف والتثبت؛ ولذلك قالوا: إن
التفريط مع المخطئ أكثر منه مع الناسي، ومن ثم كان الناسي أعذر من
المخطئ على الأصح^(١) أما النسيان فهو خارج عن طاقة الناسي.
وعليه، فلا يقال لصياد رمى فريسة فأصاب إنساناً إنه نسي، بل يقال: إنه
أخطأ.

هذا، وإن الخطأ سواء كان في الفعل أو في القصد معدود من أسباب
الترخيص والتخفيف فيما يتعلق بحقوق الله تعالى؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَيْسَ
عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَا أَخْطَأْتُمْ بِهِ وَلَكِنْ مَا تَعَمَّدَتْ قُلُوبُكُمْ﴾^(٢) وفي الحديث الشريف:
"إن الله تجاوز عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه"^(٣).
وعليه فالخطأ يسقط الإثم والحد، وهما حق لله تعالى.

لكنه لا يسقط حق العباد، وما أتلف خطأ من أموالهم للقاعدة الفقهية: "العمد
والخطأ في أموال الناس سواء"^(٤).

(١) يراجع: القواعد لابن المقري ٥٦٥/٢.

(٢) من سورة الأحزاب من الآية (٥).

(٣) سبق تخريجه أول مبحث النسيان ص ٢٩٤-٢٩٥.

(٤) يراجع: المنثور في القواعد ٧٤/٢، وشرح المجلة لرستم باز ص ٦٠، والقواعد والأصول
الجامعة للسعدي ص ٤٨.

يتفرع على هذا: أن من قتل خطأ لا قصاص عليه، لكن عليه الدية جبراً
الضرر، وعليه الكفارة جزاء للتقصير، وكذا لو أكل بعد الفجر خطأ في
تقدير الوقت لا إثم عليه، لكن يقضي يومه عند البعض؛ لأنه مقصر، وإذا
أكل ناسياً فقد أطعمه الله، ولا قضاء عليه.

أما من أحرق مال غيره خطأ فإنه ضمن ما أتلف، ما لم يتهاون
تهاوناً واضحاً فحينئذ ينضم إلى الضمان الإثم بسبب التهاون الجسيم^(١).

(١) يراجع: شرح القآني ٧٣٣/٢ فما بعدها، وشرح المنار ص ٩٩١، وتيسير التحرير
٣٠٦/٢، والتقرير والتحبير ٢٠٥/٢، وكشف الأسرار ٣٨١/٤، والرخصة الشرعية في
الأصول والقواعد الفقهية أ.د/ عمر عبدالله كامل ص ١٣٢.

المبحث التاسع

النقص

النقص ضد الكمال، وهو سبب من الأسباب المعتبرة شرعاً لرفع الحرج والتيسير والتخفيف، ذلك لأن صاحبه يتحمل نوعاً من المشقة إذا طوّل بالتكاليف التي يلزم بها أهل الكمال^(١).

ويمكن تعريفه بأنه: "خاصية - فى المكلف - طبيعية أو عارضة، دائمة أو مؤقتة تؤدي إلى إسقاط التكليف عنه كلياً أو جزئياً، أدياً أو مؤقتاً"^(٢).

والنقص يشمل حالتي القصر والأنوثة، فلا يصح عقلاً ولا شرعاً أن يطالب الأولاد القصر والنساء بمثل ما يطالب به الرجال؛ نظراً للضعف الطبيعي عند الولد والمرأة^(٣).

ولقد رفع الشارع الحكيم العليم التكليف عن هؤلاء حتى يخرجوا من هذا النقص.

أخرج النسائي من حديث عائشة رضى الله عنها عن النبي (ﷺ) قال: "رفع القلم عن ثلاثة: عن النائم حتى يستيقظ، وعن الصغير حتى يكبر، وعن المجنون حتى يعقل، أو يفيق"^(٤).

(١) يراجع: الأسباه والنظائر للسيوطي ص ٨٠، ونظرية الضرورة الشرعية للزحيلي ص ١٣٠.

(٢) رفع الحرج فى التشريع الإسلامى للشيخ عاطف محفوظ ص ٣٤٠.

(٣) نظرية الضرورة الشرعية ص ١٣٠.

(٤) سنن النسائي فى كتاب الطلاق باب من لا يقع طلاقه من الأزواج رقم ٣٤٣٢ ج ٣

ص ٤٩٤، وحكى صحته محقوه.

وكل واحدة من هذه الحالات الثلاث - في الحديث - تمثل صورة من صور النقص، وكلها من النقص المؤقت، فالنائم لا يبقى نائماً أبداً، وكذلك الصبي لا يبقى صبياً، وإنما يتعدى إلى الرشد والرجولة ببلوغه فيبدأ مرحلة التكليف.

وكذلك المجنون إلا ما شاء الله تعالى له، ويسقط التكليف في تلك الصور مؤقتاً، فلا يؤاخذ النائم على خطأ يفعله وهو نائم، كما لا يؤاخذ على عدم أداء واجب، إنما عليه القضاء^(١) لقوله ﷺ "من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها إذا ذكرها"^(٢).

وإليك أهم الأمثلة على التخفيفات حالة النقص: ^(٣)

١- عدم تكليف الصبي والمجنون بشئ من التكاليف الدينية كالصلاة والصيام وسائر العبادات.

أما إدارة واستثمار أموالهما فقد وضعت للولي أو الوصي.

ومسئوليتهما في ضمان الإلتفات المالية للآخرين، فهي من قبيل الضرورة لحماية ممتلكات الآخرين.

٢- عدم تكليف النساء في كثير من الأحكام التي أوجبها الشرع على الرجال، كحضور الجمعة والجماعات والجهاد، ودفع الجزية، وإباحة

= وأخرجه أيضاً أبوداود كتاب الحدود باب في المجنون يسرق أو يصيب حداً رقم ٣٩٨؛

ج٤ ص ١٨٨١، وابن ماجه كتاب الطلاق باب طلاق المعتوه والصغير والنائم رقم

٢٠٤١ ج٢ ص ٢٢٣.

^(١) رفع الحرج في التشريع الإسلامي ص ٣٤١.

^(٢) أخرجه الترمذى برقم ١٧٧ وأصله عند البخارى في صحيحه كما فى هامش (١)

ص ٢٩٦.

^(٣) التحرير فى قاعدة المشقة تجلب التيسير ص ٨٦.

لبس الحرير والتحلي بالذهب.

٣- عدم قضاء الصلوات المفروضة للحائض دفعاً للحرَج والمشقة، مع تكرار حدوث العذر وطول الزمن، ولما كان الصيام لا حرج في قضائه بالنسبة للحيض والنفساء، بسبب أن الحيض لا يستوعب الشهر، ووقوع النفاس نادر، فلا يبنى عليه الحكم، كالإغماء إذا استوعب الشهر.

لما كان الأمر كذلك وجب عليها قضاء الصوم، ولم يكن في هذا القضاء حرج ومشقة.

٤- وقد أعفى المرأة من مسئوليات الولاية العامة والقضاء، وذلك دفعاً للحرَج عنها وعن غيرها.

وأما الأعمى فرفعاً للحرَج عنه لم يُوجب عليه الجهاد ولا الجمعة ولا الحج، إلا إن وجد قائداً.

وللسبب نفسه وحماية له لم تصح منه بعض التصرفات والعقود التي يجهل حقيقتها، أو تقتضي علماً ليس متوافراً فيه.

ودفعاً للحرَج عن غيره لم تصح منه تصرفات آخر كالحضانة التي تعتمد الملاحظة والمراقبة للطفل في حركاته وسكناته، مما لا يتوفر للأعمى.

كذلك الشهادة والعقد والقبض والقضاء وغيرها مما يعتمد المشاهدة والنظر، فتمتنع منه دفعاً للحرَج والضرر عن الناس^(١).

(١) يراجع: الأشباه والنظائر للسيوطي ص ٨٠، ولابن نجيم ص ٣١٤، ونظرية الضرورة الشرعية ص ١٣٠-١٣١، ورفع الحرج للباحسين ص ٤٣٤، ورفع الحرج في التشريع الإسلامي ص ٣٥٠-٣٥٢.

المبحث العاشر

العسر وعموم البلوى

العسر: أى مشقة تجنب الشيء.

وعموم البلوى: شيوع البلاء بحيث يصعب على المرء التخلص منه أو الابتعاد عنه.

وهذا سبب من أسباب التخفيف، وهو مظهر واضح من مظاهر التسامح واليسر فى الأحكام الشرعية ولا سيما فى العبادات والطهارة من النجاسات^(١).

وهاك أمثلة توضح هذا السبب:

أولاً: أمثلة شرع الحكم فيها بناء على صعوبة الأمر وعسر التخلص منه:

١- جواز الصلاة مع النجاسة المعفو عنها، كدم القروح والدمامل والبراغيث.

٢- العفو عما لا يدركه الطرف، وما لا نفس له سائلة، وريق النائم، وما ترشش على الغاسل من غسالة الميت مما لا يمكن الاحتراز عنه.

٣- العفو عما يصيب القدم من النجاسة، والاكتفاء بمسحها.

(١) يراجع: نظرية الضرورة الشرعية للزحيلي ص ١١٥، ورفع الحرج للباحسين ص ٤٣٤ -

٤- الاكتفاء بنضح المذي دون غسله^(١).

ثانياً: أمثلة شرع الحكم فيه - وهو التخفيف- بناء على عسر الأمر بسبب تكراره.

١- يباح للصبي مس المصحف للتعلم بدون وضوء.

٢- عدم شرعية الحكم بقضاء الصلوات على الحائض.

٣- كذا عدم قضاء الصلوات على المجنون بعد الإفاقة.

٤- صحة صلاة النفل من قعود مع القدرة على القيام، وصحة أدائه على الدابة في السفر، وصحة صوم التطوع بنية من النهار^(٢).

ثالثاً: أمثلة لما شرع من التخفيف بناء على عسره بسبب انتشاره وشيوعه:

١- العفو عن سؤر الهرة لكثرة اختلاطها بالناس.

٢- العفو عن قئ الرضيع، فإن ريق الرضيع مُطهر لفمه من القيء، كما أن ريق الهرة مطهر لفمها من آثار ما تأكله من النجاسات.

٣- جواز دفع الأجرة على القيام بأعمال الطاعات.

(١) يراجع: الأشباه والنظائر للسيوطي ص ٧٨، ولابن نجيم ص ٧٦، والمجموع ١/١٣١، وفتح القدير ١/٢٠٠-٢٠١، وحاشية الدسوقي ١/٦٩ وما بعدها والمنتهى للباجي ١/٨٧، وعموم البلوى (دراسة نظرية تطبيقية) للأستاذ مسلم بن محمد الدوسري ص ٣٦٣، ورفع الحرج للباحسين ص ٤٣٥.

(٢) يراجع: الأشباه والنظائر للسيوطي ص ٧٨، والأشباه والنظائر لابن نجيم ص ٧٧، والتحرير لابن الهمام ص ٢٧١، والتقرير والتحبير ٢/١٧٣، وتيسير التحرير ٢/٢٥٩، وعموم البلوى ص ٨٦-٨٨.

٤- جواز إغلاق المساجد في الأزمان المتأخرة، دفعاً لمشقة ضياع محتوياتها النفيسة^(١).

رابعاً: أمثلة لما شرع تخفيفاً بسبب كثرة الشيء وامتداد زمن وقوعه:

- ١- عدم شرعية الحكم بقضاء الصلاة على النساء.
- ٢- التخفيف بعدم التكليف بالوضوء لكل صلاة بالنسبة للمستحاضة، ومن به سلس بول أو مذي، والجريح الذي لا يرقاً دمه، فهؤلاء يجوز لهم الجمع بين الصلاتين المشتركين في الوقت بوضوء واحد.
- ٣- جواز التحلل من منسك الحج لمن أحصر، إذ لو كلف بالبقاء على إحرامه إلى السنة القادمة لأداء الحج لشق ذلك عليه مشقة عظيمة.
- ٤- شرعية المكاتب في حق الرقيق، إذ لو لم يُشرع للزمه الرق في الغالب، وهذا فيه ما فيه من المشقة والعسر^(٢).

خامساً: أمثلة لما شرع تخفيفاً بسبب يسر الشيء ونزارته وتفاهته وقلته:

- ١- العفو عن قليل دم البراغيث، وقليل الدخان النجس، وأثر الاستجمار، والبول الذي ترشرش على الثوب قدر رؤوس الإبر.
- ٢- العفو عن قليل شعر جلد الميتة بعد الدباغ.
- ٣- العفو عن ظهور يسير العورة في الصلاة.

(١) تراجع: المرجعين الأولين السابقين ص ٧٧، ٧٨، وعموم البلوى ص ٩٤-٩٥، والمجموع

١٧٥-١٧٠/١.

(٢) تراجع: فتح القدير ١٢٦/٣، ١٣٠، وعموم البلوى ص ١٠٢-١٠٣.

٤- العفو عن قليل العمل في الصلاة والحكم بعدم بطلانها^(١).

هذا، وقد وجد في سنة النبي (ﷺ) وسنة أصحابه والتابعين (رضى الله عنهم) شواهد تشهد لهذا المبدأ-وهو- أن العسر وعموم البلوى سبب صالح للتخفيف شرعاً.

أولاً: من السنة النبوية المطهرة:

١- جاءت امرأة لأم المؤمنين أم سلمة رضي الله عنها فقالت: إني أطيل ذيلي، وأمشي في المكان القذر، فقالت: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يطهره ما بعده^(٢).

فقد رخص النبي صلى الله عليه وسلم للمرأة أن ترخي ذيلها ذراعاً^(٣).

ومعلوم أنه يصيب القذر، ولم يأمرها بغسل ذلك، بل أفتاها بأنه تطهره الأرض^(٤).

٢- عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله (ﷺ) قال: " إذا وطئ أحدكم

(١) يراجع: الأشباه والنظائر للسيوطي ص ٧٨، ولابن نجيم ص ٧٦، وعموم البلوى ص ١٠٩-

١١٠، ورفع الحرج في التشريع الإسلامي ص ١٩٧.

(٢) أخرجه الإمام مالك في الموطأ باب لا يجب منه الوضوء رقم ٤٥ ص ٣٢، وأبو داود كتاب الطهارة باب في الأذى يصيب الذيل رقم ٣٨٣ ج ١ ص ١٩٩، وهو صحيح كما قال محققه، وابن ماجه باب الأرض يطهر بعضها بعضاً رقم ٥٣١ ج ١ ص ٢٢٦.

(٣) يراجع: سنن الترمذي كتاب اللباس باب ما جاء في جر ذيول النساء ج ٤ ص ٢٢٣، وقال حديث حسن صحيح، وسنن النسائي كتاب الزينة باب ذيول النساء ٢٠٩/٨.

(٤) يراجع: إغاثة اللهفان لابن القيم ١٣٢/١، ورفع الحرج أ.د/ صالح بن عبد الله بن حميد ص ٢٦٥.

بذعله الأذى فإن التراب له طهور^(١) وفي لفظ: " إذا وطئ أحدكم الأذى بخفيه فطهورهما التراب"^(٢).

٣- كانت المراضع على عهد رسول الله (ﷺ) يصلين في ثيابهن والرضعاء يتقيؤون ويسيل لعابهم على ثياب المرضعة وبدنها فلا يغسلن شيئاً من ذلك؛ لأن ريق الرضيع مطهر لغمه لأجل الحاجة، كما أن ريق الهرة مطهر لغمها^(٣).

٤- عن ابن عمر رضى الله عنهما قال: كانت الكلاب تبول وتقبل وتذبر زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم في المسجد، فلم يكونوا يرشون شيئاً من ذلك^(٤).

ثانياً: من آثار الصحابة والتابعين رضى الله عنهم:

١- قال الحسن البصري رحمه الله: "ما زال المسلمون يصلون في جراحاتهم"^(٥).

٢- خرج عمر بن الخطاب وعمرو بن العاص رضى الله عنهما في ركب حتى وردوا حوضاً فسأل عمرو بن العاص صاحب الحوض، وقال يا صاحب الحوض: هل ترد حوضك السباع؟ فقال عمر (ﷺ) يا صاحب

(١) أخرجه أبو داود كتاب الطهارة باب فى الأذى يصيب النعل رقم ٣٨٥ جـ ١ ص ٢٠٠، وصححه النووي (راجع التعليق على المحلى ١/١٢٢).

(٢) أخرجه أبو داود الكتاب والباب السابقان رقم ٣٨٦ جـ ١ ص ٢٠٠ وقال محققه: صحيح.

(٣) يراجع: إغاثة اللهفان ١/١٣٧، ورفع الحرج د / صالح بن حميد ص ٢٦٥.

(٤) أخرجه البخاري كتاب الوضوء باب إذا شرب الكلب رقم ١٧٤ ص ٥٠.

(٥) أخرجه البخاري كتاب الوضوء باب من لم ير الوضوء إلا من المخرجين: القبل والسدر

الحوض: لا تخبرنا فإننا نرد على السباع وترد علينا^(١).

قال الباجي^(٢): وفيه أن ورودها لم يعتبر ؛ لأن ما لا يمكن الاحتراز عنه معفو عنه^(٣).

٣- قال إبراهيم النخعي^(٤): كانوا يخوضون في الماء والطين إلى المسجد فيصلون^(٥).

(١) أخرجه مالك في الموطأ كتاب " الطهارة باب الطهور للوضوء رقم ٤٣ ص ٣١، والدارقطني في سننه باب الماء المتغير جـ ١ ص ٣٢، والبيهقي في الكبرى باب سور سائر الحيوانات سوى الكلب والخنزير رقم ١١٧٩ جـ ١ ص ٣٧٨ وهذا الحديث فيه مقال، ورجح بعض الباحثين أن الأفضل السكوت عنه (يراجع: عمدة التقى في الفصل بين ابن الترمذاني والبيهقي للشيخ علوش ص ٢٩٦-٢٩٧).

(٢) سليمان بن خلف بن سعد التجيبي أبو الوليد الباجي، فقيه مالكي كبير، من رجال الحديث، له مصنفات مفيدة توفي سنة ٤٧٤ هـ (يراجع: وفيات الأعيان ٢١٥/١، والفتح المبين ٢٦٥-٢٦٧، والأعلام ١٨٦/٣، وأصول الفقه تاريخه ورجاله ص ١٨٤).

(٣) المنتقى شرح الموطأ للإمام الباجي ٦٢/١.

(٤) أبو عمران إبراهيم بن يزيد بن قيس بن الأسود النخعي، من أكابر التابعين صلاحاً وحفظاً للحديث وصدق رواية، كان إماماً مجتهداً له مذهب توفي سنة ٩٦ هـ (يراجع: تهذيب التهذيب ١٧٧/١-١٧٨).

(٥) أخرجه بنحوه عبد الرزاق في مصنفه كتاب الطهارة باب من يطأ نتناً يابساً أو رطباً جـ ١ ص ٢٣ رقم ٩٦ من حديث عبد الرحمن بن الأسود قال: " كان علقمة والأسود يخوضان الماء والطين في المطر ثم يدخلان المسجد فيصليان".

وأخرجه ابن أبي شيبه كتاب الطهارات باب في الرجل يطأ الموضع القذر يطأ بعده ما هو أنظف رقم ٦٢٢ جـ ١ ص ٥٩.

٤- قال سعيد بن جبیر^(١): " لا بأس بطين يخالطه بول"^(٢).

٥- عن الأعمش قال: رأيت يحيى بن وثاب وعبد الله بن عياش وغيرهما من أصحاب عبد الله بن عباس يخوضون الماء، وقد خالطه السرقين^(٣) والبول، فإذا انتهوا إلى باب المسجد لم يزدوا على أن ينفضوا أقدامهم ثم يدخلون في الصلاة^(٤).

الضابط في عموم البلوى:

إن سبب العسر وعموم البلوى متأت من سبب آخر هو الحاجة والضرورة.

ولو بحثنا في إيجاد ضابط لهذا الأصل يجمع صورته، أو غالبها ويميزها عما يشبهه بها - بجامع شدة الحاجة ومشقة التحرز - فإنه يمكن تحقق هذا الأصل، واستنباط الحكم بالتخفيف من توافر عدة أمور هي:

١- نزارة الشيء وقلة.

٢- كثرة الشيء وشيوعه.

(١) أبو محمد سعيد بن جبیر الكوفي الأسدي بالولاء، أعلم التابعين أخذ العلم عن ابن عباس وابن عمر - توفي سنة ٩٥ هـ، (يراجع: وفيات الأعيان ٢/٣٧١-٣٧٤، وتهذيب التهذيب ١١/١٤-١٤).

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة كتاب الطهارات باب في يتوضأ فيطأ على العذرة رقم ٦١٣ ج ١ ص ٥٨.

(٣) السرقين: كلمة معربة وأصلها سركين والمراد الروث (عموم البلوى ص ٢٣٦ هامش (٥).

(٤) أخرجه عبد الرزاق كتاب الطهارة باب من يطأ نثا يابساً أو رطباً ج ١ ص ٢٣ رقم ٩٧.

٣- صعوبته وعسر التخلص منه.

٤- كثرة الشيء وامتداد زمنه.

٥- عسره بسبب تكراره.

وجميع هذه الأمور يعود إلى ما اعتاده الناس وتعارفوه وإلى القياس على المشاق المشابهة لها مما اعتبره الشارع الحكيم كما سبق بيانه في بحث المشقة.

إلا وإن الأوفق بالمصلحة قد يكون بتفويض الأمر إلى معتاد الناس أصحاب العقول السليمة، والفطر المستقيمة- ومألوفهم ومدركات عقولهم^(١)، وذلك بعد أن ضبط لهم أنواع البر بالأركان والشروط والآداب.

يقول الإمام الدهلوي^(٢) - في كتابه حجة الله البالغة:

" إن الشارع أمر بأنواع البر من الوضوء والغسل والصلاة والزكاة والصوم والحج وغيرها، ولم يتركها مفوضة إلى عقولهم، بل ضبطها بالأركان والشروط والآداب ونحوها، ثم لم يضبط الأركان والشروط والآداب كثير ضبط، بل تركها مفوضة إلى عقولهم وإلى ما يفهمونه من تلك الألفاظ، وما يعتادونه في ذلك الباب، فبين مثلاً أنه لا صلاة إلا بفاتحة

(١) يراجع: رفع الحرج للباحسين ص ٤٣٦، ورفع الحرج لحמיד ص ٢٧٥-٢٧٦، والرخصة الشرعية في الأصول والقواعد الفقهية أ.د/ عمر عبد الله كامل ص ١٤٨، والرخص الشرعية للصلاحي ص ٣١٠-٣١١.

(٢) الشيخ أحمد شاه بن عبد الرحيم العمري الدهلوي، الملقب بولي الله، فقيه حنفي، أصولي، محدث، مفسر، صوفي، عرف بالصلاح والتقوى، له مؤلفات تدل على علو كعبه ورفي درجته - توفي سنة ١١٧٦ هـ (يراجع: الفتح المبين ٣/١٣٠ وما بعدها، وأصول الفقه تاريخه ورجاله ص ٥٥٣).

الكتاب، ولم يبين مخارج الحروف التى تتوقف عليها صحة قراءة الفاتحة وتشديداتها وحركاتها وسكناتها وبين أن استقبال القبلة شرط فى صحة الصلاة، ولم يبين قانوناً نعرف به استقبالها، وبين أن نصاب الزكاة مائتا درهم، ولم يبين أن الدرهم ما وزنه، وحين سئل عن مثل ذلك لم يزد على ما عندهم ولم يأتهم بما لا يجدونه فى عاداتهم^(١).

ثم يبين - رحمه الله - السر فى ذلك فيقول: " إن الشرع يكلف به الأداني والأقاصي كلهم، وفى حفظ تلك الحدود - على تفصيلها - حرج شديد.

وأيضاً: فالناس إذا اعتنوا بإقامة ما ضبط به اعتناء شديداً لم يحسوا بفوائد البر، ولم يتوجهوا إلى أرواحها، كما ترى كثيراً من المجودين لا يتدبرون معنى القرآن؛ لاشتغال بالهم بالألفاظ، فلا أوفق بالمصلحة من أن يفوض إليهم الأمر بعد أصل الضبط والله أعلم^(٢).

ومن المفيد أن أذكر هنا بعض القضايا أو الفروع الفقهية المستجدة، التى ينطبق عليها مبدأ العسر وعموم البلوى كما جاءت فى كتاب عموم البلوى.

١- استعمال مكبرات الصوت فى الأذان وغيره، فهو مما شاع وانتشر استعماله، وعسر الاستغناء عنه حتى عمت بذلك البلوى.

وهذه المسألة تتدرج تحت سبب من أسباب عموم البلوى وهو شيوع الشئ وانتشاره، والعموم فيها آت من شمول وقوع هذه الحادثة لعموم

(١) حجة الله البالغة لولى الله الدهلوي ج١ ص ١١٢.

(٢) المرجع السابق ج١ ص ١١٢-١١٣.

المكلفين في عموم أحوالهم، سواء في الأذان أو غيره، فيلزم من القول بعدم جواز استعمال مكبر الصوت - حينئذ - إلحاق المشقة العامة بالمكلفين، فيكون في اعتبار عموم البلوى حينئذ تيسير على الناس^(١).

٢- استعمال المرأة حبوب منع الحيض في الصوم والحج: إن حدوث الحيض في أثناء العبادة - كالصوم والحج - يتضمن ضرراً على النساء بحيث يعسر استغناؤهن عن استعمال حبوب منع الحيض، حتى عمت البلوى بذلك.

والعموم - هنا - آت من شمول وقوع الحادثة لعموم النساء في حالة واحدة، كما في حالة الصوم أو الحج، فيلزم من القول بعدم جواز استعمال النساء لحبوب منع الحيض إلحاق المشقة بهن، وهذه المسألة تدرج تحت سبب من أسباب عموم البلوى، والضرر^(٢).

٣- بيع المعلبات في أغلفتها دون فتحها: إن بيع المعلبات في علبيها دون فتحها يتضمن غرراً؛ لأن ما بداخلها لا يرى، فلا يعرف هل هو صحيح أو فاسد، ولو قيل بلزوم فتحها لترتب على ذلك فسادها، فهذا الغرر مما يصعب التخلص منه ويعسر فتعم به البلوى.

وعموم البلوى في هذه القضية جاء من دخولها تحت سبب من الأسباب العامة لعموم البلوى وهو صعوبة الشيء وعسر التخلص منه.

والعموم في هذه القضية آت من شمول وقوعها لعموم المكلفين في

(١) عموم البلوى دراسة نظرية تطبيقية تأليف الأستاذ الشيخ مسلم بن محمد بن ماجد

الدوسري ص ٤٢٩.

(٢) المرجع السابق ص ٤٤١.

عموم أحوالهم؛ إذ يلزم من القول بعدم جواز تلك المعاملة إلحاق المشقة العامة بالمكلفين؛ إذ سيؤدي إلى فساد تلك المعاملات بعد فتحها، فقد يتراجع المشتري- في عزمه- عن شرائها ^(١).

٤- إجراء العقود عن طريق أجهزة الاتصال الحديثة كالهاتف والتلکس ونحوهما- مما يحتاج التجار إلى التعامل به، بحيث يعسر استغناؤهم عن العمل به حتى عمت بذلك البلوى.

وهذه المسألة تندرج تحت سبب خاص من أسباب عموم البلوى، فيما يتعلق بالفعل، وهو الحاجة لمعاملة ما.

وعموم البلوى -هنا- آت من شمول وقوع الحادثة لطائفة كثيرة من المكلفين في عموم أحوالهم، بحيث يلزم من التكليف -هنا- بالقول بعدم الجواز إلحاق المشقة بهم ^(٢).

٥- التلقيح الصناعي مما يضطر إليه الزوجان المحتاجان إليه بحيث يعسر استغناؤهما عن العمل به، حتى عمت بذلك البلوى.

وهذه المسألة تندرج تحت سبب من أسباب عموم البلوى وهو الضرورة، والعموم فيها آت من شمول وقوع الحادثة للزوجين في عموم أحوالهما، بحيث يلزم من القول بعدم الجواز إلحاق المشقة العامة بهما ^(٣).

٦- العمل بالقرائن المستجدة كال بصمات والتوقيعات، وتحليل الدم والبول، والمنى، وتعرف الكلب البوليسي، والتشريح والصور الفوتوغرافية،

(١) عموم البلوى ص ٤٥٥

(٢) المرجع السابق ص ٤٧١

(٣) المرجع السابق ص ٤٧٨.

والتسجيل الصوتي، كل هذه وغيرها مما يضطر إليه عامة الناس والقضاة، بحيث يعسر الاستغناء عن العمل بها، فتعم بذلك البلوى.

وهذه المسألة تدرج تحت سبب من أسباب عموم البلوى وهو الضرورة، والعموم فيها آت من شمول وقوع الحادثة لعامة الناس والقضاة فى عموم أحوالهم، ففى القول بعدم جواز الحكم بالقرائن المستجدة إلحاق للمشقة العامة بهم^(١).

٧- استعمال التصوير الشمسى والتلفزيونى، مما يحتاج إليه عامة الناس، بحيث يعسر الاستغناء عنه، حتى عمت بذلك البلوى.

وهذه المسألة تدرج تحت سبب من الأسباب العامة لعموم البلوى، وهو الضرورة والحاجة، والعموم فيها آت من شمول وقوع الحادثة لعامة الناس فى عموم أحوالهم، بحيث يلزم من القول بعدم الجواز إلحاق المشقة العامة بهم^(٢).

فى ختام هذا الفصل الذى طوفت فيه - على عجل - على بعض أسباب التخفيف التى نص عليها كثير من العلماء فى هذا الباب كما سبق ذكره.

أذكر أنواع التخفيفات التى بنيت على الأسباب السابقة والتى تمثل مظهراً من مظاهر التخفيف من حيث بيان الصور والهيئات التى تكون عليها هذه التخفيفات، سواء كان ذلك فى الأحكام الأصلية أو فى الأعذار الطارئة.

(١) المرجع السابق ص ٤٩٥-٤٩٦.

(٢) المرجع السابق ص ٥٠٦.

وسأسطر هنا ما كتبه علماؤنا القدامى^(١) والمحدثون^(٢):

أولاً: مجال الأحكام الشرعية الأصلية:

يلاحظ التخفيف والتيسير في الأحكام الأصلية، من حيث إن الشارع لم يجعل المطلوب ركناً أو شرطاً، أو مطلوباً طلباً جازماً كما في مثل قوله (ﷺ): "لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة"^(٣). وكقوله صلوات الله وسلامه عليه: "لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم أن يصلوها هكذا"^(٤) وفي رواية: "لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالصلاة هذه الساعة"^(٥) يعنى العشاء نصف الليل^(٦).

وقد يكون جانب التيسير، بأن تكون الطاعة متمشية مع الداعية النفسية، وجلب السرور لها، فيأتى المكلف بالمطلوب الشرعى منشراح

(١) تراجع: قواعد الأحكام للعز بن عبد السلام حـ ٢ ص ٨-٩، الأشباه والنظائر للسيوطي ص ٨٢ والأشباه والنظائر لابن نجيم ص ٨٣ والمنثور في القواعد للزركشى ١/١٤٢-١٤٣، وغمر عيون البصائر ١/٢٧٠-٢٧١، والقواعد لتقى الدين الحصنى حـ ١ ص ٣١٠، و حـ ٣١٧-٣١٨، وحجة الله البالغة للدهلوى ١/١١١.

(٢) تراجع: رفع الحرج للباحسين ص ٤٢١-٤٢٢، ورفع الحرج لحמיד ص ١٦٤-١٦٥، والتحرير في قاعدة المشقة تجلب التيسير ص ٨٧-٨٩، والرخصة الشرعية في الأصول والقواعد الفقهية ص ٨٦-٨٩، والرخص الفقهية في ضوء الكتاب والسنة لعزرو عناية ص ٤١-٤٣.

(٣) سبق تخريجه في مبحث المشقة (تعريفها لغة) ص ٢٢٠.

(٤) أخرجه البخارى في صحيحه كتاب مواقيت الصلاة باب النوم قبل العشاء لمن غلب رقم ٥٧١ ص ١١٧.

(٥) أخرجه البخارى كتاب التمنى باب ما يجوز من اللو رقم ٧٢٣٩ ص ١١١٣.

(٦) تراجع: فتح البارى حـ ٢ ص ٦٤ فى شرح حديث رقم ٥٧٢ باب رقم ٢٥ "باب وقت العشاء إلى نصف الليل".

الصدر، كما في صلاة العيدين والجمعة، وما يطلب فيها من تجمل وتطيب وتنظف، ولذا قال -رحمه الله- في مثل هذا اليوم "لتعلم يهود أن في ديننا فسحة، إنى بعثت بحنيفية سمحة"^(١).

فإن التجميل في الاجتماعات الكبيرة من طبائع النفوس.

ومن ذلك ما شرع من تطيب المساجد، وتنظيفها والتغنى المشروع بالقرآن، وتحسين الصوت به، وبالأذان، والتزام النظافة في كافة شئون المسلم من ملبس وبيت وطريق.

ومن ذلك أيضاً: مراعاة بعض الحالات النفسية والأوضاع الاجتماعية، كأن يكون صاحب البيت أحق بالإمامة، وكذلك السلطان، وفي نكاح المرأة الجديدة يجعل لها سبع ليالٍ إن كانت بكرًا، وثلاثًا إن كانت ثيبًا، ثم يقسم بين زوجاته.

(١) أخرجه الحميدى في مسنده جـ ١ ص ١٢٤ رقم ٢٥٤، وفيه انقطاع، لأن يعقوب بن زيد لم يسمع من عائشة كما بين ذلك محققه العلامة حبيب الرحمن الأعظمي، وأخرجه - أيضاً - أحمد في مسنده ١١٦/٦.

وقال الحافظ في الفتح جـ ٢ ص ٥٣٩ في شرح حديث رقم ٩٥٠، ما نصه: "روى السراج من طريق أبي الزناد عن عروة عن عائشة أنه (رحمته الله) قال يومئذ: "لتعلم يهود أن في ديننا فسحة... الخ".

قلت: إنما قال ذلك لما كان الحبش يلعبون في يوم عيد في المسجد بحراهم وأم المؤمنين عائشة (رضي الله عنها) تنظر إلى لعبهم، وهو (رحمته الله) يسترها حتى انصرفت. (ويراجع: صحيح البخارى بشرح الفتح ٥٣٨/٢ حديث رقم ٩٥٠ كتاب العيدين باب الحراب والثرق يوم العيد، والدر المنثور للبيهقي ط ١/٢٠٦، والآداب الشرعية لابن مفلح ١٣٧٢/٣، وتفسير ابن كثير ٢١٧/١ وحـ ٣ ص ٢٤٤، والجامع الصغير للسيوطي ص ١٢٦).

وكذلك النهى عن أن يؤم الرجل قوماً وهم له كارهون بحق.
وعلى الجملة فإن الشارع إذا كان قد نهى عن بعض الأشياء لما فيها من ضرر ظاهر أو غالب فإنه قد جاء بمطلوبات شرعية، فيها إشباع للرغبات الإنسانية، والميول البشرية؛ ونيل حظوظ النفس فى إطار الصالح النافع^(١).

ثانياً: مجال الأحكام الطارئة:

بالنظر إلى الأحكام المخففة حين طرؤ العارض من سفر أو مرض ونحوه نجد أن التخفيفات تتنوع إلى الأنواع اسبعة:-

١- تخفيف إسقاط، وذلك كإسقاط الجمعة، والجماعات والصوم والحج والعمرة والجهاد، بالأعذار المعروفة.

٢- تخفيف تنقيص: وذلك كقصر الصلاة الرباعية فى السفر وكتنقيص ما عجز عنه المريض من أفعال الصلوات وتنقيص الركوع والسجود إلى القدر الميسور من ذلك.

٣- تخفيف إبدال: كإبدال الوضوء والغسل بالتيمم، وإبدال القيام فى الصلاة بالقعود، والقعود بالاضطجاع والاضطجاع بالإيماء، والصيام بالإطعام كما فى كفارة الظهار.

٤- تخفيف تقديم: كجمع التقديم فى الظهري والعشاوين، وتقديم الزكاة على الحول، وزكاة الفطر فى رمضان، والكفارة على الحنث.

٥- تخفيف تأخير: كجمع التأخير، وتأخير صوم رمضان للمريض

(١) يراجع: حجة الله البالغة للدهلوى ١/ ١١١- ١١٢، ورفع الحرج لحمد ص ١٦٣- ١٦٤.

والمسافر، وتأخير الصلاة في حق مشغل بإنقاذ غريق.

٦- تخفيف ترخيص: كصلاة المستجمر مع بقية أثر النجو الذي لا يزول إلا بالماء، وشرب الخمر للغصة، والتلفظ بكلمة الكفر عند الإكراه، والتداوى بالنجاسات، كشرب الدم والبول إن لم يوجد من المباح ما يقوم مقامه^(١).

٧- تخفيف تغيير: كتغيير نظم الصلاة بسبب الخوف^(٢).

(١) يراجع: الفتاوى الهندية ٣٥٥/٥، وحاشية ابن عابدين ٣٥٧/٥، والمنقلى شرح الموطأ للباي ١٤١/٣، والمجموع ٤٨/٩، والإنصاف للمرداوى ج ١٠ ص ٣٠٥، وأبحاث اجتهدية في الفقه الطبى ص ١٠٥ وما بعدها، والاضطرار إلى الأطعمة والأدوية المحرمة للطريقى ص ١٤٧ فما بعدها وحجة الله البالغة ١٨٥/١.

(٢) يراجع: قواعد الأحكام ٨/٢-٩، والأشباه والنظائر للسيوطى ص ٨٢، والأشباه والنظائر لابن نجيم ص ٨٣ ورفع الحرج لحميد ١٦٤-١٦٥، ورفع الحرج للباحسين ص ٤٢١-

الفصل الثاني

ضوابط الترخيص

ذكرت في الفصل الأول - في مباحثه العشرة - كثيراً من الأسباب التي تدعو للأخذ بالترخصة، وقد تضمنت كثيراً من ضوابط الترخيص. ومعلوم أنه إذا وجدت هذه الأسباب مقترنة بضوابطها جاز الأخذ بالترخصة.

جاء في قرار مجمع الفقه الإسلامي المنبثق من منظمة المؤتمر الإسلامي بجدة: ".... ولا خلاف في مشروعية الأخذ بالرخص الشرعية إذا وجدت أسبابها، بشرط التحقق من دواعيها والاقتصار على مواضعها، مع مراعاة الضوابط الشرعية المقررة للأخذ بها"^(١).

وقد بين قرار المجمع السابق ذكره، ضوابط الأخذ بالترخصة فقال: " لا يجوز الأخذ برخص المذاهب الفقهية لمجرد الهوى؛ لأن ذلك يؤدي إلى التحلل من التكليف، وإنما يجوز الأخذ بالرخص بمراعاة الضوابط الآتية:

(أ) أن تكون أقوال الفقهاء التي يُتَرَخَّص بها معتبرة شرعاً ولم توصف بأنها من شواذ الأقوال.

^(١) قرارات وتوصيات مجمع الفقه الإسلامي المنبثق من منظمة المؤتمر الإسلامي -جده. الدورات من ١-١٠، القرارات ٩٧-١ عام ١٤٠٦-١٤١٨هـ - ١٩٨٥-١٩٩٧م بند (١) من القرار رقم (٧٠) سنة ١٩٩٣م ص ١٥٩ (مجلة المجمع العدد الثامن - ح ١ ص ٤١) نقلاً عن قرارات المجمع السابق الذكر. ويراجع: توضيح الأحكام من بلوغ المرام للبسام ح ٢ ص ٣٨١-٣٨٢.

(ب) أن تقوم الحاجة إلى الأخذ بالرخصة، دفعاً للمشقة سواء أكانت حاجة عامة للمجتمع، أم خاصة، أم فردية.

(ج) أن يكون الأخذ بالرخص ذا قدرة على الاختيار، أو أن يعتمد على من هو أهل لذلك.

(د) أن لا يترتب على الأخذ بالرخص الوقوع فى التلقيق الممنوع. الا ترى بيانه فى البند (٦).

(هـ) أن لا يكون الأخذ بذلك القول ذريعة للوصول إلى غرض غير مشروع.

(و) أن تطمئن نفس المترخص للأخذ بالرخصة^(١). بند (٦) يكون التلقيق ممنوعاً فى الأحوال الآتية:-

(أ) إذا أدى إلى الأخذ بالرخص لمجرد الهوى، أو الإخلال بأحد الضوابط المبيّنة فى مسألة الأخذ بالرخص.

(ب) إذا أدى إلى نقض حكم القضاء.

(ج) إذا أدى إلى نقض ما عمل به تقليداً فى واقعة واحدة.

(د) إذا أدى إلى مخالفة الإجماع، أو ما يستلزمه.

(هـ) إذا أدى إلى حالة مركبة لا يقرها أحد من المجتهدين^(٢) والله أعلم.

(١) بند (٤) من القرار رقم (١٧٠) لعام ١٩٩٣ (المرجع السابق).

(٢) بند (٦) من القرار السابق الذكر.

هذا، وقد ذكر بعض العلماء المعاصرين^(١) ضوابط للأخذ بالرخصة أذكرها بشئ من التصرف، ضاماً إليها الضوابط التي ذكرت في قرار مجمع الفقه الإسلامي، موضحاً ما أذكره بالمثال ما أمكن، والله الموفق.

ودونك هذه الضوابط:

١- أن تكون الرخصة فيما أذن فيه شرعاً.

ومثال ذلك: أن يكون السفر في غير معصية، بأن يكون سفر طاعة، كالسفر في الجهاد، والحج، وطلب العلم، ونحو ذلك، أو سفرأً مباحاً للتجارة مثلاً.

أما إذا كان السفر في معصية كالسفر لقطع الطريق، أو للتجارة في المحرمات، فلا يؤخذ فيه بالرخصة عند الجمهور^(٢).

(١) يراجع: بحث الشيخ محمد رفيع العثماني ص ٢٤٠-٢٤٢، وبحث الشيخ محمد الشيباني بن محمد ص ٣٨٦-٣٨٩ المطبوع ضمن مجلة المجمع الفقهي الإسلامي. نقلاً عن: كتاب الرخصة الشرعية في الأصول والقواعد الفقهية أ.د/ عمر عبدالله كامل ص ١٥٥-١٦٠ وكذا الرخص الفقهية في ضوء الكتاب والسنة للشيخ أحمد عزو عناية الدمشقي ص ٦٧-٧٠.

(٢) يراجع: الكافي في فقه أهل المدينة المالكي ص ١٧، ومختصر خليل ص ٣٥، ومواهب الجليل ٢/٤٨٦-٤٨٨، وأسهل المدارك للكشناوى ١/١٩٣، وبداية المجتهد ١/٣١٤-٣١٥، و الشرح الكبير للرافعى ٢/٢٢٣، والمجموع للنووى ٤/٢٨٦-٢٨٧، ومغنى المحتاج ١/٢٦٨، والمغنى لابن قدامة ٢/٢٦٢ وما بعدها، والإنصاف للمرداوى ٢/٣٠٣-٣٠٤، والعدة للمقدسى ص ١٠١-١٠٢.

هذا، وقد خالف في ذلك الحنفية وابن حزم وابن تيمية فذهبوا إلى أن العاصي بسفره يترخص برخص المسافر (يراجع فتح القدير للكمال بن الهمام ٢/٤٧، والبنابة للعيني ٣/٣٥، وحاشية ابن عابدين ٢/١٣٤، والاختيار للموصلى ١/١٠٥، والمحلى لابن حزم ٤/٢٦٤، ومجموع الفتاوى لابن تيمية ٢٤/٦٣).

ذلك لأن الرخصة نعمة، والنعمة لا تنال بما هو معصية، ومشروعية الترخيص للإعانة، والعاصي لا يعان^(١).

قال السيوطي: " الرخص لا تتأط بالمعاصي، ومن ثم لا يستبيح العاصي بسفره شيئاً من رخص السفر، كالقصر والجمع و الفطر^(٢)".

٢- أن يكون للرخصة دليل شرعي فلا يكفي فيها مجرد وجود العذر، وإلا لزمّت مخالفة الدليل الشرعي القائم الموجب للحكم الأصلي من غير دليل^(٣).

٣- يجب على العامل بالرخصة أن يعلم شروطها وحدودها كما قررها الفقهاء - رحمهم الله تعالى - فيحافظ عليها ولا يتجاوزها.

توضيحه: أن الفقهاء قد ذكروا مع كل رخصة شروطها وحدودها وهي تختلف باختلاف أنواع الرخصة وأسبابها وطرقها وباختلاف الأزمان والأحوال والأشخاص، وباختلاف قدر المشقة -كما سبق بيانه- فمثلاً: المريض إذا لم يضعفه الصوم فالفطر له خلاف الأولى.

وإن أضعفه فالفطر أولى، وإن خاف الهلاك على نفسه فالفطر في حقه واجب، وقد سبق ذكره.

وكالمضطر: لا يجوز له التناول من الميتة أو الخمر فوق ما يدفع الهلاك عن نفسه؛ لأن الضرورة تقدر بقدرها، وقد سبق ذكره أيضاً.

(١) يراجع: الشرح الكبير للرافعي ٢/٢٢٣، وحاشية البجيرمي على الخطيب ٢/٣٨٧.

(٢) الأشباه والنظائر للسيوطي ص ١٣٨.

(٣) قد سبق بيان شيء من الأدلة على الرخص في تقسيمات الرخص، وهي تعتبر أدلة لمشروعية الرخصة ص ١٠١ فما بعدها.

إذا فلا بد من المحافظة على الشروط والحدود على النحو المتقدم في بيان الأسباب.

٤- أن يكون سبب الرخصة قطعياً أو ظنياً، لا مشكوكاً فيه، لأن الشك لا تتاط به الأحكام، أما الظن الغالب أو الراجح فقد أجريت عليه الأحكام مجرى القطع.

قال الشيخ محمد الخضرى^(١): "... فقد قام الدليل القطعى على أن الأدلة الظنية تجرى فى فروع الشريعة مجرى الأدلة القطعية، ومتى ثبت أن غلبة الظن معتبرة فلتعتبر فى الرخص"^(٢).

أما الشك، فليس كذلك. قال السيوطي: " الرخص لا تتاط بالشك"، ومن فروعها: وجوب الغسل لمن شك فى جواز المسح. ووجوب الإتمام لمن شك فى جواز القصر"^(٣).

٥- أن يكون سبب الرخصة واقعاً بالفعل، لا متوقعاً.

وقد مثلوا لذلك بامرأة عادتْها أن تحيض فى يوم معين، فقالت فى نفسها: غداً يوم حيضتي، فأصبحت مفطرة فى رمضان قبل أن تحيض.

وشخص عادتْه أن يحم فى يوم معين، فقال: غداً هو اليوم الذى تصيبني فيه الحمى، وأصبح مفطراً قبل أن يحم.

(١) الشيخ/ محمد عفيفى الباجورى، المعروف بالخضرى، فقيه أصولى مؤرخ أديب خطيب، تخرج فى مدرسة دار العلوم، عين قاضياً شرعياً فى الخرطوم فمدرساً فى مدرسة القضاء الشرعى بالقاهرة ثم وكيلاً لها فمفتشاً بوزارة المعارف المصرية. من آثاره: أصول الفقه، وتاريخ التشريع الإسلامى ونور اليقين. (يراجع: معجم المؤلفين ٢٩٥/١٠، والأعلام للزركلى ٢٦٩/٦).

(٢) أصول الفقه للخضرى ص ٧١، وراجع الموافقات للشاطبي ٢٣٥/١.

(٣) الأشباه والنظائر للسيوطي ص ١٤١ وراجع: الأشباه والنظائر لابن السبكي ١٣٥/١.

فهذان عملاً بالرخصة قبل وجوبها، فعملهما مخالف للشرع بل إن عليهما الكفارة في مشهور المذهب المالكي، ولو وقع لهما ما كانا يتوقعان.

قال ابن القاسم^(١) - في المدونة: " ما رأيت مالكا يجعل الكفارة في شيء من هذا الوجه على التأويل إلا امرأة قالت: غداً أحيض، فأفطرت أول النهار وحاضت آخره، والذي قال: اليوم أحم، فافطر ثم حم^(٢)".

٦- وجود مشقة تؤدي إلى الانتقال من حكم العزيمة إلى الأخذ بالرخصة، وهذه المشقة تختلف من شخص إلى شخص.

والمشقة التي تستوجب الأخذ بالرخصة هي المشقة غير المعتادة.

أما المشقة المعتادة فإنها مقترنة بالتكاليف الشرعية؛ لأن التكليف في حقيقته هو إلزام المكلف بما فيه كلفة ومشقة. وقد سبق بيانه في مبحث المشقة.

٧- إن المشقة والخرج إنما يعتبران في موضع لا نص فيه^(٣)، أما مع النص بخلافه فلا.

(١) الإمام عبدالرحمن بن القاسم بن خالد بن جنادة المصري، أبو عبد الله ويعرف بابن القاسم، فقيه، جمع بين الزهد والعلم، أعلم تلاميذ الإمام مالك بن أنس به، من مصنفاته: المدونة. توفي سنة ١٩١ هـ، (يراجع: وفيات الأعيان ٢٧٦/١، والفتح المبين ١٢٦/١ وما بعدها، وأصول الفقه تاريخه ورجاله ص ٥٧-٥٨).

(٢) المدونة ح ١ ص ٢٢٣-٢٢٤، والتاج والإكليل ٤٣٩/٢.

(٣) ذلك لأن المشقة المتوسطة لا ضابط لها، وما كان كذلك فيقرب بقواعد الشرع، وذلك بأن يبحث الفقيه عن أدنى مشاق تلك العبادة المعينة فيحققه بنص أو إجماع أو استدلال، ثم ما ورد عليه بعد ذلك من المشاق مثل تلك المشقة، أو أعلى منها، جعله مسقطاً، وإن كان أدنى منها لم يجعله مسقطاً، ومعنى هذا أن الفقيه قد لجأ إلى القياس ليحل به -

فلا يجوز القصر في الصلاة للزراع والعمال، ولمن يعمل في الأعمال الشاقة كالمحاجر والمناجم، مع أن مشقتهم أشد من مشقة المسافر المترفه ظاهراً ؛ ذلك لأن كثيراً من الصحابة (رضوان الله عنهم) كانوا مشغولين في مثل هذه الأعمال، ولم يرخص لهم النبي (ﷺ) ما رخص للمسافرين.

٨- لا يجوز للمضطر والمكره الترخيص لفعل المحرم، إلا أن يتعين عليه اقترافه، أى لا يجد من المباحات وسيلة يمكن من خلالها أن يدفع عن نفسه الهلاك، وغلب على ظنه أن دفع الهلاك إنما يكون من وراء ارتكاب المحرم لا غير، وقد سبق بيان ذلك، والله الحمد.

٩- لا رخصة ألبنة في أعمال القلب الاختيارية المحرمة مثل: الكفر بالقلب عند الإكراه، وكترك تغيير المنكر بالقلب، إن لم يستطع تغييره باليد وباللسان، وكالكبر والحسد، وغير ذلك من الأعمال الباطنة المحرمة.

١٠- الاختصار بالرخصة على مورد النص - فيما لا يعقل معناه - أما ما يعقل معناه فيجوز إجراء القياس فيه، وذلك كقياس غير الحجر على الحجر في الاستجمار به بجامع أن كلا منهما جامد طاهر قالع غير محترم.

= مشكلة الضابط، فإذا ثبتت أدنى مشقة عبادة معينة، يمكن أن تأتى بالترخيص - بنص أو إجماع أو استدلال - فلتقس عليها مشقات تلك العبادة التي لم ينص عليها، وقد سبق بيان شئ من هذا (يراجع: قواعد الأحكام للعلامة ابن عبد السلام ١٥/٢، والفروق للقرافي ١٢٠/١ والرخصة الشرعية ص ١٥٩، الرخص الشرعية للصلاحي ص ١٨١-١٨٢).

وجواز جمع الصلاة من أجل الثلج قياساً على جمعها لأجل المطر، بجامع أن كلا منهما يتأذى به المسلم. وهذا مذهب الجمهور^(١).

١١- لا يجوز تتبع الرخص^(٢)، أى أن يأخذ كل من مذهب فقهي مباحه على سبيل التشهي والتلهي ؛ فإنه اتباع للهوى، وهو محرم؛ لقوله تعالى: ﴿فَلَا تَتَّبِعُوا الْهَوَى﴾^(٣) وقوله سبحانه وتعالى: ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ اتَّبَعَ هَوَاهُ بِغَيْرِ هُدًى مِنَ اللَّهِ﴾^(٤).

أما عند الضرورة والحاجة فيجوز الإفتاء بما هو أيسر على المستفتي، أو المجتمع، بمذهب من المذاهب الفقهية الأربعة المتبوعة المنقولة عن المجتهدين نقلاً يعتمد عليه.

(١) يراجع المحصول ٢/٤٢٥، وشرح تنقيح الفصول للقرافي ص ٤١٥، وشرح الكوكب المنير ٤/٢٢٠، والبحر المحيط للزركشى ص ٥٧، والوصول إلى الأصول لابن برهان ٢/٢٤٩ فما بعدها، وبحوث في أصول الفقه لأستاذي الدكتور/ عبدالقادر أبو العلا ص ١١٩.

(٢) أجمع العلماء على أنه لا يجوز تتبع الرخص إذا كان الدافع لذلك هوى النفس أو الهروب من أداء الواجب، أو التلاعب بالأحكام والتحيل فيها.

(يراجع: شرع الكوكب المنير ٤/٥٧٧، وفواتح الرحموت ٢/٤٠٦، وتبصير النجباء لأستاذي الدكتور/ محمد الحفناوى ص ٢٨٦، والرخصة الشرعية في الأصول والقواعد الفقهية ص ١٧١).

(٣) من سورة النساء من الآية (١٣٥).

(٤) من سورة القصص من الآية (٥٠).

١٢- الرخص الشرعية الثابتة بالكتاب والسنة، لا بأس في تتبعها لقول النبي (ﷺ) " إن الله يحب أن تؤتى رخصه، كما يحب أن تؤتى عزائمه^(١)".

فلا شك أن الرخص المباحة، المتفق على صحتها وسلامتها من التهاون والتلاعب، وسوء النية، أو الجهل وعدم التحري، هي خارج من الحرج، ورخص تفضل الله بها على عباده للتخفيف عنهم من مشقة التكاليف وقت الاحتياج لذلك، وإزالة الحرج عنهم في الدين^(٢) تحقيقاً لقوله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾^(٣) وقوله سبحانه: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾^(٤) وقوله جل ذكره ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾^(٥).

١٣- أما تتبع الرخص الفقهية، أى تتبع ما جاء من الاجتهادات المذهبية مباحاً لأمر في مقابلة اجتهادات أخرى تحظره فيترخص، أى يتبع ما هو أخف من أقوالهم، فهذا جائز بشرط أن لا يكون لمجرد الهوى^(٦) - كما سبق ذكره - ثم تكون أقوال الفقهاء التى يترخص بها معتبرة شرعاً ولم توصف بأنها من شواذ الأقوال.

(١) سبق تخريجه ص ٨.

(٢) حكم الأخذ بالرخص ص ٤٥٣؛ نقلاً عن الرخصة الشرعية فى الأصول والقواعد الفقهية ص ١٧٢، ويراجع: فتاوى شيخ الإسلام عز الدين بن عبد السلام ص ٢٨٨.

(٣) جزء من الآية (٧٨) من سورة الحج.

(٤) جزء من الآية (١٨٥) من سورة البقرة.

(٥) جزء من الآية (٢٨٦) من سورة البقرة.

(٦) ومثله من يتعاطى سبب الترخص لقصد الترخص كما لو ملك الطريق الأبعد لغرض القصر، أو سلك الطريق القصير ومشى يميناً وشمالاً حتى بلغ مسافة =

فلقد حذر سلفنا الصالح (رضوان الله عليهم) - من زلات العلماء؛
فالعالم عندما يخطئ لا يقتصر خطؤه عليه، بل يتابعه على ذلك جمع
غفير ؛ ولذلك قيل: إذا زل العالم - بكسر اللام - زل العالم - بفتحها.
وقالوا أيضاً: العالم كالسفينة، إذا كسرت غرقت، وغرق معها خلق
كثير^(١).

قال أمير المؤمنين عمر بن الخطاب (رضي الله عنه): "ثلاث يهدمن الدين:
زلة عالم، وجدال منافق بالقرآن، وأئمة مضلون"^(٢).

وعن معاذ بن جبل (رضي الله عنه) أنه كان لا يجلس مجلساً للذكر إلا قال
حين يجلس: " الله حكم قسط، هلك المرتابون... وفيه: " وأحذركم زيغة

= القصر ليرخص. فقد ذكر بعض العلماء أن ذلك لا يبيح الرخصة، ومن ثم لا يجوز له
القصر ولا الإفطار.

وعد ذلك بعضهم رخصة مكروهة، وهو قول مرجوح؛ ذلك أن الذي يفعل ذلك يضيع
وقته فيما لا يفيد، وتَفَوُّتُه مصالح فيها سعادته الدنيوية والأخروية ولا شك أن تحصيل
المصالح، ودفع المفسد مقصد شرعي؛ لذا كان القول بعدم جواز الترخيص -أنئذ-
متجهاً، والله تعالى أعلم.

(يراجع: القواعد والفوائد الأصولية لابن اللحام ص ١٠١-١٠٢، والمنثور في القواعد
للزركشي ٣٧٣/١، والأشباه والنظائر للسيوطي ص ٨٣ - ورفع الحرج للباحسين
ص ٤٢١).

^(١) يراجع: جامع بيان العلم لابن عبد البر ج ٢ ص ١١١ باب: فساد التقليد ونفيه، ورسالة
التقليد لابن القيم ص ١٨، والتقليد المشروع منه والممنوع لأبي محمد البيلاوي ص ١٦،
والرخص الفقهية لعزو عناية ص ٨٣.

^(٢) أخرجه الدرامي في المقدمة من سننه باب في كراهية أخذ الرأي رقم ٢٢٠ ص ٨٧، وابن
عبد البر في جامع بيان العلم ج ٢ ص ١١٠.

الحكيم، فإن الشيطان قد يقول: كلمة الضلالة على لسان الحكيم، وقد يقول المنافق: كلمة الحق".

قال^(١): قلت: لمعاذ: ما يدريني رحمك الله أن الحكيم قد يقول: كلمة الضلالة، وأن المنافق قد يقول: كلمة الحق، قال: بلى، اجتنب من كلام الحكيم المشتهرات - أو المشتبهات - التي يقال لها: ما هذه؟ ولا يثنيك - أو لا يثنيك - ذلك عنه، فإنه لعله أن يراجع، وتلق الحق إذا سمعته؛ فإن على الحق نوراً^(٢).

وقال ابن عباس (رضي الله عنهما): "ويل للأتباع من زلة العالم، قيل وكيف ذلك؟ قال: يقول العالم الشيء برأيه، فيلقى من هو أعلم برسول الله (ﷺ) منه، فيخبره ويرجع، ويقضى الأتباع بما حكم"^(٣).

وقال سليمان التيمي^(٤): "إن أخذت برخصة كل عالم اجتمع فيك الشر كله"^(٥).

(١) يزيد بن عميرة الراوى عن معاذ ؓ.

(٢) أخرجه أبو داود كتاب السنة باب لزوم السنة رقم ٤٦١١ حـ ٤ ص ١٩٧٦، وهو صحيح كما أفاده محققه.

(٣) جامع بيان العلم وفضله لابن عبد البر حـ ٢ ص ١١٢ .

(٤) سليمان بن طرخان التيمي، أبو المعتمر البصرى، نزل فى التيم فنسب إليهم، أحد سادة التابعين علماً وعملاً، كثير الحديث. قال القطان: "ما جلست إلى رجل أخوف لله من سليمان التيمي. توفى سنة ١٤٣ عن تسع وتسعين سنة. (يراجع: خلاصة تذهيب تهذيب الكمال ص ١٥٢، وتقريب التهذيب ص ١٩٢ رقم ٢٥٧٥).

(٥) يراجع: المسودة لآل تيمية ص ٤٦٣، والموافقات للشاطبي حـ ٤ ص ٨٣-٨٤، والمنهج الفريد فى الاجتهاد والتقليد للعمري ص ٢٥٦.

قال ابن عبد البر^(١) معقباً: هذا إجماع لا أعلم فيه خلافاً^(٢).

وروى عبدالله بن الإمام أحمد عن أبيه قال: سمعت يحيى القطان^(٣) يقول: " لو أن رجلاً عمل بكل رخصة: بقول أهل المدينة في السماع - يعنى فى الغناء - وبقول أهل الكوفة فى النبذ، وبقول أهل مكة فى المتعة، لكان فاسقاً^(٤)، وغير ذلك من الآثار التى تُبَيِّن أن زلة العالم من أخوف المخاوف على المسلمين^(٥)، ذلك أن الذى يتلمس التخفيفات ويتتبع العثرات والزلات، ويطلب مواطن التسهيلات، لإشباع رغباته الجامحات، إنما هو إنسان بعيد - كل البعد - عن الغايات من تمام العبودية، وخالص الطاعة والخضوع لله رب الأرض والسموات.

وهذا الذى غايته أن يأخذ بالسهل من الأمور - دون انضباط - قد يؤدى إلى الإنسلاخ من الأحكام، والابتعاد عن الشرع، والتهاون فى مسائل الحلال والحرام فى المطاعم والمشارب والمعاملات المالية

(١) وهو حافظ المغرب شيخ الإسلام العلامة: أبو عمر: يوسف بن عبدالله بن محمد بن عبدالبر' النمري القرطبي، كان متقدماً فى علم الأثر، بصيراً بالفقه ومعانى الحديث. له مؤلفات جمة نافعة. توفى سنة ٤٦٣هـ. (يراجع: تذكرة الحفاظ ١١٢٨/٣، وشذرات الذهب ٣١٤/٣).

(٢) جامع بيان العلم لابن عبدالبر ٩١/٢ - ٩٢، وراجع: التحقيق فى بطلان التفتيق للسفاري ص ١٤٣.

(٣) يحيى بن سعيد بن فروخ التميمي أبو سعيد القطان البصرى، الحافظ الحجة أحد أئمة الجرح والتعديل، بل إمام أهل زمانه. توفى سنة ١٩٨هـ وله ثمان وسبعون سنة. (يراجع: تقريب التهذيب ص ٥٢١ رقم ٧٥٥٧، والخلاصة للخزرجى ص ٤٢٣).

(٤) يراجع: المسودة ص ٤٦٣، والمنهج الفريد فى الاجتهاد والتقليد ص ٢٥٦.

(٥) التقليد المشروع منه والممنوع للبيلاوى ص ١٦.

وغيرها، مدعياً أن لا حرج في الدين - يكون مخطئاً - لا محالة - قد ضل السبيل؛ إذ لا يجوز أن تتقلب الوسائل غايات، أو حتى تتغلب الوسائل على الغايات^(١).

١٤- أن يكون الآخذ بالرخصة ذا قدرة على الاختيار، أو أن يعتمد على من هو أهل لذلك^(٢).

لتوضيح ذلك أقول: إن المترخص، أو طالب الرخصة، إما أن يكون عامياً وإما أن يكون متمذهباً بمذهب معين، وأما أن يكون مجتهداً.

أما العامي فمذهبه مذهب مفتيه^(٣)، ومن ثم عليه أن يستفتي أهل الفقه والورع والصلاح^(٤)، فإن أفتوه بأن هذا رخصة ترخص به، وتمتع بتخفيف الله عليه من خلال هذه الرخصة.

وأما المتمذهب، أو المقلد، فهو الذي له نوع نظر واستدلال^(٥)، بأن عكف على دراسة مذهب من المذاهب، حتى يسهل عليه معرفة الفقه إجمالاً^(٦). ولما يؤتى حظاً كبيراً من الاستدلال والترجيح، فهذا يمكنه أن

(١) يراجع: رفع الحرج صالح بن حميد ص ١٤.

(٢) المادة (ج) من البند (٤) من القرار رقم (٧٠) لسنة ١٩٩٣ (قرارات وتوصيات مجمع الفقه الإسلامي ص ١٦٠).

(٣) يراجع: عمدة التحقيق للشيخ / محمد سعيد البابي ص ٨٦، ١٣٣، ١٣٨، وتبصير النجباء لأستاذي الدكتور / محمد الحفاوى ص ٢٨٨، والتحقيق للسفاري ص ١٥٩-١٦٠.

(٤) يراجع: التحقيق في بطلان التلفيق للسفاري ص ١١٠.

(٥) المرجع السابق ص ١٠٣.

(٦) يراجع: جامع الفقه (موسوعة الأعمال الكاملة للإمام ابن القيم) تأليف الشيخ يسرى السيد محمد - ص ١٨.

يأخذ بما قوى دليله في مذهبه أو مذهب آخر معتمد فإنه لا داعى له من البواعث الشرعية يجبره على التزام مذهب معين إلا إذا كان انتقاله لمجرد المنافع الدنيوية السافلة فلا يستحسن ذلك منه، لأنه حينئذ يكون ضرباً من التشهى لا سيما إذا وقع في قلبه صحة المذهب الذى تمذهب به، كما أنه لا مانع من تقليد غير إمامه فى بعض المسائل^(١).

وعلى أية حال: فهذا المتمذهب يحفظ رخص مذهبه ويعرف شروطها وحدودها، وتفاوتها بتفاوت أسبابها وطرقها، واختلافها باختلاف قدر المشقة وزمنها وحالة الشخص الذى يريد أن يتلبس بها، ومن ثم يكون هذا قادراً لاختار ما يناسب حاله، ويتمشى مع ظروفه التى ألتمت بها مشقة غير معتادة، أتاحت له الترخص.

وأما المجتهد: فهو إما مجتهد مطلق، وإما مجتهد مقيد: أما المجتهد المطلق فهو فى أوج القدرة والاختيار، إذ هو يضع قواعد لنفسه، ولا يقلد غيره.

(١) جاء فى كتاب عمدة التحقيق فى التقليد والتلفيق للعلامة الشيخ محمد سعيد البانى ص ٨٣ ما نصه: "ذكر الشيخ عبدالقادر الشفشاونى فى رسالته الموسومة بالتحقيق: أن الانتقال لسبب جائز، فإن كان لعزيمة فمطلوب، وإن كان لأجل الترخيص فينظر فى الانتقال، إن كان من أهل القوة، يحمل على عزيمة مذهبه، ولا يرخص له فى الانتقال، وإن كان لضرورة فالضرورات تبيح المحظورات، فضلاً عن الجائزات.

من ذلك أن الإمام مالكا لا يرى كراء الأرض بما يخرج منها، ومذهب الليث الجواز، وبه أخذ الأندلسيون، وعليه عامة الناس اليوم.. فتحرر أنه يجوز الانتقال فى بعض المسائل دون الجميع، إن كان اتباعاً للمصلحة، ودرءاً للمفسدة، (ويراجع: فتاوى شيخ الإسلام عز الدين بن عبد السلام ص ٢٨٧-٢٨٨).

وأما غيره من أرباب الاجتهاد في بعض المسائل دون بعض فيرجع أحدهم بالضرورة في المسائل التي له قدرة على الاجتهاد فيها إلى دليلها من كتاب أو سنة أو إجماع حقيقى أو قياس صحيح، أو غير ذلك من الأدلة التي يسوغ الاستدلال بها في اجتهاده، سواء كان ذلك في حق نفسه، أو في حق مستفتيه وسواء كانت تلك المسائل من عزائم الشريعة أو رخصها.

وأما المسائل التي لا قدرة له على الاجتهاد فيها لخفاء أدلتها عليه، فالأولى أن ينجح إلى مراعاة مذاهب الأئمة في العبادات فيما إذا أمكن ذلك بدون مشقة ولا حرج، بأن يؤانس من نفسه التحمل للعزائم، أخذاً بالاحتياط، واقتفاء لآثار مراتب الكمال.

وإذا علم من نفسه عدم الطاقة لتحمل العزائم، أو حاقت به الحوائق، فلا مانع في أصل الشريعة السمحة يمنعه من أن يأخذ بالأخف عليه من كل مذهب، ولو أدى ذلك إلى تداخل أقوال أئمة المذاهب-المعبر عنه، باصطلاح المتأخرين بالتلفيق- لأن دين الله يسر^(١)، ولكن بضوابط ستأتى في البند الخامس عشر إن شاء الله تعالى.

وما أوجبنا للأحكام التي تصدر عن المجتهدين - الذين تتوافر فيهم أهلية الاختيار، ويتصفون بالنقوى والأمانة العلمية- في القضايا العامة، والتي تعامل- بعدئذ- معاملة المسائل الفقهية الأصلية ما دام أنها تحقق مصلحة معتبرة شرعاً، وصدرت عن اجتهاد جماعى^(٢).

(١) عمدة التحقيق في التقليد والتلفيق للعلامة الشيخ محمد سعيد البانى ص ١٢٤، ١٢٧-١٢٨.

(٢) يراجع: عمدة التحقيق ص ١٢٤، ١٢٨، والمادتين ٤، ٥ من القرار رقم ٧٠ سنة ١٩٩٣

(قرارات وتوصيات مجمع الفقه الإسلامى ص ١٦٠).

وحينئذ نكون في مأمن من أن يوقعنا الحكم الصادر من هؤلاء في طريق يصل من خلاله أحد الناس إلى غرض غير مشروع.

وإلا لو صدر قول من أحدهم واستغله مستغل ليصل من خلاله إلى غرض نميم فهنا يمنع الترخيص قطعاً.

وهذا ما نص عليه البند (هـ) من المادة الرابعة من القرار رقم (٧٠) لعام ١٩٩٣م، ونصه: " ألا يكون الأخذ بذلك القول ذريعة للوصول إلى غرض غير مشروع ".

هذا، وإذا كان كل مكلف فقيه نفسه في الأخذ بالرخصة - من حيث الجملة - كما قال الشاطبي في الموافقات^(١) - باعتبار أن العذر المسبب للرخصة ليس له ضابط معين، وإنما هو أمر إضافي بالنسبة إلى كل مخاطب؛ إذ هو راجع إلى تقدير المشقة والحرَج الذي يحصل للمكلف، وإلى اجتهاده في ذلك بحسب طاقته الخاصة وإيمانه وورعه^(٢).

(١) راجع: الموافقات للشاطبي - ج ١ ص ٢١٨.

(٢) هذا يدل على أنه لا تفضل الرخصة على العزيمة، ولا العزيمة على الرخصة وهذا هو الراجح من مسألة التفاضل بين الأخذ بالرخصة، والأخذ بالعزيمة.

وخلاصة هذه المسألة: أن العلماء فيها على مذهبين:

المذهب الأول: ترجيح الأخذ بالعزيمة، من أدلتهم:

١- أن العزيمة هي الأصل المقطوع به، الذي لا يُختلف فيه، أما الرخصة فسيبها ظني، وهو المشقة، حيث إن مقدار المشقة الذي ثبت الترخيص من أجلها غير منضبط؛ لأنها تتفاوت بحسب الأشخاص والأحوال كما سبق ذكره في مبحث المشقة.

٢- إن العزيمة عامة وشاملة لجميع المكلفين، أما الرخصة فهي خاصة لبعض المكلفين، حيث إنها ترجع إلى حالة جزئية بحسب بعض المكلفين، ممن له عذر - أو بحسب بعض الأحوال والأوقات. -

غير أنه ينبغي للمكلف أن يتنبه إلى أمر مهم، وهو: الاحتياط في اجتتاب الرخص على حسب الإمكان، بحيث لا يفعل شيئاً مَرخصاً فيه إلا بعد التأكد التام من أنه مضطر إليه^(١)، وبذلك تطمئن نفسه للأخذ

= ٣- إن الأخذ بالرخص قد يصبح ذريعة ووسيلة إلى انحلال العزائم في التعبد، بخلاف الأخذ بالعزائم فإنه يعود على الثبات في التعبد، والأخذ بالحزم في الأمور.

المذهب الثاني: ترجيح الأخذ بالرخصة: من أدلتهم:

١- أن الرخصة مقطوع بها، أما وجود الظن في سببها فلا يؤثر ؛ لأن الشارع أوجب العمل بالظن، كما أوجب العمل بالقطع.

٢- إن الشارع الحكيم قد قصد السهولة والبسر على المكلفين، ولا أدل على ذلك من أن النصوص الدالة على رفع الحرج عن هذه الأمة قد بلغت درجة القطع، قال تعالى: (وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ) (الحج: من الآية ٧٨) وقال سبحانه: (مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ) (المائدة: من الآية ٦) وثبت أن النبي (ﷺ) ما خیرَ بين أمرين إلا اختار أيسرهما، وهذا يدل على أن الأخذ بالرخصة مقدم على الأخذ بالعزيمة.

٣- إن ترك الترخص مع وجود سببه قد يؤدي إلى الانقطاع عن العمل والسامة والملل، والتنفير عن الدخول في العبادة، وترك الدوام عليها وقد حذر الرسول (ﷺ) من ترك الترخص في نصوص كثيرة منها " عليكم ما تطيقون من الأعمال، فإن الله لا يمل حتى تملوا" ونهى عن الصوم في السفر فقال فيما أخرجه مسلم "ليس من البر أن تصوموا في السفر" [صحيح مسلم كتاب الصيام رقم ١١١٥ ص ٢٦٧] والراجح المختار من هذا الخلاف هو ما قدمته من أنه لا رجحان لأحدهما على الأخرى بذاتها. والله أعلم (المذهب في علم أصول الفقه المقارن للأستاذ الدكتور/ عبدالكريم على النملة - ١ ص ٤٥٩-٤٦١، ويراجع: الموافقات للشاطبي ج ١ ص ٢٢٤-٢٣٩، وتهذيب الموافقات للجزائري ص ١٠١-١٠٣، وأصول الفقه للخضري ص ٦٩-٧٢.

(١) راجع: القواعد لابن المقرئ ٦١٣/٢، والرخص الشرعية وإثباتها بالقياس أ.د/ عبدالكريم النملة، ص ٥٤-٥٥، والرخصة الشرعية أ.د/ عمر عبدالله ص ١٧٢.

بالرخصة، وهذا ضابط آخر للرخصة نص عليه البند (و) من المادة (٤) من القرار السابق الذكر^(١).

١٥- أن لا يترتب على الأخذ بالرخص الوقوع في التلفيق الممنوع^(٢).

ولإيضاح هذا الضابط لابد من بيان المسائل الآتية:

ما المراد بالتلفيق هنا؟ وما مثاله؟ ومتى يكون التلفيق جائزاً؟ ومتى يكون ممنوعاً؟.

أولاً: المراد بالتلفيق فيما نحن فيه: هو: الإتيان بكيفية لا يقول بها مجتهد، وذلك بأن يلفق^(٣) في قضية واحدة بين قولين أو أكثر، يتولد منهما حقيقة مركبة، لا يقول بها أحد^(٤).

ومعنى ذلك: أن يترتب على العمل بتقليد المذاهب، والأخذ في قضية واحدة ذات أركان أو جزئيات بقولين أو أكثر: الوصول إلى حقيقة مركبة

(١) قرارات وتوصيات مجمع الفقه الإسلامي ص ١٦٠.

(٢) المادة (د) من البند (٤) من القرار رقم (٧٠) لسنة ١٩٩٣ (قرارات وتوصيات مجمع الفقه الإسلامي ص ١٦٠).

(٣) لَفَقَ: من باب ضرب، ضم إحدى الشَّقَتَيْنِ إلى الأخرى فخاطهما، ومنه أخذ التلفيق في المسائل، وعليه يكون التلفيق الاصطلاحي: هو: ضم الأقوال والآراء المختلفة إلى بعضها البعض. (يراجع: مختار الصحاح مادة لفق ص ٦٢٥، والمصباح المنير ص ٢٨٦، والمعجم الوجيز ص ٥٦١، ومعجم مصطلحات أصول الفقه لعلاء الدين نجم ص ٣٧، والتحقيق في بطلان التلفيق ص ١٣٥).

(٤) عمدة التحقيق في التقليد والتلفيق للبانى ص ٩١.

لا يقرأها أحد، سواء الإمام الذي كان على مذهبه، أو الإمام الذي انتقل إليه، فكل واحد منهم يقرر بطلان تلك الحقيقة الملفقة في العبادة.

ويتحقق التلقيق إذا عمل المقلد في واقعة بالقولين معاً، أو بأحدهما مع بقاء أثر الثاني^(١).

وبعبارة أخرى: أن يجمع بين تقليد إمامين أو أكثر في فعل له أركان أو جزئيات، لها ارتباط ببعضها، لكل منها حكم خاص كان موضع اجتهادهم، وتباين آرائهم، فيقلد أحدهم في حكم ويقلد آخر في حكم آخر، فيتم الفعل من حيث التقليد ملفقاً بين مذهبين أو أكثر^(٢).

مثال التلقيق: إذا توضأ مريد الصلاة وقلد في وضوئه الإمام الشافعي (رحمه الله) الذي لا يرى فريضة ذلك، فلم يدرك، وبعد أن أتم وضوءه لمس من تشتهى عادة بدون قصد الشهوة، فقلد مالكا في عدم النقض بهذا للمس، وصلى بذلك الوضوء، فقد لفق في الاعتداد بذلك الوضوء بين مذهبي مالك والشافعي (رحمهما الله تعالى) ولكن كلا المذهبين لا يرى الاعتداد به من زاويتين مختلفتين.

فالإمام مالك لا يرى صحة هذا الوضوء أصلاً لعدم التدليك والإمام الشافعي وإن صح الوضوء عنده بدون التدليك، إلا أنه انتقض في رأيه بلمس المرأة الأجنبية.

مثال آخر:

(١) الرخصة الشرعية في الأصول والقواعد الفقهية ص ٢١٥ وما بعدها، والرخص الشرعية للصلاحي ص ٩٤.

(٢) يراجع: تبصير النجباء بحقيقة الاجتهاد والتقليد والتلقيق والإفتاء لأستاذي الدكتور/ محمد إبراهيم الحفناوي ص ٢٦٢.

إذا توضأ على مذهب الإمام الشافعي فمسح شعرة من رأسه، وبعد الوضوء لمس امرأة أجنبية مقلداً مذهب الإمام أبي حنيفة، فإن وضوءه على هذه الكيفية حقيقة مركبة لم يقل بها كلا الإمامين.

فالإمام أبو حنيفة لا يرى صحة هذا الوضوء لاكتفاء المتوضئ بمسح شعرة من رأسه.

والإمام الشافعي وإن صح الوضوء عنده إلا أنه يرى أنه انتقض بلمس المرأة الأجنبية^(١).

هذا، وإن قضية التفريق مثل التقليد، مجالهما في المسائل الاجتهادية الظنية فقط.

أما العقائد والأخلاق وما علم من الدين بالضرورة من متعلقات الحكم الشرعي وهو ما أجمع عليه المسلمون، ويكفر جاحده، فلا يصح فيه التفريق مطلقاً، وعليه فلا يجوز التفريق الذي يؤدي إلى إباحة ما حرمه الشرع^(٢).

هذا، وإن التفريق يكون جائزاً في بعض أحكام العبادات والمعاملات الاجتهادية، وذلك عند الحاجة والضرورة، وليس من أجل العبث، أو تنبُّع الأخف دون مصلحة شرعية، وهذا يتفق مع القول المختار من عدم

(١) تبصير النجباء لأستاذي الدكتور/ محمد الحفناوي ص ٢٦٢ ويراجع: عمدة التحقيق في التقليد والتفريق للبانى ص ٩٢.

(٢) تبصير النجباء لأستاذي الدكتور/ محمد الحفناوي ص ٢٦٣، والرخصة الشرعية فسي الأصول والقواعد الفقهية ص ٢١٧.

وجوب التزام المقلد بمذهب معين، حيث يجوز أن يحصل التلفيق نتيجة لاستفسار المقلد من أكثر من عالم^(١).

صورته: أن المسألة الملققة من مذهبين أو أكثر إذا جاز أن يكون للاجتهاد فيها مجال، بحيث لو قال بها إمام مجتهد كان قوله مقبولاً، فهي صحيحة.

أما إذا لم يتصور أن تكون قولاً لمجتهد، كأن تكون مبنية على أصليين لا يمكن الجمع بينهما، فالقول بها مردود، غير مقبول عقلاً وشرعاً للتناقض بين جزئيهما أو أجزائها، والشرع الحكيم لا يأتي بالمتناقضات، خصوصاً في مسألة واحدة^(٢).

وضابط جواز التلفيق وعدم جوازه: هو أن كل ما أفضى إلى تقويض دعائم الشريعة، والقضاء على سياستها وحكمتها فهو محظور.

وأن كل ما يؤيد دعائم الشريعة، وما ترمى إليه حكمتها وسياستها لإسعاد الناس في الدارين بتيسير العبادات عليهم، وصيانة مصالحهم في المعاملات، فهو جائز مطلوب^(٣).

وقد ضربوا لذلك أمثلة، منها:

(١) يراجع: فتاوى العز بن عبد السلام ص ٣٥٦-٣٦٠، وعمدة التحقيق ص ١٢٧-١٢٨، وتبصير النجباء لأستاذي الدكتور/ محمد الحفناوى ص ٢٧٥، والرخصة الشرعية ص ٢٢٩.

(٢) المرجع الأخير السابق ص ٢٣١.

(٣) يراجع: عمدة التحقيق للباني ص ١٣٩.

لو توضأ شخص ومسح جزءاً من رأسه مقلداً الشافعي فوضوؤه صحيح بلا ريب، فلو لمس ذكره بعد ذلك وقلد أبا حنيفة جاز ذلك؛ لأن وضوء هذا المقلد صحيح بالاتفاق، ولمس الفرج غير ناقض عند أبي حنيفة، فإذا قلده في نقض ما هو صحيح عند الشافعي استمر الوضوء على حاله بتقليده لأبي حنيفة وهذا هو فائدة التقليد، وحينئذ فلا يقال: الشافعي يرى بطلان هذا الوضوء بسبب مس الفرج، والحنفي يرى البطلان لعدم مسح ربع الرأس فأكثر؛ لأنهما قضيتان منفصلتان؛ فإن الوضوء قد تم صحيحاً بتقليد الشافعي، ويستمر صحيحاً بعد اللبس بتقليد الحنفي.

فالتقليد لأبي حنيفة إنما هو في استمرار الصحة لا في ابتدائها وأبو حنيفة ممن يقول: بصحة وضوء هذا المقلد قطعاً.

بهذا يكون قلد أبا حنيفة فيما هو حاكم بصحته.

هذا، وإن التفريق الممنوع الذي يمنع من الأخذ برخص المذاهب الفقهية له صور، هي:

- ١- إذا أدى إلى الأخذ بالرخص لمجرد الهوى^(١)، أو تتبع الرخص المفضية إلى الانحلال والفجور^(٢).

(١) المادة (أ) من البند (٦) من القرار (٧٠) لسنة ١٩٩٣ (قرارات المجمع ص ١٦٠)

(٢) المرجع السابق ص ٩٢-١١٧.

مثال ذلك: لو عمل حنفى بالشطرنج على رأى الإمام الشافعى قصداً إلى اللهو، وكشافعى شرب المثلث^(١) للتلهى به، ولعل هذا حرام بالإجماع، لأن التلهى حرام بالنصوص القاطعة^(٢).

٢- إذا أدى إلى نقض حكم القضاء^(٣).

فإن التلقيح الذى يستلزم نقض حكم الحاكم تلقيق ممنوع؛ ذلك لأن حكمه يرفع الخلاف درءاً للفوضى^(٤).

٣- إذا أدى إلى نقض ما عمل به تقليداً فى واقعة واحدة: مثال ذلك: لو قال لامرأته: أنت طالق البتة، وهو يراها ثلاثاً فأمضى رأيه فيما بينه وبينها، وعزم على أنها حرمت عليه، ثم رأى بعد ذلك أنها تطليقة رجعية، أمضى رأيه الذى كان قد عزم عليه، ولا يردّها^(٥).

وكذلك لو كان فى الابتداء يراها تطليقة رجعية فعزم على أنها امرأته، ثم رأى بعد أنها ثلاث لم تحرم عليه^(٦).

(١) هو الذى ذهب ثلثاه بالطبخ من ماء العنب والزبيب والتمر وبقي ثلثه، وما دام حلواً فهو طاهر حلال شربه، وإن غلا واشتد فهو حرام نجس يحد فى قليله وكثيره على رأى الإمام محمد بن الحسن. وقيل يحرم ما لم يسكر. (يراجع: طلبه الطلبة للنسفى ص ٣٢٠، والتعريفات للجرجاني ص ١٧٧).

(٢) يراجع: فواتح الرحموت ٤٠٦/٢، وعمدة التحقيق ص ١١٧.

(٣) المادة (ب) من البند ح ص ١٦١.

(٤) عمدة التحقيق ص ١٢١.

(٥) عمدة التحقيق ص ١١١، ١٢١.

(٦) المرجع السابق ص ١١١.

هذا، وإن الرجوع بعد العمل إنما يمتنع إذا كان في عين تلك الحادثة، لا في مثلها.

مثال ذلك: لو أن فقيها قال لامرأته: أنت طالق ألبتة وهو يرى أنها واحدة رجعية يملك الرجعة، وعزم على أنها امرأته فراجعها، ثم قال لامرأة أخرى: أنت طالق ألبتة، وهو يرى يوم قال لها ذلك أنها ثلاث، حرمت عليه المرأة الأخرى بهذا القول فيكون للرجل امرأتان، قد قال لهما قولاً واحداً، تحل إحداهما له، وتحرم الأخرى عليه^(١).

٤- إذا أدى إلى مخالفة الإجماع أو ما يستلزمه^(٢).

مثال ذلك: أنه لو قلد رجل أباً حنيفة في النكاح دون ولى، دخل فيه صحة إيقاع الطلاق؛ لأنها لازمة لصحة النكاح إجماعاً، فلو طلقها ثلاثاً، ثم أراد تقليد الشافعي في عدم وقوع الطلاق، لكون النكاح بلا ولى، فليس له ذلك؛ لكونه رجوعاً عن التقليد في اللازم الإجماعي له.

والمراد من اللازم الإجماعي في هذه الصورة: أن الإمام الشافعي لا يحكم ببطلان هذا النكاح بعد وقوعه- وإن كان يشترط الولى في الابتداء- بل يقره؛ لئلا تكون أنكحة الأحناف باطلة عندهم، وإذا كان يقره بعد الوقوع يكون الطلاق ثلاثاً صحيحاً بإجماع الإمامين.

فالتفريق في هذه الصورة رجوع عن التقليد في اللازم الإجماعي^(٣).

(١) المرجع السابق ص ١١١.

(٢) المادة (د) من البند ٦ ص ١٦١.

(٣) عمدة التحقيق ص ١١١-١١٢.

قال الشيخ محمد سعيد الباني في كتابه القيم: "عمدة التحقيق" -
تعليقاً على ما سبق - " قلت: ومنع التلفيق المستلزم الرجوع عما عمل
به تقليداً، أو في لازمه الإجماع، ضرورة في نحو ما كان من هذا
القبيل؛ إذ يحتاط في مسائل الفروج أكثر مما يحتاط في غيرها، لأن
قضايا الفروج والأنساب لا يسوغ أن تكون ألعوبة بيد الناس، وآلة بيد
الدجالين الذين يتعاطون رد المطلقات -بالحيل والتلفيق- مهنة لهم
للتعيش" (١).

٥- إذا أدى إلى حالة مركبة لا يقرها أحد من المجتهدين (٢): وإيضاح هذا
البند بالمثال قد سبق في أول الكلام عن هذا الضابط.

هذا، والله تعالى أعلم بالصواب وإليه المرجع والمآب.

"تم بحمد الله تعالى، والحمد لله الذي بحمده تتم الصالحات"

وإلى الخاتمة نسأل الله حسنها. آمين وصل الله على سيدنا محمد والحمد
لله رب العالمين.

كتبه الفقير إلى أطاف مولاه القدير

أبو عبد الرحمن/ حسن بن سنوسي بن عبد الوهاب

(١) المرجع السابق. ص ١٢٢.

(٢) البند هـ من البند (٦) من القرار رقم (٧٠) لسنة ١٩٩٣ قرارات وتوصيات مجمع الفقه
الإسلامي ص ١٦١.

انتهائـة

تتضمن خلاصة البحث ونتائجه:

١- الحكم الشرعي على مذهب جمهور الأصوليين هو نفس خطاب الله تعالى، وعلى مذهب الحنفية هو مدلول الخطاب وأثره.

٢- الرخصة من أقسام الحكم لا من أقسام الفعل لقربها من كلام العرب، وهذا مذهب جمهور الأصوليين، وهو ما اخترته، كما هو موضح في البحث.

٣- الرخصة من قبيل كل من: الحكم التكليفي، والحكم الوضعي؛ لإضفاء وصف كل منهما عليها، وهذا مذهب بعض الأصوليين وهو ما اخترته.

٤- على أية حال فالخلاف بين الأصوليين في هاتين المسألتين خلاف لفظي كما هو مبين بالبحث.

٥- الراجع من الخلاف هو: اشتمال الرخصة والعزيمة على جميع الأحكام، فما من حكم إلا وهو عزيمة أو رخصة، وليس ثمة قسم ثالث، وهو مذهب جمهور الأصوليين.

والخلاف المذكور في هذه المسألة لفظي، لا طائل تحته، وما هو إلا مجرد اصطلاح للقوم، ولا مشاحة في الاصطلاح.

وليعلم أنه لا رجحان لإحداهما على الأخرى بذاتها، كما هو الراجع من الخلاف.

٥- المختار في تعريف العزيمة هو: "الحكم الثابت بدليل شرعي خال عن معارض". وبيانه مسطور في موضعه من البحث.

٦- مادة رخص تأتي للدلالة - غالباً - على اليسر والسعة والسهولة وعدم التشدد والخشونة، ومن هذا المعنى اللغوي أخذ تعريف الرخصة في اصطلاح الأصوليين.

٧- لقد اختلفت عبارات الأصوليين في تعريف الرخصة، والسبب في ذلك يرجع إلى ما لاحظته بعضهم من جعل الأحكام منحصرة في الرخصة والعزيمة، أو غير منحصرة فيهما، وقد ذكرت جملة من التعريفات تمثل وجهة نظر الفريقين، ثم أتبعها بجملة أخرى روعي في لفظها بيان المقصود منها، وهو: اليسر والسهولة؛ فإن الرخصة في اللغة التيسير والتسهيل، وهذا المعنى مركوز فيها شرعاً.

٨- بهذا يتضح أن الحكم الثابت بالرخصة فيه تيسير وتوسعة من الشارع على المكلفين، وبهذا رفع عنهم الحرج والضيق.

٩- الناظر في تعريفات الأصوليين للرخصة يراها قريبة في معناها، وبيان المقصود منها، من التخفيف والتيسير.

فهي وإن اختلفت لفظاً فقد اتفقت مضموناً؛ لاتفاقهم على مفهوم حقيقة الرخصة من حيث ذاتها، ويظهر ذلك من اتفاقهم في الأمور الآتية:

(أ) لا بد للأخذ بالرخصة من دليل يدل عليها، فلا يجوز لأحد أن يترخص من تلقاء نفسه، وإنما يجب عليه أن يستند إلى مأخذها، وأن يعتمد على مدرَكها.

(ب) الرخصة ليست مشروعة ابتداءً، وإنما شرعت بطريق الاستثناء من حكم كلي سابق مستقر، وهو العزيمة.

(ج) العدول بالرخصة - التي هي حكم استثنائي - عن العزيمة - التي هي حكم أصلي - متوقف على العذر في المكلف.

(د) الرخص روعي في تشريعها ضرورات العباد وأعدائهم، فكان ذلك فسحة لهم في مقابلة الضيق، وذلك بحصول الجواز للفعل أو الترك، فيرخص في الحرام بالإذن في فعله، ويرخص في الواجب بالإذن في تركه.

١٠- اختلاف عبارات الأصوليين في تعريف الرخصة إنما جاء لأمر فقهي اقتضته وجهة نظر كل منهم في الدليل التفصيلي.

١١- التعريف المختار - عندي - هو تعريف الشاطبي، ونصه: " ما شرع لعذر شاق استثناء من أصل كلي يقتضي المنع مع الاقتصار على مواضع الحاجة فيه"، ووجه اختياره موضح بالبحث.

١٢- شرط الرخصة كون المقتضي للحكم قائماً، وعارضه المانع؛ لسبب جعله يترجح عليه، نحو: أكل الميتة حال المخمصة، فإنه ثبت مع قيام دليل التحريم، لكن عارضه المانع من التحريم لسبب، وهو المخمصة، فترجح الحل، فكان رخصة.

١٣- قسم أصوليو الحنفية الرخصة قسمين: رخصة حقيقية-وتسمى رخصة تزييه-، ورخصة مجازية-وتسمى رخصة إسقاط- وتتوزع القسم الأول نوعين: رخصة حقيقية أحق، ورخصة حقيقية هي دونها في الدرجة.

وتتوزع القسم الثاني نوعين أيضاً: رخصة مجازية أكمل في المجازية، ورخصة مجازية أنقص فيها.

ووجه هذا التقسيم: أن الرخصة إن شرعت مع قيام السبب المحرم فهي الحقيقية، ثم إن ترتب على سببه حكمه- وهو الحرمة- فهو الأحق بكونه رخصة، وإلا فهو القسم الآخر.

وإن شرعت مع عدم السبب المحرم فهو المجاز، ثم إن لم يبق الأصل مشروعاً في الجملة فهو الأتم في المجازية، وإلا فهو دونه فيها.

١٤- بذلك كانت الرخصة عند الحنفية أربعة أنواع، ودونك تعريف كل نوع منها، مع ذكر مثال له.

(أ) الرخصة الحقيقية الأحق: " ما استبيح لعذر مع قيام المحرم والحرمة".

مثالها: إجراء كلمة الكفر على اللسان لمن أكره عليها مع اطمئنان قلبه بالإيمان.

والأخذ بالعزيمة- في هذا النوع- أفضل؛ لأنه يكون قد بذل نفسه لإقامة حق الله تعالى، وإعزاز دينه، ورفع شأنه، وإظهار الصلابة فيه، الأمر الذي من شأنه إرهاب الكافرين، وكسر شوكة المعتدين.

(ب) الرخصة الحقيقية التي دون أخذها: " ما استبيح لعذر مع قيام السبب المحرم الموجب للحرمة المتراخية عنه".

مثالها: إفطار المريض والمسافر في شهر رمضان.

والأخذ بالعزيمة أفضل، فالأولى أن يصوم المسافر في السفر إن قوي على الصوم.

فإن ضعف عن الصوم أو تضرر به، أو فات منه أمر مهم كالجهاد فالأفضل - حينئذ - الفطر.

فإن خشي الهلاك على نفسه إن صام يلزمه الفطر؛ فإن صام في مرضه حتى مات كان أثماً؛ لأنه يكون قد بذل نفسه لإقامة الصوم من غير تحصيل المقصود بالصوم، وهو الارتياض لخدمة المولى ﷺ.

(ج) الرخصة المجازية (رخصة الإسقاط) والعزيمة فيها لم تبق مشروعة، أي لا توجد عزيمة في مقابلة الرخصة.

فهي حكم شرع في الأصل تيسيراً، لا أنه تغير عن الأصل بعارض تخفيفاً.

وهذا القسم يتنوع إلى نوعين: أحدهما: أتم وأكمل في المجازية من الآخر.

مثاله: ما وضع عنا من الإصر والأغلال التي وجبت على الأمم السابقة قبلنا.

وحكمه: أننا إذا عملنا به أحياناً أثمنا وعوتبنا.

(د) النوع الثاني من هذا القسم: ما سقط عن العباد بإخراج السبب من أن يكون موجباً للحكم في محل الرخصة، مع كون ذلك الساقط مشروعا في الجملة.

هذا النوع أبعد عن المجازية، وأقرب إلى الحقيقة.

مثاله: سقوط حرمة الخمر والميتة في حق المضطر والمكره.

وحكم هذا القسم: أن العزيمة لا تبقى مشروعة فيه، أي لا يكون حكم العزيمة معها باقياً، فإن الحال التي استوجبت الترخيص أسقطت حكم العزيمة، وجعلت الحكم المشروع فيها هو الرخصة.

وينتج عن هذا أن المكره لو صبر - ولم يُدْعَ للأمر في إكراهه إياه على شرب الخمر - مثلاً - حتى قتل، لكان آثماً، وصار كقاتل نفسه بغير حق؛ وذلك لسقوط حرمة الخمر في حقه.

وهذا مذهب الإمام أبي حنيفة ومحمد (رحمهما الله تعالى).

١٥- وافق تقسيم الحنفية للرخصة من حيث الإجمال كل من: حجة الإسلام الغزالي وسيف الدين الأمدي والإمام الشاطبي، وإن كان قد وقع بينهم تفاوت.

(أ) فالغزالي وإن وافقهم في القسمة الإجمالية، بيد أنه يخالفهم من حيث تفصيل الأمثلة.

فمثلاً: قصر الصلاة رخصة حقيقية عنده، ولكن عند الحنفية رخصة مجازية، وإن قربت من الحقيقية.

(ب) الأمدي وافقهم من حيث أصل القسمة، حيث قسمها إلى حقيقية ومجازية، ولكن خالفهم من حيث إنه جعل الرخصة الحقيقية نوعاً واحداً، والمجازية نوعاً واحداً، في حين أنهم جعلوا كل قسم نوعين، بل ويخالفهم في إدراج بعض الأمثلة في غير الموضع الذي أدرجوها فيه، فمثلاً: جعل إباحة شرب الخمر عند الإكراه رخصة حقيقية في حين أن الحنفية جعلوها رخصة مجازية.

(ج) الشاطبي وافقهم - أيضاً - من حيث القسمة الإجمالية - كما صنع الغزالي والأمدي - غير أنه يخالفهم من حيث التنويع، فالرخصة الحقيقية نوع واحد عنده، ولكنها عند الحنفية نوعان.

والرخصة المجازية عنده ثلاثة أنواع، في حين أنها عند الحنفية نوعان. والحنفية اعتنوا ببيان الدرجات، في حين أن الشاطبي سكت عن بيان ذلك، ذاكراً إياها تحت مسمى الإطلاقات.

بل وأبعد النُّجعة^(١) حينما جعل المباحات من الرخصة المجازية وهو مبيّك تفرد به - رحمه الله تعالى.

١٦- تنقسم الرخصة عند جمهور الأصوليين - غير الحنفية - إلى رخصة واجبة، ومثالها: الفطر في رمضان لمن خشي على نفسه الهلاك.
- ورخصة مندوبة، ومثالها: نظر الخاطب إلى المخطوبة.

(١) النُّجعة: طلب الكل والمراد هنا: أنه برأيه الذي تفرد به بعد عن المنهج العام في تقسيم الرخصة (يراجع في بيان النجعة لغة: الصحاح للجوهري مادة نجع ص ١٠٢٣ ط/ دار المعرفة، وأساس البلاغة للزمخشري ادة نجع ص ٤٧ ط/ دار المعرفة).

- ورخصة مباحة، ومثالها: العرايا.
- ورخصة خلاف الأولى، ومثالها: التلفظ بكلمة الكفر عند الإكراه الملجئ.
- ورخصة مكروهة، ومثالها: اتباع النساء الجنائز.
- ١٧- الرخصة لا تجري في المحرم؛ ذلك لأنها تنافي المحرم وتضاده، ألا ترى أن معناها اليسر والسهولة، وهذا يتنافى مع ما يترتب على فعل المحرم من العقوبة.
- وجاءت القاعدة الفقهية صريحة ناطقة "إن الرخصة لا تناف بالمعصية".
- ١٨- قصر الصلاة الرباعية في السفر رخصة إسقاط عند الحنفية، ورخصة ترفيه عند الشافعية ومن وافقهم.
- فالحنفية قالوا بوجوبها، وأما الشافعية فقالوا بنديبتها، حتى لو صلاها أربعاً ولم يقعد على رأس الركعتين فسدت صلاته عند الحنفية، لكنها تكون صحيحة في مذهب الشافعية، ويجبر النقص بسجود السهو، كما هو معلوم في كتب الفروع.
- ١٩- هكذا نرى أن الرخصة ليست في درجة واحدة، بل لها درجات متعددة، فمرة توصف بالوجوب، وأخرى توصف بالندب، وطوراً توصف بالإباحة، وتارة توصف بالكراهة.
- وعلى المكلف أن يكيف الحالة التي هو عليها، لتتلاءم مع الحكم المناسب.

٢٠- الرخصة من حيث هي رخصة لا تكون إلا مباحة عند الإمام الشاطبي، فهي سبب للإباحة فقط، ولقد أقام الأدلة التي تشهد لما يرى. وهذا المعنى قد يتحقق في بعض أمثلة الرخصة المجازية عند الحنفية، كإباحة العقود التي جاءت على خلاف القياس، نحو السلم والقراض والإجارة.

٢١- استظهر الشاطبي في الإباحة المنسوبة إلى الرخصة أنها بمعنى رفع الحرج، لا بمعنى التخيير بين الفعل والترك، وأيد استظهاره بأدلة تثبت له صحة ما رآه.

وعلى كل فقد جاءت نظراته متفقة في المعنى مع نظرة كثير من الأصوليين، ومن ثم كان الخلاف لفظياً، لا يترتب عليه أثر فقهي، وما هو إلا تحقيق ودقة مسلك انفراد الشاطبي بتصويره والتوسع في عرضه.

٢٢- الرخصة عبارة عن تيسير مبني على العذر، والعذر وصف يجمع أموراً ثلاثة هي: الضرورة، والحاجة، والمشقة، وهذه الأمور تعوق المكلف وتمنعه من القيام بالعزيمة.

إذاً فالسبب في الرخصة لا يخرج عن واحد من هذه الأمور، غير أن هذه الأمور يمكن ردها إلى سبب واحد، هو المشقة.

والمشقة تترتب على أسباب وبواعث متعددة تتفاوت قوة وضعفاً بحسب الأحوال والأزمان والأشخاص؛ لذا كان من الصعب ضبطها بضابط واحد يشترك فيه الناس، أجمعون.

لأجل ذلك أقام الشارع الحكيم أسباباً للترخص ضبطها وأنط الحـم بها.

وتتمثل هذه الأسباب فيما يأتي:

أولاً: المشقة: وتطلق في اللغة على الجهد والعناء والشدة.

أما في الاصطلاح فهي عبارة عن صعوبة غير معتادة تقتضي التسهيل في أداء التكليف الشرعية، وذلك بالإسقاط كلياً أو جزئياً.

وواضح مما ذكر: أن المشقة الجالبة للتيسير والترخص، هي: المشقة التي تنفك عنها التكليفات الشرعية.

أما المشقة التي لا تنفك عنها التكليفات الشرعية - كمشقة الجهاد، وألم الحدود، وقتل البغاة والجناة والمفسدين - فلا أثر لها في جلب تيسير ولا تخفيف.

ويمكن وضع ضابط لهذا فأقول: كل مشقة تلازم الشعائر ملازمة النعت لمنعوتة، والصفة لموصوفه، فهي في حكم المشقة المعتادة، ولا يلتفت إليها في التخفيف؛ إذ هي جزء من الشعيرة، أو العبادة، ولو استجاب الشرع لإزالة هذا النوع من المشقة لانهدم التكليف من أساسه، ولم يبق إلا اتباع الهوى.

ولله در ابن القيم إذ يقول: "إن كانت المشقة مشقة تعب فمصالح الدنيا والآخرة منوطة بالتعب، ولا راحة لمن لا تعب له، بل على قدر التعب تكون الراحة".

أما المشقة الزائدة عن الطاقة، التي لا يستطيع أن يتحملها الإنسان في الأحوال العادية، بحيث لو كُلفَ بها لأفسدتْ عليه نظامَ حياته ومعاملته، وعاقته عن القيام بأعباء الحياة ومنافعها، فتحدث فيها الخلل فهذه المشقة هي التي تكون سبباً للتخفيف.

أقول: لا مانع من الرجوع إلى العرف لبيان ما يشق على الناس، وما لا يشق عليهم، وهذا يعرف بمعاشرة الناس، وتعرّف شئونهم، وأحوالهم كما بيّنه العلماء المحققون.

وليكن معلوماً أن الفعل محل الترخّص إذا كان معاملة، فإن ضابط الترخّص الحاصل بشأنها يُبنى على أدنى المشقة، لا على أعلاها، ما دام أن الوسط غير مضبوط؛ وذلك لتحصل مقاصدها ومصالحها، وإلا أغلق بابها، وكثر التنازع والاختلاف والشقاق.

ولكن إذا كان محل الترخّص عبادة، فهنا ينبغي عدم الالتفات إلى المشقة الخفيفة؛ فإن العبادة فيها مصلحة الدارين، ولا يجوز تفويت مصالحها - مع عظمها وشرفها - بمثل مشقة يمكن تحملها؛ ولذلك كان أفضل الأعمال أشقها، كيف وأن من كثرت مشقته قل حظ النفس فيه فيكثر الإخلاص - والعكس صحيح - والثواب في الحقيقة مرتب على الإخلاص لا على المشقة.

ثانياً: الضرورة: تدل على المبالغة في الضرر، أو بلوغ أقصى الغاية في الضرر، وأن صاحبها أحرق به الخطر مما يجعله مجبراً على فعل ما يدفع عنه هذا الخطر.

فمتى وقع الإنسان في حالة يخشى منها هلاك نفسه أو ماله فهو مضطر.

وبعبارة أوضح: إذا بلغ الإنسان حداً يخاف فيه الهلاك أو الضرر الشديد على واحدة من الضروريات الخمس - يقيناً أو ظناً راجحاً- إن لم يرتكب المحظور؛ ليندفع هذا الهلاك أو الضرر الشديد عن نفسه كان مضطراً.

هذا، وللضرورة ضوابط يمكن إيجازها فيما يلي:

- أن تكون قائمة بالفعل، فلا يجوز أن تكون متوهمة، أو منتظرة.
- أن تكون متعينة لإباحة المحظور، حتى لو وجد وسيلة أخرى يدفع بها المحظور فإنها لا تبيحه قطعاً.
- أن تكون ملجئة، أى يترتب على عدم إقرار المحظور هلاك نفسه أو بعض أعضائه.
- أن تكون المفسدة المترتبة على حالة الضرورة أعظم وأكبر من مفسدة هتك المحظور، حتى لو نقصت عنها، أو ساوتها فإنها لا تبيح المحظور أبداً.
- أن تكون الضرورة، مقدرة بقدرها، بمعنى: أن يكون مقدار ما يباح بسبب الضرورة مقيداً بمقدار ما يدفع الضرورة.
- أن لا يكون الاضطرار مبطلاً لحق الغير، وإلا أزال ضرره بضرر غيره، ومعلوم أن الضرر لا يزال بالضرر.

- أن يكون زمن الإباحة والترخص مقيداً بزمن بقاء الضرورة، فإذا زالت الضرورة زالت الإباحة، ولذلك قالوا: "ما جاز لعذر بطل بزواله" و"إذا زال المانع عاد الممنوع".

هذا، وإن للضرورة ثلاثة أنواع:

- ضرورة عامة كانت سبب تشريع حكم عام استثنى من أصل شأنه المنع، نحو إباحة السلم.

- ضرورة خاصة مؤقتة مثل رخصة المسح على الخفين.

- ضرورة عامة مؤقتة: مفادها: وقوع الأمة، أو طائفة عظيمة منها تحت تأثير ضرر عظيم يستدعي إباحة الفعل الممنوع لتحقيق مقصد شرعي، من سلامة الأمة، وإبقاء قوتها، نحو إباحة رمي الأسرى المسلمين الذين تترس بهم العدو.

ثالثاً: الحاجة:

عبارة عن مصالح يترتب على عدم الاستجابة لها عسر ومشقة.

وقد أعطاه الإسلام حكم الضرورة من حيث إباحة المحظور المناسب لمقامها، حتى يرتفع الحرج والضيق عن المكلف؛ ومن ثم كانت الحاجة سبباً من أسباب الترخيص.

وحتى تكون كذلك لابد من توافر الجهد والمشقة والعسر والصعوبة المشبهة لحالة المرض المزعج للصحة، والذي يغلب على الظن وجود ضرر بسببه.

وعلى الجملة: لا يجوز ربط الحاجة بهوى الشخص ورغبته، وحب متطلبات الترف والنعيم المعروف في الحياة الحاضرة.

وعلى المؤمن الحريص على دينه أن يسترشد بالعلماء المختصين المعتدلين في آرائهم، فيخصهم بالسؤال فيما ينزل به من وقائع وأحداث، عملاً بقوله تعالى: ﴿ فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴾^(١).

رابعاً: السفر: سبب من أسباب الترخيص والتخفيف مطلقاً، أي من غير نظر إلى اقترانه بالمشقة، أو تجرده عنها.

ومن ثم يجوز للمسافر المترفه أن يقصر ويفطر، في حين أن هذا غير جائز للمقيم المجهود الذى هو في غاية المشقة.

والسفر الذى يجيز الترخيص مقدر بالمسافة وهي أربعة برد، وهي تساوي ثمانين كيلو متراً وستمئة وأربعين متراً تقريباً، ولا بد للمسافر المترخص أن يفارق البيوت كما هو الراجح.

خامساً: المرض: حالة للبدن يزول بها اعتدال الطبيعة مما يؤثر على حركة الإنسان وقدرته، فلا يستطيع أداء التكليف، أو يؤديها مع تحمل مشقة، ومن ثم كان المرض سبباً من أسباب الترخيص.

هذا، وإن المشقة في المرض لا ضابط لها؛ فإن الناس مختلفون في درجة تحملهم لمشقة أداء العبادات مع المرض، والذي ينبغي أن يقال: إن المسلم أمين على دينه، وهو فقيه نفسه، وهو الذى يشعر بالألم والضعف،

(١) من سورة النحل من الآية (٤٣).

فإن وجد من نفسه قوة وقدرة على القيام بالواجب التعبدى، أو التكليف المطلوب فليأخذ بالعزيمة، وإلا ترخص بالرخصة المناسبة لحاله.

سادساً: الإكراه: حمل الغير على ما لا يرضاه من قول أو فعل، بحيث لا يختار مباشرته لو خلى ونفسه.

وقد اعتبره الشارع سبباً من أسباب التخفيف بشروط مذكورة في موضعها.

سابعاً: الجهل: اعتقاد الشئ على خلاف ما هو عليه.

وقد اعتبره الشارع عذراً في بعض الحالات.

فمثلاً: الجهل بالوقائع يعتبر عذراً مقبولاً، بشرط أن لا يكون بتقصير من المكلف.

وكذا الجهل بالحكم الشرعي في دار الحرب لمن أسلم فيها، بسبب عدم سماعه الخطاب حقيقة أو تقديرأ.

وبالجملة: فإن ما يتعذر الاحتراز منه عادة يكون مغفواً عنه، ولكن هذا العفو لا يسقط الضمان، حفظاً لأموال الناس.

وعلى كل: لا ينبغي لأحد أن يعتذر بالجهل في الأحكام الشرعية؛ ولا سيما في هذا العصر الذى تيسرت فيه وسائل الاتصالات، حتى أصبح العالم كأنه قرية واحدة.

ثامناً: النسيان: عدم استحضار الشئ وقت الحاجة إليه، وقد اعتبره الشارع عذراً شرعياً يدعو للتيسير والترخص - في بعض الحالات - رحمة بالناس، ودفعاً للخرج عنهم.

والنسيان يعتبر عذراً بالنسبة لأحكام الآخرة، بمعنى: سقوط الإثم. وكذلك يعتبر عذراً بالنسبة للمنهيّات، وكذا بالنسبة لبعض المأمورات مما لا يقبل التدارك، كصلاة الجمعة، وصلاة الكسوف، وصلاة الجنازة، ولكن بشرط عدم نسبة التقصير إلى المكلف، ويكون المكلف مقصراً إن أقدم على الفعل مع وجود المذكر وانتفاء الداعي، كالأكل في الصلاة ناسياً.

وإذا كان النسيان يعتبر عذراً فكذلك الخطأ؛ ولذا فإن المخطئ قد يطلق على الناسي، غير أن الخطأ قد يمكن الاحتراز منه بالتوقف والتثبت؛ ولأجل ذلك كان التفريط مع المخطئ أكثر منه مع الناسي ومن ثم كان الناسي أعذر من المخطئ على الأصح، فإن النسيان خارج عن طاقة الناسي، ولذلك قالوا: "النسيان يهجم قهراً على العبد، ولا حيلة له في دفعه".

وعلى كل: يعتبران عذراً في إسقاط حقوق العباد، كما جاء في القاعدة الفقهية: "العمد والخطأ في أموال الناس سواء".

تاسعاً: النقص: يعرف بأنه: خاصية طبيعية أو عارضة دائمة أو مؤقتة، تؤدي إلى إسقاط التكليف عن صاحبه كلياً أو جزئياً، أدياً أو مؤقتاً.

والنقص يشمل حالات: القصر والأنوثة، والجنون، والنوم.

فقد أسقط الشارع عن أصحاب هذه الحالات التكليف مؤقتاً، حتى ترتفع وتزول هذه الحالة.

أما حقوق العباد فهي محفوظة مصونة بالضمان، فلا ينجر سبب التخفيف والترخيص عليها، كما تقرر غير مرة.

عاشراً: العسر وعموم البلوى: أما العسر فهو مشقة تجنب الشيء.

وأما عموم البلوى فهو: شيوع البلاء بحيث يصعب على المرء التخلص منه، أو الابتعاد عنه.

وهو سبب من أسباب الترخيص، ويعد مظهراً واضحاً من مظاهر التسامح واليسر في الشريعة الإسلامية.

ألا ترى أن الشارع أجاز الصلاة مع النجاسة المعفو عنها، كدم القروح والدمامل والبراغيث.

وعفا عما يصيب القدم من النجاسة، واكتفى منا بمسحها.

إلى غير ذلك من الأمثلة المذكورة في هذا البحث.

وقد قامت الأدلة من السنة النبوية المطهرة، والشواهد من عمل الصحابة وتابعيهم على اعتبار التخفيف بناء على هذا المبدأ.

هذا، وقد قالوا عن الضابط في عموم البلوى:

إن سبب العسر وعموم البلوى منأت من سبب آخر، هو: الحاجة والضرورة.

ويمكن تحقق هذا الأصل، واستنباط الحكم بالتخفيف على ضوءه من توافر عدة أمور هي:

- نزارة الشيء وقلته.

- كثرة الشيء وشيوعه.

- صعوبة الشيء وعسر التخلص منه.

- كثرة الشيء، وامتداد زمنه.

- عسره بسبب تكراره.

وجميع هذه الأمور يعود إلى ما اعتاده أصحاب العقول السليمة والفطر المستقيمة، وإلى القياس على المشاق التي تشبهها مما اعتبره الشارع الحكيم.

وقد ذكرت في البحث تطبيقات للصور المتقدمة.

٢٣- يجب مراعاة الضوابط الآتية عند الأخذ بالرخصة، وهي:

(أ) أن تكون الرخصة فيما أذن فيه شرعاً؛ ذلك لأن الرخصة نعمة والنعمة لا تنال بالمعصية، ومشروعية الترخّص للإعانة، والعاصي لا يعان، لأجل ذلك جاءت القاعدة: "الرخص لا تتأط بالمعاصي".

(ب) أن يكون للرخصة دليل شرعي، فلا يكفي فيها مجرد وجود العذر؛ وإلا لزمّت مخالفة الدليل الشرعي القائم الموجب للحكم الأصلي من غير دليل.

(ج) عدم الإفراط أو التفريط في مجال الأخذ بالرخصة، فيعلم شروطها وحدودها، فيثمر له ذلك الفقه في أحكامها، فيقع ترخصه صحيحاً شرعاً.

(د) أن يكون سبب الرخصة قطعياً أو ظنياً ظناً غالباً، فلا يجوز أن يكون سببها شكاً أو وهماً، ولذا جاءت القاعدة: " الرخص لا تناط بالشك".

(هـ) أن يكون سبب الرخصة واقعاً بالفعل، لا متوقعاً، ولذلك لا يحل الترخيص لمن كانت عاداته أن يحم في يوم معين، فقال: اليوم أحم، فأفطر ثم حم.

(و) وجود مشقة غير معتادة تُسَوِّغ الانتقال من حكم العزيمة إلى الأخذ بالرخصة، مع الأخذ في الاعتبار كون هذه المشقة غير مخالفة للنص، أو لم يأت نص بخلافها.

(ز) تعيين الرخصة لفعل المحظور، بمعنى: أن تنتفي جميع الطرق وكل السبل لتفادي الوقوع في المحرم، فلا يجد بدءاً من الوقوع في الممنوع شرعاً، فحينئذ يباح له الترخيص لدفع أعظم الضررين، وكبرى المفسدتين.

(ح) لا رخصة ألبتة في أعمال القلب الاختيارية المحرمة، مثل: الكفر بالقلب عند الإكراه، والكبر والحسد.

(ط) عدم التوسع في الأخذ بالرخص عن طريق القياس، ولا سيما فيما لا يعقل معناه.

أما ما يعقل معناه، فقد يكون لإجراء القياس فيه مجال، وذلك كقياس غير الحَجَرِ على الحَجَرِ في الاستجمار، بجامع أن كلا منهما جامد طاهر قالع غير محترَّم.

(ي) لا يجوز أن يأخذ من كل مذهب فقهي مباحه على سبيل التشهي والتلهي؛ لأنه اتباع للهوى، وهو يضل عن سبيل الله، كما قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَتَّبِعِ الْهَوَىٰ فَيُضِلَّكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ﴾^(١).

(ك) يجوز للمكلف تتبّع الرخص الميسرة، والمنقولة من المذاهب الفقهية الأربعة المتبوعة، والتي اتفق على صحتها وسلامتها من التهاون والتلاعب، وسوء النية، مع الأخذ في الاعتبار التحذير من زلات العلماء، كما نص على ذلك علماء الصحابة والتابعين لهم بإحسان.

ذلك أن الذي يتلمس التخفيفات، ويتتبع العثرات والزلات لإشباع رغباته الجامحات، لبعيد كل البعد عن الغايات من تمام العبودية وخالص الطاعة والخضوع لله رب الأرض والسموات.

(ل) أن يكون الأخذ بالرخصة ذا قدرة على الاختيار، أو أن يعتمد على من هو أهل لذلك.

والمترخص لا يعدو حاله أن يكون واحداً من ثلاثة:

فهو إما عامياً، فهذا مذهبه مذهب مفتيه، ومن ثم هو يعتمد في ترخصه على أهل الفقه والورع والصلاح.

وإما مقلداً لمذهب من المذاهب المعتبرة المتبوعة، فهذا يمكنه أن يأخذ بما قوي دليله في مذهبه، أو مذهب آخر معتمد.. الخ ما ذكر في البحث.

(١) من سورة ص من الآية (٢٦).

وإما مجتهداً مطلقاً فهذا في أوج القدرة والاختيار، فإنه يضع قواعد لنفسه، ولا يقلد غيره.

ومثله في القدرة والاختيار، المجتهد المقيد، بالنسبة للمسائل التي بلغ فيها رتبة الاجتهاد.

وأما المسائل التي لا قدرة له على الاجتهاد فيها لخفاء أدلتها عليه، فالأحرى به أن ييمم وجهه شطر مذاهب الأئمة المجتهدين؛ ليختار من فقههم ما يرفع عنه الحرج والضيق، ممثلاً في الرخصة الشرعية، بشروطها وضوابطها المذكورة.

(م) أن لا يترتب على الأخذ بالرخص الوقوع في التلفيق الممنوع.

المراد بالتلفيق، هو: الإتيان بكيفية لا يقول بها مجتهد، وذلك بأن يلفق في قضية واحدة بين قولين أو أكثر، يتولد منهما حقيقة مركبة لا يقول بها أحد.

ألا وإن التلفيق مثل التقليد، مجالهما المسائل الاجتهادية الظنية فقط. والتلفيق إنما يكون جائزاً في بعض أحكام العبادات والمعاملات الاجتهادية، عند الحاجة والضرورة، وليس من أجل العبث، أو تتبع الأخف بدون مصلحة شرعية.

وضابط جواز التلفيق وعدمه: أن كل ما أفضى إلى تقويض دعائم الشريعة والقضاء على سياستها وحكمتها فهو محظور.

وأن كل ما يؤيد دعائم الشريعة، وما ترمى إليه حكمتها وسياستها لإسعاد الناس في الدارين بتيسير العبادات عليهم، وصيانة مصالحهم في المعاملات، فهو جائز مطلوب.

وهناك صور للتفريق الممنوع يمكن إجمالها في النقاط الآتية:

- إذا أدى إلى الأخذ بالرخص لمجرد الهوى، أو تتبع الرخص المفضية إلى الانحلال والفجور.
- إذا أدى إلى نقض حكم القضاء.
- إذا أدى إلى نقض ما عمل به تقليداً في واقعة واحدة.
- إذا أدى إلى مخالفة الإجماع أو ما يستلزمه.
- إذا أدى إلى حالة مركبة لا يقرها أحد من المجتهدين.

وإيضاح هذه الصور مسطر في هذا البحث والله الحمد.

(ن) كل مكلف فقيه نفسه في الأخذ بالرخصة من حيث الجملة - أما من حيث التفصيل فقد سبق في البند (ل) - ومرجعه في ذلك إيمانه وورعه وتقواه لله ﷻ، حتى تطمئن نفسه - المؤمنة - للأخذ بالرخصة، إذ هو لا يفعل شيئاً مرخصاً فيه إلا بعد التأكد التام من أنه مضطر إليه.

" والله الموفق "

أهم مراجع البحث

أولاً: كتب التفسير وأحكام القرآن:

- ١- أحكام القرآن الكريم تأليف: الشيخ / أبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الأزدي الطحاوي، ت ٣٢١هـ، تحقيق: د/ سعد الدين أونال، من منشورات مركز البحوث الإسلامية التابع لوقف الديانة التركي - استانبول - الطبعة الأولى ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.
- ٢- أحكام القرآن لأبي بكر محمد بن عبد الله، المعروف بـ " ابن العربي"، ت ٥٤٣ هـ، راجع أصوله وعلق عليه: محمد عبد القادر عطا ط - دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى بدون تاريخ.
- ٣- أحكام القرآن للإمام أبي بكر أحمد بن علي الجصاص، ت ٣٧٠ هـ، اعتنى به: عبد السلام محمد علي شاهين، ط دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤م.
- ٤- أحكام القرآن للإمام أبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي، ت: ٢٠٤ هـ، جمعه الإمام الحافظ أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي، ط- دار الكتب العلمية - بيروت، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠م.
- ٥- أحكام القرآن للإمام عماد الدين بن محمد الطبري، المعروف بـ " الكيا الهراس"، ت ٥٠٤ هـ، تحقيق/ موسى محمد علي و د/ عزت علي عيد عطية، ط/ دار الكتب الحديثة، بدون تاريخ.

- ٦- أسباب النزول للواحدى: أبو الحسن على بن أحمد بن محمد بن على الواحدى النيسابورى الشافعى ت ٤٦٨ هـ تحقيق أيمن صالح شعبان - ط دار الحديث - القاهرة بدون تاريخ.
- ٧- أضواء البيان فى إيضاح القرآن بالقرآن تأليف العلامة الشيخ محمد الأمين بن محمد المختار الجكنى الشنقىطى المورىتاني المالكي ت ١٣٩٣ هـ ط / دار إحياء التراث العربى ومؤسسة التاريخ العربى ط أولى ١٤١٧هـ/١٩٩٦م.
- ٨- الفتوحات الإلهية بتوضيح تفسير الجلالين للدقائق الخفية تأليف سليمان بن عمر العجيلي، الشهير بالجمال، ط/ دار إحياء الكتب العربية - بدون تاريخ.
- ٩- أيسر التفاسير لكلام العلي الكبير وبهامشه نهر الخير على أيسر التفاسير تأليف، العلامة الشيخ أبي بكر جابر الجزائري- الناشر مكتبة أضواء المنار المملكة العربية السعودية - دار لينه للنشر والتوزيع ط أولى ١٤١٩/١٩٩٩.
- ١٠- تفسير ابن عطية: المسمى المحرر الوجيز فى تفسير الكتاب العزيز للإمام أبي محمد عبد الحق بن عطية الأندلسي ت ٥٤١ هـ، ط/ دار ابن حزم، ط/ أولى ١٤٢٣ هـ-٢٠٠٢م.
- ١١- تفسير الفخر الرازي (مفاتيح الغيب) ط / دار الفكر.
- ١٢- تفسير القاضي البيضاوي، المسمى أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ط/ دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ-١٩٨٨م.

- ١٣- تفسير القرآن العظيم، لأبي الفداء إسماعيل بن كثير القرشي
الدمشقي، ت ٧٧٤ هـ، ط/ دار المعرفة-بيروت، ١٤٠٢ هـ -
١٩٨٢ م، وط دار مصر للطباعة بدون تاريخ.
- ١٤- تفسير القرآن الكريم الأجزاء العشرة الأولى للإمام الأكبر
الأستاذ الشيخ محمود شلتوت ط / دار الشروق ط/ العاشرة
١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م.
- ١٥- تفسير القرطبي (الجامع لأحكام القرآن) لأبي عبد الله محمد بن
أحمد الأنصاري القرطبي، ط - دار الحديث الطبعة الثانية
١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م، و ط / دار الريان للتراث ط خاصة
بتصريح من دار الشعب.
- ١٦- تفسير الكشاف عن حقائق التنزيل وعلوم الأقاويل في وجوه
التأويل تأليف أبي القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري
الخوارزمي ط/ مكتبة مصر - بدون تاريخ.
- ١٧- تفسير المنار المسمى تفسير القرآن الحكيم تأليف الأستاذ الشيخ
السيد محمد رشيد رضا، ط/ الهيئة المصرية العامة للكتاب
١٩٧٢ م.
- ١٨- تفسير النسفي، ط- دار الكتاب العربي- بيروت ١٤٠٨ هـ -
١٩٨٨ م.
- ١٩- تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان للإمام العلامة
الشيخ/عبد الرحمن بن ناصر السعدي ١٣٠٧ هـ - ت ١٣٧٦ هـ -
ط دار الحديث القاهرة ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠٢ م.

- ٢٠- جامع البيان عن تأويل آي القرآن لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري ت ٣١٠ هـ، ط- دار الفكر - ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٤ م.
 - ٢١- الدر المنثور في التفسير بالمأثور للإمام جلال الدين السيوطي ت ٩١١ هـ ط/ الأنوار المحمدية بدون تاريخ.
 - ٢٢- روائع البيان تفسير آيات الأحكام من القرآن تأليف محمد علي الصابوني، ط/ دار الصابوني القاهرة - ط أولى ١٤٢٠ - ١٩٩٩ م.
 - ٢٣- فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير للإمام الشوكاني، ط- مكتبة الرشد - الرياض، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م.
 - ٢٤- لباب النقول في أسباب النزول للإمام جلال الدين السيوطي ت ٩١١ هـ - تحقيق/د/ محمد محمد تامر، ط/ دار التقوى ط أولى.
 - ٢٥- المقبول من أسباب النزول تأليف أ.د/أبو عمر نادي بن محمود حسن الأزهرى ط/الأمانة ط أولى ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م.
- ثانياً: كتب السنة وشروحاتها:
- ٢٦- إرشاد الساري بشرح صحيح البخاري للقسطلاني، صححه محمد عبد العزيز الخالدي، ط- دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م.

٢٧- إعلام العالم بعد رسوخه بحقائق ناسخ الحديث ومنسوخه تأليف جمال الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن الجوزي ت ٥٩٧ هـ، تحقيق د/ أحمد بن عبد الله الزهراني - ط ابن حزم ط أولى ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م.

٢٨- الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار تصنيف الحافظ العلامة أبي محمد بن موسى الحازمي ت ٥٨٤ هـ، تحقيق أ.د/ عبد المعطي أمين قلجعي ط ثانية ١٤١٠ - ١٩٨٩ م.

منشورات جامعة الدراسات الإسلامية - كراتشي - باكستان.

٢٩- بلوغ المرام من أدلة الأحكام للحافظ ابن حجر العسقلاني، ت ٨٥٢ هـ، تحقيق الأستاذ صلاح عويضة، نشر مكتبة الإيمان بالمنصورة، الطبعة الأولى ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م.

٣٠- بلوغ الأمان من أسرار الفتح الرباني تأليف الشيخ العلامة/ أحمد بن عبد الرحمن البنا الشهير بالساعاتي مطبوع مع كتابه الفتح الرباني لترتيب مسند الإمام أحمد بن حنبل الشيباني ط/دار إحياء التراث العربي ط/ثانية

٣١- تحفة الأحوزي، للإمام الحافظ أبي العلام محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم المبارك فوري، ت ١٣٥٣ هـ، بشرح سنن الترمذي تخريج عصام الدين الصبابي، ط - دار الحديث الطبعة الأولى ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م.

٣٢- التعليق المغني على الدار قطني، للمحدث العلامة أبي الطيب شمس الحق عبد العظيم أبادي، ط - عالم الكتب - بيروت.

٣٣- تلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، للحافظ ابن حجر العسقلاني، علق عليه: حسن بن عباس قطب، مؤسسة قرطبة، دار المشكاة للبحث العلمي، الطبعة الأولى، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٥ م.

٣٤- تمييز الطيب من الخبيث فيما يدور على ألسنة الناس من الحديث للشيخ العلامة عبد الرحمن بن علي بن محمد بن عمر الشيباني الشافعي المعروف بابن الديبع - تحقيق محمد عثمان الخشت ط/ مكتبة ابن سينا.

٣٥- توضيح الأحكام من بلوغ المرام تأليف الشيخ العلامة عبد الله بن عبد الرحمن البسام، ط/ مكتبة المصطفى - بدون تاريخ.

٣٦- الجامع الصغير في أحاديث البشير النذير للحافظ جلال الدين السيوطي، وبهامشه كنوز الحقائق في حديث خير الخلائق للإمام عبد الرؤوف المناوي، ط- مصطفى الحلبي، الطبعة الرابعة.

٣٧- جامع بيان العلم وفضله للإمام ابن عبد البر، ت ٤٦٣ هـ ط- دار الكتب العلمية - بيروت.

٣٨- الجامع لأحاديث البيوع أعده وحققه الشيخ سامي بن محمد الخليل، وبهامشه تعليقات للشيخ عبد العزيز بن باز ط / دار ابن الجوزي ط أولى ١٤٢٢ هـ.

٣٩- الدراية في تخريج أحاديث الهداية للإمام الحافظ أبي الفضل شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، ت ٨٥٢ هـ، صححه وعلق عليه الشيخ سيد عبد الله هاشم اليماني المدني - ط دار المعرفة بدون تاريخ.

٤٠- رسوخ الأخبار في منسوخ الأخبار لأبي إسحاق برهان الدين إبراهيم بن عمر الجعبري ت ٧٣٢ هـ تحقيق د/ حسن محمد مقبولي الأهدل ط/ مؤسسة الكتب الثقافية - بيروت ط أولى ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٨ م.

٤١- سبل السلام شرح بلوغ المرام للإمام محمد بن إسماعيل الصنعاني، منشورات دار مكتبة الحياة - بيروت، ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م.

٤٢- سنن أبي داود: للإمام الحافظ أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني، ت ٢٧٥ هـ، تحقيق الشيخ/ محمد محي الدين عبد الحميد، ط- المكتبة العصرية- صيدا- بيروت، وتحقيق: محمد عبد العزيز الخالدي، ط- دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م، و ط / دار الحديث بتحقيق: د/ عبد القادر عبد الخير، ود/ سيد محمد سيد، وأ/ سيد إبراهيم - طبعة ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م.

٤٣- سنن ابن ماجه: للإمام الحافظ أبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني، ت ٢٧٣ هـ، تحقيق: الشيخ / محمد فؤاد عبد الباقي، دار الزيان للتراث، دار إحياء الكتب العربية، فيصل عيسى الحلبي، وبتحقيق: أحمد شمس الدين، ط- دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م، و ط/ دار الحديث - ط أولى ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م.

- ٤٤- سنن الترمذي، للإمام أبي عيسى محمد ابن عيسى بن سورة، ت ٢٧٩ هـ، تحقيق الشيخ أحمد شاكر، ومحمد فؤاد عبد الباقي، وإبراهيم عطوة عوض، ط- دار الحديث القاهرة و ط- دار الحديث أيضاً بتحقيق د/ مصطفى محمد حسين الذهبي ط أولى سنة ١٤١٩ هـ- ١٩٩٩ م، وطبعة دار ابن حزم، الطبعة الأولى ١٤٢٢ هـ- ٢٠٠٢ م.
- ٤٥- سنن الدار قطني، للإمام الحافظ علي بن عمر الدار قطني ت ٣٨٥ هـ، وبذيله التعليق المغني لأبي الطيب محمد شمس الحق العظيم آبادي، مكتبة المتنبي - القاهرة، عالم الكتب - بيروت.
- ٤٦- سنن الدارمي للإمام الحافظ أبي محمد عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل بن بهرام الدارمي ت ٢٥٥ هـ، تحقيق أ.د/ محمود أحمد عبد المحسن ط/ دار المعرفة ط أولى - ١٤٢١ هـ- ٢٠٠٠ م.
- ٤٧- السنن الكبرى للحافظ البيهقي، تحقيق محمد عبد القادر عطا، ط- دار الكتب العلمية- بيروت، ١٤٢٠ هـ- ١٩٩٩ م.
- ٤٨- سنن النسائي، بشرح الحافظ جلال الدين السيوطي، وحاشية السندي، ط- دار الحديث - القاهرة، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م وبتحقيق أحمد شمس الدين، ط- دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤٢٢ هـ- ٢٠٠٢ م، وط - دار الحديث ط أولى ١٤٢٠ هـ- ١٩٩٩ م، بتحقيق د/ السيد محمد سيد وآخرين.

٤٩- سنن سعيد بن منصور، ت ٢٢٧ هـ، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، ط- دار الكتب العلمية-بيروت.

٥٠- شرح السنة للبغوي، بتحقيق: سعيد اللحام، ط- دار الفكر ١٤١٩ هـ-١٩٩٨ م.

٥١- شرح الطيبي، على مشكاة المصابيح للإمام شرف الدين الحسن بن عبد الله بن محمد الطيبي ت ٧٤٣ هـ تحقيق أ.د/ عبد الحميد هنداوي، مكتبة نزار مصطفى - مكة المكرمة، ط/ أولى ١٤١٧ هـ-١٩٩٧ م.

٥٢- شرح النووي على صحيح مسلم، المطبعة المصرية ومكتباتها (دون ذكر رقم الطبعة وتاريخها)، بتحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، الناشر: المكتبة التوفيقية.

وط/ مكتبة العلم ودار الدعوة الإسلامية ط/ أولى ١٤٢٢ هـ- ٢٠٠١ م

٥٣- شرح تراجم أبواب صحيح البخاري للعلامة الشيخ أحمد المعروف بمولانا شاه ولي الله الدهلوي ت ١١٧٦ هـ ط/ مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن- الهند، ط رابعة ١٤٠٢ هـ-١٩٨٢ م.

٥٤- شرح معاني الآثار للطحاوي، بتحقيق: إبراهيم شمس الدين دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤٢٢ هـ-٢٠٠١ م.

٥٥- شرح موطأ الإمام مالك، تأليف/ محمد بن عبد الباقي بن يوسف الزرقاني، المصري، الأزهرى، المالكي، ت ١١٢٢ هـ، ط- دار إحياء التراث العربى، الطبعة الأولى ١٤١٧ هـ- ١٩٩٧ م.

٥٦- صحيح البخاري بمراجعة: محمود محمد محمود حسن نصار، ط- دار الكتب العلمية، الطبعة الثانية ١٤٢٣ هـ- ٢٠٠٢ م.

٥٧- صحيح الجامع الصغير وزيادته (الفتح الكبير) تأليف الشيخ محمد ناصر الدين الألباني - ط / المكتب الإسلامى ط ثالثة ١٤٠٨ هـ- ١٩٨٨ م.

٥٨- صحيح مسلم، ط- مكتبة الرشد، الرياض، ١٤٢٢ هـ- ٢٠٠١ م.

٥٩- طرح التثريب فى شرح التثريب للعلامة الشيخ زين الدين أبى الفضل عبد الرحيم بن الحسين العراقى ت ٨٠٦ هـ ولولده العلامة الشيخ ولى الدين أبى زرعة العراقى ت ٨٢٦ هـ، ط- مؤسسة التاريخ العربى بيروت ١٤١٣ هـ- ١٩٩٢ م.

٦٠- عارضة الأحوذى بشرح صحيح الترمذى لأبى بكر بن العربى، ت ٥٤٣ هـ، وضع حواشيه: جمال مرعشلى، ط- دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ- ١٩٩٧ م.

٦١- عمدة الأحكام من كلام خير الأنام تأليف: الإمام الحافظ عبد الغنى المقدسى ت ٦٠٠ هـ، علق عليه الشيخ محمد رشيد رضا ط دار الحديث ط ثالثة ١٤١٨ هـ- ١٩٩٨ م.

٦٢- عمدة التقي في الفصل بين ابن التركماني والبيهقي ومعه رسالة بلوغ النبوغ بشرح حديث الولوغ كلاهما تأليف أبي عبد الله عبد السلام بن محمد بن عمر علوش - ط / مكتبة الرشد، ط أولى سنة ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م.

٦٣- عمدة القاري شرح صحيح البخاري تأليف الشيخ الإمام العلامة بدر الدين محمود بن أحمد العيني ت ٨٥٥ هـ ط / دار إحياء التراث العربي - بيروت.

٦٤- عون المعبود شرح سنن أبي داود، للعلامة أبي الطيب شمس الحق العظيم آبادي، مع شرح العلامة ابن القيم، ط دار الكتب العلمية، الطبعة الثانية ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م.

٦٥- فتح الباري شرح صحيح البخاري للحافظ ابن حجر العسقلاني قام بإخراجه وأشرف على طبعه محب الدين الخطيب، بترقيم الشيخ محمد فؤاد عبد الباقي، ط - دار المعرفة - بيروت، و ط - دار السلام بالرياض، ودار الفيحاء بدمشق و ط / دار الحديث - ط أولى ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م.

٦٦- الفتح الرباني لترتيب مسند الإمام أحمد بن حنبل الشيباني ومعه كتاب بلوغ الأماني من أسرار الفتح الرباني - كلاهما تأليف العلامة الشيخ أحمد بن عبد الرحمن البنا الشهير بالساعاتي ط / دار إحياء التراث العربي - ط ثانية بدون تاريخ.

٦٧- فيض القدير شرح الجامع الصغير للمناوي، صححه: أحمد عبد السلام، ط - دار الكتب العلمية - بيروت ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.

٦٨- القبس في شرح كتاب موطأ مالك بن أنس تأليف الشيخ الإمام أبي بكر بن العربي المعافري، ت ٥٤٣ هـ، تحقيق/ أيمن نصر الأزهري وعلاء إبراهيم الأزهري، منشورات محمد علي بيضون - دار الكتب العلمية الطبعة الأولى ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م.

٦٩- الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار للإمام الحافظ أبي بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة الكوفي العباسي ت ٢٣٥ هـ - ضبطه وصححه ورقمه الشيخ/ محمد عبد السلام شاهين ط/ دار الكتب العلمية - ط أولى سنة ١٤١٦ هـ - ١٩٩٥ م.

٧٠- ما صح من آثار الصحابة في الفقه، تصنيف الشيخ زكريا بن غلام قادر الباكستاني ط/ ابن حزم ودار الخراز - ط أولى ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م.

٧١- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد للحافظ الهيثمي، تحقيق: حسام الدين القدسي، ط - مكتبة القدسي ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م.

٧٢- مسالك الدلالة على مسائل متن الرسالة، للحافظ أبي الفيض الإمام أحمد بن محمد بن الصديق، صححه وراجعه أبو الفضل عبد الله الصديق الغماري، الناشر: مكتبة القاهرة - الطبعة الثانية - بدون تاريخ.

٧٣- المستدرك على الصحيحين للإمام أبي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري ت ٤٠٥ ومعه تلخيص الذهبي، وكتاب الدرك بتخريج المستدرك وأحكام الأئمة الحفاظ على أسانيد

منهم الحافظ ابن حجر وشيوخه، وزوائد المستدرك على الكتب الستة، والاستدراك على المستدرك والمدخل لمعرفة المستدرك، صنعه راجي الرحمات أبي عبد الله عبد السلام بن محمد بن عمر علوش - ط/ دار المعرفة - ط أولى ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م.

٧٤- مسند الإمام أحمد بن حنبل وبهامشه، منتخب كنز العمال، ط دار صادر بيروت، بتحقيق الشيخ/ أحمد شاكر، وحمزة أحمد الزين، ط- دار الحديث - القاهرة، الطبعة الأولى ١٤١٦ هـ - ١٩٩٥ م.

٧٥- مسند الإمام الشافعي، ط- دار البيان للتراث، الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٧ م.

٧٦- المسند للإمام الحافظ أبي بكر عبد الله بن الزبير الحميدي ت ٢١٩ هـ ط/ عالم الكتب بيروت - مكتبة المتنبى - القاهرة، من سلسلة منشورات المجلس العلمي.

٧٧- مصباح الزجاجاة في زوائد ابن ماجه للشهاب أحمد بن أبي بكر البوصيري ت ٨٤٠ هـ، ط/ دار الكتب الحديثة ومطبعة حسان - بدون تاريخ.

٧٨- المصنف للإمام الحافظ أبي بكر عبد الرازق بن همام بن نافع الصنعاني ت ٢١١ هـ، ط/ دار الكتب العلمية - ط أولى ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م.

- ٧٩- معالم السنن شرح سنن أبي داود تأليف الإمام أبي سليمان حمد بن محمد الخطابي البستي ت ٣٨٨ هـ، رقمه وقارن أبوابه مع المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي الشريف أ/ عبد السلام عبد الشافي محمد ط/ دار الكتب العلمية ١٤١٦ هـ-١٩٩٦ م.
- ٨٠- المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم لأبي العباس أحمد بن عمر بن إبراهيم للقرطبي، ت ٦٥٦ هـ، تحقيق: محي الدين ديب وآخرين، الطبعة الثانية ١٤٢٠ هـ-١٩٩٩ م.
- ٨١- المنة الكبرى شرح وتخرير السنن الصغرى، للحافظ البيهقي، تأليف أ.د/ محمد ضياء الرحمن الأعظمي، ط- مكتبة الرشد، الطبعة الأولى ١٤٢٢ هـ-٢٠٠١ م.
- ٨٢- منتقى الأخبار بشرح نيل الأوطار، تأليف/ مجد الدين عبد السلام بن تيمية، ت ٦٥٢ هـ، تحقيق وتخرير الشيخ/ عصام الدين الصبابي، ط- دار الحديث- القاهرة، الطبعة الأولى ١٤١٣ هـ-١٩٩٣ م.
- ٨٣- المنتقى شرح موطأ الإمام مالك بن أنس تأليف القاضي أبي الوليد سليمان بن خلف الباجي، ت ٤٩٤ هـ، ط- دار الكتاب العربي- بيروت.
- ٨٤- موارد الظمآن إلى زوائد ابن حبان للحافظ نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي، تحقيق: محمد عبد الرازق حمزة، ط- دار الكتب العلمية، بيروت.

٨٥- الموطأ لإمام دار الهجرة، مالك بن أنس، تحقيق: الشيخ/ محمد فواد عبد الباقي، ط- إحياء الكتب العربية، عيسى الحلبي بتحقيق: هاني الحاج، المكتبة التوفيقية، بتحقيق: محمود بن الجميل، مكتبة الصفا.

٨٦- ناسخ الحديث ومنسوخه تأليف أبي حفص عمر بن أحمد بن شاهين ت ٣٨٥ هـ - تحقيق: فضيلة أستاذنا الدكتور/ محمد إبراهيم الحفناوي (ط/ دار الوفاء- المنصورة - ط أولى ١٤١٦ هـ- ١٩٩٥ بتحقيق د / كريمة بنت علي، ط/ دار الكتب العلمية - بيروت، ط/ أولى ١٤٢٠ - ١٩٩٩ م.

٨٧- نصب الراية لأحاديث الهداية تأليف العلامة المحدث الفقيه جمال الدين أبي محمد عبد الله بن يوسف الحنفي، الزيلعي، ت ٧٦٢ هـ، تحقيق: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية الطبعة الأولى ١٤١٦ هـ- ١٩٩٦ م.

٨٨- نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار من أحاديث سيد الأبرار تأليف/ الإمام محمد بن علي الشوكاني، ت ١٢٥٥ هـ، ط- دار الحديث - الطبعة الأولى ١٤١٣ هـ- ١٩٩٣ م، و ط الإيمان بالمنصورة - ط أولى ١٤١٩ هـ- ١٩٩٩ م.

ثالثاً: كتب أصول الفقه وقواعده القديمة والحديثة:

٨٩- الإبهاج في شرح المنهاج، تأليف شيخ الإسلام علي بن عبد الكافي، السبكي، ت ٧٥٦ هـ، وولده تاج الدين عبد الوهاب بن علي السبكي، ت ٧٧١ هـ، تحقيق: أ.د/ شعبان محمد

إسماعيل، منشورات مكتبة الكليات الأزهرية، ١٤١٠ هـ —
١٩٨١م، الطبعة الأولى.

٩٠- إتحاف ذوي البصائر بشرح روضة الناظر في أصول الفقه
على مذهب الإمام أحمد بن حنبل تأليف أ.د/ عبد الكريم النملة
ط/ دار العاصمة - ط أولى ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦م.

٩١- إجابة السائل شرح بغية الأمل للإمام المحدث محمد بن
إسماعيل الأمير الصنعاني، ت ١١٨٢ هـ، تحقيق القاضي
العلامة حسين بن أحمد السياغي، ود/ حسن محمد مقبولي
الأهدل، ط- مؤسسة الرسالة - بيروت، مكتبة الجيل الجديدة
صنعاء، الطبعة الثانية ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨م.

٩٢- أحكام الرخص في الشريعة الإسلامية للأستاذ الدكتور حسين
خلف الجبوري - ط مكتبة المنارة ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨م ط/ ثانية.

٩٣- أحكام الله بين العزائم والرخص لأستاذنا الدكتور جلال الدين
عبد الرحمن جلال (بحث منشور في مجلة كلية الشريعة
والقانون بالقاهرة يصدرها أعضاء هيئة التدريس بالكلية العدد
الأول ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٢م) دار الاتحاد العربي للطباعة.

٩٤- الإحكام في أصول الأحكام للشيخ الإمام العلامة سيف الدين
أبي الحسن علي بن أبي علي بن محمد الأمدي، ت ٦٣١ هـ —
الناشر/ مؤسسة الحلبي وشركاه للنشر والتوزيع - القاهرة ط-
دار الاتحاد العربي للطباعة ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٧م.

٩٥- آراء المعتزلة الأصولية - دراسة وتقويماً - تأليف د/ علي بن سعد بن صالح الضويحي - ط/ ثمانية ١٤١٧هـ - ١٩٩٦ ط/ مكتبة الرشد - الرياض.

٩٦- إرشاد الطالب إلى منظومة الكواكب للكواكبي محمد بن الحسن بن أحمد الكواكبي الحنفي ت ١٠٩٦ هـ، مخطوط بدار الكتب المصرية تحت رقم ٣٢٦، أصول فقه طلعت ميكروفيلم ٩٠٩.

٩٧- إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، تأليف الإمام محمد بن علي بن محمد الشوكاني، ت ١٢٥٥ هـ وبهامشه شرح الشيخ أحمد بن قاسم العبادي، الشافعي، ت ٩٩٤ هـ، على شرح الجلال المحلي على الورقات في الأصول لإمام الحرمين الجويني المتوفي سنة ٤٧٨ هـ، ط- مصطفى الحلبي، الطبعة الأولى ١٣٥٦ هـ - ١٩٣٧ م.

٩٨- أصول التشريع الإسلامي للشيخ علي حسب الله - ط/ دار المعارف.

٩٩- أصول السرخسي للإمام أبي بكر محمد بن أحمد بن أبي سهل السرخسي، ت ٤٩٠ هـ، تحقيق: أبي الوفا الأفغاني، دار المعرفة-بيروت.

١٠٠- أصول الشاشي تأليف: أبي علي الشاشي، ت ٣٤٤ هـ - بهامشه: عمدة الحواشي للمولى محمد فيض الحسن الكنكوهي، دار الكتاب العربي-بيروت ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م.

- ١٠١- أصول الفقه الإسلامي، تأليف: أ.د/ زكي الدين شعبان دار نافع للطباعة والنشر.
- ١٠٢- أصول الفقه تأليف الأستاذ الشيخ/ محمد الخضري بك - ط دار الفكر ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٨ م.
- ١٠٣- أصول الفقه تأليف شمس الدين محمد بن مفلح المقدسي الحنبلي، تحقيق: د/ فهد بن محمد السدحان، مكتبة العبيكان الطبعة الأولى ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م.
- ١٠٤- أصول الفقه للامشي لأبي الثناء محمود بن زيد اللامشي الحنفي الماتريدي، عاش أواخر القرن الخامس وأوائل القرن السادس الهجري، تحقيق أ/ عبد المجيد تركي، ط/ دار الغرب الإسلامي.
- ١٠٥- أصول الفقه لغير الأحناف لأستاذنا الدكتور/ عبد القادر محمد أبو العلا، بدون تاريخ.
- ١٠٦- أصول الفقه للأستاذ الشيخ / محمد أبي النور زهير، ط- دار الطباعة المحمدية درب الأتراك - الأزهر، ونشر المكتبة الأزهرية للتراث ٢٠٠٢ م.
- ١٠٧- أصول الفقه تأليف الشيخ محمد زكريا البرديسي ط/ دار الثقافة للنشر والتوزيع ١٩٩٦ م.

١٠٨- الأصول والضوابط للإمام أبي زكريا يحيى بن شرف النووي
ت ٦٧٦هـ، حققه د/ محمد حسن هيتو، ط/ دار البشائر
الإسلامية- ط ثانية ١٤٠٩ هـ-١٩٨٨م.

١٠٩- إعلام الموقعين عن رب العالمين: تأليف الإمام العلامة الشيخ
أبي عبد الله محمد بن أبي بكر المعروف بابن قيم الجوزية،
تحقيق: الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد، ط/ المكتبة
العصرية - صيدا-بيروت ١٤٠٧ هـ-١٩٨٧م.

١١٠- الإكراه وأثره في الأحكام الشرعية.- دراسة مقارنة قائمة
على الاستقصاء للفروع العقائدية والفقهية، تأليف أ.د/ عبد
الفتاح حسيني الشيخ ط/ الاتحاد العربي للطباعة - ط / أولى
١٣٩٩ هـ-١٩٧٩م.

١١١- الآيات البينات لابن قاسم العبادي، ت ٩٩٤ هـ، على شرح
الجلال المحلي، ت ٨٦٤ هـ، المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق
مصر ١٣١٧ هـ، الطبعة الأولى.

١١٢- البحر المحيط في أصول الفقه للزركشي: بدر الدين محمد بن
بهار بن عبد الله الشافعي، ت: ٧٩٤ هـ، ط وزارة الأوقاف
والشئون الإسلامية بالكويت، الطبعة الثانية ١٤١٣ هـ-
١٩٩٢م، قام بتحريره د/ عمر سليمان الأشقر، وراجعته: د/ عبد
الستار أبو غدة، ود/ محمد سليمان الأشقر.

١١٣- البلبل فى أصول الفقه للإمام العلامة الشيخ سليمان بن عبد
القوي الطوفي الصرصري الحنبلي ت ٧١٦ هـ، ط/ مكتبة ابن
تيمية ومكتبة العلم بجدة - ط أولى ١٤١٤ هـ.

١١٤- بيان الأصول فى شرح الأصول (شرح أصول البزدوي)
للشيخ قوام الدين محمد بن محمد بن أحمد الكاكي ت ٧٤٩ هـ
مخطوط بدار الكتب المصرية رقم ٣١ أصول فقه ميكروفيلم
١٦٦٢٨.

١١٥- تبصير النجباء بحقيقة الاجتهاد والتقليد والتفريق والإفتاء
لأستاذنا الدكتور/ محمد إبراهيم الحفناوي - ط دار الحديث ط
أولى ١٤١٥ هـ- ١٩٩٥ م..

١١٦- التعبير شرح التحرير فى أصول الفقه، تأليف علاء الدين
المرداوي الحنبلي، تحقيق د/ عبد الرحمن بن عبد الله
الجبرين، مكتبة الرشد، الرياض- الطبعة الأولى ١٤٢١ هـ-
٢٠٠٠ م.

١١٧- التحرير فى أصول الفقه الجامع بين اصطلاحى الحنفية
والشافعية، تأليف: كمال الدين محمد بن عبد الواحد السيواسي،
الشهير بابن همام الدين السكندري، الحنفي المتوفي سنة ٨٦١
هـ، ط- مصطفى الحلبي ١٣٥١ هـ.

١١٨- التحصيل من المحصول تأليف سراج الدين محمود بن أبي
بكر الأرموي، ت ٦٨٣ هـ، تحقيق: د/ عبد الحميد على أبو
زنيد مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ- ١٩٨٨ م.

١١٩- تحفة المسئول في شرح مختصر منتهى السؤل، للإمام أبى زكريا يحيى بن موسى الزهونى ت ٧٧٣، تحقيق د/ الهادي بن الحسين شبيلي - ط/ دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث ط أولى ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠٢ م.

١٢٠- التحقيق فى بطلان التلفيق للشيخ أبى العون محمد بن أحمد السفاريني ت ١١٨٨ هـ، اعتنى به الشيخ عبد العزيز بن إبراهيم السدخيل، ط/ دار الصمعي - ط أولى ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م.

١٢١- التحقيقات فى شرح الورقات، تأليف العلامة الحسين بن أحمد بن محمد الكيلاني، الشافعي، المكي، المعروف بابن قاون، ت ٨٨٩ هـ، تحقيق: د/ الشريف سعد بن عبد الله، دار النفائس، الطبعة الأولى ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩ م.

١٢٢- تسهيل الحصول على قواعد الأصول، تأليف العلامة محمد أمين سويد الدمشقي، ت ١٣٥٥ هـ، تحقيق: د/ مصطفى الخن، دار القلم، دمشق.

١٢٣- تسهيل الوصول إلى علم الأصول تأليف الأستاذ الشيخ محمد عبد الرحمن عيد المحلاوي، الحنفي، ط- مصطفى الحلبي، سنة ١٣٤١ هـ.

١٢٤- تشنيف المسامع بجمع الجوامع لتاج الدين السبكي، ت ٧٧١ هـ، تأليف: الإمام بدر الدين محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي، ت ٧٩٤ هـ، مكتبة قرطبة، الطبعة الثالثة ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩ م.

١٢٥- تقريب الوصول إلى علم الأصول تأليف الإمام الشهيد أبي القاسم محمد بن أحمد بن جزي الكلبي، الغرناطي، المالكي ت ٧٤١ هـ، تحقيق: د/ محمد المختار بن الشيخ محمد الأمين الشنقيطي، الناشر مكتبة ابن تيمية القاهرة، مكتبة العلم بجدة، الطبعة الأولى ١٤١٤ هـ.

١٢٦- التقرير والتحبير على متن التحرير تأليف العلامة ابن أمير الحاج، ت ٨٧٩ هـ، ط-دار الفكر، الطبعة الأولى ١٤١٧ هـ- ١٩٩٦ م.

١٢٧- التقليد المشروع منه والممنوع تأليف أبي محمد بن سعيد البيلالي ط/ دار الفرقان بدون تاريخ.

١٢٨- تقويم الأدلة في أصول الفقه، تأليف الإمام أبي زيد عبيد الله ابن عمر بن عيسى الدبوسي، الحنفي، ت ٤٣٠ هـ، تحقيق: الشيخ / خليل محي الدين الميس، ط- دار الكتب العلمية بيروت- الطبعة الأولى ١٤٢١ هـ- ٢٠٠١ م.

١٢٩- التلخيص شرح التنقيح للإمام القاضي صدر الشريعة ت ٧٤٧ هـ، تأليف نجم الدين محمد الدركاني، ط/ دار الكتب العلمية - بيروت، ط أولى ١٤٢١ هـ- ٢٠٠١ م.

١٣٠- التمهيد في تخريج الفروع على الأصول للإمام جمال الدين أبي محمد بن الحسن الإسنوي، ت ٧٧٢ هـ، تحقيق د/ محمد حسن هيتو، مؤسسة الرسالة، الطبعة الرابعة ١٤٠٧ هـ- ١٩٨٧ م.

١٣١- تهذيب الموافقات للإمام أبي اسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي ت ٧٩٠ هـ، تأليف الشيخ محمد بن حسين الجيزاني- ط/ دار ابن الجوزي ط أولى ١٤٢١ هـ.

١٣٢- توضيح المشكلات في اختصار الموافقات للعلامة الشيخ محمد يحيى الولاتي الشنقيطي ت ١٣٣٠ هـ، ط ونشر حفيده بابا محمد عبد الله ط أولى ١٤١٤ هـ-١٩٩٣ م.

١٣٣- التوضيح لمتن التنقيح في أصول الفقه كلاهما تأليف القاضي صدر الشريعة عبيد الله بن مسعود المحبوبي البخاري، الحنفي ت ٧٤٧ هـ، طبعة صبيح.

١٣٤- تيسير الأصول تأليف حافظ ثناء الله الزاهدي ط/ دار ابن حزم.

١٣٥- تيسير التحرير، شرح العلامة الشيخ / محمد أمين المعروف بأمير بادشاه، المتوفي سنة ٨٦١ هـ، على كتاب التحرير في أصول الفقه للكمال بن الهمام، ط- دار الكتب العلمية- بيروت.

١٣٦- تيسير الوصول إلى منهاج الأصول من المنقول والمعقول" المختصر" تأليف الإمام الأصولي الفقيه: كمال الدين محمد بن محمد بن عبد الرحمن المعروف بابن إمام الكاملية ت ٨٩٤ هـ، تحقيق: د/ عبد الفتاح أحمد قطب الدخيمسي، الناشر: مكتبة الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، ط- أولى ١٤٢٣ هـ- ٢٠٠٢ م.

١٣٧- التيسير في التشريع الإسلامي د/ منصور محمد منصور
الحفناوي ط / الأمانة ط أولى ١٤١٢ هـ - ١٩٩١ م.

١٣٨- جامع الأسرار في شرح المنار للكاكي، رسالة دكتوراه،
تحقيق: فضل الرحمن عبد الغفور، الأفغاني، إشراف: أ.د/ عمر
بن عبد العزيز، الجامعة الإسلامية - المدينة المنورة.

١٣٩- حاشية السيد الشريف الجرجاني ت ٨١٦ هـ على شرح
القاضي عضد الملة والدين ت ٧٥٦ هـ لمختصر المنتهى
الأصولي للإمام أبي عمرو بن الحاجب ت ٦٤٦ هـ - ط
مكتبة الكليات الأزهرية.

١٤٠- حاشية العطار على جمع الجوامع للشيخ/ حسن العطار على
شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع لابن السبكي، دار الكتب
العلمية-بيروت.

١٤١- حاشية العلامة الأزميري على مرآة الأصول في شرح مرقاة
الوصول في أصول الفقه للعلامة منلاخسروا، الناشر: المكتبة
الأزهرية للتراث طبعة ٢٠٠٢ م.

١٤٢- حاشية العلامة البناني على شرح الجلال شمس الدين محمد بن
أحمد المحلي، على متن جمع الجوامع للإمام تاج الدين عبد
الوهاب بن علي السبكي، وبهامشها تقرير شيخ الإسلام عبد
الرحمن الشربيني، ط- مصطفى الحلبي، الطبعة الثانية.

١٤٣- حاشية العلامة سعد الدين التفتازاني ت ٧٩١ هـ على شرح القاضي عضد الملة والدين ت ٧٥٦ لمختصر المنتهى الأصولي لابن الحاجب ت ٦٤٦، ط/ مكتبة الكليات الأزهرية.

١٤٤- حاشية نسمات الأسحار تأليف العلامة محمد أمين بن عمر بن عابدين على شرح إفاضة الأنوار على متن أصول المنار للشيخ/ محمد علاء الدين الحصني، الحنفي، ط- مصطفى الحلبي، الطبعة الثانية ١٣٩٩ هـ-١٩٧٩ م.

١٤٥- حقائق الأصول على منهاج الوصول للأردبيلي، ت ٧٤٩ هـ، تحقيق إسماعيل محمد على عبد الرحمن (رسالة ماجستير) بإشراف أ.د/ دياب سليم محمد عمر ١٤١٣ هـ-١٩٩٣ برقم ٣٩٠ شريعة أسيوط.

١٤٦- الحكم التكليفي في الشريعة الإسلامية تأليف أ.د/ محمد أبو الفتح البيانوني - دار القلم - دمشق - ط أولى ١٤٠٩ هـ-١٩٨٨ م.

١٤٧- الخلاف اللفظي عند الأصوليين أ.د/ عبد الكريم بن علي بن محمد النملة-ط/ مكتبة الرشد - ط ثانية ١٤٢٠ هـ-١٩٩٩ م.

١٤٨- الدرر اللوامع بتحرير شرح جمع الجوامع لشيخ الإسلام كمال الدين أبي المعالي محمد بن محمد بن أبي بكر بن علي ابن أبي شريف الشافعي ت ٩٠٦ هـ- (رسالة ماجستير إعداد محمد وسام عباس خضر) بإشراف أستاذنا الدكتور/ أحمد عبد العزيز السيد ١٤٢٣ هـ-٢٠٠٢ م.

١٤٩- الدليل عند الظاهرية تأليف أ.د/ نور الدين الخادمي، ط/ ابن

حزم ط أولى ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م.

١٥٠- الرخص الشرعية أحكامها وضوابطها للشيخ أسامة محمد

محمد الصلابي (بحث مقدم لنيل درجة الماجستير فى الفقه

المقارن إشراف أ.د/ حسن محمد مقبولي الأهدل) ط/ دار

الإيمان بالإسكندرية.

١٥١- الرخص الشرعية عند الأصوليين لأستاذنا الدكتور/ أحمد عبد

العزیز السيد - ط مكتبة الحجاز بأسبوط أولى ١٤١٤ هـ -

- ١٩٩٤ م.

١٥٢- الرخص الشرعية وإثباتها بالقياس تأليف الأستاذ الدكتور عبد

الكريم النملة - ط/ مكتبة الرشد، ط ثانية ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م.

١٥٣- الرخص الفقهية فى ضوء الكتاب والسنة: تأليف الشيخ أحمد

عزوعناية - ط/ دار الكتب العلمية ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م.

١٥٤- الرخص المتعلقة بالمرض تأليف أ.د/ عبد الفتاح إدريس ط

ثانية ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م.

١٥٥- الرخصة الشرعية فى الأصول والقواعد الفقهية ونماذج

تطبيقية فى فتاوى شرعية لبعض المعاملات المالية للأستاذ

الدكتور/ عمر عبد الله كامل، المكتبة المكية - دار ابن حزم ط

أولى ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م.

- ١٥٦- رسالة التقليد للإمام ابن القيم، تحقيق الشيخ محمد عفيفي ط/ المكتب الإسلامي، مكتبة أسامة ط ثانية ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.
- ١٥٧- رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب، تأليف / تاج الدين عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي، ت ٧٧١ هـ — تحقيق الشيخين: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، عالم الكتب، الطبعة الأولى، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩ م
- ١٥٨- رفع الحرج في التشريع الإسلامي - دراسة أصولية فقهية - تأليف الشيخ / عاطف أحمد محفوظ (رسالة ماجستير في العلوم الإسلامية من قسم الشريعة بكلية دار العلوم - جامعة القاهرة - ط خاصة بالمؤلف.
- ١٥٩- رفع الحرج في الشريعة الإسلامية - دراسة أصولية تأصيلية للأستاذ الدكتور/ يعقوب عبد الوهاب الباحسين ط/ مكتبة الرشد (رسالة فضيلته التي نال بها درجة الدكتوراه عام ١٣٩١ هـ - ١٩٧٢ م).
- ١٦٠- رفع الحرج في الشريعة الإسلامية للأستاذ الدكتور / عدنان محمد جمعة - ط دار العلوم الإنسانية ط الثالثة ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م.
- ١٦١- رفع الحرج في الشريعة الإسلامية للأستاذ الدكتور/ الشيخ صالح بن عبد الله بن حميد ط/ دار الاستقامة ط: ثانية ١٤١٢ هـ —
- ١٦٢- روضة الناظر وجنة المناظر، تأليف: شيخ الإسلام موفق الدين عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي، ومعها شرحها: نزهة

الخاطر العاطر ، تأليف الشيخ العلامة عبد القادر بن أحمد
الدومي، ط- دار ابن حزم، ومكتبة الهدى، الطبعة الثانية
١٤١٥ هـ-١٩٩٥ م، و ط مكتبة الكليات الأزهرية.

١٦٣- زبدة الأسرار في شرح مختصر المنار، للإمام أحمد بن محمد
بن عارف الزيلي السيواسي ت ١٠٠٦ هـ، تحقيق أ/ عادل
أحمد عبد الموجود، وأ/ على محمد معوض ط/ نزار مصطفى
الباز ط أولى ١٤١٩ هـ-١٩٩٨ م.

١٦٤- السبب عند الأصوليين تأليف أ.د/ عبد العزيز بن عبد الرحمن
بن على الربيع ط خاصة بالمؤلف-الرياض-ط
ثانية ١٤١٧ هـ-١٩٩٧ م.

١٦٥- السراج الوهاج في شرح المنهاج للجاربردي، تحقيق: د/ أكرم
بن محمد بن حسين، دار المعراج الدولية للنشر، الطبعة الأولى
١٤١٦ هـ-١٩٩١ م.

١٦٦- سلم الوصول لشرح نهاية السؤل للشيخ محمد بخيت المطيعي،
ط عالم الكتب - بيروت.

١٦٧- شرح البدخشي المعروف بـ "مناهج العقول" للإمام محمد ابن
الحسن البدخشي ومعه شرح الإنشوي المعروف بـ "نهاية
السؤل" للإمام جمال الدين عبد الرحيم الإنشوي كلاهما شرح
منهاج الوصول في علم الأصول للقاظمي البيضاوي ط/ محمد
على صبيح.

١٦٨- شرح التلويح في كشف حقائق التنقيح، تأليف: سعد الدين التفتازاني، ت ٧٩٢ هـ، ط- صبيح، بحاشيتي الفنري وملاخسرو المطبعة الخيرية ١٣٢٢ هـ.

١٦٩- شرح التنقيح المسمى بالتوضيح لصدر الشريعة عبيد الله بن مسعود المحبوبي الحنفي وعليه التلويح للإمام سعد الدين التفتازاني، وحاشية الفنري على التلويح وحاشية ملاخسرو عليه أيضاً ط/ المطبعة الخيرية - ط أولى ١٣٢٢ هـ.

١٧٠- شرح العبري على منهاج الوصول للقاضي البيضاوي، رسالة ماجستير شريعة أسبوط ١٤١١ هـ- ١٩٩١ م، تحقيق محمد عبد السميع فرج الله، إشراف أ.د/ عيسى زهران.

١٧١- شرح القآني على المغني للخبازي، تأليف الشيخ/ منصور أحمد بن مؤيد الخوارزمي القآني، ت ٧٧٥ هـ، رسالة ماجستير شريعة أسبوط، ١٤١٢ هـ- ١٩٩٢ م، تحقيق: مدحت مصطفى أحمد، إشراف: أ.د/ محمد حسني عبد الحكيم.

١٧٢- شرح القآني على متن المغني للخبازي (تحقيق لأبواب التعارض والترجيح والانتقال والاحتجاج بلا دليل وعوارض الأهلية وحروف المعاني)، تحقيق: حسن سنوسي عبد الوهاب (رسالتي للماجستير بإشراف فضيلة أستاذنا الدكتور / محمد بن إبراهيم الحنفاوي) سنة ١٤١٣ هـ- ١٩٩٣ م.

١٧٣- شرح القاضي عضد الملة والدين، ت ٧٥٦ هـ، لمختصر المنتهى الأصولي للإمام ابن الحاجب، ت ٦٤٦ هـ، وبهامشه

حاشية العلامة سعد الدين التفتازاني، ت ٧٩١ هـ، الناشر:
مكتبة الكليات الأزهرية ١٤٠٦ هـ-١٩٨٦ م.

١٧٤- شرح الكوكب الساطع نظم جمع الجوامع للشيخ/ جلال الدين
السيوطي، ت ٩١١ هـ، تحقيق أستاذنا الدكتور/ محمد إبراهيم
الحفناوي، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، ١٤٢٠ هـ-٢٠٠٢ م.

١٧٥- شرح الكوكب المنير المسمى بمختصر التحرير أو المختصر
المبتكر شرح المختصر في أصول الفقه، تأليف: الشيخ/ محمد
بن أحمد بن عبد العزيز بن علي الفتوح الحنبلي، المعروف
بابن النجار، ت ٩٧٢ هـ، تحقيق: د/ محمد الزحيلي، ود/ نزيه
حماد، ط/ مكتبة العبيكان ١٤١٣ هـ-١٩٩٣ م.

١٧٦- شرح المنار وحواشيه من علم الأصول تأليف عز الدين عبد
اللطيف بن عبد العزيز بن عبد الملك، ت ٨٠١ هـ، ومعه حاشية
الشيخ يحيى الرهاوي، وبهامشه حاشية الشيخ مصطفى ابن بير
على بن محمد المعروف بـ "عزمي زاده" ت ١٠٤٠ هـ،
وحاشية أنوار الحلك على شرح المنار لرضي الدين محمد
بن إبراهيم الشهير بابن الحلبي، ت ٩٧١ هـ، ط- دار
سعادات، مطبعة عثمانية ١٣١٥ هـ.

١٧٧- شرح المنهاج للبيضاوي في علم الأصول، لشمس الدين
محمود عبد الرحمن الأصفهاني، ت ٧٤٩ هـ، تحقيق: أ.د/
عبد الكريم النملة، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى
١٤٢٠ هـ-١٩٩٩ م.

١٧٨- شرح الهندي المسمى: " المنير الزاهر من الفيض الباهر" تأليف أبي حفص عمر بن إسحاق المعروف بـ" سراج الدين الهندي"، رسالة ماجستير تحقيق: د/ محمد بكر إسماعيل إشراف أ.د/ جلال الدين عبد الرحمن ١٤١٠ هـ-١٩٨٩م، رقم ٢٣٧ بشرية أسيوط.

١٧٩- شرح تنقيح الفصول في اختصار المحصول في الأصول تأليف الإمام شهاب الدين أبي العباس أحمد بن إدريس القرافي، ت ٦٨٤ هـ، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد الناشر: مكتبة الكليات الأزهرية.

١٨٠- شرح مختصر الروضة، تأليف: نجم الدين الطوفي، ت ٧١٦ هـ، تحقيق: د/ عبد الله عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، ط- ١٤٠٨ هـ-١٩٨٨م.

١٨١- شرح مختصر المنار المسمى خلاصة الأفكار شرح مختصر المنار، تأليف زين الدين قاسم بن قطلوبغا الحنفي ت ٨٧٩ هـ، تحقيق: زهير بن ناصر الناصر، ط- دار ابن كثير ودار الكلم الطيب- بيروت، ط- أولى ١٤١٣ هـ-١٩٩٣م.

١٨٢- شرح مختصر المنار في أصول الفقه، تأليف الشيخ/ طه ابن أحمد بن محمد بن قاسم الكوراني، ت ١٣٠٠ هـ، تحقيق: د/ شعبان محمد إسماعيل، ط- دار السلام، الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ-١٩٨٨م.

١٨٣- الضياء اللامع شرح جمع الجوامع للشيخ أحمد بن عبد الرحمن بن موسى الزليطني المعروف بالشيخ حلوت ٨٩٨ هـ، تحقيق أ.د/ عبد الكريم بن علي النملة - مكتبة الرشد - الرياض ط ثانية ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م.

١٨٤- الغرر اللوامع في شرح جمع الجوامع لمؤلفه محمد بن أبي بكر بن عبد العزيز المعروف بابن جماعة ت ٨١٩ هـ، مخطوط رقم ٤٧٤ أصول فقه.

١٨٥- العزيمة والرخصة وما يتعلق بهما من أحكام: للأستاذ الدكتور / عبد القادر شحاته محمد صالح (رسالة دكتوراه نوقشت سنة ١٣٩٦ هـ - ١٩٧٦ م) ط خاصة بإشراف أ.د/ السيد خليل الجراحي.

١٨٦- علم أصول الفقه تأليف الشيخ عبد الوهاب خلاف ط/ مكتبة دار التراث.

١٨٧- عمدة التحقيق في التقليد والتلفيق تأليف العلامة الشيخ محمد سعيد الباني، المكتب الإسلامي ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م.

١٨٨- عموم البلوى دراسة نظرية تطبيقية تأليف الشيخ مسلم بن محمد بن ماجد الدوسري، ط/ مكتبة الرشد - ط أولى ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م.

١٨٩- عوارض الأهلية عند الأصوليين تأليف أستاذنا الدكتور/ صبري محمد معارك «طبعة خاصة ١٩٨١-١٩٨٢.

- ١٩٠- غاية الوصول إلى دقائق علم الأصول لأستاذنا الدكتور جلال الدين عبد الرحمن جلال ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م.
- ١٩١- غاية الوصول شرح لب الأصول، تأليف: شيخ الإسلام أبي يحيى زكريا الأنصاري الشافعي، ط- عيسى البابي الحلبي.
- ١٩٢- الغنية في الأصول للإمام أبي صالح منصور بن إسحاق بن أحمد أبي جعفر السجستاني ت ٢٩٠ هـ - تحقيق د/ محمد صدقي أحمد، ط أولى ١٤١٠ هـ - ١٩٨٩م.
- ١٩٣- الغيث الهامع شرح جمع الجوامع، تأليف ولي الدين أبي زرعة أحمد العراقي، ت ٨٢٦ هـ، تحقيق: مكتب قرطبة للبحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، الناشر مكتبة الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، ط- أولى ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠م.
- ١٩٤- فتح الغفار بشرح المنار "مشكاة الأنوار في أصول المنار" تأليف: زين الدين بن إبراهيم الشهير بابن نجيم الحنفي، ت ٩٧٠ هـ، وعليه بعض حواشي للشيخ/ عبد الرحمن البحر اوي الحنفي المصري، ط- مصطفى الحلبي الطبعة الأولى.
- ١٩٥- فواتح الرحموت للعلامة عبد العلي محمد بن نظام الدين الأنصاري، بشرح مسلم الثبوت في أصول الفقه للشيخ محب الله بن عبد الشكور، مطبوع مع المستصفي للغزالي، ط- دار الفكر.

- ١٩٦- قمر الأقمار لنور الأنوار في شرح المنار للإمام محمد عبد الحليم بن محمد أمين اللكنوي ت ١٢٨٥ هـ، راجع أصوله

محمد عبد السلام شاهين، ط/دار الكتب العلمية ط: أولى ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م.

١٩٧- قواعد الأصول ومعاقد الفصول تأليف العلامة الشيخ صفي الدين عبد المؤمن بن عبد الحق البغدادي الحنبلي ت ٧٣٩ هـ مع تعليقات للعلامة الشيخ جمال الدين القاسمي ت ١٣٣٢ هـ تحقيق أحمد مصطفى الطهطاوي، ط/دار الفضيحة.

١٩٨- القواعد الأصولية عند الإمام الشاطبي من خلال كتابه الموافقات تأليف أ.د/ الجيلاني المريني، ط/دار ابن القيم ودار ابن عفان - ط أولى ١٤٢٣-٢٠٠٢.

١٩٩- القواعد والفوائد الأصولية وما يتعلق بها من الأحكام الفرعية - تأليف العلامة أبي الحسين علاء الدين علي بن عباس البعلبي الحنبلي المعروف بابن اللحام ت ٨٠٣ هـ - ضبطه وصححه محمد شاهين، ط/دار الكتب العلمية ط أولى سنة ١٤١٦ هـ - ١٩٩٥ م.

٢٠٠- الكاشف عن المحصول في علم الأصول، تأليف أبي عبد الله محمد بن محمود بن عباد العجلي، الأصفهاني، ت ٦٥٣ هـ، تحقيق الشيخ/ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ / علي محمد معوض، دار الكتب العلمية-بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م.

٢٠١- كاشف معاني البديع وبيان مشكله المنيع: لسراج الدين الهندي، وهو شرح على كتاب بديع النظام لابن الساعاتي (المبادئ

الفقهية)، تحقيق د/ نابل عبد الجيد محمد بإشراف أ.د/ محمد المصليحي عبد الرازق ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م.

٢٠٢- الكافي شرح أصول البزدوي للشيخ حسام الدين حسين بن علي بن حجاج السغناقي ت ٧١٤ هـ، تحقيق فخر الدين سيد محمد ثابت، ط/ مكتبة الرشد - ط أولى ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.

٢٠٣- كشف الأسرار شرح المصنف على المنار، تأليف أبي البركات عبد الله بن أحمد المعروف بـ "حافظ الدين النسفي" ت ٧١٠ هـ، ومعه شرح نور الأنوار على المنار لمولانا حافظ شيخ أحمد المعروف بـ "ملاحيون" بن أبي سعيد، ت ١١٣٠ هـ، ط- دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.

٢٠٤- كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البزدوي، تأليف الإمام علاء الدين عبد العزيز بن أحمد البخاري، ت ٧٣٠ هـ، الناشر دار الكتاب الإسلامي - القاهرة.

٢٠٥- كنز الوصول إلى معرفة الأصول للإمام البزدوي (على بن محمد بن عبد الكريم البزدوي) ت ٤٨٢ هـ، مطبوع بهامش كشف الأسرار لعبد العزيز البخاري ت ٧٣٠ هـ، ط/ دار الكتاب الإسلامي - القاهرة.

٢٠٦- المانع عند الأصوليين تأليف أ.د/ عبد العزيز بن عبد الرحمن بن علي الربيعه، ط/ خاصة بالمؤلف - الرياض - ط ثانية ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.

٢٠٧- محاضرات في أصول الفقه لغير الأحناف تأليف: أستاذنا الدكتور/ عبد القادر محمد أبو العلا، الطبعة الثانية - بدون تاريخ.

٢٠٨- المحصول في علم أصول الفقه، تأليف: الإمام الأصولي النظار فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين الرازي، ت ٦٠٦ هـ، ط- دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ-١٩٨٨ م.

٢٠٩- المختصر في أصول الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل تأليف الإمام علي بن محمد بن علي بن عباس الحنبلي المعروف بـ "ابن اللحام" تحقيق: د/ محمد مظهر بقا، نشر مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية بمكة المكرمة، جامعة الملك عبد العزيز ١٤٠٠ هـ-١٩٨٠ م.

٢١٠- المدخل إلى مذهب الإمام أحمد للشيخ عبد القادر بن بدران الدمشقي، تحقيق الشيخ حلمي بن محمد بن إسماعيل الرشدي - ط/ دار العقيدة للتراث ط أولى ١٤٢٢ هـ-٢٠٠١ م.

٢١١- مذكرة أصول الفقه على روضة الناظر، لابن قدامة، تأليف الشيخ محمد الأمين الشنقيطي، تحقيق/ أبي حفص سامي العربي، ط- دار اليقين للنشر والتوزيع، ط- أولى ١٤١٩ هـ-١٩٩٩ م.

٢١٢- المذهب فى أصول المذهب على المنتخب العلامة حسام الدين محمد بن محمد الاخسيكتي الحنفي ت ٦٤٤ هـ، تأليف أ.د/ ولي الدين محمد صالح الفرפור - مكتبة دار الفرפור ط:أولى ١٤١٩ هـ-١٩٩٩م.

٢١٣- مرآة الأصول شرح مرقاة الأصول لمنلاخسرو، ط در سعادت-شركة صحافية عثمانية مطبعة سي تومرو- ٥٢سنة ١٣٢١ هـ.

٢١٤- مراقي السعود إلى مراقي السعود لمحمد الأمين بن أحمد زيدان الجكني المعروف بالمرابط تحقيق محمد المختار بن محمد الأمين الشنقيطي ط/ مكتبة ابن تيمية.

٢١٥- مرقاة الوصول إلى علم الأصول لمنلاخسرو، ط/ المطبعة الخيرية بالقاهرة - ط أولى ١٣٣٠ هـ.

٢١٦- المستصفى من علم الأصول للإمام حجة الإسلام أبي حامد محمد بن محمد الغزالي، ت ٥٠٥ هـ، مطبوع مع فواتح الرحموت بشرح مسلم الثبوت، ط- دار الفكر.

٢١٧- المسودة فى أصول الفقه لآل تيمية، تقديم الشيخ محمد محى الدين عبد الحميد، مطبعة المدني، المؤسسة السعودية بمصر.

٢١٨- معراج المنهاج شرح المنهاج، تأليف شمس الدين محمد بن يوسف الجزري، ت ٧١١ هـ، تحقيق أ.د/ شعبان محمد إسماعيل ط- مطبعة الحسين الإسلامية الطبعة الأولى ١٤١٣ هـ-١٩٩٣م.

٢١٩- المغني في أصول الفقه، تأليف الإمام جلال الدين عمر بن محمد بن عمر الخبازي، ت ٦٩١ هـ، تحقيق د/ محمد مظهر بقاء، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط- أولى ١٤٠٣ هـ.

٢٢٠- مقاصد الشريعة الإسلامية للعلامة الفاضل الشيخ محمد الطاهر بن عاشور ط/ الشركة التونسية.

٢٢١- منتهى الوصول والأمل في علمي الأصول والجدل، تأليف الإمام جمال الدين أبي عمرو عثمان بن الحاجب، ت ٦٤٦ هـ، دار الكتب العلمية- بيروت- الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ- ١٩٨٥ م.

٢٢٢- المنهج الفريد في الاجتهاد والتقليد: للشيخ وميض بن رمزي العمري - ط/ دار النفائس - ط/ أولى ١٤١٩ هـ- ١٩٩٩ م.

٢٢٣- المذهب في علم أصول الفقه المقارن (تحرير لمسائله ودراستها دراسة نظرية تطبيقية) تأليف أ.د/ عبد الكريم النملة - ط مكتبة الرشد ط: أولى ١٤٢٠ هـ- ١٩٩٩ م.

٢٢٤- الموافقات في أصول الأحكام، تأليف أبي إسحاق إبراهيم ابن موسى اللخمي الغرناطي الشهير بالشاطبي، ت ٧٩٠ هـ، وعليه تعليق للأستاذ محمد الخضر حسين التونسي، ط- دار إحياء الكتب العربية، فيصل عيسى الحلبي، بتحقيق عبد الله دراز، ط- دار الكتب العلمية - بيروت.

٢٢٥- ميزان الأصول في نتائج العقول، تأليف الشيخ الإمام محمد ابن أحمد السمرقندي، تحقيق د/ محمد زكي عبد البر، ط- مكتبة دار التراث، الطبعة الثانية ١٤١٨ هـ-١٩٩٧ م.

٢٢٦- نثر الورود على مراقي السعود شرح الشيخ محمد الأمين ابن محمد المختار الشنقيطي "صاحب أضواء البيان" تحقيق وإكمال تلميذه د/ محمد ولد سيدي ولد حبيب الشنقيطي ط/ دار المنارة، ط ثانية ١٤٢٠ هـ-١٩٩٩ م.

٢٢٧- نشر البنود على مراقي السعود، تأليف: سيدي عبد الله بن إبراهيم العلوي الشنقيطي، دار الكتب العلمية بيروت ١٤٠٩ هـ-١٩٨٨ م.

٢٢٨- نظرات في أصول الفقه، تأليف: أستاذنا الدكتور محمد إبراهيم الحفناوي - ط/ دار الحديث - القاهرة.

٢٢٩- نظرة وتفحص في الرخصة والترخص للشيخ عبد الله بن عمر محمد الأمين الشنقيطي - دار البخاري للنشر والتوزيع - ط أولى ١٤١٤ هـ-١٩٩٣ م.

٢٣٠- نظرية الإباحة عند الأصوليين والفقهاء (بحث مقارنة) أ.د/ محمد سلام مذكور- دار النهضة العربية ط ثانية ١٩٨٤ م.

٢٣١- نفائس الأصول في شرح المحصول تأليف الإمام شهاب الدين أبي العباس أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن الصنهاجي، المصري، القرافي، ت ٦٨٤ هـ، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الفكر العلمية-بيروت ط-أولى ١٤٢١ هـ-٢٠٠٠ م.

٢٣٢- نهاية السؤل شرح منهاج الوصول إلى علم الأصول للقاضي البيضاوي، تأليف الإمام جمال الدين عبد الرحيم الإسنوي، ت ٧٧٢ هـ، ط- صبيح.

٢٣٣- نهاية الوصول في دراية الأصول تأليف: صفى الدين محمد ابن عبد الرحيم الأرموي، الهندي، تحقيق: د/ صالح بن سليمان اليوسف، ود/ سعد بن سالم السويح، الناشر: مكتبة نزار مصطفى الباز، ط- ثانية ١٤١٩ هـ-١٩٩٩ م.

٢٣٤- الوصول إلى قواعد الأصول تأليف الإمام محمد بن عبد الله الخطيب التمرتاشي، تحقيق د/ محمد شريف ط/ دار الكتب العلمية - ط أولى ١٤٢٠ هـ-٢٠٠٠ م.

رابعاً: كتب الفقه وقواعده (القديمة والحديثة)

٢٣٥- أبحاث اجتهادية في الفقه الطبي للأستاذ الدكتور محمد سليمان الأشقر- ط - مؤسسة الرسالة، ط/ أولى ١٤٢٢ هـ-٢٠٠١ م.

٢٣٦- إجابة السائل عن أهم المسائل لأبي عبد الرحمن مقبل بن هادي الوادعي، ط/ دار الحرمين- القاهرة، ط/ ثانية ١٤٢٠ هـ-١٩٩٩ م.

٢٣٧- الإجماع لابن المنذر المتوفي سنة ٣١٨ هـ، ط/ رئاسة المحاكم الشرعية والشئون الدينية بدولة قطر، ط ثالثة ١٤٠٨ هـ-١٩٨٧ م.

٢٣٨- الأحكام الشرعية للأعمال الطبية، تأليف د/ أحمد شرف الدين
ط ثانية ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.

٢٣٩- الأحكام الفقهية الخاصة بالقرآن الكريم تأليف أ.د/ عبد العزيز
بن محمد بن عبد الله الجحيلان ط/ دار ابن الجوزي ط ثانية
١٤٢٥ هـ.

٢٤٠- أحكام المسح على الحائل من خف وعمامة وجبيره تأليف أبي
عمر دبيان بن محمد الديبان ط/ خاصة بالمؤلف ط أولى ١٤٢٠
هـ - ٢٠٠٠ م.

٢٤١- أسهل المدارك شرح إرشاد السالك في فقه إمام الأئمة مالك
تأليف أبي بكر بن حسن الكشناوي، ط- دار الفكر-بيروت
الطبعة الثانية.

٢٤٢- الأشباه والنظائر على مذهب أبي حنيفة النعمان، تأليف الشيخ
زين العابدين بن إبراهيم بن نجيم الحنفي، دار مكتبة الهلال -
بيروت ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م.

٢٤٣- الأشباه والنظائر في قواعد وفروع فقه الشافعية للإمام جلال
الدين عبد الرحمن السيوطي ت ٩١١ هـ، ط/ مصطفى
الحلبي، الطبعة الأخيرة ١٣٧٨ هـ - ١٩٥٩ م.

٢٤٤- الأشباه والنظائر للعلامة الشيخ تاج الدين عبد الوهاب بن علي
بن عبد الكافي السبكي ت ٧٧١ هـ، تحقيق الشيخين: عادل
أحمد عبد الموجود، وعلى محمد معوض، ط/ دار الكتب
العلمية، ط أولى ١٤١١ هـ - ١٩٩١ م.

٢٤٥- الإشراف على نكت مسائل الخلاف للقاضي أبي محمد عبد الوهاب بن علي بن نصر البغدادي المالكي ت ٤٢٢ هـ، خرج أحاديثه وقدم له الحبيب بن طاهر، ط ابن حزم ط أولى ١٤٢١ هـ-١٩٩٩ م.

٢٤٦- الإفصاح عن معاني الصحاح في الفقه على المذاهب الأربعة للوزير عون الدين أبي المظفر يحيى بن محمد بن هبيرة ت ٥٦٠ هـ - وفي مقدمته: جزيل المواهب في اختلاف المذاهب تأليف الإمام جلال الدين السيوطي ت ٩١١ هـ — ط/ دار الكتب العلمية ط أولى ١٤١٧ هـ-١٩٩٦ م.

٢٤٧- الإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع، تأليف شمس الدين محمد بن أحمد الخطيب الشربيني، ط- الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ١٤١٠ هـ-١٩٨٩ م.

٢٤٨- الإقناع في مسائل الإجماع تأليف الإمام الحافظ أبي الحسن بن القطان ت ٦٢٨ هـ - ط/ الفاروق الحديثة ط أولى ١٤٢٤ هـ-٢٠٠٤ م.

٢٤٩- الأم تأليف الإمام أبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي دار الغد العربي ١٤٠٩ هـ-١٩٨٩ م.

٢٥٠- الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام المبجل أحمد بن حنبل، تأليف: علاء الدين أبي الحسن علي بن سليمان المرداوي، تحقيق: محمد حسن إسماعيل، ط- دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ-١٩٩٧ م.

٢٥١- اختلاف الأئمة العلماء تأليف الوزير أبي المظفر يحيى بن محمد بن هبيرة الشيباني ت ٥٦٠ هـ، تحقيق: السيد يوسف أحمد، ط/ دار الكتب العلمية - بيروت، ط أولى ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م.

٢٥٢- اختلاف العلماء للإمام أبي عبد الله محمد نصر المروزي ت ٢٩٤ هـ - ط/ عالم الكتب ط أولى ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.

٢٥٣- الاختيار لتعليل المختار، تأليف الإمام عبد الله بن محمود ابن مودود الموصللي الحنفي، طبع بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م.

٢٥٤- الاختيارات الفقهية من فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية اختارها العلامة الشيخ علاء الدين أبو الحسن علي بن محمد بن عباس البعلبي الدمشقي المعروف بابن اللحام ت ٨٠٣ هـ، ط/ دار الفكر بدون تاريخ.

٢٥٥- بداية المجتهد ونهاية المقتصد تأليف الإمام الفقيه أبي الوليد محمد بن أحمد بن رشد القرطبي ت ٥٩٥ هـ. تحقيق أبي عبد الرحمن عبد الحكيم بن محمد

ط: المكتبة التوفيقية، ط/ مصطفى الحلبي ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م.

٢٥٦- بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع تأليف الإمام علاء الدين أبي بكر بن مسعود الكاساني ٥٨٧ هـ.

ط/ دار الكتب العلمية بيروت ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.

٢٥٧- الاستذكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار وعلماء الأقطار فيما تضمنه الموطأ من معاني الرأي والآثار، وشرح ذلك كله بالإيجاز والاختصار، تأليف العلامة الفقيه الحافظ أبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر، ت ٤٦٣ هـ تحقيق د/ عبد المعطي أمين قلعجي، ط- دار قتيبة - دمشق-بيروت دار الوعي حلب -القاهرة.

٢٥٨- إسحاق بن راهوية وأثره في الفقه الإسلامي تأليف أ.د/ جمال محمد فقي رسول باجلان، ط/ دار عمار، ط أولى ١٤٢٢ هـ- ٢٠٠١ م.

٢٥٩- الاضطرار إلى الأطعمة والأدوية المحرمة تأليف أ.د/ عبد الله بن محمد بن أحمد الطريفي، ط/ مكتبة المعارف، ط أولى ١٤١٣ هـ-١٩٩٣ م.

٢٦٠- البجيرمي على الخطيب، حاشية الشيخ سليمان بن محمد ابن عمر البجيرمي، ت ١٢٢١ هـ، المسماة تحفة الحبيب على شرح الخطيب، المعروف بالإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع تحقيق: أ.د/ نصر فريد واصل، نشر المكتبة التوفيقية، بدون تاريخ.

٢٦١- بلغة السالك لأقرب المسالك إلى مذهب الإمام مالك تأليف الشيخ أحمد بن محمد الصاوي المالكي على الشرح الصغير للدريد - ط/ مصطفى البابي الحلبي الطبعة الأخيرة ١٣٧٢ هـ-١٩٥٢ م.

٢٦٢- البناية شرح الهداية، تأليف العلامة الشيخ محمود بن أحمد ابن موسى بن أحمد بن الحسين المعروف ببدر الدين العيني الحنفي ت ٨٥٥ هـ - ط/ دار الكتب العلمية - ط أولى ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م.

٢٦٣- التاج والإكليل لمختصر خليل لأبي عبد الله محمد بن يوسف المواق ت ٨٩٧ ومعه مواهب الجليل للحطاب، ط دار الكتب العلمية ط أولى ١٤١٦ هـ - ١٩٩٥ م.

٢٦٤- تبين الحقائق شرح كنز الدقائق للعلامة الشيخ فخر الدين عثمان بن علي الزيلعي الحنفي وبهامشه حاشية العلامة الشيخ السبلي - ط/ أولى - المطبعة الكبرى الأميرية ١٣١٣ هـ.

٢٦٥- تبين المسالك شرح تدريب السالك لأقرب المسالك للعلامة الشيخ عبد العزيز حمد آل مبارك الإحسائي، شرح الشيخ محمد الشيباني بن محمد بن أحمد الشنقيطي ط/ دار الغرب الإسلامي، ط/ ثانية ١٩٩٥ م.

٢٦٦- التحرير في قاعدة المشقة تجلب التيسير، للأستاذ الدكتور عامر سعيد الزبياري، ط/ دار ابن حزم، ط أولى ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م.

٢٦٧- تحفة اللبيب في شرح التقريب تأليف الإمام الحافظ العلامة ابن دقيق العيد ت ٧٠٢ هـ، تحقيق: صبري بن سلامة شاهين، ط/ دار أطلس - ط أولى ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م.

٢٦٨- التفريع لابن الجلاب (أبي القاسم عبيد الله بن الحسين بن الحسن بن الجلاب البصري ت ٣٧٨ هـ، ط/ دار الغرب الإسلامي ط أولى ١٤٠٨ هـ-١٩٨٧م.

٢٦٩- تقويم النظر في مسائل خلافية ذائعة ونبذ مذهبية نافعة تأليف العلامة الشيخ أبي شجاع محمد بن علي بن شعيب ت ٥٩٠ هـ، تحقيق/ أيمن نصر الدين الأزهري، ط/ دار الكتب العلمية ط أولى ١٤٢١ هـ-٢٠٠١م.

٢٧٠- توجيه الساري للاختيارات الفقهية تأليف الشيخ محمد ناصر الدين الألباني، جمع وترتيب محمود أحمد راشد، ط/ دار ابن رجب ط/ أولى ١٤٢٥ هـ-٢٠٠٤م.

٢٧١- جابر بن عبد الله وفقهه: تأليف د/ موسى بن علي بن محمد الأمير، إشراف أ.د/ عبد الله بن عبد الرحمن الجبرين ط/ ابن حزم ط أولى ١٤٢١ هـ-٢٠٠٠م.

٢٧٢- جامع الأحكام الفقهية للإمام القرطبي من تفسيره جمع وتصنيف فريد عبد العزيز الجندي، ط دار الكتب العلمية - ط أولى ١٤١٤ هـ-١٩٩٤م.

٢٧٣- جامع الأمهات تأليف الفقيه جمال الدين ابن الحاجب تحقيق أبي عبد الرحمن الأخضر الأخضر، ط/ الإمامة ط أولى ١٤١٩ هـ-١٩٩٨م.

٢٧٤- الجامع الصغير في الفقه على مذهب الإمام أحمد بن محمد ابن حنبل تأليف القاضي أبي يعلى محمد بن الحسين بن خلف ابن

أحمد الفراء البغدادي الحنبلي ت ٤٥٨ هـ، تحقيق د/ناصر بن سعود بن سلامة، ط/ أولى ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م، دار أطلس للنشر والتوزيع.

٢٧٥- الجامع الصغير للإمام المجتهد أبي عبد الله محمد بن الحسن الشيباني ت ١٨٩ هـ مع شرحه النافع الكبير للعلامة الشيخ أبي الحسنات عبد الحي اللكنوي ت ١٣٠٤ هـ ط/ عالم الكتب ط أولى ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.

٢٧٦- جامع الفقه للإمام ابن قيم الجوزية جمعه ووثق نصوصه وخرج أحاديثه الشيخ يسري السيد محمد - ط/ دار الوفاء ط أولى ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م.

٢٧٧- الجامع الكبير للإمام أبي عبد الله محمد بن الحسن الشيباني ت ١٨٩ هـ ط/ دار إحياء التراث العربي ط ثانية ١٣٩٩ هـ.

٢٧٨- جواهر الإكليل شرح مختصر العلامة خليل، تأليف الشيخ صالح عبد السميع الأبي الأزهرري، ط- مصطفى الحلبي ١٣٦٦ هـ - ١٩٤٧ م.

٢٧٩- حاشية الدسوقي على الشرح الكبير للعلامة شمس الدين محمد عرفة الدسوقي على الشرح الكبير لأبي البركات سيدي أحمد الدردير، وبهامشه الشرح المذكور مع تقارير للشيخ العلامة عlish شيخ السادة المالكية، ط دار إحياء الكتب العربية - عيسى الحلبي.

٢٨٠- حاشية عميرة على شرح الجلال المحلي، ط- عيسى الحلبي

١٣٢٦ هـ-١٩١٨ م.

٢٨١- حاشية قليوبي على شرح الجلال المحلي، ط- عيسى الحلبي

١٣٢٦ هـ-١٩١٨ م.

٢٨٢- الحاوي الكبير في فقه مذهب الإمام الشافعي وهو شرح

مختصر المزني تصنيف أبي الحسن علي بن محمد بن حبيب

الماوردي البصري، تحقيق: علي محمد معوض وعادل أحمد

عبد الموجود- ط دار الكتب العلمية ١٤١٩ هـ-١٩٩٩ م.

٢٨٣- حجة الله البالغة للإمام العلامة الشيخ أحمد المعروف بشاه ولي،

الله الدهلوي بن عبد الرحيم، ط مكتبة دار التراث - ط أولى

١٣٥٥ هـ، راجع أصوله وصححها وقيده حواشيها بعض

فضلاء علماء الهند.

٢٨٤- درر الحكام شرح مجلة الأحكام تأليف علي حيدر (الرئيس

الأول لمحكمة التمييز وأمين الفتيا ووزير العدلية في الدولة

العثمانية) تعريب المحامي فهمي الحسيني، ط/ دار الجيل.

٢٨٥- دلائل الأحكام تأليف بهاء الدين بن شداد ت ٦٣٢ هـ، تحقيق

الشيخ / محمد بن يحيى بن حسن النجيمي، ط/ دار الكتب

العلمية، ط أولى ١٤١٢ هـ-١٩٩١ م.

٢٨٦- رحمة الأمة في اختلاف الأئمة، تأليف أبي عبد الله محمد ابن

عبد الرحمن الدمشقي العثماني، الشافعي، ت: ٧٨٠ هـ،

تحقيق: على الشوربجي، وقاسم النوري، مؤسسة الرسالة-
بيروت- الطبعة الأولى ١٤١٤ هـ- ١٩٩٤ م.

٢٨٧- رد المحتار على الدر المختار لابن عابدين والمعروف بحاشية
ابن عابدين، ط- المكتبة التجارية ودار الفكر ١٤١٥ هـ-
١٩٩٥.

٢٨٨- الروض المربع بشرح زاد المستقنع لأبي النجا الحجاوي ط/
دار التراث، تصحيح العلامة الشيخ أحمد شاکر والشيخ على
محمد شاکر بدون تاريخ.

٢٨٩- روضة الطالبين وعمدة المفتين تأليف الإمام أبي زكريا يحيى
ابن شرف النووي الدمشقي المتوفي ٦٧٦ تحقيق الشيخ عادل
أحمد عبد الموجود، والشيخ على محمد معوض، دار الكتب
العلمية-بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٢ هـ- ١٩٩٢ م.

٢٩٠- الروضة الندية شرح الدرر البهية، تأليف/ العلامة أبي الطيب
بن حسن بن علي الحسيني القنوجي البخاري المعروف بصديق
حسن خان، تحقيق: حلمي بن إسماعيل الرشيد، ط/ دار
العقيدة، ط أولى ١٤٢٢ هـ- ٢٠٠٢ م.

٢٩١- زاد المعاد في هدي خير العباد، لابن القيم، تحقيق محمد
بيومي وآخرين، مكتبة الإيمان - المنصورة، الطبعة الأولى
١٤٢٠ هـ- ١٩٩٩ م.

٢٩٢- السيل الجرار المتدفق على حدائق الأزهار، لشيخ الإسلام
محمد بن علي الشوكاني ت ١٢٥٠ هـ، تحقيق محمود إبراهيم

زايد، ط- دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ-١٩٨٥ م.

٢٩٣- شرح القواعد الفقهية للشيخ أحمد بن الشيخ محمد الزرقا ت ١٣٥٧ هـ-١٩٣٨ ط/ دار القلم - دمشق ١٤٠٩ هـ-١٩٨٩ م.

٢٩٤- الشرح الكبير لسيد أحمد الدردير بهامش حاشية الدسوقي ط- عيسى الحلبي.

٢٩٥- الشرح الكبير للرافعي، بتحقيق على محمد معوض، وعادل أحمد عبد الموجود، ط- دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤١٧ هـ-١٩٩٧ م.

٢٩٦- شرح المجلة للأستاذ العلامة سليم رستم باز اللبناني طبع بإجازة نظارة المعارف الجليلة في الأستانة العلية سنة ١٣٠٥ هـ، طبعة ثالثة (دار إحياء التراث العربي بيروت- لبنان).

٢٩٧- الشرقاوي على التحرير لشيخ الإسلام زكريا الأنصاري بهامشها الشرح المذكور مع تقرير الفاضل السيد مصطفى الذهبي- ط/ دار إحياء الكتب العربية بدون تاريخ.

٢٩٨- صحيح فقه السنة وأدلته وتوضيح مذاهب الأئمة، إعداد الشيخ مالك كمال بن السيد سالم، ط/ المكتبة التوفيقية.

٢٩٩- ضمان المتلفات في الفقه الإسلامي، أ.د/ سليمان محمد أحمد
ط/ السعادة، ط أولى ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.

٣٠٠- ضوابط الترخيص بالسفر في الفقه الإسلامي بحث مقارنة، أ.د/
أحمد طه عطيه أبو الحاج، ط/ دار الثقافة العربية ١٤٠٦ هـ -
١٩٨٦ م.

٣٠١- العدة حاشية العلامة السيد محمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني
ت ١١٨٢ هـ على إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام للعلامة
ابن دقيق العيد ت ٧٠٢ هـ - ط دار الكتب العلمية ط أولى
١٤١٩ هـ - ١٩٩٩ م.

٣٠٢- العدة شرح العمدة، تأليف الإمام بهاء الدين عبد الرحمن بن
إبراهيم المقدسي المتوفي سنة ٦٢٤ هـ، المكتبة العلمية
الجديدة، و ط / دار الدعوة الإسلامية - ط أولى ١٤٢٥ هـ -
٢٠٠٤ م.

٣٠٣- غمز عيون البصائر شرح كتاب الأشباه والنظائر لابن نجيم
الحنفي لمؤلفه الشيخ أحمد بن محمد الحنفي الحموي ت ١٠٩٨
هـ، ط/ دار الكتب العلمية ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.

٣٠٤- فتاوى شيخ الإسلام عز الدين بن عبد السلام، تحقيق: محمد
جمعه كردى. ط/ مؤسسة الرسالة ط: أولى ١٤١٦ هـ -
١٩٩٦ م.

٣٠٥- فتاوى اللكنوى المسماة نفع المفتي والسامع والمسائل بجمع
متفرقات المسائل للإمام المحدث الفقيه أبي الحسنات محمد عبد

الحي اللكنوى الهندي ت ١٣٠٤ هـ، ط/ دار ابن حزم ط أولى
١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.

٣٠٦ - الفتاوى الهندية فى مذهب الإمام الأعظم أبى حنيفة النعمان -
تأليف العلامة الهمام مولانا الشيخ نظام وجماعة من علماء الهند
الأعلام وبهامشه فتاوى قاضيخان والفتاوى البزازية ط/ دار
الفكر ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧.

٣٠٧ - فتاوى شرعية وبحوث إسلامية تأليف الشيخ/ حسنين محمد
مخلف، الطبعة التذكارية ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م، ط/ المدني -
المؤسسة السعودية - مصر.

٣٠٨ - فتح القدير تأليف الإمام كمال الدين محمد بن عبد الواحد
السيواسي ثم السكندري المعروف بابن الهمام الحنفي ت ٨٦١
هـ على الهداية للمرغيناني - ومعه شرح العناية على الهداية
أيضاً للإمام أكمل الدين محمد بن محمود البابرتي ت ٧٨٦ هـ
وحاشية المحقق سعد الله بن عيسى المفتي الشهير بسعدي جلبي
وبسعدي أفندي ت ٩٤٥ هـ - ط/ دار الفكر ط ثانية بدون
تاريخ.

٣٠٩ - الفروق للإمام العالم العلامة شهاب الدين أبي العباس
الصنهاجي المشهور بالقرافي - وبحاشيته حاشية عمدة المحققين
سراج الدين أبي القاسم بن عبد الله الأنصاري المعروف بابن
الشاط المسماة أدرار الشروق على أنواء الفروق وبهامش
الكتابين المذكورين تهذيب الفروق والقواعد السنية فى الأسرار

الفقهية لمؤلفه العالم الفاضل الشيخ محمد علي بن الشيخ حسين
مفتي المالكية ط/ دار المعرفة-بيروت.

٣١٠- فقه الزكاة،" دراسة مقارنة لأحكامها وفلسفتها في ضوء القرآن
والسنة" تأليف أ.د/ يوسف القرضاوي، مؤسسة الرسالة، الطبعة
الرابعة والعشرون ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م.

٣١١- الفقه المالكي وأدلته تأليف العلامة الشيخ الحبيب بن
طاهر، مؤسسة المعارف - ط الثالثة ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٣ م.

٣١٢- قرارات وتوصيات مجمع الفقه الإسلامي المنبثق من منظمة
المؤتمر الإسلامي بجدة، ط/ دار القلم ط ثانية ١٤١٨ هـ -
١٩٩٨ م.

٣١٣- قواعد الأحكام في مصالح الأنام للإمام الفقيه أبي محمد عز
الدين عبد العزيز بن عبد السلام السلمي الشهير بسلطان العلماء
ت ٦٦٠ هـ، ط/ دار الجيل - ط ثانية ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م.

٣١٤- القواعد الفقهية المستخرجة من كتاب إعلام الموقعين للعلامة
ابن قيم الجوزية، إعداد أبي عبد الرحمن عبد المجيد جمعه
الجزائري، ط/ دار ابن القيم وابن عفان، ط أولى ١٤٢١ هـ.

٣١٥- القواعد الفقهية الخمس الكبرى والقواعد المندرجة تحتها جمع
ودراسة من مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية إعداد أ.د/
إسماعيل بن حسن بن محمد علوان، ط/ دار ابن الجوزي، ط
أولى ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م.

٣١٦- القواعد تأليف أبي عبد الله محمد بن محمد بن أحمد المقرئ
ت ٧٥٨ هـ، تحقيق: أحمد بن عبد الله بن حميد، ط/ مركز
إحياء التراث الإسلامي - مكة المكرمة.

٣١٧- القواعد تأليف العلامة أبي بكر محمد بن عبد المؤمن
المعروف بـتقي الدين الحصني ت ٨٢٩ هـ، تحقيق / الشيخ
عبد الرحمن بن عبد الله الشعلان، ط/ مكتبة الرشد، وشركة
الرياض.

٣١٨- القواعد في الفقه الإسلامي للحافظ أبي الفرج عبد الرحمن ابن
رجب الحنبلي ت ٧٩٥ هـ، ط/ دار الفكر.

٣١٩- قوانين الأحكام الشرعية ومسائل الفروع الفقهية، تأليف الإمام
محمد بن أحمد بن جزي الغرناطي، المالكي، تحقيق الشيخ/ عبد
الرحمن حسن محمود، عالم الفكر، الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ-
١٩٨٥ م.

٣٢٠- الكافي في فقه أهل المدينة المالكي، تأليف الإمام أبي عمر
يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر، دار الكتب العلمية
بيروت ١٤٠٧ هـ-١٩٨٧ م.

٣٢١- كتاب التلقين في الفقه المالكي تأليف القاضي عبد الوهاب بن
علي بن نصر البغدادي ت ٤٢٢ هـ، ط/ خاصة، ط أولى
١٤٢٤ هـ-٢٠٠٣ م.

- ٣٢٢- كتاب جمل الأحكام للإمام أبي العباس أحمد بن محمد بن عمر الناطقي ت ٤٤٦ هـ - ط/ مكتبة نزار - مصطفى الباز ط/ أولى ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م.
- ٣٢٣- اللباب في شرح الكتاب، تأليف الشيخ عبد الغني الغنيمي الميداني، تحقيق محمود أمين النواوي، ط دار الحديث - حمص-بيروت.
- ٣٢٤- مجموع الفتاوى لشيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق عامر الجزار وأنور الباز، ط- دار الوفاء، دار الحديث، و ط/ دار الجيل، ط/ أولى ١٤١٨ هـ - ١٩٨٧ م.
- ٣٢٥- المجموع شرح المذهب، تأليف الإمام محي الدين النووي ط- دار الفكر-بيروت- الطبعة الأولى ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م.
- ٣٢٦- مجموعة بحوث فقهية أ.د/ عبد الكريم زيدان، مكتبة القدس، مؤسسة الرسالة ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٦ م.
- ٣٢٧- المحرر في الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل للشيخ مجد الدين أبي البركات عبد السلام بن عبد الله بن الخضر ابن تيمية، الحراني ت ٦٥٢ هـ، ومعه النكت والفوائد السنية لشمس الدين بن مفلح المقدسي، الحنبلي، ت ٧٦٣ هـ، تحقيق/ محمد حسن إسماعيل، وأحمد محروس جعفر، دار الكتب العلمية-بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩ م.
- ٣٢٨- المحلي للإمام ابن حزم الظاهري، ت ٤٥٦ هـ، تحقيق الشيخ أحمد محمد شاكر، مكتبة دار التراث - القاهرة.

٣٢٩- مختصر الطحاوي للإمام أبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي الحنفي ت ٣٢١ هـ، تحقيق: أبي الوفا الأفعاني ط/ در إحياء العلوم - ط أولى ١٤٠٦ هـ-١٩٨٦ م.

٣٣٠- مختصر قواعد العلاني والإسنوي للعلامة الفقيه/ نور الدين أبي الثناء محمود بن أحمد بن محمد الهمداني الفيومي المعروف بابن خطيب الدهشة ت ٨٣٤ هـ، تحقيق الشيخ أحمد فريد المزيدي، ط/ دار الكتب العلمية، ط أولى ١٤٢٤ هـ-٢٠٠٣ م.

٣٣١- المدونة للإمام مالك بن أنس دار الفكر الطبعة الأولى ١٤١٧ هـ-١٩٩٨ م.

٣٣٢- المسائل الفقهية التي لا يعذر فيها بالجهل (نظماً) للعلامة بهرام بن عبد العزيز ت ٨٠٥ هـ وشرحها للعلامة محمد الأمير السنباوي ١١٥٤ هـ-١٢٣٢ هـ، تحقيق: الشيخ/ إبراهيم المختار أحمد عمر الجبرتي (هدية مجلة الأزهر عدد ذي القعدة ١٤١٦ هـ).

٣٣٣- المسائل الفقهية التي لم يختلف فيها قول الإمام أحمد بن حنبل تأليف الشيخ / إبراهيم جالو محمد ط/ مكتبة الرشد-الرياض. ط أولى ١٤٢١ هـ-٢٠٠٠ م.

٣٣٤- المسائل الفقهية من اختيارات شيخ الإسلام ابن تيمية جمع العلامة برهان الدين إبراهيم بن محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن قيم الجوزية ت ٧٦٧ هـ، تحقيق د/ أحمد موافي ط/ دار الصفا - ط أولى ١٤١٣ هـ-١٩٩٢ م.

- ٣٣٥- المستوعب لنصير الدين محمد بن عبد الله السامري ت ٦١٦ هـ، تحقيق: مساعد بن قاسم الفالح، ط/ مكتبة المعارف- الرياض- ط أولى ١٤١٣ هـ-١٩٩٣م.
- ٣٣٦- معجم فقه ابن حزم الظاهري، وضع لجنة موسوعة الفقه الإسلامي برئاسة الأستاذ/ مصطفى أحمد الزرقا ط/ دار الفكر.
- ٣٣٧- المعونة على مذهب عالم المدينة الإمام مالك بن أنس تأليف القاضي عبد الوهاب بن علي بن نصر البغدادي ت ٤٢٢ هـ، تحقيق/ حميش عبد الحق، ط/ دار الفكر ١٤١٩ هـ-١٩٩٩م.
- ٣٣٨- المغنى فى الفقه الحنبلى تأليف شيخ الإسلام موفق الدين عبدالله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسى ت ٦٢٠ على مختصر أبى القاسم عمر بن حسين بن عبدالله بن أحمد الخرقى ط/ دار إحياء التراث العربى - بيروت.
- ٣٣٩- مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، تأليف الخطيب الشربيني، ط- مصطفى الحلبي ١٣٧٧ هـ-١٩٥٨م.
- ٣٤٠- المقادير الشرعية والأحكام الفقهية المتعلقة بها (كيل - وزن - مقياس) منذ عهد الرسول ﷺ وتقويمها بالمعاصر، تأليف محمد نجم الدين الكردي ط/ السعادة ١٤٠٤ هـ-١٩٨٤م.
- ٣٤١- منار السبيل فى شرح الدليل على مذهب الإمام أحمد بن حنبل تأليف الشيخ إبراهيم بن محمد بن سالم بن (ضويان ت ١٣٥٣ هـ، تخريج: فريد عبد العزيز الجندي - ط/ دار الحديث ١٤٢٢ هـ-٢٠٠١م.

٣٤٢- المنشور في القواعد تأليف أبي عبد الله بدر الدين محمد بن بهادر بن عبد الله المعروف بالزركشي الشافعي ت ٧٩٤ هـ، تحقيق: محمد حسن إسماعيل - ط دار الكتب العلمية ط أولى ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م.

٣٤٣- مواهب الجليل لشرح مختصر خليل، تأليف الشيخ أبي عبد الله محمد بن محمد بن عبد الرحمن المغربي، المعروف بالحطاب، ت ٩٥٤ هـ، بهامشه التاج والإكليل لمختصر خليل للمواق، ت ٨٩٧ هـ، ط- دار الكتب العلمية-بيروت- الطبعة الأولى ١٤١٦ هـ - ١٩٩٥ م.

٣٤٤- موسوعة الإجماع في الفقه الإسلامي تأليف الأستاذ الشيخ سعيد أبو حبيب ط - دار الفكر - دمشق، الطبعة الثانية ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م، تصوير ١٩٨٧ م.

٣٤٥- نظرية الضرورة الشرعية مقارنة مع القانون الوضعي أ.د/ وهبة الزحيلي، دار الفكر المعاصر، ط رابعة ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م.

٣٤٦- نظرية الضرورة في الفقه الجنائي الإسلامي والقانون الجنائي الوضعي، أ.د/ يوسف قاسم، ط/ دار النهضة العربية، مطبعة جامعة القاهرة ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م.

٣٤٧- نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج في الفقه على مذهب الإمام الشافعي، تأليف شمس الدين محمد بن أبي العباس أحمد بن حمزة بن شهاب الدين الرملي، ت ١٠٠٤ هـ، ومعه حاشية

أبي الضياء نور الدين علي بن علي الشبرايملي ت ١٠٨٧ هـ، وحاشية أحمد بن عبد الرزاق بن محمد المعروف بالمغربي الرشدي، ت ١٠٩٦ هـ، ط- دار إحياء التراث العربي ومؤسسة التاريخ العربي، ط- أولى ١٤١٢ هـ- ١٩٩٢ م.

٣٤٨- النهاية شرح متن الغاية والتقريب للإمام أبي شجاع أحمد بن الحسين الأصبهاني الشافعي ت ٥٩٣ هـ، تأليف العلامة أبي الفضل ولي الدين البصير الشافعي - ط دار الكتب العلمية - ط أولى ١٤١٦ هـ- ١٩٩٥ م.

٣٤٩- نيل المآرب بشرح دليل الطالب للشيخ الإمام عبد القادر بن عمر التغلبي الشيباني الحنبلي، تحقيق: إبراهيم أحمد عبد الحميد، ط/ دار إحياء الكتب العربية.

٣٥٠- الوجيز في شرح القواعد الفقهية في الشريعة الإسلامية تأليف أ.د/ عبد الكريم زيدان - ط/ مؤسسة الرسالة ط أولى ١٤٢٤ هـ- ٢٠٠٤ م.

خامساً: كتب في اللغة والمعاجم:

٣٥١- أنيس الفقهاء في تعريفات الألفاظ المتداولة بين الفقهاء تأليف الشيخ قاسم القنوي ت ٩٧٨ هـ، تحقيق د/ أحمد الكبسي، ط دار الوفاء - جدة، ط ثانية ١٤٠٧ هـ- ١٩٨٧ م.

٣٥٢- بيان كشف الألفاظ لشهاب الدين الأبدى ت ٨٦٠ هـ، تحقيق د/ خالد فهمي، راجعه وقدم له أ.د/ رمضان عبد التسواب، الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط أولى ٢٠٠٢ م.

٣٥٣- تاج العروس من جواهر القاموس للإمام العلامة محمد مرتضى الزبيدي الحسيني ت ١٢٠٥، منشورات دار مكتبة الحياة.

٣٥٤- التعريفات (معجم يشرح الألفاظ المصطلح عليها بين الفقهاء والمتكلمين والنحاة والصرفيين والمفسرين وغيرهم تأليف السيد الشريف على بن محمد بن على السيد الزين أبي الحسن الحسيني الجرجاني الحنفي ت ٨١٦ هـ، ط مصطفى الحلبي ١٣٥٧ هـ-١٩٣٨ م.

٣٥٥- التعريفات الفقهية معجم بشرح الألفاظ المصطلح عليها بين الفقهاء والأصوليين وغيرهم من علماء الدين، تأليف المفتي السيد محمد عميم الإحسان المجددي البركتي، ط/ دار الكتب العلمية، ط أولى ١٤٢٤ هـ-٢٠٠٣ م.

٣٥٦- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية تأليف/ إسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطا، ط- دار العلم للملايين- بيروت- الطبعة الثالثة ١٤٠٤ هـ-١٩٨٤ م.

٣٥٧- طلبية الطلبة في الاصطلاحات الفقهية لنجم الدين بن حفص النسفي ت ٥٣٧ هـ، تحقيق الشيخ خليل الميس، ط/ دار القلم ط أولى ١٤٠٦ هـ-١٩٨٦ م.

٣٥٨- القاموس الفقهي لغة واصطلاحاً لسعيد أبي حبيب ط/ دار الفكر، ط ثانية ١٤٠٨ هـ-١٩٨٨ م.

٣٥٩- القاموس المحيط، تأليف: نجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي ٨١٧ هـ، مؤسسة الحلبي.

٣٦٠- كشف اصطلاحات الفنون تأليف الشيخ/ محمد بن علي بن محمد التهانوي، ت ١١٥٨ هـ، وضع حواشيه أحمد حسن بسيج، ط- دار الكتب العلمية-بيروت ١٤١٨ هـ-١٩٩٨م.

٣٦١- الكليات (معجم في المصطلحات والفروق اللغوية) تأليف أبي البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي ت ١٠٩٤ هـ، ط/ مؤسسة الرسالة، ط ثانية ١٤١٣ هـ-١٩٩٣م.

٣٦٢- نسان العرب لابن منظور ت ٧١١ هـ، ط دار المعارف.

٣٦٣- مختار الصحاح للشيخ الإمام محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي ت بعد عام ٦٦٠ هـ، ط/ مصطفى الحلبي ١٣٦٩ هـ-١٩٥٠م.

٣٦٤- مختار الصحاح للشيخ الإمام محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي، ت بعد ٦٦٠ هـ، ط مصطفى البابي الحلبي ١٣٦٩ هـ-١٩٥٠م.

٣٦٥- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي، تأليف الإمام أحمد بن محمد بن علي الفيومي المقرئ، ت ٧٧٠ هـ هـ، اعتنى بها أ/ يوسف الشيخ محمد، ط/ المكتبة العصرية - صيدا- بيروت، ط/ ثانية ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧م.

٣٦٦- معجم أصول الفقه (كتاب يبحث في ألفاظ ومصطلحات علم أصول الفقه على الترتيب الأبجدي، تأليف / خالد رمضان حسن، ط/ دار الطرابيشي، ط أولى ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م، ومطبعة المدني.

٣٦٧- المعجم الوجيز من وضع مجمع اللغة العربية، ط- أولى ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م، و ط خاصة بوزارة التربية والتعليم ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م.

٣٦٨- المعجم الوسيط، وضع: مجمع اللغة العربية، ط الثالثة.

٣٦٩- معجم مصطلحات أصول الفقه تأليف علاء الدين بن نجم قرظ، أ.د/ هائل عبد الحفيظ، ط/ الدار العثمانية، ومكتبة الرشد، ط أولى ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م.

٣٧٠- معجم مفردات ألفاظ القرآن الكريم تأليف العلامة أبي القاسم الحسين بن محمد بن الفضل المعروف بالراغب الأصفهاني ت ٥٠٣ هـ، تحقيق / إبراهيم شمس، دار الكتب العلمية-بيروت ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م.

٣٧١- معجم مقاييس اللغة لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا ت ٣٩٥ هـ، ط/ دار إحياء التراث العربي- بيروت، ط أولى ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.

٣٧٢- المنجد في اللغة تأليف: لويس معلوف، ط- دار المشرق بيروت، ط الخامسة والثلاثون ١٩٩٨ م.

٣٧٣- النهاية في غريب الحديث والأثر تأليف/ الإمام مجد الدين أبي السعادات المبارك بن محمد بن الأثير الجزري ت ٦٠٦ هـ، تحقيق صلاح محمد عويضة، ط/ دار الكتب العلمية، ط أولى ١٤١٨ هـ-١٩٩٧م.

سادساً: كتب في التاريخ والطبقات:

٣٧٤- أصول الفقه تاريخه ورجاله، تأليف أ.د/ شعبان محمد إسماعيل، دار السلام - المكتبة المكية، ط أولى ١٩٨١م، ط ثانية ١٩٩٨م.

٣٧٥- الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين، تأليف خير الدين الزركلي ط الثالثة، ط/ دار العلم للملايين-بيروت ١٣٩٦ هـ-١٩٧٦م ط خامسة مايو ١٩٨٠م.

٣٧٦- تاريخ بغداد الخطيب البغدادي (أحمد بن علي بن ثابت ت ٤٦٣ هـ)، ط الخانجي ١٣٤٩ هـ.

٣٧٧- تذكرة الحفاظ للحافظ الذهبي ت ٧٤٨ هـ، تصحيح عبد الرحمن بن يحيى المعلمي ط حيدر آباد الهند سنة ١٣٧٤ هـ و ط دار إحياء التراث العربي.

٣٧٨- تقريب التهذيب للحافظ ابن حجر العسقلاني بعناية عادل مرشد، ط-مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى ١٤٢٠ هـ- ١٩٩٩م.

٣٧٩- تهذيب التهذيب للحافظ ابن حجر العسقلاني، ط- دار إحياء التراث العربي، ومؤسسة التاريخ، الطبعة الثانية ١٤١٣ هـ- ١٩٩٣ م.

٣٨٠- خلاصة تذهيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال للحافظ صفي الدين أحمد بن عبد الله الخزرجي، الأنصاري، وعليه إتحاف الخاصة بتصحيح الخلاصة للعلامة الحافظ علي بن صلاح الدين الكوكباني الصنعاني، ت ١١٩١ هـ، تحقيق الشيخ عبد الفتاح أبوغدة، الناشر مكتبة المطبوعات الإسلامية بحلب، قسام بطبعه دار البشائر الإسلامية- بيروت، الطبعة الرابعة ١٤١١ هـ.

٣٨١- سير أعلام النبلاء للإمام الحافظ شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي ت ٧٤٨ هـ، مؤسسة الرسالة ط أولى ١٤٠١ هـ.

٣٨٢- شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، تأليف الشيخ محمد مخلوف - الناشر دار الكتاب العربي - بيروت - ط المطبعة السلفية ط أولى ١٣٤٩ هـ.

٣٨٣- شذرات الذهب في أخبار من ذهب للعلامة المؤرخ عبد الحي بن محمد العماد الحنبلي ت ١٠٨٩ هـ ط/ القدس بالقاهرة ١٣٥٠ هـ.

٣٨٤- طبقات الحفاظ للحافظ جلال الدين السيوطي، تحقيق على محمد عمر، الناشر، مكتبة وهبة، عابدين، القاهرة، الطبعة الأولى ١٣٩٣ هـ-١٩٧٣ م.

٣٨٥- الفتح المبين في طبقات الأصوليين للشيخ العلامة عبد الله مصطفى المراغي، ط القاهرة.

٣٨٦- الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي، تأليف: محمد بن الحسن الحجوي الثعالبي الفاسي ت ١٣٧١ هـ، علق عليه عبد العزيز عبد الفتاح القارئ، ط/ المكتبة العلمية بالمدينة المنورة ط أولى ١٣٩٦ هـ.

٣٨٧- الفوائد البهية في تراجم الحنفية، تأليف العلامة أبي الحسنات محمد عبد الحي اللكنوي الهندي مع التعليقات السنية على الفوائد البهية للمؤلف المذكور، ط/ دار المعرفة - بيروت.

٣٨٨- لسان الميزان تأليف الحافظ شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ت ٨٥٢ هـ، تحقيق الشيخين: علي محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود، ط/ دار الكتب العلمية، ط أولى ١٤١٦ هـ-١٩٩٦ م.

٣٨٩- معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة، ط دمشق، و ط دار إحياء التراث العربي - بيروت.

٣٩٠- ميزان الاعتدال في نقد الرجال للحافظ الذهبي، بتحقيق عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، ط- دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤١٦ هـ-١٩٩٥ م.

٣٩١- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تأليف/ أبي العباس أحمد بن محمد المعروف بابن خلكان ت ٦٨١ هـ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، ط أولى، ط/ السعادة بالقاهرة ١٣٦٧ هـ-١٩٤٧ م.

سابعاً: كتب في علم المنطق

٣٩٢- إيضاح المبهم من معاني السلم في المنطق، تأليف الشيخ/ أحمد الدمنهوري، ومعه شرح العلامة الأخضري على سلمه في المنطق، وعليهما بعض حواشي للشيخ/ إبراهيم الباجوري، ط مصطفى الحلبي، الطبعة الأخيرة ١٣٦٧ هـ-١٩٤٨ م.

٣٩٣- تجديد علم المنطق في شرح الخبصي على التهذيب تأليف الأستاذ الشيخ/ عبد المتعال الصعيدي، ط- صبيح.

٣٩٤- تحرير القواعد المنطقية، تأليف قطب الدين محمود بن محمد الرازي، ت ٧٧٦ هـ، شرح الرسالة الشمسية لنجم الدين عمر بن علي القزويني، المعروف بالكاتب، ت ٤٩٣ هـ، وبأسفل صحائفه حاشية السيد الشريف علي بن محمد الجرجاني، ت ٨١٦ هـ، ط- ثانية ١٣١٧ هـ-١٩٨٤ م.

٣٩٥- حاشية الباجوري على متن السلم في فن المنطق للإمام الأخضري، ومعه تقارير الشيخ/ محمد الإنبائي، ط مصطفى الحلبي ١٣٤٧ هـ.

٣٩٦- حاشية الصبان على شرح السلم للملوي، تأليف أبي العرفان محمد بن علي الصبان، من علماء القرن الثاني عشر للهجرة، ط-مصطفى الحلبي، الطبعة الثانية ١٣٥٧ هـ-١٩٣٨ م.

٣٩٧- المبادئ المنطقية تأليف الشيخ عبد الله وافي الفيومي، ط - محمد علي صبيح.

٣٩٨- المختار من شرح السلم، تأليف: شهاب الدين أحمد بن عبد الفتاح بن يوسف بن عمر الملوي، ط- بمطابع دار المعارف ١٤٠٤ هـ-١٩٨٤ م.

٣٩٩- معيار العلم في المنطق للإمام حجة الإسلام أبي حامد محمد بن محمد الغزالي، ت ٥٠٥ هـ شرحه أحمد شمس الدين، ط- دار الكتب العلمية-بيروت، ط- أولى ١٤١٠ هـ-١٩٩٠ م.

٤٠٠- المنطق الواضح تأليف أ.د/ محمد نعيم، القاهرة ١٣٧٣ هـ-١٩٥٣ م.

ثامناً: كتب في العقيدة والأخلاق:

٤٠١- إحياء علوم الدين، تصنيف الإمام حجة الإسلام أبي حامد محمد بن محمد الغزالي ت ٥٠٥ هـ، ط/ دار المعرفة - بيروت ١٤٠٢ هـ-١٩٨٢ م.

٤٠٢- الآداب الشرعية والمنح المرعية، تأليف شمس الدين أبي عبد الله محمد بن مفلح المقدسي الحنبلي، تحقيق: حازم القاضي، ط/ مكتبة نزار مصطفى ط ثانية ١٤٢٢ هـ-٢٠٠١ م.

٤٠٣- إغاثة اللهفان من مصايد الشيطان تأليف الإمام العلامة أبي عبد الله محمد بن أبي بكر، الشهير بابن قيم الجوزية، تحقيق محمد عبد الملك الزغبى، ط/ دار المنار - ط أولى ١٤١٧ هـ-١٩٩٧م.

٤٠٤- تحفة المريد على جوهرة التوحيد، تأليف الإمام العالم العلامة شيخ الإسلام إبراهيم البيجوري، ط/ الإدارة العامة للمعاهد الأزهرية ١٣٩٩ هـ-١٩٧٩م.

٤٠٥- شرح العقيدة السفارينية للشيخ محمد صالح العثيمين ت ١٤٢١ هـ، تعليق: إسلام منصور عبد الحميد، ط/ دار البصيرة- الإسكندرية.

٤٠٦- مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين، لابن قيم الجوزية ت ٧٥١ هـ، اختصره وخرج أحاديثه الشيخ محمد بيومي، ط/ مكتبة الإيمان - المنصورة ١٤١٩ هـ-١٩٩٩م.